



بسم الله الرحمن الرحيم

"..وقل ربى زدنى علماً"

صدق الله العظيم

(من الآية 114 سورة طه)

أحمد

جامعة قناة السويس
كلية التجارة ببورسعيد
قسم العلوم السياسية والقانون

التوجهات الإيرانية تجاه القوى الكبرى في ضوء

أزمته الخليج الأولى والثانية

1979 - 1991م

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

إعداد

الطالب / محمد السيد محمد فايد



تحت إشراف

أ.د. / أحمد أمين عامر

أ.د. / جمال على زهران

أستاذ م. ورئيس قسم العلوم السياسية

ووكيل الكلية لتنمية البيئة وخدمة المجتمع

أستاذ العلوم السياسية ونائب

رئيس الجامعة لشئون

فرع بورسعيد

٢٧٣٩

1996

إهداء

إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / أحمد أمين عامر

حبا وعرفانا وتقديراً

وإلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / جمال على زهران

إمتناناً وتقديراً وإجلالاً

إلى أمى وأبى الجليلين

إعزازاً وتقديراً وتبجيلاً

زوجتى
ريهام و محمد

إلى النبع الطيب
وثمارها الطيبة

منهم كان هذا العمل وإليهم أقدمه ساجداً لله شكراً .

شكر ونقصاب

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

يسجد الباحث لله شاكرأ على نعمة الله التى أتمها عليه بمنحه العزيمة والصبر لإتمام هذا البحث ويطيب له أن يتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور / أحمد أمين عامر أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجامعة لشئون فرع بورسعيد على تفضله الكريم بالموافقة على الإشراف والتوجيه والإرشاد لهذا البحث .

وأتوجه بعظيم الشكر ، وفائق الإمتنان للأستاذ الدكتور / جمال على زهران أستاذ العلوم السياسية بالكلية لمتابعته وحرصه الشديد لى فى إنجاز هذا العمل والذي كان لى خير العون .
وأتوجه بعظيم الشكر وفائق الإمتنان أيضاً للأستاذة الدكتورة / درية شفيق بسيونى أستاذة العلوم السياسية بجامعة حلوان لتوجيهها وعطائها الدائم لى .


وأتوجه بأوفر وعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الإنسان والعالم الدكتور / أحمد يوسف أحمد عميد معهد الدراسات والبحوث العربية على تفضله الكريم بالقبول والمشاركة فى لجنة الحكم والمناقشة لهذا البحث رغم إهتمامات سيادته العديدة التى لاتدع له وقتاً لغيرها .

كما يتشرف الباحث أن يتقدم بعظيم شكره وتقديره وإعترازه للأستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين الغمري أستاذ العلوم السياسية بمركز بحوث التنمية برئاسة الجمهورية .


ويتقدم الباحث بالشكر لكل من عاونه فى إتمام هذا البحث ويخص بالشكر السادة الزملاء والباحثين بالكلية والعاملين بمكتبات كلية التجارة جامعة قناة السويس - كلية التجارة جامعة الإسكندرية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - مكتبة الأهرام - مكتبة الجامعة الأمريكية .

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد أمين عامر

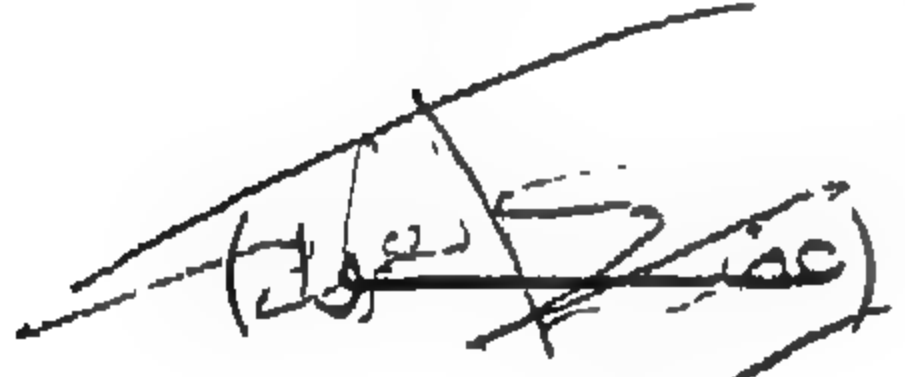
 أستاذ العلوم السياسية
ونائب رئيس الجامعة لشئون فرع بورسعيد
(مشرفا ورئيسا)

الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد

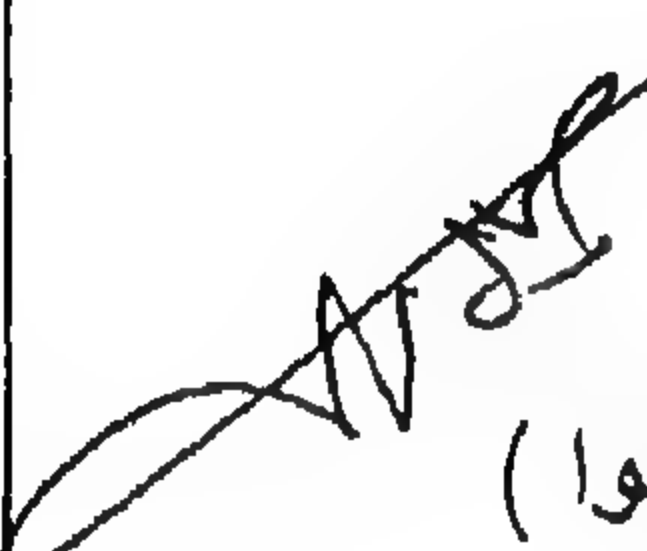
 أستاذ العلوم السياسية
وعميد معهد البحوث والدراسات العربية
بجامعة الدول العربية
(عضوا)

الأستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين الغمرى

أستاذ العلوم السياسية ونائب مدير مركز
تنمية البحوث بالقاهرة

 (عضوا)

الأستاذ الدكتور / جمال على زهران

 أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس
قسم العلوم السياسية بالكلية
(مشرفا وعضوا)

محتويات الرسالة

رقم الصفحة

الموضوع

1		المقدمة :
8	محددات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرين	الباب الأول:
10	القدرات الجيوبولتيكية لإيران	الفصل الأول :
11	مفهوم الجيوبولتيكا وعلاقته بالجغرافيا السياسية	المبحث الأول :
18	الأهمية الجيوبولتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية	المبحث الثانى :
22	الأهمية الجيوبولتيكية لإيران لدى الإتحاد السوفيتى	المبحث الثالث:
25	القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران	الفصل الثانى :
26	علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية	المبحث الأول:
38	علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الإتحاد السوفيتى	المبحث الثانى :
44	طبيعة المكون الايديولوجى فى التوجه الإيرانى الخارجى	الفصل الثالث :
45	الايديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه	المبحث الأول :
57	الايديولوجية الإيرانية فى توجهها الخارجى	المبحث الثانى :
68	محددات الإهتمام الإيرانى بمنطقة الخليج العربى	الفصل الرابع :
69	الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى	المبحث الأول:
78	ابعاد الإهتمام الإيرانى بالخليج العربى	المبحث الثانى :

الباب الثاني :

91	التوجهات الإيرانية تجاه الدولتين الكبيرين	
93	رؤية النظام الإيراني للنظام الدولي	الفصل الأول:
94	الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي	المبحث الأول:
111	الرؤية الإيرانية للصراع العربي الإسرائيلي	المبحث الثاني :
118	رؤية النظام الإيراني للدور الأمريكي العالمي تجاه منطقة الخليج	الفصل الثاني:
119	الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الشاه	المبحث الأول:
131	الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الثورة الإسلامية	المبحث الثاني :
143	رؤية النظام الإيراني للدور السوفيتي العالمي و تجاه منطقة الخليج	الفصل الثالث:
144	الرؤية الإيرانية تجاه الاتحاد السوفيتي في عهد الشاه	المبحث الأول :
157	الرؤية الإيرانية تجاه الاتحاد السوفيتي في عهد الثورة الإسلامية	المبحث الثاني:
168	الرؤية الإيرانية للدور الإقليمي لإيران تجاه منطقة الخليج بين الثابت والمتغير	الفصل الرابع:
169	الدور الإقليمي لإيران خلال حكم كل من الشاه والثورة الإسلامية	المبحث الأول:
184	الإدراك الإيراني لأمن الخليج : الثابت والمتغير	المبحث الثاني :

الباب الثالث:

207	السلوك الإيراني في عهد الثورة (1979 - 1991)	
209	السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الأولى	الفصل الأول:
211	أبعاد النزاع العراقي الإيراني	المبحث الأول:
218	السلوك الإيراني خلال حربه مع العراق	المبحث الثاني :
226	موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية الإيرانية	المبحث الثالث:

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني:	
السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية	236
المبحث الأول:	
السلوك الإيراني خلال أزمة الخليج الثانية	237
المبحث الثاني :	
السلوك الأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية	254
الفصل الثالث:	
السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الأولى	271
المبحث الأول:	
سلوك الإتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج الأولى	272
المبحث الثاني:	
الإتحاد السوفيتي والحرب	283
المبحث الثالث:	
الجهود الدولية لتحقيق السلام	291
الفصل الرابع:	
السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الثانية	304
المبحث الأول:	
التعامل السوفيتي مع إيران من خلال الأزمة	305
المبحث الثاني :	
تطور الموقف السوفيتي بعد إعلان الحرب في منطقة الخليج	319
الغاية:	333
قائمة المراجع:	346

المقدمة :

من الأهمية بمكان دراسة وشرح وتحليل علاقة إيران بالقوى الكبرى منذ قيام الثورة عام 1979 وحتى عام 1991 ، وهى الفترة التى شهدت تغيرات عالمية وصراعات إقليمية لها أهمية قصوى بالنسبة لدولة إيران . فمنذ اعتلاء رجال الدين الشيعة بزعامة الإمام الخومينى السلطة فى البلاد ، وإقصاء أكبر حليف للغرب وهو الشاه إيران ، طرأ تغير جوهري فى توجه النظام السياسى الإيرانى تجاه كل من : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سابقاً والذى تفكك إلى 15 جمهورية مستقلة وارتبطت فيما بينها بشكل تنسيقى يسمى بالكومنولث .

لذلك كان من الأهمية بمكان دراسة العلاقات الإيرانية بالقوى الكبرى بعد الثورة ، ولا سيما علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية (المتبعة قبل الثورة والمتباعدة بعدها) باعتبارها كانت حليفاً فى عهد الشاه ، وأصبحت بمثابة الشيطان الأعظم فى نظر الثورة الإسلامية ، وذلك لمحاولة أمريكا بسط نفوذها فى منطقة الخليج لضمان تدفق البترول إلى الغرب ، وهذا ما حدث بعد أزمة الخليج الثانية .

أيضاً وجب الشرح والتحليل سياسة إيران الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتى نظراً لموقعها الجغرافى الملاصق من ناحية ولأهمية منطقة الخليج (الحياة الدافئة) للاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى . هذا فضلاً عن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى حدود مترامية الأطراف تقع عليها جمهوريات إسلامية هى : (أذربيجان ، أوزبكستان ، كاجيستان ، تركمانستان ، طاجيكستان ، قيرغيزيا) وليس بخاف سعى إيران لاستقطاب هذه الجمهوريات ، على أساس أن العوامل الجغرافية والتاريخية تخلق بينها وبين تلك الجمهوريات روابط عرقية ودينية وقومية ، فالبعض يشترك فى الجذور والبعض الآخر يشترك فى اللغة والمتبوع لهذه الفترة يلحظ توجهاً للنظام السياسى الإيرانى تجاه القوتين ، بما يتفق مع توجهات النظام السياسى الإيرانى بعد الثورة . حيث أن هذه التوجهات قد تبلورت فى ضوء أهمية الأمن القومى الإيرانى الذى يشتمل على ثلاثة مستويات مركبة ومتداخلة وهى :

أولهما : الأمن القومى المباشر بمعنى حدود إيران مع جيرانها بشكل مباشر.

ثانيهما : الأمن القومى الحيوى ، وهو الذى يمتد إلى الحدود الدولية للجيران.

ثالثهما : الأمن القومى الإستراتيجى ، وهو خط وهمى يحيط بالحدود الدولية

التي تشترك بحدودها مع الأمن القومى الحيوى لإيران.

لذا فإن منطقة الخليج ومحاولة التدخل من قبل القوى الأجنبية كانت وستظل مجاًلاً أساسياً وحيوياً للأمن القومي الإيراني . فإيران تحتل موقعاً إستراتيجياً على طول الخليج ، فلها حدود تمتد ما بين الإتحاد السوفيتي السابق والخليج ، وما بين جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط ، ففي الشمال يقع الإتحاد السوفيتي ، والخليج العربي والدول العربية المطلة عليه في الجنوب ، والعراق في الغرب وتركيا في الشمال الغربي ، وباكستان وأفغانستان في الشرق . فمساحة إيران 1.65 مليون كم² ولها 1690 كم² من الحدود مع الإتحاد السوفيتي ، 499 كم² مع تركيا ، 1448 كم² مع العراق ، 909 كم² مع باكستان⁽¹⁾ .

ويزداد موقع إيران أهمية لكون إيران تتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندي ، ويعتبر هذا المضيق المنفذ الطبيعي أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان . ويتعاضد دور إيران أهمية لكونها تقع على الخليج العربي بما له من أهمية إستراتيجية كونه يقع عند ملتقى الطرق البحرية والبرية والعالمية ، وكون منطقة الخليج مركزاً حيوياً في خطوط المواصلات التجارية بين قارتى آسيا وأفريقيا . ولامتلاك منطقة الخليج ثروة نفطية هائلة سواء في المجال البترولي من حيث الإنتاج أو المخزون الاحتياطي . لذا يتعاضد الدور الإقليمي لإيران لمنطقة الخليج حيث أنها منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية .

وتعاضد الدور الإقليمي الإيراني منذ عهد الشاه ولا سيما إبان انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس بيوم واحد بإحتلاله للجزر الثلاث في 1971/11/30 وهي طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، جزيرة أبوموسى . وأيضاً تعاضد الدور الإقليمي لإيران في عهد الخميني ورافسنجاني بإصرارهما على استمرار إحتلال الجزر الثلاث ، وإثارة المشاكل والاضطرابات في المنطقة لإشغال الأمة العربية في جناحها الشرقي وتحجيمها عن أداء دورها ، وسعيها إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة لما يحدث في البحرين . غير أن الحرب مع العراق ، حال دون ذلك بل أدت إلى عزلة إيران وتدهور علاقاتها مع الدول الغربية والعربية . لذلك جاءت أزمة الخليج الثانية بمثابة طوق النجاة أو الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح على الدول الغربية والعربية ، تمهيداً لاستعادة إيران دورها ووزنها الإقليمي

(1) أنتوني هـ . كوردسمان ، بعد العاصفة ، التغيرات في التوازن العسكرى بالشرق الأوسط، ترجمة : محمد عبدالحليم أبوغزالة

والدولى. وتعتبر إيران دولة إسلامية كبرى ، لذلك تولى إهتماماً خاصاً بالصراع العربى الإسرائيلى ، والعمل على مواجهة العدو الإسرائيلى فنجدها تقدم دعماً ملموساً لقيادات حزب الله فى لبنان فى إطار المقاومة المشروعة للإحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان . وأيضاً فى ظل التطورات العالمية الأخيرة ، وبزوغ ما يسمى بالنظام العالمى الجديد وفى أعقاب أحداث عاصفة الصحراء ، أدركت إيران أن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن الخليج ، وبالتالي يتوجب عليها أن يكون لها دور مؤثر وفعال .

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع بصفة عامة فى :

- 1 - تناول السياسة الخارجية الإيرانية ذات الطبيعة الديناميكية والتي تتمحور حول الأمن القومى والمصالح القومية وهو موضوع يتسم فى عمومته بالأهمية الحيوية خاصة مع تغير النظام السياسى الإيرانى من عهد الشاه إلى عهد الثورة الإيرانية .
- 2 - تدور الدراسة حول منطقة ذات أهمية بالغة فى العالم وهى منطقة الخليج العربى وما شهدته المنطقة من صراعات دولية وإقليمية .
- 3 - دراسة حقبة هامة من حيث :
الفترة من عام 1979 حتى عام 1991 وهى فترة مليئة بالمتغيرات العالمية وحدوث صراعات إقليمية كالحرب العراقية الإيرانية 1988 - 1980 وحرب الخليج الثانية 1991 - 1990 . وشهدت هذه الفترة أيضاً التغير فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية مع إيران بعد قيام الثورة الإسلامية ، وتفكك الإتحاد السوفيتى كقوة عظمى ، مما أدى إلى تعزيز دور إيران الإقليمى فى المنطقة .

هدف الرسالة :

- 1 - الكشف عن المصالح العسكرية والاقتصادية للدولتين ودراسة الجوانب الأيديولوجية لكليهما مع إيران قبل وبعد الثورة . فالإهتمام العسكرى الأمريكى بإيران بدأ منذ أوائل السبعينات وحتى قيام الثورة الإيرانية ولأن.
- 2 - محاولة الكشف عن طبيعة النظام السياسى الإيرانى وتوجهاته المختلفة من خلال علاقته بالدول الكبرى (أمريكا والإتحاد السوفيتى حتى تفككه فى 1991) . وأثر المتغيرات

العالمية ، وحرب الخليج الأولى والثانية ، وتأثير مخاطر وجود القوة الأمريكية والغربية في المنطقة في تحديد مسار السياسة الخارجية لإيران مع تلك القوى .

3 - دراسة الدور الإقليمي لإيران المتميز من خلال موقعها الحساس والهام والصراعات الإقليمية التي واجهتها ولا سيما (حربها مع العراق) ودورها في أزمة الخليج الثانية مع دراسة الاستراتيجية الإيرانية لتحقيق أهدافها القومية .

ويرتبط بهذه الأهداف الرئيسية أهداف أخرى وثيقة الصلة والتي لا يمكن إغفالها :

أ - إختيار البعد الإسلامي للثورة الإيرانية في علاقاتها مع الدول الكبرى وذلك من خلال :
دراسة الأيديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه باعتبار أن النموذج الإيراني للدولة يرفض علاقات التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات ، فالخطاب الإيراني في رفعه لشعار (لاشرقية ولاغربية) [No Est, No West, Islam is the Best] في التعامل مع القوى الفاعلة في النظام الدولي يقدم مجموعة من التصورات في مواجهة مظاهر الاختراق الاستعماري بأشكاله المختلفة ، ويؤكد على مفاهيم بناء الأمة والوحدة الإسلامية وتحقيق أعلى مستويات الإرادة المستقلة انطلاقاً من المنهج الإسلامي .
كما أعلنت الثورة دعمها لحركات التحرر والتغيير ضد الأنظمة السياسية وقياداتها المتعاونة مع القوى الاستعمارية . فالخوميني يرى في الغرب بأنه استعماري بطبعه ، وهو الذي يبث الفرقة بين المسلمين ، والغرب لدى الخوميني تجسده الولايات المتحدة .
وبالنسبة للأيديولوجية الإيرانية في علاقاتها بالإتحاد السوفيتي . فإن اليسار الإيراني والشيوعيون (المتمثل في حزب تودة) في المقدمة له رصيد سلبي في الأعماق الإسلامية فقد كان هؤلاء قبل الثورة في موقف العداء المستمر للإسلام والإسلاميين ، وكانوا يوجهون إليهم الإهانات دائماً ، ولايترددون في ذم الإسلام والنبي عليه الصلاة والسلام والقرآن الكريم .

ب - الكشف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في صراعها مع العراق من حيث عدم ترجيح كفة أحد طرفي الصراع . نرى أن الموقف الأمريكي من الحرب العراقية الإيرانية تميز برد فعل سلبي في صورته الأساسية ، بالرغم من المضاعفات السلبية التي كان من المحتمل أن تجلبها هذه الحرب على مصالح الولايات المتحدة وعلى استراتيجيتها الخليجية .

ج - دراسة الدوافع الأمريكية والسوفيتية من خلال علاقاتهما بإيران والكشف عن حدود التلاقى والاختلاف معهما ، سأتناول الموقف الأمريكى والسوفيتى من أحداث إيران خلال أيام الشاه الأخيرة وقيام الجمهورية الإسلامية وأيضا الرؤية الإيرانية للدور الأمريكى والسوفيتى تجاه منطقة الخليج .

٤ - دراسة الأحداث الأخيرة بالنسبة للإتحاد السوفيتى وتأثيراتها على إيران ولاسيما وجود الجمهوريات الإسلامية داخل الإتحاد السوفيتى ، من خلال العامل الإسلامى والدور الإيرانى فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة .

هـ - محاولة الكشف عن وجود توجهات القيادة الإيرانية الحالية (رافسنجاني) المستقبلية فى علاقاتها مع الدول الكبرى وسياسة إيران الجديدة وتوجهاتها البرجماتية ولاسيما أثناء حرب الخليج الثانية ، وذلك من خلال الموقف الإيرانى من الأزمة ومدى الاستفادة من تلك الحرب ، والموقف الأمريكى والسوفيتى من الأزمة .

تساؤلات الدراسة :

هناك تساؤلان للدراسة نسعى للإجابة عليهما وهما :-

1 - ما الذى يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى ، هل هى مصالح اقتصادية أم عسكرية أم سياسية أو كلها مجتمعة ، وهذا يقود إلى الوقوف على طبيعة الدور الإقليمى لإيران والذى يحكم طبيعة العلاقة مع الدولتين العظميتين ؟

2 - هل للتوجه الإسلامى الإيرانى (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير فى تحديد مسار علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الكبرى ؟

وهناك مجموعه من الأسئلة الفرعية المتعدده نشير إلى بعضها فيما لى :-

أ - كيف تخطط السلطة الدينية فى رسم سياستها الخارجية تجاه الدول الكبرى من عام 1979 - 1991 ؟

ب- كيفية إدراك السلطة الإيرانية للتغيرات العالمية الجديدة وأثرها على المنطقة وإمكانية التفاعل معها ؟

ج- هل استطاعت القيادة الإيرانية تحقيق طموحها الثورى والقومى من خلال حربها مع العراق أم لا ؟ وهل نجحت فى تصدير الثورة الإسلامية للبلاد المجاورة لها ؟

ع- هل إيران في ظل قيادة رفسنجاني الجديدة بعد الخوميني ستكون إمتداداً لمفهوم وفكر السلطة الدينية في وجود الخوميني ام هناك تطوراً في مفهوم الثورة بحيث تصبح أكثر اعتدلاً وفهماً للعبة التوازن الدولية والإقليمية والنظام العالمي الجديد وفقاً لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها المرجوة ؟

المنهج والأدوات :

حيث اعتمدت الدراسة على اطار منهج متعدد الجوانب وكذا الأدوات كما يلي:-

(١) المنهج :

- أ - منهج المصلحة القومية : من خلاله يمكن التعرف على طبيعة المصلحة القومية لإيران كمحدد لسياستها الخارجية وتوجهاتها تجاه الدول الكبرى .
- ب - المنهج المقارن : وذلك للمقارنة بين طبيعة العلاقات الخارجية لإيران مع كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي (قبل تفككه) .

(٢) الأدوات :

تلتزم الدراسة في استخلاص الإطار الإدراكي للنخبة الحاكمة في إيران خاصة الخوميني ثم رفسنجاني بعد توليه رئاسة الدولة الإيرانية و ذلك بالالتزام بتحليل المضمون لخطبهم وافكارهم الأساسية وذلك باستخدام هذه الأداة بصوره كيفية فقط بما يتلائم مع طبيعة الدراسة .

اقسام الدراسة :

حيث تنقسم الى ثلاثة أبواب وكل باب يحتوى على أربعة فصول وذلك كما يلي.

الباب الأول :محددات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرين .

الباب الثاني : تصورات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرين .

الباب الثالث : السلوك الإيراني في عهد الثورة .

الباب الأول

محددات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرتين

الباب الأول

محددات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرتين

مقدمة :

عندما تفجرت أحداث الثورة الإيرانية ، وأطيح بنظام الشاه ، وما أثارته من دوى كبير ولا سيما لدى القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة ، التى ظلت حتى عشية الثورة تؤمن بأن إيران تحت حكم الشاه هى إحدى الجزر المستقرة فى مياه السياسة الدولية المضطربة ، وأيضاً ما أثارته الثورة تجاه الإتحاد السوفيتى بما لها من حدود مجاورة له ، ولاختلاف الأيديولوجية بين البلدين .

لذا ففى هذا الباب لابد من دراسة الأسس والمحددات التى توجه إيران نحو الدولتين الكبيرتين .

ينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : القدرات الجيوبوليتكية لإيران .

الفصل الثانى : القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران .

الفصل الثالث : طبيعة المكون الأيديولوجى فى التوجه الإيراني الخارجى .

الفصل الرابع : دوافع الإهتمام الإيراني بمنطقة الخليج .

الفصل الأول

القدرات الجيوبوليتيكية لإيران نحو الدولتين الكبيرتين

من الأهمية بمكان دراسة هذا الفصل الذي يتناول أهمية موقع إيران الجيوبوليتيكي لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، من خلال تميزه بوقوعه على الخليج العربي بما يمتاز من حلقه وصل بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط وأوروبا ، ولقربه من منطقة الخليج العربي ذو الاستراتيجية الهامة بالنسبة للمصالح الأمريكية والسوفيتية ، وأيضا لوجود البترول بمنطقة الخليج وتواجد احتياطي كبير في المنطقة مما أكسب موقع إيران أهمية قصوى باعتباره موقعا استراتيجيا وهدفا عسكريا .

الأمر الذي كان من الأهمية دراسة القدرات الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

لذلك ينقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : مفهوم الجيوبولتيكا وعلاقتها بالجغرافيا السياسية.
- المبحث الثاني : الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية .
- المبحث الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الاتحاد السوفيتي .

المبحث الاول

مفهوم الجيوبوليتيكا وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

تعبير او مصطلح الجيوبوليتيك GEOPOLITIC هو العلم الذى يجمع بين الجغرافيا والسياسة والذى يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية ، وهو العلم الذى يبحث فيما بين السياسى والرقعة الارضية من علاقات (1). وتؤدى الى معرفة طريق العمل السياسى فى المستقبل وتعمل على تشكيل أغراض العمل السياسى واقتراح الوسائل التى يمكن بها تنفيذ هذا العمل وهى طبقا لتعريف أتومول احد كتاب معهد ميونخ وأحد اتباع هاونهوفر الالمانى تعنى الجيوبوليتيك بالدولية ككائن حى ، فهى تبحث الدولة من حيث علاقتها ببيئتها وبمجالها وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الارضى ، أى انها تعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة (2).

وأبضا عرفت المدرسة الألمانية بقيادة هاوسهوفر وأتباعه فى معهد ميونخ الجيوبوليتيكا بأنها:-

- أ - هى الاساس العلمى الذى يقوم عليه العمل السياسى للدولة فى كفاحها من أجل حصولها على المجال الحيوى.
- ب - هى النظرية التى تبحث فى قوة الدولة للأرض.
- ج - هى نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض.
- د - هى نظرية السلوك الدولى من وجهه النظر الوطنية.
- هـ - دراسة جغرافية للدولة من حيث توجيه سياستها الخارجية.
- و - توظيف المعلومات الجغرافية لخدمة الأهداف السياسية ومصالح القوى العظمى بما يمكنها من زيادة مساحة الرقعة الجغرافية التى تستقطبها (3).

(1) د. محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات الدولية (بيروت : دار النهضة العربية ، ط 1، 1968) ص 2.

(2) المرجع السابق ، ص 4.

(3) د. صباح محمود حمد ، الصراع الجيوبوليتيكي فى الخليج العربى (بغداد : الجامعة المصرية للنشر ، ط 2 ، 1986) ، ص 8.

ومن الناحية التاريخية برز مصطلح الجيوبولتيكا إلى الوجود قليلاً قبل الحرب العالمية الأولى وامتد خلال كل أوروبا فيما بين الحربين ، ليشمل العالم تقريباً مع الحرب العالمية الثانية ⁽¹⁾. وكان من رواد علم الجيوبولتيكا رودلف كيلين ، رانزل ، هاوسهوفر الألمانىون ، فرودلف كيلين هو أول من ابتدع مصطلح الجيوبولتيكا واعتبرها فى البداية صنواً للجغرافيا السياسية ووصل إلى أن جغرافية الدولة أهم لفهمها أكثر مما يوضح شكل الحكومة ⁽²⁾.

أما رانزل فهو أول من ساهم فى ظهور الجيوبولتيكا العضوية واعتقد بأن الدولة كائن حى وركز فى تحليله على ثلاث موضوعات هى : المساحة - والموقع - وطبيعة الحدود السياسية . واعتقد بأن المجال الإقليمى يؤثر فى قوة الدولة كما أنه يعتمد فى حجمه على هذه القوة ⁽³⁾.

أما كارل هاوسهوفر وضح بأن الجيوبولتيكا تعطى الحق للدولة الكبيرة فى أن تنمو على حساب الدول الضعيفة وبهذه الصورة تؤدى الجيوبولتيكا إلى الحرب . وقرر بأن الجيوبولتيكا إذا ما فهمت فهماً صحيحاً ودرست على منهج متعقل فيمكن أن تعتبر إمتداداً أو تطبيقاً للجغرافية السياسية على العلاقات الخارجية بين الدول وبذلك تعمل على تحقيق السلام ⁽⁴⁾. وفى إطار تحليله أيضاً للجيوبولتيكا أوضح كارل هاوسهوفر نوعين من الأقاليم السياسية وهى الأقاليم ذات الإمتداد العالى ، الأقاليم ذات الإمتداد الإقليمى ويطلق على الأول من الأقاليم إسم الإقليم الجيوستراتيجى أما الثانى فيسمى الإقليم الجيوبولتيكى فمن الضرورى أن يكون الإقليم الجيوستراتيجى كبير بدرجة كافية ليستطيع أن يؤدى وظيفته ويؤثر بخصائصه تأثيراً عالمياً لأن الإستراتيجية اليوم لابد وأن تكون على مستوى عالمى ، وأن يشمل الإقليم الجيوستراتيجى منطقة كبيرة من العالم وله خصائص معينة من حيث الموقع ووسائل الحركة وإتجاه التجارة ويتصف بميزات حضارية وأيديولوجية خاصة به .

أما الإقليم الجيوبولتيكى فيعبر عن وحدة الظروف الجغرافية فى المنطقة التى يشملها ومعنى هذا بأنه مشتق أساساً من الأقاليم الجغرافية ، ومن ثم فإنه يمكن أن يقدم إطاراً للتفاعل الاقتصادى والسياسى ، ولذا يمكن القول بأن الإقليم الإستراتيجى له دور إستراتيجى يؤديه أما

(1) د. عاطف غلبى ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع ، ط 1 ، 1989)، ص 311 .

(2) د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط 1 ، 1978)، ص 23 .

(3) المرجع السابق ، ص 335 .

(4) المرجع السابق ، ص 24 .

الإقليم الجيوبولتيكى فله دور تكتيكي ، يعنى ذلك أيضاً بأن الإقليم الجيوستراتيجى عبارة عن كل أما الإقليم الجيوبولتيكى إنما هو جزء من هذا الكل (1).

وجدير بالذكر ظهر مفهوم الآن هو الجوار الإستراتيجى الذى ازداد أهمية عن الجوار الجغرافى ففى الماضى كان الجوار الجغرافى هو العنصر الحاسم فى العلاقات الإقليمية التى تجمع دولاً يضمها إقليمياً واحداً أو تجمعها مصالح متشابهة ومتعارضة فى بعض الأحيان أما الآن مع الثورة التكنولوجية ووسائل الإتصالات والمواصلات ، وتقدم وسائل الرصد والمتابعة عن بعد أو الإستشعار عن بعد بوسائل تكنولوجية معقدة بواسطة الشبكات الهائلة من الأقمار الصناعية ونظم الأسلحة التى توجه عن بعد لم يعد للجوار الجغرافى نفس أهميته السابقة وإن ظل على درجة عالية من الأهمية ، فهناك شواهد الآن تبرز أهمية الجوار الإستراتيجى من خلال عدة عوامل وأحداث رئيسية فى عالمنا اليوم أدت إلى ظهوره منها :

أ - التقدم الواضح فى العلم والتكنولوجيا والذى انعكس على وسائل المراقبة الإلكترونية والفنية وعلى نظم التسليح المتقدمة تكنولوجيا وإمتداد تأثير مثل هذه النظم ليقطع مسافات جغرافية جديدة تتعدى الدول ذات الجوار الجغرافى مثال ذلك استخدام الولايات المتحدة لمثل هذه النظم خلال حرب الخليج الثانية ضد أهداف إستراتيجية عراقية ، دون أن تتمكن العراق من التدخل بفاعلية تجاه هذا النوع الجديد من الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً والتى كانت تخرج عن مدى الأسلحة التقليدية التى كانت متوافرة لدى القوات المسلحة العراقية (2).

ب - الثورة التكنولوجية وما صاحبها من ثورة ضخمة فى الإتصالات والمواصلات ، التى قربت المسافات بين الدول والأقطار وجعلت من العالم قرية صغيرة وقد ترتب على هذه الثورة زيادة الاستخدامات العسكرية والمدنية للفضاء لصالح الأمن القومى للدولة وتوسيع رقعة أبعاد الإستراتيجية لتضم إلى جانب البعد البرى والبحرى والجوى بعداً رابعاً جديداً هو البعد الفضائى .

ج - عبور إسرائيل لمجال الجوار الجغرافى لها حيث استطاعت ضرب المفاعل النووى العراقى بالقرب من بغداد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وأيضاً استطاعت العراق

(1) المرجع السابق ، ص 369 .

(2) جريدة الأهرام ، 9 ديسمبر 1994 ، ص 7 .

بضرب تل أبيب عاصمة إسرائيل بالصواريخ خلال حرب الخليج الثانية متجاوزة ذلك فكرة الجوار الجغرافى لها مع إسرائيل .

د - مطالبة إسرائيل خلال مفاوضات السلام الحالية فى الشرق الأوسط بإدخال بعض الدول بعيدة جغرافياً عنها أى بعيدة عن (دول الطوق) فى إطار عملية التفاوض مثل دول الخليج العربى .

هـ- إصرار إسرائيل على موقفها النووى مع طلب التأجيل فى بحث هذا الموضوع وعدم توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حجتها فى ذلك بأن هناك دولاً خارج النطاق الجغرافى يمكن لها امتلاك أسلحة نووية مثل إيران والجزائر والعراق وليبيا وتتعدى أيضاً فى مفهومها تجاه الأسلحة النووية دولاً أخرى كباكستان وجمهورية أسيا الوسطى وهى الدول التى لا يجمعها معها جوار جغرافى مباشر .

لذا فإن الجوار الإستراتيجى قد يشمل أو يزيد عن الجوار الجغرافى ولكن لا يمكن أن نستبعد أهمية الجوار الجغرافى نظراً لاستمرار مصداقيته وتأثيره المباشر على العلاقات بين الدول⁽¹⁾.

الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا .

تختلف الجغرافية السياسية عن الجيوبولتيكا على الرغم من أن كل منهما علم يدرس الوحدة السياسية فى ضوء البيئة الطبيعية ، فالأولى تأخذ فى الاعتبار الوحدة السياسية وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتكتشف أثر ذلك على الوحدات السياسية والسلوك السياسى للدولة ، أما الثانية فتقوم بنفس الدراسة ولكن من وجهة النظر الخاصة للدولة ومطالبها فى مجال السياسة الخارجية .⁽²⁾ والجيوبولتيكا متطورة ومتحركة بينما الجغرافية السياسية أميل الى أن تكون ثابتة ، والجيوبولتيكا فى خدمة الدولة بينما الجغرافية السياسية تعتبر صورة للدولة .⁽³⁾

(1) المرجع السابق ، ص 7 .

(2) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

(3) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : مكتبة الأجلو المصرية ، ط 2 ، 1961م) ، ص 17 .

وتدرس الجغرافيا السياسية المقومات الجغرافية للدولة حاليا فى ضوء الماضى أما الجيوبولتيكا فتحاول رسم سياسة للدولة فى المستقبل استنادا الى المعلومات التى تستقيها من الجغرافيا السياسية . (1)

وهناك مناهج متعددة يمكن إتباعها فى دراسة الجغرافية السياسية منها :-

- أ - المنهج الإقليمي
- ب - منهج تحليل القوة
- ج - المنهج التاريخي
- د - المنهج المورفولوجي

أولاً : المنهج الإقليمي

يقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية والتاريخ السياسي للدولة وتحليل حدودها السياسية وتحليل العلاقات السياسية للدولة مع العالم الخارجى (2)

ثانياً : منهج تحليل القوة

يتناول هذا المنهج دراسة الوحدات السياسية أو الدول من حيث شكلها وموقعها وحدودها من حيث إنها تمثل وحدات ثم يدرس أقاليمها الطبيعية والاقتصادية والثقافية والإدارية وعواصمها . (3) ويعتمد هذا المنهج فى تحليله على تقدير قيمة الدولة من الناحية السياسية ، فقيمة الدولة من الناحية السياسية تعتمد على عناصر عديدة يمكن إيجازها فى الآتى :-

1 - عناصر طبيعية

أ - الموقع : من حيث خطوط الطول والعرض وبالنسبة لليابس والماء وأيضا بالنسبة للدول المجاورة ومن هنا يبرز أهمية دولة إيران من خلال موقعها المتميز والإستراتيجي من خلال مجاورتها للإتحاد السوفيتي ومتاخمتها فى الحدود معها ولاسيما مع جمهورية أذربيجان وأيضا من خلال مجاورتها لدولة العراق وحدوث نزاع حرب الخليج الأولى على الحدود بينهما . فالموقع ذات أهمية بالغة عند تحليل قوة الدولة . (4)

(1) Michael peciome , progress in political Geography (London : Croom helen , 1985) p. 419

(2) د. محمد محمود ابراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

(3) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

(4) د. محمد متولى و د. محمود أبو العلا ، الجغرافيه السياسية (القاهرة ، الإنجلو المصرية) 1977 ، ص 62 .

ب- حجم الدولة

تتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها ، ولاتستطيع الدولة أن تكون عظيمة إلا إذا كانت مساحتها كبيرة ، ذلك لأن الدول الصغيرة مهما علا مستواها الثقافى تشعر دائما بأنها مقيدة فى مساحتها الضيقة وإيران تعتبر من الدول المتوسطة الحجم فى المساحة .

ج- شكل الدولة

من صالح الدول أن تكون ذات شكل منتظم ، فكلما كانت الدولة منتظمة كلما كانت حدودها مقيدة بالنسبة لمساحتها وكانت النقاط التي تتعرض منها للغزو الخارجى قليلة ، والشكل المثالى للدولة ما كان دائرة أو قريبا من الدائرة . (1)

2- العناصر الاقتصادية

من حيث أ - القوى المحركة كالفحم والبتروى والكهرباء فنحن نعلم أهمية البتروى بالنسبة لدولة إيران وتعتمد عليه كمصدر رئيسى من مصادر التمويل بالنسبة لها وأيضا لقرب موقع بترول إيران من منطقة الخليج العربى بما يمتلكه من ثروة نفطيه هائلة ، مما يبرز أهمية إيران من حيث امتلاكها للبتروى .

فما لاشك فيه بأن موارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة فى السلوك السياسى للدول كأقوال وأفعال وقرارات فكثير من السلوك السياسى للدول نابع من خلفيتها الاقتصادية ومن ثم يصبح فى الإمكان إتخاذ القرار السياسى فمثلا إيران جازفت بالاستمرار بخوض غمار الحرب مع العراق فى ظل توفر حد معين من الموارد الاقتصادية وأيضا قبلت وقف إطلاق النار سنة 1988 عندما شعرت بتدهور مواردها الاقتصادية . (2)

3- العناصر البشرية

من حيث أ - الشعوب التى تدخل فى بناء الدولة هل هى شعوب أساسية أم أقليات .
ب- من حيث اللغة .

(1) د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

(2) د. محمد محمود إبراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

ج - من حيث الدين : فنرى أن دولة إيران يعتنق أكثر من 90 ٪ من سكانها ديناً واحداً هو الدين الإسلامى ، مما يعد عاملاً من عوامل قوتها وأيضاً لإتخاذ مجموع الشعب الإيرانى مذهب الشيعة مذهباً دينياً لهم .⁽¹⁾

ثالثاً : المنهج التاريخى

يتناول هذا المنهج الظروف السياسية السائدة فى الدولة بالدراسة أى يلقى الضوء على سير التاريخ وتطور الدول السياسى ، وإن كان هذا المنهج يعيبه بأنه يخرج بقواعد أو مبادئ عامه تخضع لها الدولة فى توسعها ونموها على سطح الأرض كالاختلاف على الحدود من حيث النشأة التاريخية ومن تغير الظروف الجغرافية التى تملئ التوسع والنمو على نحو خاص وفى إتجاه معين .⁽²⁾

رابعاً : المنهج المورفولوجى

يقوم بتحليل الظواهر السياسية بالدولة من حيث أنماطها وتركيبها ويقصد بالأنماط جميع التنظيمات التى يرجع تكوينها الى اتفاق الوحدات السياسية سواء أكان هذا على مستوى وطنى (أقسام إدارية داخلية) أو إقليمى (كتل إقليمية) أو عالمى (إتحادات دولية) أى أن هذا المنهج يركز على وصف وتفسير تحليلى للعلاقات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية لمنطقة الدولة ، وتشمل الخصائص المورفولوجية الخارجية على المساحة والشكل والموقع والحدود .⁽³⁾

(1) د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(2) د. دولت أحمد صادق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

(3) د. محمد محمود إبراهيم الديب ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

المبحث الثاني

الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية

ارتكزت النظرة الجيوبوليتيكية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية على نظرية " جون سبيكمان " الذى حدد قلب الأرض بأنه يمتد من نهر الفولجا الى مرتفعات سيبيريا الشرقية ومن المحيط المتجمد الشمالى الى جبال الهيمالايا ويضم بذلك قلب الأرض جزءا كبيرا من روسيا وإيران وهضبة التبت ومنغوليا .

ويرى أن إيران نفسها جزء من قلب الأرض الذى يظل بعيدا عن سيطرة الإتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى انتهت لا بسيطرة الإتحاد السوفيتى على قلب الأرض فحسب ، بل بسيطرته على الحيز الأرضى أو الحصن الطبيعى الذى يحمى قلب الأرض فى أوربا الشرقية حتى حدود برلين وإذا كانت أوربا الشرقية كما يرى " سبيكمان " هى المكان الطبيعى الذى يمكن منه تهديد قلب الأرض ، فإن الشرق الأوسط وبالتالي إيران كما يبدو فى الوقت الحاضر هو الحصن الطبيعى فى الجنوب لقلب الأرض فى جنوبه الأوسط .⁽¹⁾

وتتأثر الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنظريات " سبيكمان " عن أهمية المحيط الأرضى للسيطرة على قلب الأرض ، وتقوم هذه الإستراتيجية على تقوية دفاعات المحيط الأرضى وإقامة سلسلة من القواعد العسكرية على إمتداد تصلح كنقط وثوب لمهاجمة قلب الأرض والسيطرة على طرق وممرات الغزو البرية والبحرية فيه حتى تمنع القوات السوفيتية من إستخدامها فى الهجوم عند الضرورة ، وقد عرفت التحركات الأمريكية المؤسسة على هذه الإستراتيجية بسياسة الإحاطة أو الإلتفاف ولازالت الإدارات الأمريكية واحدة تلو الأخرى تؤكد على هذه السياسة بالرغم من إنتهاء الحرب الباردة بينهما .⁽²⁾

وزدادت الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى النقاط المتقدمة على خط إستراتيجية الإحتواء الأمريكية ضد الإتحاد السوفيتى ، وأيضا كانت إيران سوقا رائجة لتسويق المصنوعات الغربية والأمريكية وخاصة من الأسلحة والمعدات

(¹) د. حسين فوزى النجار ، السياسة والإستراتيجية فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : النهضة المصرية ، ط1 ، 1953) ص 55

(²) بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ط1 ، 1986) ص 69 .

العسكرية ، واستمرت إيران فى القيام بأدوار دفاعية هامة بالوقوف بين الإتحاد السوفيتى وبين موانئ المياه الدافئة وموارد البترول فى الشرق الأوسط . (1) ونظرا لوقوع إيران بمنطقة الخليج فكان الإهتمام الأمريكى الجوهري بقضية أمن الخليج مطلباً هاماً وأساسياً لدى مخططي الإستراتيجية الأمريكية ونظرتها الجيوبوليتكية نحو المنطقة ، فهذا الإهتمام كان يعود تحديداً منذ بداية السبعينات مع الإنسحاب البريطانى من شرق السويس وما تركز من فراغ فى منطقة يشتد التنافس الدولى عليها ، ويتزايد الصراع الإقليمى فيها .

فمنذ ذلك الوقت أخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة يتسع ، وتطورت إستراتيجيتها وفقاً للظروف المتغيرة ، وبدأت تعد للتدخل السريع فيها عند الحاجة وتمكنت من الحفاظ على مصالحها خلال عقد الثمانينات المضطرب الذى بدأ وقد انهار أهم وكيل لها وقيام نظام معاد فى إيران ، ثم نشوب الحرب الأولى الطويلة فى الخليج ، وتعاملت مع وضع غير مستقر بفعل ثورية إيران وبوادر عدوانه على العراق وضعف السعودية ، وكان هدفها الإستراتيجى الأول حينئذ هو ضمان إمدادات النفط ومن ثم أمن الطاقة . وسعت الى تحقيقه بالعمل كقوة موازنة إزاء تأرجح التوازن الإيرانى - العراقى فى اتجاه ثم فى الآخر ، وقد فعلت ذلك بأقل قدر من التورط مباشرة حتى كان الغزو العراقى للكويت الذى فرض وصول هذا التورط الى ذروته . (2)

وترجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج لدى الولايات المتحدة الأمريكية فى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الجيوبوليتكية أو الاقتصادية أو السياسية . فمن الناحية الجيوبوليتكية ، يعتبر الخليج إحدى ذراعى المحيط الممتدتين فى اليابسة وتشكل طبيعته ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربى وتشكل شواطئ الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق ، ويمر بالخليج 50% من ناقلات البترول فى العالم ، أى ما يقرب من 100 ناقله يوميا ، ويمكن بالتحكم فى المضيق التحكم فى الإمدادات عبر المضيق ولاشك أن البترول يعتبر السلعة الإستراتيجية الرئيسية التى تمر عبر المضيق . (3)

وتطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات

(1) المرجع السابق ، ص 70 .

(2) د. وحيد عبد المجيد ، " التصور الأمريكى لأمن الخليج بعد الحرب " فى مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 ، (91-113) ، ص 91 .

(3) د. محمد رضا فوده ، العلاقات الإيرانية الخليجية (باريس : المكتب العربى للمعارف ، ط 1 1994) ، ص 15 - 16 .

العربية من الجنوب الغربى ، ويبلغ إتساع المضيق 200 ميلا بحريا ، ويقع الجزء الصالح للملاحة البحرية فى المياه الإقليمية لسلطنة عمان ، حيث يتميز الساحل العماني فى هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وانتشار الجزر الصغيرة ، وتتحكم جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى فى الملاحة فى الخليج ، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبو موسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها ، بالإضافة الى وجود الأراضي لهبوط الطائرات . فقد أضفى ذلك أهمية إستراتيجية عليها وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى إستيلاء إيران عليها .

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربى قربها من قلب العالم ومناطق الصراعات وتحكمها فى التجارة العالمية والتواجد العسكرى للأساطيل البحرية ، ووجودها كجناح واحد شرقى للقارة الإفريقية ، بالإضافة الى انها تعتبر البوابة الجنوبية للهلل الخصيب وهذا أدخلها فى دائرة الصراع الإقليمى والعالمى . (1) وكان أيضا من أهم ما يشغل فكر مخططى الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج هو الإبقاء على مضيق هرمز بعيد عن أى تهديد خارجى لضمان وتأمين سلامة مرور ناقلات البترول فى الخليج . (2) وستظل الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية فى الخليج هى :

- أ - تأمين الطريق الى نفط الخليج ليتدفق بالسعر المناسب .
- ب- ضمان علاقات سياسية عسكرية مع دول الخليج توازر السياسة الغربية لتحقيقه فى النهاية أهداف أمريكا فى المنطقة .
- ج- تبنى الإدارة الأمريكية فى السعى لتحقيق توافق إستراتيجى لإقامة تحالف إقليمى يضم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج بمن فيهم إسرائيل تمهيدا الى قيام نظام إقليمى شرق أوسطى يحل محل النظام الإقليمى العربى الراهن .
- د - الاحتفاظ بوجود أمريكى فاعل ومرنى فى المنطقة .
- هـ- مساعدة الدول الصديقة على تحسين إمكاناتها الدفاعية .
- و - منع انهيار النظم الصديقة .
- ز - ردع أو مواجهة أى عدوان ضد المصالح الأمريكية .

(1) المرجع السابق ، ص 17 .

(2) د. محمود وهيب السيد عوض ، أزمة الخليج العربى الثابتة وانعكاساتها العالمية والمحلية (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة

ويرجع إهتمام أمريكا البالغ بالمنطقة أيضا هو الدفاع عن الكيانات الخليجية المفككة التى قد تستفاد منها إيران والعراق من خلال عملية التسليح الموسعة من قبل الدولتين للإستفادة من المواقع الجيوبوليتكية المفككة بالنسبة لدول الخليج الأمر الذى وضح لنا من خلال استيلاء إيران على الجزر الثلاث وغزو العراق على الكويت : (¹)

(¹) زهير كتي ، حرب الخليج : تهشيم معادلات القوة (القاهرة : الأهرام ، ط 1 ، 1993) ص 542 .

المبحث الثالث

الأهمية الجيوبوليتكية لإيران لدى الإتحاد السوفيتي

ظلت النظرة الجيوبوليتكية السوفيتية لإيران هي كسر سياسة الاحتواء الأمريكي والتغلغل داخل منطقة الخليج ولاسيما إيران إبان حكم الشاه . فقد كانت للسياسة السوفيتية منذ وقت مضى رغبة شديدة في التغلغل عبر المناطق المحيطة بالبحر الأسود ومنطقة البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط ، وكانت وراء ذلك دوافع جيوبوليتكية وتوسعية أملت طبعاً كونها إحدى الإمبراطوريات الهامة في أوائل القرن العشرين وأيضاً خلال الحرب العالمية الثانية كانت مطامع السوفيت تنسحب إلى مناطق هامة في الخليج مثل إيران .⁽¹⁾

وبما أن إيران تقع في منطقة الخليج العربي ، فالإتحاد السوفيتي لم يغفل عن أن منطقة الخليج هي منطقة حيوية للغاية بالنسبة لإستراتيجيته في المنطقة ويرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها ما يعرف بعامل القرب الجغرافي ، فوجود حدود مشتركة مع دول تنتمي الى الشرق الأوسط كإيران ولوجود قوميات غير روسية كأذربيجان متاخمة للحدود الإيرانية وترتبط بينهما أواصر اللغة والعرق والتاريخ والدين كان ذلك مبعث عدم شعور بالأمان بالنسبة للإتحاد السوفيتي ، الأمر الذي كان يجعله يسعى دائماً الى تحقيق التوازن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية لإدراكه بأنه محاصر بدول معادية له .⁽²⁾

فظل الهدف الإستراتيجي السوفيتي تجاه منطقة الخليج ولاسيما في المرحلة التي أعقبت انسحاب بريطانيا من شرق السويس هو الحد من السيطرة الغربية .⁽³⁾ وكسر احتكاراتها العسكرية فيها . فوقوع منطقة الخليج تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية يعنى تهديداً لأمن الإتحاد السوفيتي ، وذلك لواقع الصلة المكانية بينهما مما يتطلب ردع تلك المحاولات الأمريكية وإتخاذ الإجراءات الضرورية للحيلولة دون السماح للغرب بالانفراد بمنطقة الخليج .

(1) بسيوني محمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

(2) المرجع السابق ، ص 71 .

(3) George W.Breslauer , Soviet Strategy in the Middle East , (Poston : unwinn)
hyman , 1990) P. 125 .

وتزداد أيضا الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران لدى الإتحاد السوفيتي هو ضمان حصة من إمدادات النفط في حالة الحاجة اليه وذلك لاحتواء إيران على مخزون من الإحتياطي العالمي للنفط وذلك على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي يعتبر أكبر منتج للنفط في العالم إلا أنه في ذلك الوقت يهتم بإنتاج الخليج لسد حاجة الكتلة الشرقية من النفط التي يقوم الإتحاد السوفيتي بتزويدها معظم إحتياجاتها منه .⁽¹⁾ ومع نمو الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج من منظور الأمن السوفيتي وبخاصة مع التطورات الجذرية التي حدثت في مضمون وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة بعد حرب 73 تزايدت بالمقابل أهمية إيران بالنسبة للسوفيت .

وتركزت الإستراتيجية السوفيتية في الخليج بالتركيز على أسلوب الاقتراب الغير مباشر في هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية نفطيا واقتصاديا . فالإتحاد السوفيتي لم يغفل عن أن منطقة الخليج هي منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية لذا لم يعمد لفترة طويلة الى تصعيد صراعاته فيها ضد الغرب أبعد من الحدود الضرورية التي يقتضيها الدفاع عن أمنه ، لذا فإن أغلب الإجراءات السياسية والعسكرية التي نفذها السوفيت في هذه المنطقة كانت ملائمة لمصالحه الأمنية دون الإنزلاق في مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية .⁽²⁾ لذا فنرى الإتحاد السوفيتي اتخذ الحذر وضبط النفس دون التصعيد لمواقف الصراع ومنع تحولها الى مواجهات ساخنة ضد الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا المسلك الحذر انطبق حتى على المناطق التي تقع الى جوار الإتحاد السوفيتي وفي مقدمتها الشرق الأوسط والخليج .⁽³⁾

وعمل أيضا على تجنب تحريك الأوضاع أو دفعها في أي اتجاه يحمل معنى استثارة المصالح الأمريكية في المنطقة أو استفزازها حتى لايتسبب هذا التحريك في تفجير المواقف التي قد تنتهي بوقوع صدام نووي بين القوتين العظميين ، كذلك عمل الإتحاد السوفيتي على تأكيد الطبيعة السلمية لنواياه تجاه دول منطقة الخليج ، والتأكيد على الحاجة الى تحسين هذه المنطقة في صراعات القوى الدولية تاركين لدول الخليج أن تقارن ما بين المبادرات السلمية

(¹) د. مبارك كليفنج الهاجري ، التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، 1990) ، ص 136 .

(²) د. اسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ط1 ، 1984) ، ص 242 .

(³) Gordon Murroy , Conflict in the persian Gulf (New York : Dover , 1981) PP.

السوفيتية وبين ما تدعو اليه السياسة الأمريكية من مشاريع التدخل والانتشار السريع والحاجة إلى الاستحواذ على التسهيلات الإستراتيجية ، أيضا التأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفيتية في نفط الخليج سواء في الحاضر أو المستقبل وبالتالي فهي تحاول انتزاع فكرة التهديد السوفيتي لثروات الخليج النفطية ، وإظهار التحفظ في تأمين بعض الأنظمة الخليجية المرتبطة مع الإتحاد السوفيتي سواء بروابط أيديولوجية وأمنية وثيقة كاليمين الجنوبي أو بمعاهدات صداقة مع العراق ، ويهدف السوفييت من وراء هذا التحفظ هو تجنب إثارة مخاوف النظم المعتدلة ولاسيما إيران .

كذلك التعويل على تأثير التطورات الذاتية في منطقة الخليج من أجل إحداث تحول في ميزان القوى السوفيتي الأمريكي فيها لصالح الإتحاد السوفيتي .⁽¹⁾

(¹) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 242 .

الفصل الثانى

القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران

تتحدد مصالح وإهتمامات كلاً من الدولتين الكبيرتين لدى إيران على أكثر من مستوى وفى أكثر من شكل وأن المصالح والإرتباطات والإهتمامات تؤثر بشكل أو بآخر فى صياغة وتشكيل سلوك الدولتين تجاه إيران . ويمكن القول بأن مصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين بإيران ترتبط إرتباطاً عضوياً بمصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربى بصفة خاصة .

وحيث أن إيران تقع فى منطقة الشرق الأوسط وأيضاً بالجوار من منطقة الخليج العربى ، فلذا قام الباحث بدراسة مصالح وإهتمامات الدولتين الكبيرتين بإيران من خلال القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران نحو الدولتين الكبيرتين .

لذلك سيقسم الباحث هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين :

المبحث الاول : علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثانى : علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الإتحاد السوفيتى .

المبحث الأول

علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الولايات

المتحدة الأمريكية .

اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بحالة من التصعيد والرتابة إبان حكم الشاه وحقت أنماطاً من التلاقى بين البلدين بما يخدم مصالحها المشتركة . وبرزت الحاجة لإقامة علاقات متينة بين البلدين لضرورات يتطلبها مصالح البلدين *وأولها* : حاجة إيران إلى الأسلحة الأمريكية المتطورة لتصبح بلداً قوياً يحقق المطامح الاستعمارية في المنطقة من جانب ، وتحقيق الأحلام التوسعية الفارسية خارج الحدود وعلى حساب العرب في منطقة الخليج .
وثانيهما : حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عميل قوى يشاغل المنطقة حسب متطلبات المرحلة السياسية المنسجمة مع الإستراتيجية الإمبريالية في العالم ، ويحقق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في العالم ^(١) .
لذا تطابقت المصالح العسكرية والاقتصادية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .
وسنتكلم أولاً :-

عن المصالح العسكرية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

(١) حسن محمد طوالة ، مناقشات في النزاع العراقي الإيراني (بيروت : مكتبة مدبولي ، ط١ ، 1984) ص 14 .

أولاً :- المصالح العسكرية لإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

بدأ الاهتمام العسكري الأمريكي بإيران منذ أوائل السبعينات وحتى قيام الثورة الإيرانية ولآن . فموقع إيران في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية كان من مخططي الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وأصبحت إيران تؤدي مهام الإستراتيجية الأمريكية تحديداً من السبعينات . فهي في ذلك الوقت كانت عضواً مؤسساً داخل حلف السنتو الذي يضم باكستان وتركيا وإيران ، وكانت تقوم بدور رجل الشرطي أو الحارس للمصالح الأمريكية والغربية في منطقة الخليج العربي . وكانت إيران تعد من ممولى غرب أوروبا والولايات المتحدة بالنفط . أيضاً تعد إيران إحدى النقاط المتقدمة على خط إستراتيجية الإحتواء الأمريكى ضد الإتحاد السوفيتى (1) . وهى أيضاً سوق رائجة لتسويق المصنوعات الغربية والأمريكية .

من منطلق كل هذا :- كان موقع إيران هام جداً داخل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية . ففي الحزام الشمالى استمرت إيران وكلاً من تركيا واليونان في القيام بأدوار دفاعية أمامية هامة بالوقوف بين الإتحاد السوفيتى وبين موانئ المياه الدافئة وموارد البترول في الشرق الأوسط . ومما لاشك فيه أن المساعدات العسكرية الكبيرة التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإيران كانت عاملاً هاماً في عدم تشجيع المغامرات العسكرية السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط . وقد تم استبدال المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران التى كانت قائمة على الهبات بالمشتريات العسكرية . ويتضح لنا بأن الدعم والوجود العسكريان الأمريكيان لإيران قد رشح وجودها العسكري في إيران ابتداءاً من عام 1970 - 1979 (عام قيام الثورة الإيرانية) (2) .

ففي خلال تلك الفترة تم تدعيم موقع إيران داخل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وذلك عن طريق جعل إيران ترسانة أسلحة كبيرة متطورة تحتوى على قواعد أمريكية متقدمة وتمتلك أحدث ما أنتجته أمريكا من أسلحة ذات تكنولوجيا عالية . وبدأت العلاقات العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبحت أمريكا طرفاً معترفاً به على قدم المساواة مع بريطانيا والاتحاد السوفيتى عندما صدر عنهم جميعاً الإتفاق الثلاثى الذى تعهدوا فيه بتقديم المعونة الاقتصادية لإيران .

(1) بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

(2) المرجع السابق ، ص 71 .

ويمكن القول بأن قصة التسليح الإيراني من الغرب بدأت مع بدايات تأسيس العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الإنقلاب الذي نظمته وكالة المخابرات الأمريكية عام 1953 ضد حكومة مصدق رئيس وزراء إيران الذي بدأ أول خطوة لتأمين النفط في إيران . وقد وضعت خطة للسنوات 1953 - 1960 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها مساعدات لبناء جيش قوى وبناء عدد من القواعد العسكرية والموانئ والمطارات وتدريب الضباط والفنيين في معاهد وكليات الولايات المتحدة العسكرية . ولقد اعتبرت الولايات المتحدة النظام في إيران والذي سبق أن دخل حلف بغداد لسد الفراغ في المنطقة وفق مشروع ايزنهاور خير نظام يمكن الاعتماد عليه لتنفيذ الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (1).

ولقد كان لابد من بناء قوة إيران العسكرية أولاً . وقد تولدت فكرة بناء قاعدة عسكرية إيرانية عام 1965 عندما دخلت عصر الطائرات النفاثة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وإمتلاكها طائرات اف 5 وصواريخ هوك وعدة قاذفات فانتوم بعيدة المدى . إلا أنه في عام 1968 شهد البداية الجدية لطلب السلاح الحديث والمتطور ، ومنذ ذلك التاريخ شهدت أرقام ميزانيات الدفاع الإيراني تصاعداً كبيراً وفي نفس الوقت تزايدت طلبات المشتريات الإيرانية للأسلحة من عدة دول غربية . إلا أنه في عام 1973 شهد ذلك العام توقيع صفقة كبيرة ومتنوعة رصد لها مبلغ 2096 مليون دولار (2). وقد اعترف مسؤولوا وزارة الدفاع الأمريكية بأن إيران وقعت أكبر صفقة سلاح مع أمريكا في ذلك العام وقد جاء ذلك ترجمة لقرار الرئيس الأمريكي نيكسون القاضي ببيع إيران أسلحة غير خاضعة لرقابة وزارة الدفاع الأمريكية . وقد بلغت أرقام ميزانيات الدفاع الإيراني حسب ما جاء في الميزان العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن 1975 - 1976 التالي :

عام 1967 - 1968	500 مليون دولار
عام 1972 - 1973	2098 مليون دولار
عام 1973 - 1974	5550 مليون دولار
عام 1974 - 1975	8800 مليون دولار
عام 1975 - 1976	9500 مليون دولار

(1) حسن محمد طوالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

(2) Hooshang Amirahmadi and nader Entessar, Iran and Arab world

(New work : st Martins , 1993) p. 250 .

ولم تكشف ضخامة هذه الأرصدة إلا في مناقشات مجلس الشيوخ الأمريكي لفضيحة ووترجيت وقد كشفت المناقشات أسرار الصفقة التي عقدها إيران مع أمريكا عام 1973 وأوضحت أن الصفقة التي تقدر بثلاثة آلاف مليون دولار تهدف إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي ومنع العراق من أخذ دوره العربي ، وقد تضمنت الصفقة صواريخ موجهة بأشعة ليزر مماثلة للصواريخ التي يمتلكها الكيان الصهيوني وصواريخ أرض أرض وطائرات نفثة وناقلات للنفط وطائرات فانتوم وناقلات بترول جوية لتموين الطائرات وطائرات هليكوبتر ومدمرات وزوارق طوربيد وسفن حربية متوسطة وطائرات هونكرافت لنقل البحارة وبناء قاعدتين جويتين في البحر .

دوافع الصفقة :-

- 1 - جاءت الصفقة بعد نجاح إيران في إحتلال الجزر العربية الثلاثة أبو موسى ، طناب الكبرى ، طناب الصغرى عام 1971 أو اثبات مقدرة النظام الإيراني على تنفيذ المخطط الأمريكى فى الخليج العربى .
 - 2 - جاءت بعد نجاح التأميم العراقى عام 1972 ورضوخ الشركات الاحتكارية فى الأول من مارس عام 1973 لشروط العراق الذى إستعاد حق الشعب العراقى فى ثورته النفطية.
 - 3 - جاء بعد توقيع إتفاقية التعاون المشتركة بين العراق والإتحاد السوفيتى .
 - 4 - جاءت بعد تحرك العراق عام 1972 باتجاه سوريا ومصر لإقامة وحدة عسكرية مقاتلة ضد الكيان الصهيونى والدعوة لاستخدام النفط سلاحاً فى المقدمة⁽¹⁾.
 - 5 - جاءت الصفقة بعد أن أعلنت إيران إلغاء الإتفاقية الموقعة مع العراق عام 1937 حول الحدود وهى الإتفاقية التى إستندت على برتوكول القسطنطينية عام 1913 .
 - 6 - جاءت الصفقة كذلك بهدف إستيعاب الأيدى العاملة الإيرانية غير الماهرة داخل الجيش.
- إلا أنه بعد ذلك فى عام 1976 عقدت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية صفقة من الأسلحة لاقت ردود فعل كبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها واستحوذت على

(¹) حسن محمد طوالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

إهتمام المعلقين والخبراء العسكريين في العالم . وقد نشرت الصحف الأمريكية أخباراً متفرقة حول الصفقة نسبتها إلى لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي⁽¹⁾.

وقد كشف تقرير اللجنة إن إيران طلبت أسلحة تعادل بناء الجيش البريطاني مرتين عند حلول عام 1978 ، ووصفت اللجنة التسليح الإيراني بأنه توريط لأمريكا كما حدث في فيتنام ، لاسيما أن الأمريكيان يشكون في مقدرة وكفاءة الإيرانيين على إستيعاب هذه الكمية الكبيرة من الأسلحة ، كما أن مبيعات الأسلحة الأمريكية أصبحت خارج سيطرة الولايات المتحدة ، وأبدت اللجنة تخوفها من إرتفاع عدد المستشارين الأمريكيين في إيران من 24000 إلى 50000 ولاسيما إذا تورط شاه إيران في حرب إقليمية قد تفرض مهمات على الأمريكيان .

وقد رت لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ حسب ما ذكرته مجلة نيوزويك الأمريكية في عام 1979 طلبات إيران خلال الفترة ما بين 1972 - 1976 بـ 400 مدفع ذاتي الحركة وشبكة دفاع جوي لصواريخ هوك قوامها 1800 صاروخ ، 15 ألف صاروخ من طراز تو مضاد للدبابات وثلاث غواصات ، وأربع مدمرات و 209 قاذفات فانتوم و 240 اف 5 و 500 طائرة هليكوبتر و 250 طائرة من طراز إف 16 ، إف 18 و 80 طائرة اعتراضية اف 14 .

وقد رت اللجنة قيمة الصفقة بـ 2,2 مليار دولار وقد سبب هذا الهوس في شراء الأسلحة تصاعد العجز المالي لإيران حيث بلغ عام 1976 بـ 972 مليون دولار وفي عام 1977 يساوي 2400 مليون دولار في حين كان فائض العملة في إيران لعام 1974 ، 1975 بـ 5250 مليون دولار . إلا أن ذلك الهوس الإيراني من شراء الأسلحة كان لدوافع عديدة منها :-

دوافع إيران للتسليم :

1 - تشعر إيران بقلق داخلي عائد إلى موقعها الجغرافي المتميز والذي يثير مخاوف الشاه دائماً وسيبها :-

أ - وقوع إيران بجانب العراق وبعض دول الخليج والتي تعنى بمسألة الصراع العربي الصهيوني ولما كان الصراع يزداد إتهاباً بعد أربعة حروب فإن الولايات المتحدة

(1) ستيفن جرين ، بالسيف ، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ، ترجمة د. محمد زايد (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط2 ، 1989 ، ص 257 .

تشارك إيران هذا القلق وتستجيب لمطالبها الدفاعية لتكون الركيزة الثانية إلى جانب الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط .

ب - وقوع إيران بجانب الخليج العربي ، حيث هناك الممر الوحيد للنفط الإيراني ، ويعتقد الشاه أنه يستطيع تأمين مغانم اقتصادية إذ عمل على بناء قدرة إيران العسكرية .

ج - وقوع إيران على الحدود السوفيتية البالغة 1250 ميلاً . الأمر الذي يثير قلق الشاه والولايات المتحدة من إمتداد الخطر الشيوعي إلى إيران .

ولقد جاءت أحداث تبريز في نيسان عام 1976 واشتراك من وصفوا بالماركسيين مع رجال الدين لكي تدق على الوتر الحساس لدى الشاه والولايات المتحدة معاً .

2 - هناك أطماع قديمة للشاه بإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية والسيطرة على مناطق تهييء له أطماعه ولاسيما في منطقة الخليج العربي . ولم يخفِ شاه إيران هذه الأطماع بل أعلنها في تصريح أدلى به لصحيفة الجمهورية القاهرية في 1977 حيث قال (إن إيران مستعدة للتدخل في أي بلد آسيوي ويطمح الشاه أن يكون إيران أكبر قوة ضاربة حتى نهاية القرن الحالي) (1)

وبلغ من غروره العسكري وشعوره المتطرف بالقوة بأن قال عبارته المشهورة (أن الجيش الإيراني سيصبح من القوة إلى الحد الذي لن يصبح موضع إهتمام دول المنطقة فحسب وإنما سيضطر العالم كله لإدخال قوة الجيش الإيراني في حسابه) (2)

3 - النظام الإيراني يخشى تطور الثورة في العراق وتنامي قدرة العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية .

4 - يعتقد شاه إيران أنه بواسطة التقدم العسكري يمكن أن يتم التقدم الصناعي في البلاد .

5 - يعتقد شاه إيران أن بإمكانه تحقيق الأمن والاستقرار وقمع أي تمرد داخل البلاد بالقوة العسكرية فقط .

(1) المرجع السابق ، ط 1 ، ص 20 .

(2) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة : دار الحرية ، ط 1 ، 1989) ص 91 .

دوافع أمريكا من تسليم إيران

تريد أمريكا من وراء تزويد إيران بهذا القدر من السلاح :

1 - تريد الولايات المتحدة الإقلال من تدخلها المباشر في العالم والاعتماد على حلفاء وعملاء يقومون بما تريده بالنيابة عنها ولاسيما في المناطق التي لا تشكل نقاط خطر بالنسبة ل واشنطن وهذا الهدف ووجه بانتقاد من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ونقدم ينصب على مقولة :

أن الإيرانيين لا يستوعبون الأسلحة الحديثة ولا بد من إرسال خبراء أمريكيين وربما يصبحون فيما بعد رهائن بين الشاه إذا تورط في حرب تضطره لاستخدام الأسلحة المعقدة التي يشرفون عليها وعندها تكون الولايات المتحدة قد ورطت نفسها في الحرب تدريجياً.

2 - إيران تعتبر الركيزة القوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية إزاء الإتحاد السوفيتى والعراق والخليج العربى والمحيط الهندى .

3 - تحرص الولايات المتحدة على إستنزاف إيران اقتصادياً حتى لا تخلق يابان جديدة فى الشرق الأوسط والسبيل إلى ذلك الموافقة على طلبات الشاه العسكرية وتشجيعه على هذا الهوس العسكرى ليبقى الاقتصاد الإيرانى مرتهاً بالإدارة الأمريكية⁽¹⁾.

ورأى البعض الآخر المعارضين داخل أوساط وزارة الخارجية الأمريكية وعلى مستوى رأى العام الأمريكى لاستمرار العلاقة الوثيقة بين أمريكا وإيران فى أن المبالغة فى تسليح إيران من شأنه يخلق مضاعفات سلبية تضر باستقرار منطقة الخليج ، بل وتنازل من الإستقرار داخل إيران نفسها حيث أن مخصصات التسليح الباهظة كانت تذهب دوماً على حساب التنمية الاقتصادية وعلى حساب الإصلاحات الإجتماعية الداخلية⁽²⁾.

4 - الولايات المتحدة تقع فى بعض الأحيان تحت ضغوط الشركات التى تصنع السلاح لزيادة مبيعاتها .

5- تريد الولايات المتحدة أن تجعل من إيران مركزاً لتوصيل السلاح إلى أقطار دول المنطقة وذلك تلافياً لأى إحراج . كما أستخدمت الكيان الصهيونى مركزاً لإيصال الأسلحة إلى

(¹) حسن طوالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

(²) Sharhrom chubin, security in the persian Gulf' The Role of out side powers (London The international institute for strateyic studies 1982) P. 10

جنوب أفريقيا ونتيجة لدوافع إيران في تسليحها من الولايات المتحدة أصبحت إيران أكبر ترسانة عسكرية في منطقة الخليج وتأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل في مجال استيراد الأسلحة وهذا ما خدم إيران في حربها مع العراق لوجود ترسانة من الأسلحة لديها .

المصالح الاقتصادية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية .

تمثلت المصالح الاقتصادية الأمريكية في إيران فيما يلي :

كانت إيران قبل قيام الثورة الإسلامية من أهم ممولى الولايات المتحدة وغرب أوروبا من البترول ، فتعتبر إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسية ولديها نسبة احتياطي عالية من البترول ، ولديها حوالى 497 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي . ولقد أنتجت إيران حوالى 39 مليار برميل حتى نهاية 1990 ⁽¹⁾ . وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية البترول في أن قوة الاقتصاد تعتمد بشكل رئيسى على البترول وقدرة القوة العسكرية الأمريكية الأمر الذى مكن الولايات المتحدة بأن تكون هى مهندس النظام العالمى الذى ولد بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لأهتمامها ببترول الشرق الأوسط بصفة عامة وبترول إيران بصفة خاصة .⁽²⁾

فيرجع إهتمام الولايات المتحدة ببترول الشرق الأوسط إلى عهد روزفلت عندما بعثت لجنة رئاسية خاصة لزيارة الشرق الأوسط وقامت هذه اللجنة بزيارة بلدان إيران والسعودية والكويت والبحرين وقطر وهى الدول المنتجة للبترول . وأوصت اللجنة بأن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ والتأثير الاقتصادى والسياسى لهذا الكنز سيكون فادحاً . وفى سؤال (الجيمس بيرنز) وزير الخارجية الأمريكى للرئيس روزفلت عن الحصة التى ينبغى أن تسيطر عليها الحكومة الأمريكية من بترول الشرق الأوسط كانت إجابته بأنها لا تقل عن نسبة 100% ، وهكذا فإن بترول الشرق الأوسط كان محور إهتمام السياسة الأمريكية منذ أمد بعيد ⁽³⁾ .

(¹) أنطوان هـ كوردسمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 409 .

(²) محمد حسين هيكى ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر (القاهرة : الأهرام ، ط1 ، 1992) ، ص 74 .

(³) المرجع السابق ، ص 75 .

فعندما بدأت الولايات المتحدة فى مشروع مارشال لإعادة الحياة لأوروبا المحررة والمدمرة بعد الحرب كان بترول الشرق الأوسط هو البند الرئيسى فى مشروع مارشال ، فقد كان الهدف الرئيسى والإستراتيجى للمشروع هو أن يتحول اقتصاد أوروبا الجديد من اقتصاد فحم إلى اقتصاد بترول . ويمكن تقدير أثر بترول الشرق الأوسط فى حقيقته أنه فى بداية مشروع مارشال سنة 1946 كانت أوروبا تعتمد على البترول الأمريكى بنسبة 77% من إحتياجاتها وبعد خمس سنوات أى فى عام 1951 كانت أوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط بنسبة 80% من استهلاكها . ثم إنتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أزمة إيران (1951 - 1953) وتدخلت بتدبير إنقلاب ضد الدكتور محمد مصدق وحققت لنفسها هدف السيطرة على البترول الإيرانى وبذلك أحكمت قبضتها على بترول الشرق الأوسط كله من العراق الى إيران ومن الخليج الى السعودية . وأصبحت الشركات الأمريكية فى المنطقة عمالقة بترول وسياسة فى نفس الوقت وتدخلت السياسة والبتترول فى كل عناصر القرار فى الولايات المتحدة . (1)

وكانت الولايات المتحدة تعتمد اعتمادا رئيسا على بترول إيران بكميات كبيرة وبكميات أقل من الدول العربية الأمر الذى جعل الإدارة الأمريكية تعلن باطمئنان بعد إعلان العرب قطع الإمدادات البترولية الى الولايات المتحدة أنه يمكنه الاستغناء تماما عن الحصة التى تستوردها من الدول العربية من خلال زيادة إنتاج إيران من النفط . ويمكن القول أن حظر تصدير البترول الذى فرضته الثورة الإيرانية على الولايات المتحدة جعل إدارتى كارتر وريجان يبحثان عن مصدر بديل للنفط الإيرانى وكان ذلك بالطبع من السعودية ودول الخليج . أيضا كانت إيران تعتبر قبل الثورة من أهم أسواق تصدير المنتجات الأمريكية بما فى ذلك السلاح والعتاد الحربى.

فقد أعلن شاه إيران فى 9 ديسمبر 1976 أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته 50مليار دولار من الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس التالية إن وافقت الولايات المتحدة على بيع ما تريده لإيران وأوضح الشاه إن حوالى 35 مليار دولار من هذا المبلغ سيخصص لشراء البضائع والمصانع والباقي لشراء المعدات العسكرية . يضاف إلى ما تقدم أهمية إيران الاقتصادية للولايات المتحدة من خلال الاستثمارات الأمريكية فى إيران والتى كان أهمها قبل

(1) المرجع السابق ، ص 76 .

الثورة الاستثمارات في مجال البترول ولا يخفى ما تدره هذه الاستثمارات على الاقتصاد الأمريكي من عائد لا بأس به .

أيضا تمثلت الأهمية الاقتصادية لإيران بالنسبة للولايات المتحدة في الأرصدة النقدية التي تمتلكها إيران من عائدات النفط تلك الأرصدة المستوطنة بالبنوك ومؤسسات المال الأمريكية والتي تعود فائدتها على الاقتصاد الأمريكي وقد تم تجميد هذه الأرصدة خلال أزمة الرهائن بين الولايات المتحدة وإيران .⁽¹⁾

وجدير بالذكر بأن العلاقات الأمريكية الإيرانية شابها بعض التوتر وذلك في الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 حيث ظهر الاختلاف في مصالح كل من الطرفين حول أسعار النفط التي أخذت تظهر الى أعلى وبصورة لم يسبق لها مثيل وإن كان إتفاقهما قد استمر في صورته الأساسية حول مشكلات الأمن في الخليج . فبينما كانت مصلحة إيران زيادة أسعار نفطها والتي حصلت منها على عوائد إستخدامتها في تمويل مشترياتها من الأسلحة ومساندة طموحاتها الإقليمية ، كانت الولايات المتحدة تقف ضد هذا الإتجاه لإثارة التضخمية ولمضاعفاته السلبية على مصالحها .

وقد أفسح هذا الاختلاف في مصالح الطرفين المجال أمام تعدد الآراء والاجتهادات التي ظهرت في الولايات المتحدة حول الكيفية التي يمكن من خلالها لهذه الاجتهادات أن تواجه مضاعفات ذلك الموقف النفطي الذي كان يتطور في غير صالحها وصالح حلفائها . فهناك من دعا إلى إحتلال منابع النفط لتأمين وصوله إلى مستهلكيه في العالم الغربي بسعر معقول ، في حين كان البعض من أنصار تحطيم منظمة الأوبك وتفكيكها من داخلها وذلك لإتهامهم لشاه إيران بأنه أحد الصقور الجارحة في المنظمة .

أيضا هناك من تصور أن الرد على هذا التحدي لن يكون إلا بتغذية الخلافات بين السعودية وإيران كأكبر دولتين منتجتين للنفط في الأوبك ، وكان وزير الخزانة " سيمون " والسناطور " فرانك تشيرس " من مخططي هذا الحل الأخير . أما السفير " أكنيز " فقد دعا الى محاباة السعودية وتقديمها على إيران بسبب إتجاهات السعودية الأكثر تفهما وتجاوبا مع المصالح النفطية الغربية . ولكن هذه التوجهات رفضتها كلها إدارة نيكسون - كيسنجر خشية

(1) بسيوني محمد الخول ، مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

أن يؤدي هذا الخلاف حول أسعار النفط الى تدمير الوفاق الأمنى الذى كان بسبيله إلى التبلور وبرزه فى ملامحه النهائية بين الولايات المتحدة وإيران فى منطقة الخليج .⁽¹⁾

كما أنه فى عهد إدارة " جيرالد فورد " أمكن أيضا السيطرة على تلك الخلافات وإحتوائها لتنفيذ بعض الحلول الممكنة والتي لم تصل فى عمقها إلى الجذور . غير أن الحال أخذ يختلف بوضوح مع وصول إدارة الرئيس " جيمى كارتر " إلى السلطة فى مطلع عام 1977 ولذا فمسألة أسعار النفط كانت من أهم مسائل الأمن التى كانت أساس العلاقات الأمريكية الإيرانية الوثيقة قبل القفزة الكبيرة فى أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973 .⁽²⁾

وجدير بالذكر بأن المعونات الأمريكية توالى على إيران لكى تقف فى دوامة النفوذ الأمريكى وتوقعها فى شباكه وكان جزء هام من تلك المعونات يتم تحت أسماء مختلفة ومن خلف سواتر متعددة مثل (برنامج المساعدات المتبادلة) وبرنامج (النقطة الرابعة) كما كانت تتم عن طريق (بنكى الاستيراد والتصدير الأمريكىين) و (مؤسسة الشرق الأوسط) الأمريكية ، بل إن الولايات المتحدة حرصت على الاستفادة من المنظمات الدولية ذاتها ، لتثبت أقدامها فى إيران مستفيدة من النفوذ الأمريكى داخل تلك المنظمات الدولية المتفرعة عن الأمم المتحدة لا بالنسبة لإيران فحسب وإنما كذلك بالنسبة لبقية الدول الأخرى .

كما قام الأمريكيون بالعديد من المشروعات فى مجال الإسكان ، وإنشاء الطرق ، وإصلاح منطقة (خوزستان) وقاموا بتنفيذ أجزاء من برنامج التنمية التى وضعها شاه إيران .⁽³⁾ ويمكن القول أن تنمية إيران الاقتصادية تحت شاه إيران قد نجحت نجاحا كبيرا ما بين 1946 - 1979 وتحولت من الزراعة الكبيرة كقاعدة وأساس للاقتصاد ، الى مجتمع حديث مر بعدة تغيرات فى التجارة والاقتصاد وجميع أساليب الحياة والمجالات الاقتصادية، وحدثت تحولات كبيرة فى الإستثمارات والصناعة وتنمية القطاع الخاص ومساعدته وأيضا التحكم فى الاستيراد . وفى بيان صدر للبنك الدولى أوضح فيه أن النمو الاقتصادى لإيران وصل لأعلى معدلاته 9.6 ٪ .⁽⁴⁾

Shahram Chubin , op. cit. , p. 11 .

(¹)

I bid . , p. 12 .

(²)

(³) أحمد مهابه ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

R.K. Ramazani , " Iran's foreign policy : Both North and South " Middle East Journal , Volume 46 , No. 3 (Autumm 1992) , P. 413-425 . p. 414 .

(⁴)

فكان الشاه كشاب طموح يريد مسايرة التطور وتنمية الارتفاع لشعبه إلى مستوى العصر الذى يعيش فيه سريع الاستجابة للغرب فبدأ يهجر الأساليب القديمة والتقليدية العريقة لأسلافه الأكاسرة ليستبدلها بالنهج الغربى المعاصر وبالنمط الأمريكى الذى أخذ طريقه على حياة الشعب الإيرانى فى أساليب حياتهم وطرق معيشتهم . فشاه إيران كان يرى أن للوجود الأمريكى الضخم فى إيران عسكريا وإقتصاديا وسياسيا ميزة هى نشر أو إشاعة أساليب ومفاهيم الحضارة الغربية والحياة العصرية فى بيئة المجتمع الإيرانى ، الأمر الذى من شأنه أن يسهل للشاه تحقيق الأهداف الرئيسية التى ورثها عن أبيه (رضا خان) الذى تأثر بجاره (كمال أتاتورك) ألا وهو تطوير المجتمع الإيرانى . ولقد كان هناك نخبة من كبار الضباط الإيرانيين استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم قواعد خاصة بهم وذلك لأنهم استطاعوا أن يبرهنوا على ولائهم للشاه ، وهؤلاء كانوا دائما الهدف الرئيسى لعملية الإختراق التى تعتمد إليها أجهزة المخابرات العالمية لتنفيذ مخططاتها العسكرية والسياسية . (1)

وفى نهاية المبحث لابد لنا أن نبين أن علاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية قياسا للتاريخ علاقة قصيرة ومحددة فتباينت بين الحدة والعاطفة والإهتمام المباشر والغير مباشر وكان ينقصها دائما البقاء والدوام وحدوث تصادمات غير عقلانية . وأن شاه إيران دوما كان يحاول التوفيق بين مصالحه الشخصية كإمبراطور للبلاد وبين مصالح أمريكا فى إيران حيث كانت مصالح الطرفين تتطابق أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى . (2)

(1) أحمد مهابة ن المرجع السابق ذكره ، ص 94 .

(2) Dilip hiro , Iran Under the ayat allahs (London : croom helen , 1985) p. 295

المبحث الثاني

علاقة القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران تجاه الإتحاد السوفيتي

إنست المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية إيران والإتحاد السوفيتي بدرجة من الأهمية البالغة نظرا لعدة اعتبارات منها :-

1- تحتل إيران موقعا إستراتيجيا على طول الخليج وشمال بحر العرب ولها حدود طويلة مع الإتحاد السوفيتي تبلغ 1690 كم .⁽¹⁾

2- وقوع إيران في منطقة الشرق الأوسط ملتقى القارات الذي يشكل جسرا إستراتيجيا يربط ما بين أوروبا وآسيا وإفريقيا ومن ثم فهو يمثل المكان الأول في كل خطة للسيطرة على أي بقعة من هذه القارات ، أو غزوها من أي قارة أخرى وهو بالنسبة للإتحاد السوفيتي يسمح لروسيا بالتنفس باتجاه الجنوب في محاولة للوصول الى البحار الدافئة ، والطرق العالمية الكبرى التي تتيح لغواصاتها وأساطيلها بالتجول في البحر المتوسط والمحيطين الهندي والأطلسي .

3- أيضا انحصرت أهمية إيران بالنسبة للمصالح السوفيتية الى تطلع الإتحاد السوفيتي المتزايد الى التوصل لندية سياسية مع الولايات المتحدة نظرا لعلاقة الشاه الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمر الذي حاول فيه الإتحاد السوفيتي التوصل الى دور عالمي له في مواجهة التحديات الأمريكية .

4- كانت إيران دائما تخشى من التهديد العسكري السوفيتي لإيران من الجنوب الأمر الذي حدا بشاه إيران بالدخول والمشاركة في حلف بغداد لمحاولته بترتيب دفاعي جديد يكون موجهها ضد أي محاولة يقوم بها الإتحاد السوفيتي بقوته الى الشرق الأوسط . الأمر الذي جعل تلك المشاركة في الحلف عاملا رئيسيا في دفع السوفييت الى إظهار إمتعاضهم من سياسات الشاه خشية من أن يكون لإيران دور وتأثير بالغ في منطقة الخليج .⁽²⁾

(1) أنتوني ه.ز. كوديمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 410 .

(2) إبراهيم شبيب ، الأفاق الإستراتيجية لزوال الخليج (الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 19 ، العدد الثالث / الرابع ،

1991م) ص 135-167 . ص 139 .

لذا كان من الأهمية بمكان تناول المصالح العسكرية والاقتصادية بين الدولتين نظرا لأهمية التعاون بينهما الذي يؤثر بطبعه على تطبيع العلاقات وتهدئة الأوضاع بينهما . وسنبدأ في هذا المبحث بدراسة المصالح العسكرية لإيران والاتحاد السوفيتي ويتبعها دراسة المصالح الاقتصادية .

المصالح العسكرية لإيران مع الاتحاد السوفيتي

ظل الصراع على الحدود بين روسيا ثم الاتحاد السوفيتي مع إيران لعدة قرون متقطعا بشكل أدى الى دفع الحدود بينهما جنوبا على كلا جانبي بحر قزوين على حساب إيران . وقد أدى هذا الى تحديد الأوضاع الحالية للحدود بين الدولتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتمتد الحدود بين الدولتين لمسافة 1200 ميل . وبدأ الإهتمام السوفيتي بإيران عندما دخلت إيران في تلك المصالح الغربية .⁽¹⁾

فكان الاتحاد السوفيتي دائما ينتقد بشدة إيران وبخاصة حول سياسات التسليح التي توسعت فيها منذ بداية السبعينات والتي اعتبرها تهديدا مباشرا لآمنه . وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى معاهدة 1921 السوفيتية - الإيرانية والتي سميت بمعاهدة الصداقة المتبادلة ، فهذه المعاهدة نصت في مادتها الخامسة والسادسة على حق الاتحاد السوفيتي في إرسال قواته الى إيران في الأحوال التي يتدخل فيها طرف ثالث بالقوة في إيران ، أو يحاول استخدام أراضيها للهجوم على الاتحاد السوفيتي .

وقد حاول الاتحاد السوفيتي فيما بعد توسيع إطار تفسيره لهاتين المادتين في الفترة بين 1655 ، 1962 وهي فترة التوتر الشديد في العلاقات السوفيتية - الإيرانية كانت بسبب إصرار السوفييت على تفسير نصوص هذه المعاهدة بطريقة من شأنها فصم روابط تحالف إيران العسكري بالغرب وفي عام 1959 أعلنت إيران بقرار منفرد من جانبها إلغاءها لمعاهدة 1921 التي دفعته بأنها غير متكافئة ومناقضة لميثاق الأمم المتحدة وإن كان السوفيت أصروا من ناحيتهم على مشروعية المعاهدة ورفضوا الاعتراف بقانونية القرار الإيراني .

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 1986 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1987 . ص 148 .

لقد هدف السوفييت من إصرارهم على تنفيذ بنود وأحكام هذه المعاهدة ، وقف هذا البناء العسكرى الضخم الذى أقامته إيران خلال حكم الشاه والذى سبب ضيقا متزايدا للإتحاد السوفيتى . فاعتبارا من عام 1973 أخذ الإتحاد السوفيتى يحذر الحكومة الإيرانية من مغبة التمداد فى هذا الإتجاه .⁽¹⁾

وقد صاغ السوفييت اسباب معارضتهم لسياسات إيران التسليحية على النحو التالى :-

أولا : أن هذه الأسلحة كانت تفوق بكثير احتياجات إيران الأمنية والدفاعية وبالتالي فإن الهدف من حيازتها كان هجوميا ، وهو ما كان يلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة الى الحصول على مزايا عسكرية على حساب المصالح الإقليمية الحيوية للإتحاد السوفيتى .

ثانيا : أن كل هذه المشتريات الإيرانية من الأسلحة كانت تزيد من اعتماد إيران على الغرب الذى احتفظ فى يده بسلطة القرار المتعلق بكيفية استخدام هذه الأسلحة التى كانت موجهة فى المقام الأول ضد الإتحاد السوفيتى .

ثالثا : أن هذه الأسلحة كانت تخلق موقفا متفجرا فى المنطقة بأسرها ، وبالتالي فإن هذا التسليح الإيرانى كان يضع عبئا على كل دولها ولم يكن شأنا إيرانيا بحثا كما زعمت الحكومة الإيرانية .

رابعا : الإتحاد السوفيتى لم يكن يشكل تهديدا لأمن إيران إلا أنه لم يكن من الواقعى فى الوقت نفسه أن ينظر الى تسليحها بمعزل عن الخطط الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها الإستفزازية المعادية للسوفييت فى منطقة الخليج .

خامسا : أن كل هذا البناء العسكرى مع الدبلوماسية التى انتهجتها إيران للهيمنة على الخليج ومع استمرار احتفاظها بعضويتها فى حلف السنتو وإتجاهها الى خلق ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج لحسابها وحساب الغرب كلها كانت عناصر متشابكة لايمكن فصلها عن بعضها . ومن هنا قال السوفييت أن ما كان يحدث فى الخليج تم بتحريض من الولايات المتحدة التى دفعت بإيران فى مسار خطر يضر بمصالحها القومية الحقيقية فى الوقت الذى لم يوجد فيه دليل مادى على قيام الإتحاد السوفيتى بتهديد أمن إيران من حدودها الشمالية ، كذلك عبر السوفيت عن شعورهم بالاستياء البالغ من استقلال

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

إيران وتحريكها كأداة في سياسة الولايات المتحدة الرامية الى حماية مصالحها في الخليج . (1) وقد استعمل السوفييت بعض المؤشرات التي حاولوا أن يبرهنوا من خلالها على اتجاه إيران لاستخدام قواتها العسكرية أبعد مما كانت تقتضيه متطلبات الدفاع عن كيائها الإقليمي وذلك كما حدث في عام 1972 عندما امتد الدور الدفاعي لإيران الى مداخل الخليج قرب مضيق هرمز ، وتدخلها في عام 1971 للقضاء على ثورة ظفار في عمان وما الى غير ذلك من الأعمال العسكرية التي تجاوزت إعتبارات أمنها المباشر ، وقد نظر الإتحاد السوفيتي الى هذه السياسات والممارسات التي نفذها نظام الشاه على أنها كانت تعبيرا عن الدور المرسوم لإيران في حماية المصالح الغربية .

ولعل أكثر ما أثار الإتحاد السوفيتي في سياسات إيران التسليحية ، هو تدعيمها المستمر لسلحها الجوي وتزويدها بالكثير من المقاتلات الأمريكية المتطورة مثل طائرات إف-14 المسلحة بصواريخ فينكس والتي كان مداها يتجاوز المجال الجوي الإيراني . ويأتى ضمن هذا الإطار أيضا حصول إيران على نظام اواكس AWACS للإنذار أو الإستطلاع المبكر وإقامتها لشبكة معقدة من وسائل الإستطلاع الأليكتروني للتجسس على الإتحاد السوفيتي على طول الحدود التي تربط بين الدولتين التي تمتد لمسافة 1200 ميل . (2)

وكان يضيف الى ذلك كله ، الحجم الكبير الذي بلغته المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران مع وجود عدة آلاف من الخبراء العسكريين فيها والتطابق الكامل في السياسات والأهداف التي نفذتها الدولتان حتى عام 1978 مما كان يوفر دليلا عمليا قويا على أن كل هذه التسهيلات العسكرية الإيرانية سوف تكون متاحة للغرب دون قيد أو شرط في أى مواجهة يخوضها مستقبلا ضد الإتحاد السوفيتي ، وكما يقول الباحثين فإن هذا الحشد المكثف من الأسلحة الغربية على الحدود الإيرانية - السوفيتية كان يخلق جبهة عسكرية أخرى ضد الإتحاد السوفيتي غير تلك الجبهات التي كان عليه أن يواجه الغرب فيها . وكان ذلك يعنى إضافة جديدة لمسئوليته وأعبائه الدفاعية العالمية . (3)

(1) Shahram Chubin Soviet policy towards Iran and the Gulf , (London : The international institute for strategic studies) London , 1979 , p. 12 .

Ibid . , p. 13 .

Di Lip Hiro , op. cit. , p. 280 .

(2)

(3)

وبذلك اعتبر الإتحاد السوفيتي إن إيران بمثابة قاعدة عسكرية أمريكية لمواجهة الإتحاد السوفيتي وما يعكس ذلك من تهديدات أمنية مباشرة على أمنه . (1)

ثانيا : المصالح الاقتصادية بين إيران والإتحاد السوفيتي

ظهر تعاون إيران والإتحاد السوفيتي في مرحلة تطبيع العلاقات في هذه وبالتحديد من منتصف الستينات . وأوضح ما يكون في مجالات الطاقة وبرامج المساعدات الصناعية . (2) فمن الناحية الاقتصادية أكد السوفيت حاجة بلادهم لتلك الطاقة الموجودة في إيران . إذ جاء أن حاجة الإتحاد السوفيتي لهذه الطاقة تفوق احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأهمية النفط الإيراني ومما يعزز ذلك هو احتواء إيران لإحتياطي عالمي هائل للنفط بالإضافة الى السعودية والعراق ، فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتي يعتبر أكبر منتج للنفط في العالم ، حيث وصل إنتاجه في عام 1978 م الى 11.4 مليون برميل يوميا ، إلا أن هذه الحقيقة لاتعني أنه لم يعن إهتماما للمناطق الأخرى التي تتميز بمخزونات نفطية ضخمة كالخليج العربي. بل بدأ يتطلع الى المنطقة على إثر معدلات استهلاك النفط التي فاقت الإنتاج فيه وسد حاجة الكتلة الشرقية من النفط التي يقوم الإتحاد السوفيتي بتزويدها بمعظم احتياجاتها منه .

منذ عام 1963 عمل السوفيت على الارتباط بإيران عن طريق مشروعات طاقة كهربية وإنشاء مصايد للسماك على طول النهر وأعطوا إيران منحة قدرها 36 مليون دولار وفي أيضا نفس العام زار إيران الرئيس السوفيتي بريجنيف لتوقيع إتفاقية ترانزيت ونقل بضائع مع إيران وتوثيق عرى التعاون الاقتصادي بين إيران وأوروبا الشرقية مما ساعد على نمو الاقتصاد الإيراني . وأيضا في عام 1965 زار شاه إيران موسكو لثاني مرة وإتفق مع السوفيت على إمداده بالتكنولوجيا والمعدات الحديثة من الحديد والسياتل في أصفهان بطاقة قدرها 600000 طن سنويا . وتعاقدا على مد خط أنابيب بترول (غاز طبيعي) من كازاخستان بمعدل 7 بليون متر في 1970 ارتفع في عام 1976 الى 10 بليون متر وكذلك أعطى السوفيت لإيران 300 مليون دولار كقرض بسيط لها لمساعدتها في برامج التنمية الاقتصادية ولتقوية الاقتصاد الإيراني . (3)

Ibid . , P. 281 .

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

Dilip Hiro , op , cit., p. 280-281 .

(3)

وفى أكتوبر 1970 كان قد تم الانتهاء من مد ألف ميل من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى من إيران الى الاتحاد السوفيتى ، وهو الخط الذى قام السوفييت ببنائه . كما أنه ومع نهاية عام 1978 كان قد تم شحن أكثر من 70 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى إلى الاتحاد السوفيتى ، حصلت إيران من ورائها (بعد تسديد تكلفة إقامة الخط) على حوالى مليار دولار استخدمت معظمها فى تمويل مشترياتها من السلع السوفيتية .⁽¹⁾ ويقول المراقبون أن نجاح هذه العملية القائمة على مبادلة الغاز الطبيعى الإيرانى بالسلع الصناعية السوفيتية شجع الطرفين على تنمية أواصر تعاونهما المتبادل .

ففى ديسمبر 1975 مثلاً أمكنهما الإتفاق وبمشاركة كلا من ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا على تنفيذ مشروع مشترك أكثر طموحاً . فقد اتفق على أنه فى مقابل تصدير 135 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى الإيرانى وهى الكمية التى كان من المقرر أن تصل الى ثلاثة أضعافها فى عام 1985 الى المراكز الصناعية السوفيتية فى القوقاز وشرق أوكرانيا ، يتعهد الاتحاد السوفيتى بأن يعمل على تزويد ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا بالغاز الطبيعى من حقوله فى غرب سيبيريا .

وكان من المفروض أن يقوم الاتحاد السوفيتى بدفع رسوم ترانزيت لإيران مقابل 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى بالعملة الصعبة . وفى الوقت الذى تعهد فيه بضمان توريد الغاز الطبيعى لهذه الدول الأوربية لمدة 23 سنة تبدأ من عام 1981 .⁽²⁾ إلا أن هذا التطبيع فى العلاقات وبخاصة فى أمور الطاقة والمبادلات التجارية والمساعدات الصناعية لم يمنع الاتحاد السوفيتى من إنتقاد إيران بشده وبخاصة حول سياسات التسليح التى توسعت فيها إيران منذ بداية السبعينات والتى اعتبرها تهديدا مباشرا لأمنه .⁽³⁾

(1) Shahrem Chubin , Soviet Towards Iran and Gulf , op. cit. , p. 8 .

(2) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

(3) Shahram , Soviet towards Iran and Goulf , op. cit., p. 29 .

الفصل الثالث

طبيعة المكون الأيديولوجي في التوجه الإيراني الخارجى

لفهم طبيعة الثورة الإيرانية لابد من كشف ماهية الأيديولوجية الإيرانية من حيث دراسة الفكر السياسى الشيعى ونظرية ولاية الفقيه ، ولتبيان التوجه الإيراني فى سياستها الخارجية تجاه القوتين الأعظم ، وكشف طبيعة الثورة الإسلامية فى تحديد مسار السياسة الإيرانية الخارجية ومفهومها الثورى من خلال دراسة الأيديولوجية الإيرانية ومفهوم الإسلام والثورة فى نظر الخمينى . وهل للتوجه الإسلامى الإيراني (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير فى تحديد مسار علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الكبرى ؟

لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : الأيديولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه .

المبحث الثانى : الأيديولوجية الإيرانية فى توجهها الخارجى .

المبحث الأول

الأيدولوجية الإيرانية ونظرية ولاية الفقيه

يتبع حوالى 80% من سكان إيران الفرع الإثنى عشرى من الإسلام الشيعى ، الذى أصبح من عام 1502 هو دين الدولة ، ليفصل بين إيران والدول العربية فى الغرب والجنوب ، وبين كل من أفغانستان وباكستان فى الشرق . ويثير مفكرو الشيعة المعاصرون ، فكرة أن الإثنى عشرية هم يسار الإسلام بمعنى الخروج عما تدعو إليه السلطة الحاكمة ، خاصة وأن الشيعة الإثنى عشرية مارسوا العمل السرى طيلة ألف عام حتى قيام الدولة الصفوية ، ثم عادوا اليه بعدها وحتى العصر الحاضر⁽¹⁾.

وكلمة شيعة تعنى فى المعنى اللغوى العام ، الأحباب والأنصار والأتباع وما فى معنى ذلك مما يفيد الالتفاف حول فكرة أو أحد من الناس كما هو الحال كلمة (حزب) الآن . فأية جماعة متجانسة مجتمعة حول فكرة أو مبدأ أو رجل واحد ، يقال عنها أنها شيعة هذا الفكر أو المبدأ أو الرجل ، أى أنصاره وأحبابه . ولذلك أطلق على المسلمين الذين يخصون علياً رضى الله عنه بالحب ، ويتعصبون له على أنه كان الأولى بالخلافة من أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عن الجميع .

وأن الحكم بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة هو لعلى ولذريته من بعده إلى يوم القيامة واتخذوا لهم فكراً خاصاً ، وتعليمات خاصة مبنية على عقيدتهم فى الإمام على وأحقية بالخلافة ، فعادوا أباً بكر وعمر وتعدوا عليهما بالالفاظ السيئة ، ووصلت إلى حد لعنهما هما وكل من التف حولهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجاته كالسيدة عائشة والسيدة حفصة⁽²⁾ . وقيل عن هؤلاء : أنهم شيعة ، أى شيعة على وبنيه ، وركزوا فكرهم على الحكم وأحقية على فيه ، هو وذويه إلى يوم القيامة ورووا فى ذلك روايات لم تصح عند أهل السنة وزادوا على أركان الإسلام الخمسة كما وردت فى حديث

(1) د. عبدالنعم حسنين ، إيران فى ظل الإسلام فى العصور السنية والشيعة (القاهرة : الرقاء للطباعة والنشر) ط2 ، 1989 ، ص 69 .

(2) أسامة الغزالي حرب ، "البعد الإسلامى للثورة الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية العدد 61 (يوليو 1980) ، (124-129) ص 126 .

رسول الله " بنى الإسلام على خمس " زادوا ركناً سادساً ، هو الايمان بالإمام المعصوم وهو على وبنوه ومن بعده ، على طريقة النص عليه بولاية عهده ، وأن هذا الإمام هو الخليفة والحكم للمسلمين حتى قيام الساعة . ومن لم يؤمن بالركن السادس "فليس بمؤمن" كما تنص على ذلك كتبهم . وكما يتحدث علماءهم الخواص . لكن هذا سرى إلى عامة الشيعة بأن من لم يؤمن بما يؤمنون به فليس بمسلم ، وهو مغلد في النار شأن من لم يؤمن بالله ولا بوجوب الصلاة (1) .

والشيعة كلهم يرون أن الإمامة تكون في الإمام على وذريته إلى يوم القيامة .. ويتولون الإمامة في الدين وفي الدنيا ، بمعنى أن يكونوا هم ختام المسلمين . كما يجمعهم أيضاً القول بعصمة الأئمة من أي خطأ وعصمتهم كعصمة الأنبياء ، فكلام الأئمة كلام معصومين ولا يصح البحث فيه ، وإذا إنتهت إليهم رواية حديث فلا يصح أن تبحث : من الذي روى عنه الإمام ، لأن كلامه معصوم عن الخطأ والتدليس مثل كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، لذلك ترى أغلبية الاحاديث مروية عنهم ، وقفت عندهم سلسلة الاسناد ، فلا ترفع حتى الرسول غالباً ، لأنه يكفي أن تكون مروية عن إمام .

وهذا الإمام المعصوم هو الحاكم الدنيوي على الناس ، وكلامه وأوامره ونواهيته في أي شأن من شئون الدنيا معصوم فيه من الاخطاء ، وعلى الناس أن يسمعوا ويطيعوا ولايتشككوا ، وهو إذا رضى عن أحد كان رضاؤه علامة على رضا الله وعلامة على أنه داخل الجنة ، وإذا غضب عليه كان غضبه من غضب الله وكان إيذاناً بمصيره إلى النار فمصير المسلم مرهون برضائه أو غضبه ، ومثلهم في ذلك نوابهم القائمون مقامهم (2) .

ولعله من هنا خرجت مقولة أن الجنود الإيرانيين ذهبوا الى ميادين القتال وهم يعلقون في رقبتهم صكاً بدخولهم الجنة ، من الإمام الخميني كما وجوده في رقاب الأسرى وهذا غير مستبعد مادام مصير أي واحد من أتباعه معلقاً بكلمات منه ، والجندي يحمل معه ضمان دخول الجنة ، وما عليه أن يقتل بعد ذلك . وهذه الفكرة في الإمام أو نائبه جعلهم يخضعون خضوعاً لا إرادياً لهم متى كانوا متدينين ويحيون أئمتهم بطائفة رؤوسهم ، وينحنون حتى يكادوا يلمسوا الارض وهم يمرون أمامهم ولا يصافحونهم أو يلمسونهم .

(1) د. عبد المنعم النمر ، الشيعة الملهدي . الدروز تاريخ ووثائق (الحرية ، ط2 ، 1988) ، ص 36

(2) Mehرداد Haghayeghi " Politics and Ideology in the Islamic Republic of Iran" Middle Eastern studies Vol. 29, January 1993,(P. 36 - 50) , p. 38 .

ويؤدون لهم ما قرره عليهم من مال بمنتهى الطاعة والاستسلام باسم (الخمس) * أو غيره فالإمام معصوم وهو فى الكمالات دون النبى وفوق البشر⁽¹⁾. ومن الناحية الفقهية فإن الإمامة تعد عندهم من أركان الاعتقاد وليس من الفروع كما هى عند أهل السنة . بل إن قضية الإمامة هى أهم ما يميز الشيعة الإمامية عن غيرهم من فرق الشيعة الاخرى * أو من أهل السنة . وأن الإمامة استمدت بالنص حتى الإمام الثانى عشر محمد المهدي المنتظر . وهو الذى تشير إليه كتب تاريخ الشيعة بأنه إختفى فى غيبة صغرى قبل غيبته الكبرى وأنه سيرجع ليملا الأرض عدلاً وسمى باسم الإمام الغائب ، وله نواب حتى يرجع⁽²⁾.

والشيعة يرون بأن الإمام يوحى إليه وأن إختلفت طريقة الوحي عن النبى والرسول وأن من لا إمام له أصبح ضالاً ، ومن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق . فقد قال الإمام الرضا : " الناس عبيد لنا فى الطاعة " ، وإن الأئمة هم نور الله الذى قال عنه "فأمنوا بالله ورسوله والنور الذى أنزلنا ، وليس المراد بالنور هنا القرآن ، ولكن الأئمة على حد تفسيرهم يرون أيضاً أن الإمام مطهر من الذنوب ، مبرا من العيوب ، المخصوص بالعلم وأن أعمال الناس ستعرض على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى الأئمة .

وأن الأئمة موضع الرسالة ، وموضع سر الله فى الأرض ووديعته بين عباده ، وعند الأئمة جميع الكتب المنزلة على الرسل من عند الله ، وهم يعرفونها بلغتها وأنهم يعلمون علم ماكان ، وما يكون ، ولا يخفى عليهم شىء . فإله لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه علماً ، ثم إنتهى هذا العلم إلى الأئمة من بعده⁽³⁾.

ولقد حملت تقاليد الشيعة وأفكارهم الكثير من عناصر الإستمرارية والكفاح ضد السلطة المغتصبة فإنتظار الإمام الثانى عشر الذى هو فى "الغيبة" لدى الشيعة ، يجعل الوعى الأيديولوجى غير عابىء وغير منبهر بأية سلطة أدنى ، بل يضع ذلك الوعى فى موقع يغلب عليه التعارض مع تلك السلطة ، وهى سمة شيعية لازمة فى مواجهة الظلم والطغيان ،

(*) هى نسبة من المال تفرض لحساب آل البيت من أرباح المسلمين ، تنفق فى تسيير شئون الدولة الإسلامية .

(¹) فهمى هويدى ، إيران الداخل ، (القاهرة : ط3 ، 1988) ص 97

(*) هناك الشيعة الزيدية نسبة إلى أتباع زيد بن على زين العابدين ، والشيعة الاسماعيلية نسبة إلى أتباع اسماعيل بن جعفر الصادق.

(²) فهمى هويدى ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

(³) د. عبدالمنعم النمر ، مرجع سابق ، ص 56 .

ويترتب على ذلك أن صورة رجل الدين تنطوى على قدر من السلطة الأخرى ، مستمدة من صلة هذا الرجل بالنظام الأمثل الغائب .

فإذا كان الإمام السنى هو الخطيب الذى يؤم الناس فى مساجدهم ، فالإمام الشيعى حاكم لا يرقى إليه الحكام . أيضاً فإن فكرة إنتظار الإمام كثيراً ما طرحت لتعطى الحركة المسحوقة قوة وأملاً . وكما يرى الدكتور على شريعتى أن هذه الفكرة تلبى حاجة لحركة عانت من هزائم متكررة ، لذلك إحتاجت إلى أمل دائم ، ورمز يوحى بالنضال والتضحية . واعتمد التنظيم الدينى للثورة الإيرانية فى قوته وصلابته على قوة ونفوذ رجال الدين الذين ينتظمهم تنظيم هرمى ينتهى بآية الله أو آية الله العظمى ، والطاعة التى بينها الناس لرجال الدين ترتبط بلا شك بالنظره المقدسة التى ينظر بها للإمام فى العقيدة الشيعية ⁽¹⁾.

فرجل الدين هو فى الحقيقة نائب الإمام المنتظر ، والإمام فى الشيعة هو ظل الله فى أرضه ونور الله فى الأرض ، والوسيلة الأساسية لمعرفة الحق والباطل ، والاعتقاد بذلك جزء ⁽²⁾ من الإيمان ، كالإيمان بالله ورسوله ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن تلك الثقة مطلقة على الإطلاق كما فى حالات الزعماء الدينيين الذين تعاونوا مع الشاه مثل آية الله الكاشانى الذى تعرض للنفى وتدهورت شعبيته بعد أن تهاون مع الشاه وتولى رئاسة مجلس النواب الإيرانى .

وجدير بالذكر بأن أهم مصادر القوة التنظيمية لدى الشيعة ، إنما هو على ما يبدو الإستقلال المالى الذى تتمتع به ، فهذه الزعامة تتميز دون سائر الزعامات الدينية فى أى مكان آخر باستقلالها المالى عن الدولة ، فهى تعتمد بشكل كامل على الرسوم الدينية (الاحماس) والتبرعات التى تجمع مباشرة من الأتصار من خلال المساجد وغيرها من عناصر الشبكة الدينية ، وتذهب هذه التبرعات مباشرة إلى الزعماء الدينيين فى مختلف المناطق أى إلى آيات الله ، ويتولى هؤلاء إنفاق مايتجمع لديهم من أموال على إدارة المساجد والمدارس الدينية وفى الأغراض الدينية ، وما إلى ذلك وليس من المستطاع إستثمار هذه الأموال فى أى مكان آخر ومن هنا فإن الزعامة الشيعية ليست مرتبطة مالياً من خلال الطبقة الحاكمة بالدولة ، وبناء عليه فإن الزعامة الشيعية تعد بصفة أساسية هيكلاً مستقلاً ، مرتبطاً مباشرة

(¹) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص 127 .

(²) خالد زكريا السرجانى ، " وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى إيران " مجلة السياسة الدولية العدد 97 (5 يوليو 1989)

بأتباعه ومعتمد كلية على دعمهم ، وقد منحها هذا الموقف وضعاً فريداً إزاء الملكية والجماهير ، وهو وضع خلق من جهة مصدراً متجدداً للإحتكاك بالديكتاتورية ، ومن جهة أخرى حساسية خاصة لإهتمامات الجماهير .

ولعبت التقاليد الشيعية في السرية والطاعة دوراً هاماً في المحافظة على التماسك التنظيمي وفاعلية الحركة . فالمذهب الشيعي يعرف بين أسسه فكرة "التقية" ⁽¹⁾ أي إظهار الميل لمذهب الحاكم وإخفاء المذهب خشية سطوة الحاكم ، كأحد أسس الحركات ذات الطابع السري ، ومن هنا جاء ذلك القول الشيعي المأثور "أكتم ذهابك وذهابك ومذهبك" لأن كلمة من هنا أو هناك تصدر من إنسان لا يستطيع أن يكتفم ، كانت تعرض الشيعة لمذابح شديدة ولكن في السنوات الأخيرة من حكم الشاه أخذ الإمام الخميني على عاتقه فضح النظام الشاهنشاهي وتلاعبه بمقدرات الشعب الإيراني ومصادر ثرواته ، فأصدر من منفاه فتوى بتحريم التقية فقد خشى أن يتوسع الشعب في استعمال هذه العقيدة الدينية بشكل يسيء إلى الثورة ويبعث الضعف والخنوع فيه فقال "التقية حرام" وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة ولا ينبغي على فقهاء الإسلام استعمال التقية في المواقف التي يجب التقية على الآخرين فيها ، إن التقية تتعلق بالفروع ، ولكن حينما تكون كرامة الإسلام في خطر وأصول الإسلام في خطر ، فلا مجال للتقية والسكون وحلف بالله قائلاً والله من لا يصرخ لآثم وإن من لا يشكو لمرتكب للكبيرة .

ويعرف المذهب الشيعي أيضاً كأساس من أسس فكرة "التقليد" . أي طاعة الإمام ⁽²⁾ طاعة تامة ثم طاعة نائب الإمام ، وهذا الاعتقاد في ضوء الحركات السرية ونظمها عموماً يمكن أن يترجم على أساس أنه "الطاعة الكاملة للنظام" . حيث لا يوجد في الحركات السرية وقت للسؤال عن فائدة التكليف أو عن منطقيته أو عن نتائجه وليس هناك مجال للإختلاف على التفصيلات أو التردد وهكذا فإن "التقليد الذي يقابل في التشكيلات السرية المعاصرة طاعة القائد بلا معارضة" أو محالفته أن أراد في السر ، ولكن ليس على أن تعلن العصيان . من هذا المعتقد من معتقدات الشيعة حرك آية الله خميني الشارع الإيراني وجماهير الشعب الإيراني من منفاه في باريس وعن طريق الشرائط المسجلة بصوته ⁽³⁾.

(1) موسى الموسوي ، الشيعة والتصحيح : الصراع بين الشيعة والتشيع ، (بيروت : ط 1 ، 1988) ، ص 52 .

(2) د . عبد النعيم حسين مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

(3) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

وطبعت التقاليد الشيعية أساليب الثورة الإيرانية بطابعها ، وبدأ ذلك واضحاً من استخدام تقليد الأربعين في حداد الموتى ، وسيادة ما يسمى بدورة الأربعين فعندما انطلقت المظاهرات في أواخر يناير 1978 احتجاجاً على الإهانات التي وجهتها الحكومة للامام الخميني ، استدعى النظام الجيش لفض المظاهرات ، مما أسفر عن مقتل مئات القتلى ، وعندما أدان الزعماء الدينيون كلهم تقريباً تلك المذبحة ، ودعوا إلى إعلان يوم 18 فبراير اليوم الأربعين لذكرى ضحايا مجزرة قم ، يوماً للحداد القومي ، بدأت منذ تلك الفترة دورة الأربعين الشهيرة ، وهكذا وعند قيام مظاهرة وتعرضها للقمع من جانب السلطات الحكومية ، يسقط عدد من القتلى ، وفي ذكرى الأربعين لهذه المظاهرة ، تتم مظاهرة أخرى أكبر وتكرر القتل والقمع ، لتتوفر مناسبة الأربعين ، جديدة تعطي الحركة مزيداً من الدفع والاستمرارية وبذلك شكلت لجنة الأربعينات محطات رئيسية على طريق تطور الحركة الثورية وتساعد هام عام 1978. وقد اتسمت دورة الأربعين هذه ، بمظاهرات الشوارع التي ضمت قطاعاً عريضاً من القوى الاجتماعية : البرجوازية الصغيرة الحضرية ، وإلى حد ما فقراء الريف والعمال والطلاب وكانت الطبيعة السياسية لهذه الاجتماعات رغم الإضطرابات التي انتابتها شاملة شديدة الوضوح عما كانت عليه ، وتبدى ذلك في أنها كانت موجهة نحو الشاه وطغيانه ، وفي خلال تلك الأعمال التعبوية ، أخذ المتظاهرون يهاجمون المباني الحكومية ومكاتب حزب الحكومة والبنوك ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وبكل ما يرتبط بالوجود الأجنبي ، وخاصة الأمريكي وكان الجيش والبوليس يقومان بإخماد تلك الاجتماعات ، وفي كل مرة يسقط العشرات قتلى وجرحى ولكن الدورة لم تتوقف ، وكانت الاجتماعات الضخمة تستمر لمدة أربعين يوماً في أعقاب كل مذبحة يرتكبها النظام ، وفي غياب أي تنظيم ينسق النشاط ، ووجهاً لوجه أمام الإجراءات الصارمة لقوات القمع ، فأحسنّت الجماهير استخدام تقليد الأربعين فكانت المظاهرات تتحرك في نفس الوقت في كافة أنحاء البلاد القريبة والبعيدة ، فمتى حل يوم الأربعين لكل مذبحة كان كل فرد يعرف يقيناً أن الجميع سيخرجون في المظاهرات .

كذلك سيطرت الشعارات والرموز الإسلامية على الدعاية الثورية لآية الله الخميني وجميع قادة الحركة الإسلامية والآخرين ، وهي الدعاية التي ظلت تدور حول محاور ثلاثة : (1)

(1) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

- (1) الإمبريالية الأمريكية وبقية الإمبرياليات هي خطر على البلاد .
 - (2) إسرائيل أخطر على جموع العالم الإسلامى ومن ضمنه إيران بصفتها سلطة عسكرية فى خدمة المصالح الإمبريالية .
 - (3) نظام الشاه الذى سمح بتطور هذين الخطرين .
- ولقد تابع الخمينى الكلام عن هذه المواضيع الثلاثة بإستمرارية سياسية مذهلة وأصبح بفضل طريقته فى طرح الأمور الرئيسية التى تواجه الشعب وبفضل عمله وتصحيحه ، الناطق باسم الشعب كله بل رمزه وفى كافة بياناته وخطبه حرص الخمينى على توضيح عداء هذه العناصر الثلاثة للإسلام وعدم شرعية أى تعاون معهم .
- ولقد استند الكفاح الثورى الى قناعات أيديولوجية مستمدة من المثل العليا للإسلام الشيعى ، ولكن مضمون هذا الكفاح كان سياسيا يهدف الى القضاء على النظام الفاسد للشاه ، وقطع كل العلاقات مع الإمبريالية الأمريكية ، كما كان هناك شعور عام بالرفض الأيديولوجى للطريقة التى تم استشعار النفوذ الغربى بها وهى دعم الغرب للقمع الذى كان الشاه يمارسه فالخطر الحديدي الذى فرضه نظام الشاه على كافة أنواع التنظيمات والممارسات السياسية كان سببا رئيسيا فى أن أصبحت المساجد مكانا آمنا لتلقى الدعاية الثورية ، وحدث الإتصال المباشر بين الجماهير وقيادتها . كما أن مناسبات الجنازات والحداد وذكرى الأربعين كانت مناسبات يصعب على السلطات الحد منها .
- يعنى هذا أن البعد الإسلامى لعب بالنسبة للثورة الإيرانية دور الإطار أو القالب الذى استطاعت من خلاله كافة القوى والطبقات المشاركة فى الثورة ، والتقدم نحو تحقيق أهدافها فى القضاء على نظام الشاه ، وقطع العلاقات مع القوى الأجنبية . فأهداف الثورة سياسية واقتصادية قبل أن تكون دينية ، وقوى الثورة تألفت تحت قيادة رجال الدين ولكنها ضمت قطاعات قومية ويسارية وليبرالية لاشك فى قوتها . (1)

(1) المرجع السابق ، ص 130 .

نظرية ولاية الفقيه

ولاية الفقيه تعنى حكومة إسلامية يقوم بتشكيلها ويجلس على عرشها فقيه عالم .
وهى أساس نظام الحكم عند العالم والفقيه الشيعى آية الله الخمينى . (1) فكتاب ولاية الفقيه
أو " الحكومة الإسلامية " الذى نشرته الحركة الإسلامية فى إيران وجعلته دستورا لحركتها
ومنهجا لثورتها ضد نظام الحكم الشاهنشاهى ، هو مجموع المحاضرات الفقهية التى ألقاها
" الخمينى " المرجع الأعلى للشريعة على طلابه فى النجف الأشرف حول موضوع - ولاية
الفقيه .

والدستور الإيرانى فى جوهره مبنى على (نظرية ولاية الفقيه) التى ابتدعها
الخمينى والتى تستند الى تصور كلى شامل أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذى اجتمعت له وفيه
الكفاءة العلمية وصفة العدالة ، والذى عرفته الأمة وشخصته يتمتع (بولاية عامة)
وسلطة مطلقة على شئون البلاد والعباد باعتباره الموصى على شئونهم فى غيبة الإمام
المنتظر حيث نصت المادتان الأولى والثانية على مايتأتى :

" تكون ولاية الأمر والأمة فى غيبة الإمام المهدي للفقيه العادل " ، وإن الإمام المعصوم منزّه
عن الشك والشبه والظن لأنه دليل فى ذاته وليس مدلولاً ، وأن منح الفقيه حق الولاية
العامة يرفع منزلته الى مقام الأئمة المعصومين ، وهو ما أدعاه الخمينى لنفسه بدعوى (
استمرارية الإمامة والقيادة) العامة فى غيبة المهدي . (2)

وعليه فإن الدستور فى فلسفته العامة يستمد شرعيته وصلاحيته من (الأراء
والمعتقدات الذاتية للخمينى باعتباره " حجة مطلقة ") ونائباً للإمام الغائب فى الفصل بين
الأشياء والأمور مع ما يترتب على هذا من وجهة نظرى إلى الاستبداد والأتانية
والديكتاتورية واحتكام السلطة والعلم الدينى واعتبار الأمة حشداً من القصر .

لهذا ففى فهمى للقانون فإن الدستور يقيم الحكومة على (أساس ثيوقراطى ومذهبى
خالص) يستند الى حق إلهى مفروض يسوى بين الدين والمذهب كما جاء فى المادة الثانية
عشر . وأيضاً فى رأى بأن ما جاء فى الدستور الإيرانى من نظرية الولاية أو الحكم يستند
فى النهاية مهما عبر عن نفسه فى صيغ عصرية الى رأى منفرد بذاته وهو رأى (الحاكم

(1) د. فاروق عبد السلام ، ولاية الفقيه فى ميزان الإسلام (القاهرة : ط 1 ، 1987) ص 7 .

(2) د. أحمد مطلوب ، نهج الخمينى فى ميزان الفكر الإسلامى (القاهرة : دار عمار للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1985) ص 17 .

المتأله) الذى يدعى لأرائه وإجتهاداته العصمة واليقين ولأحكامه وتقريراته الإطلاق والضرورة .⁽¹⁾

وقد نص الدستور فى المادة 57 على أن (السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية هى عبارة عن السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية التى تمارس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة) .⁽²⁾ ونصت المادة الثانية عشرة على أن " الدين الرسمى لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفرى الإثنى عشرى " فهو فى ذلك سوى بين الدين والمذهب .⁽³⁾ وهذا النص القائل بأن المذهب الجعفرى الإثنى عشرى هو المذهب الرسمى فى إيران وضعه يوحى بأن الدولة دولة تنحو منحى مذهبيا طائفيا ، بمعنى إنها ليست دولة إسلامية لجميع المسلمين ، فالواجب هو أن تقوم الدولة الإسلامية على الإسلام دون ذكر المذهب سواء شيعى أو سنى . فحين يتبنى رئيس الدولة حكما من هذا المذهب أو ذاك فإنما يتبناه على قوة الدليل ، وليس بناء على الوراثة أو التعصب للمذهب فهذا هو الذى يوحد الأمة ، ويصهرها فى بوتقة الإسلام وينقذها من التعصب المذهبى .

ونظرية ولاية الفقيه كما جاءت فى كتاب الحكومة الإسلامية من خلال الدروس الفقيهية التى ألقاها الفقيه الشيعى آية الله الخمينى على طلابه من الدارسين فى النجف الأشرف تحت عنوان ولاية الفقيه . يقول الخمينى :⁽⁴⁾

" وإذا نهض بتشكيل الحكومة فقيه عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان يليه النبى صلى الله عليه وسلم منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا " .

" ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وعلى ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع أو يتحكموا فى الناس بعيدا عن أمر الله . " ⁽⁵⁾

(¹) Cheryi Bendar , The Government of God Iran's Islamic republic , New york :Columbia University, 1984 , p. 106.

(²) المرجع السابق ، ص 19 .

(³) المرجع السابق ، ص 25 .

(⁴) المرجع السابق ، ص 6 .

(⁵) د. فاروق عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

فالخميني في ذكره أو في مقام حديثه عن الفقيه شهد بأن الرسول صلى الله عليه وسلم والإمام على رضي الله عنه لديهما من الفضائل والمناقب الخاصة ما يضمن عدم مخالفتها لتعاليم العرش وعدم التحكم من جانبهما في الناس بعيدا عن أمر الله . أي أن الفقيه بشر كسائر البشر ، لا يميزه عن غيره من البشر إلا " الفقه " و " العلم " ولكنه كغيره من البشر يجرى عليه العجز والكسل ويمرض ويكبر ويجوز عليه السهو والنسيان فيصيب ويخطئ ويحسن ويسئ .

فالخميني في ذلك لم يتحدث في بحثه ودروسه الفقهية عن ولاية الفقيه عن الحل أو عن العمل إذا ما أصاب الفقيه الحاكم شئ من ذلك . فلم يوضح كيف يتم عزله وما هي الطريقة المثلى لتنفيذ ذلك وما الضمانات التي تضمن العزل حينئذ بأقل قدر من المضاعفات ودون إتساع شقة الخلاف وإندلاع هوة الفرقة بين الأتباع والفقهاء . ولم ينظر الخميني في بحثه الى الحديث عن كيفية مساءلة الحاكم وكيفية محاسبته وطريقة عزله ، ويبدو لنا من ذلك فإن الخميني يحبذ بقاء الحاكم الفقيه على عرش السلطة مدى الحياة وحتى آخر لحظة من عمره .

ويقول الخميني أيضا :

" الله جعل الرسول صلى الله عليه وسلم وليا للمؤمنين جميعا وتشمل ولايته حتى الفرد الذي سيخلفه ومن بعده كان الإمام على بن أبي طالب وليا ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع وإليهما يرجع تعيين القضاء والولاء ومراقبتهم وعزلهم إذا اقتضى الأمر . نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه " . (1)

يتضح لنا من ذلك :

أن الخميني الذي يطالب بحق الفقيه العالم العادل في تشكيل الحكومة والجلوس على عرش الولاية يؤمن في الوقت نفسه بأن هذا الفقيه الحاكم إليه يرجع تعيين القضاء ومراقبتهم وعزلهم . والخميني في دولته وفي حكومته الإسلامية في ظل ولاية الفقيه إذا فرض وسلم بوجود سلطات ثلاث (قضائية ، وتشريعية ، وتنفيذية) فإنما يسلم بذلك فقط من باب تقسيم العمل بين ثلاث جهات لتوزيع أعباء العمل والاستفادة من ميزة التخصص ، والفقيه الحاكم في النهاية لا يرأس سلطة أو جهة التنفيذ وحدها ، وإنما يرأس السلطات الثلاث . والواضح

(1) المرجع السابق ، ص 41 .

لى من كلام الخمينى أنه يرفض مبدأ الفصل بين السلطات من حيث تمكين كل سلطة من مراقبة ومساءلة السلطة الأخرى ومقاضاتها وسحب الثقة منها وإسقاطها إذا لزم الأمر .

فالخمينى يعطى الفقيه الحاكم - فى ظل ولاية الفقيه حق تعيين القضاء وعزلهم ، أى أنه يرفض ما يسمى اليوم حصانة القاضى وعدم قابليته للعزل . والخمينى يرجع فى ذلك الى الفقيه الحاكم حق تعيين جميع الولاة والعمال وعزلهم وتفويض جميع ما فوض الحق تبارك وتعالى لنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام ، أى الخمينى يرفض ما يعرف اليوم بحق السلطة التشريعية فى سحب الثقة من الفقيه الحاكم وإسقاطه مقابل حق حكومته فى حل البرلمان أى (السلطة التشريعية) والإحتكام الى الشعب من جديد . كما يرفض حق ممثلى الشعب فى توجيه الإتهام الى الفقيه الحاكم وضرورة مثوله أمام سلطة القضاء لمقاضاته والحكم عليه .

فالحكمة من وراء مبدأ الفصل بين السلطات والأصل فى الحاجة إليه ، أن السلطة مفسدة وأن للسلطة نشوة تعبت بالرووس ولمنع الإستبداد يجب عدم الجمع بين أكثر من سلطة فى يد واحد حتى ولو كانت يد الشعب ذاته .

وكما ذكر " مونتسكيو " الفيلسوف مبدأ الفصل بين السلطات الذى يقول : " يجب أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها ، بحيث لاتستطيع أية سلطة أن تسمى إستعمال سلطتها أو أن تستبد بتلك السلطة " وأشهر شعارات مبدأ الفصل بين السلطات وهو أيضا من تعبير " مونتسكيو " : " يجب أن توقف السلطة السلطة " (1)

وجدير بالذكر بأن المحاضرات التى كتبها والدروس الفقهية التى قام بتدريسها آية الله الخمينى حول ولاية الفقيه تشكل بحثا سياسيا شيعيا حول نظام الحكم من وجهة نظر فقيه شيعى هو الخمينى ، وليس من الدقة العلمية ولا من أمانة البحث أن يطلق على ولاية الفقيه إسم الحكومة الإسلامية أو نظام الحكم الإسلامى هكذا على الإطلاق دون تحديد ذلك لأن المسلمين سنه وشيعة وأهل السنه هم الأغلبية : بلادا وتعدادا وفكرا وتراثا وتاريخا وسياسية وفتوحات وبطولات وإنتصارات ورجالات وفتاوى وإجتهاادات ، فباقتصار الخومينى فى كتابه عن المسائل الاعتقادية والمذهبية الخاصة والتى هى على خلاف وليس محل إتفاق جميع المسنولين ، فهو فى المقام الأول يكتب بحثا سياسيا بالدرجة الأولى فلكى يخرج بحثه موضوعيا متكاملا معبرا عن الإسلام فى عموميه ، وفى الخطوط الرئيسية والعامة عند كل المسلمين .

(1) د. احمد كمال شعث ، مع الخمينى فى كشف أسرارهِ ، (القاهرة ، الأهرام ، ط1 ، 1989) ص 197 .

كان لزاما عليه وهو يكتب هذا البحث السياسى المتخصص أن يتحرر قدر المستطاع من تسلط هذه المسائل الإعتقادية والمذهبية الخاصة . (1)

(1) David Menashri , The Iranian revolution and the Muslim World (Telaviv university , The Moshe dayane Center for Middle East , 1990) , p. 40 .

المبحث الثاني

الأبيدولوجية الإيرانية في توجهها الخارجى

الاستقلالية :

يأتى النموذج الإيرانى للدولة برفضه لعلاقات التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات ، وموقفها الحركى والعملى المؤيد للتغيير داخل النظام الدولى القائم بتشكيلاته وارتباطاته مسببا الكثير من الإحراج لشرعية نظم سياسية تابعه أخرى . فهذه النظم تعتمد بدرجات متفاوتة على مصادر حماية خارجية ، وتتميز بتبعية مرتفعة فى المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية .⁽¹⁾

وقد ركزت الثورة الإيرانية بشكل أساسى على الاستقلالية الثقافية والمعنوية كجوهر لعملية التحرر وفك لإسار التبعية للدول الإسلامية والعالم الثالث .⁽²⁾ فالخطاب الإيرانى فى رفعه لشعار " لشرقية ولاغربية " فى التعامل مع القوى الفاعلة فى النظام الدولى يقدم مجموعة من التصورات فى مواجهة مظاهر الاختراق الإستعماري بأشكاله المختلفة ، ويؤكد على مفاهيم بناء الأمة والوحدة الإسلامية وتحقيق أعلى مستويات الإرادة المستقلة انطلاقا من المنهج الإسلامى . كما أعلنت الثورة دعمها لحركات التحرر والتعبير ضد الأنظمة السياسية وقياداتها المتعاونة مع القوى الإستعمارية .⁽³⁾

كما يدعو الخطاب الإيرانى لمفهوم الجهاد فى مواجهة إسرائيل والصهيونية باعتبارها بؤرة المساندة الحقيقية للمشروع الإستعماري تجاه المنطقة العربية الإسلامية . ووليدة التواطؤ والإتفاق بين الدول الإستعمارية فى الشرق والغرب لإضعاف الدول الإسلامية وإستنزافها ، معتبرة أن إحتلال فلسطين هو قمة الخبرة الإستعمارية فى التعامل مع المنطقة

(1) محمود سريع القلم ، " مستقبل العلاقات العربية الإيرانية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 177 ، نوفمبر 1993 ، (57 - 63) ، ص 60 .

(2) He Chehabi , Iranian Politics and Religious Modernism , The liberation movement of Iran under Shah and Khomeini (London : 1990) , p. 295 .

(3) خالد عبد الحميد مسعود العوامل ، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) ، ص 511 .

وأن المواجهة المصيرية ضد الإستعمار والصهيونية تتمثل فى إعلان الجهاد الثورى لتحرير فلسطين باعتبارها غاية وهدف كل المؤمنين بالعقيدة الإسلامية .⁽¹⁾

إن النموذج الإيرانى للاستقلالية يعد نموذجا متقدما فى الممارسة السياسية الفعلية على صعيد العلاقات الدولية ، متجاوزا بذلك الأفكار والنظريات التى قدمتها المدارس الفكرية سواء الغربية منها أو التى ظهرت فى العالم الثالث مثل مدرسة التبعية التى ركزت على الأبعاد الاقتصادية ، وطبيعة العلاقات السائدة داخل النظام الدولى المعاصر وأهملت جوهر عملية التغيير وارتباطها بالعوامل الداخلية فى هذه الأنظمة والدول ، الذى يأتى العامل الخارجى مستغلا ومستفيدا من إمكانيات الضعف والتناقضات بهدف تطويع الإرادة الذاتية لهذه الشعوب والتحكم فى مقدراتها . فهذا النموذج تتجسد خطورته فى أنه ليس نموذجا نظريا أو مثاليا فى الدعوة للتحرر والاستقلالية إنما هو نموذج واقعى فى السعى لبناء وتكوين الإستقلالية معتمدا على ثقافته الذاتية ، ومبدعا لمفاهيمه الخاصة فى التعامل مع النظام الدولى وفى التعبير عن رفضه لنمط العلاقات السائدة فيه .

فعندما جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 كانت كل الدول الإسلامية تصنف إما مؤيدة للشرق أو مؤيدة للغرب واستطاعت الثورة أن تكون دولة أيديولوجية عقيدية لها منظورها الإسلامى الثورى فى التعامل مع الحقائق السياسية الدولية ، مما جعل القوى العظمى منزعة من ظهور هذا النموذج العقيدى للدولة فى العالم الثالث عموما ، وفى العالم الإسلامى على وجه الخصوص .

فلقد كانت ارتباطات إيران السياسية السابقة تخدم مصالحها فى المنطقة . فهذا التغيير فى طبيعة وشكل النظام السياسى ومواقفه الجديدة جعل القوى العظمى تنظر لإيران باعتبارها عاملا يهدد استقرار المنطقة وأهدافها فيه . وهى تحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم من خلال النخب الحاكمة المفروضة فى العالم الثالث التى ترى من واجبها الحفاظ على مصالحها لا على مصالح شعوبها ، مما يؤكد مفهوم الدولة العميل التابع (State CLIENT - COLONY) التى خلقتها الخبرة الإستعمارية فى هذه الدول وكرستها من خلال فرض أنماط التنمية الغربية المرتبطة بغاياتها والتى تفتح لها أبواب السيطرة على مقدرات أمورها الداخلية .⁽²⁾

(¹) المرجع السابق ، ص 513 .

(²) المرجع السابق ، ص 512 .

تقييم السياسة الخارجية الإيرانية

بعد تولى الثوار السلطة فإن المصالح الأيديولوجية تختلط بتلك الخاصة بالدولة أى بسياسة إيران الخارجية ، والحكم القائم على أساس أيديولوجى لا بد له من إحراز التوازن ما بين النوعين لتحقيق الحد الأدنى من الإستقرار السياسى ، بل إن الافتراض السائد أنه فى الوقت الذى مازالت فيه الحركة الأيديولوجية تبحث عن السيطرة الكاملة ، فإن تأثير الأيديولوجية يبدو أقوى من تأثير المصالح ولكن عند تدعيم الأوضاع فإن هذه الحركات غالباً ما تتأثر بشكل قوى بالمصالح القومية أو بالواقعية فالنظام الجديد فى بداياته يملك القدرة والثقة فى إمكانية التعامل مع العالم الخارجى وفق شروطه ، فالمراحل الأولى ما بعد الثورة تتسم بالتفاؤل الناتج عن النجاح الثورى فتظهر التوقعات المتفائلة ليس بتغيير الأمة الإسلامية وحدها فحسب بل العالم أجمع .

وجاء التوتر الأساسى الذى تعانيه الجمهورية الإسلامية عند صياغة سياستها الخارجية ، كنتاج الصراع ما بين عالمية هدف الثورة الإيرانية من جانب ، وأهدافها القومية الممزوجة " بالحمى الشيعية " من جانب آخر ، وهو التوتر الذى يعتبر سمه مشتركة لمعظم الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والصينية والروسية فكلاهما وجدتاً فى سياق وطنى قومى له خصوصيته بدون نجاح فى توسيع النفوذ لأماكن أخرى فهى ثورات تقدم أيديولوجيات لها أبعاد عالمية وقومية فى نفس الوقت .

وقد إتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالبرجماتية والتي كان لها مظهران أساسيان الأول يرتبط بالتصريحات والمقولات والأيديولوجيات ذاتها والآخر يتم فى سرية وهو يتناقض تناقضاً واضحاً مع المظهر الأول . أن النمط الأول خاص بالحديث عن الأولوية التى تكون دوماً لبقاء النموذج ذاته وعمليات السياسة الإنتقائية لتطبيق مبدأ تصدير الثورة يرتبط بذلك ، أما النمط الثانى فهو الخاص فى الأساس بالتعامل مع الأعداء المباشرين لإيران وفكرها وهذا يرتبط فى الأساس بضرورات الحرب مع العراق ويظهر التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال كأكبر مثال وتليها الإتصالات المعدودة مع الولايات المتحدة . (1)

(1) باكينام الشرقاوى ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم

ومن ثم فهناك بعدان لقياس البراجماتية : البعد الأول هو تحليل الإلتزام بتصدير الثورة ، والبعد الثانى العلاقة مع الغرب ، ولايعنى ذلك تخلى القاده الإيرانيين عن موقفهم السياسى وتحولهم للبراجماتية ولكنهم مازالوا ملتزمين بعالمية الإسلام ، وضرورة تصدير الثورة ، وحاولوا تحقيق ذلك كلما سنحت الفرصة مهما كانت ضئيلة مما أدى انى بروز صراع لا ضرورة له بين البيئة الدولية والبيئة الإقليمية ولكن عندما يكون بقاء النظام هو المحك فالإختبار يجب أن يكون ما بين تحقيق المثاليات أو الحفاظ على النظام . ومما لاشك فيه فإنه يفضل الإختيار الثانى ، فالحرب قدمت مزيدا من التعقيد أمام الدبلوماسيين الإيرانيين ، فظهرت الحاجة لمزيد من البراجماتية فجاء التقارب السريع مع باكستان وتركيا ، وظهر إتصال مع سوريا البعثية العلمانية بل ولم يتردد فى الإتصال بإسرائيل .

أما العلاقة مع الغرب فإن البراجماتية فيما يخص محاولات التقارب مع الولايات المتحدة تفرضها عوامل إقتصادية وعسكرية ، بل وجيوبوليتكية حيث أن الولايات المتحدة أقل خطرا من الإتحاد السوفيتى الملاصق لها ، كما أن أى تقارب أمريكى يمكن إستغلاله فى أى مفاوضات مع الإتحاد السوفيتى . (1)

الإسلام والثورة فى نظر الخمينى

يرى الخمينى أن الإسلام يرفض الحكومات الجائرة ، لأن ترك هذه الحكومات يعنى تعطيل نظام الإسلام وأحكامه ومن هنا تقرر مشروعية الثورة فى نظره حيث أنه فى " ظل حكم فرعونى يتحكم فى المجتمع ويفسده ولا يصلحه ولا يستطيع مؤمن يتقى الله أن يعيش ملتزما ومحتفظا بإيمانه وهديه ، وأمامه سبيلان لاثالث لهما : إما أن يقر على ارتكاب أعمال فردية أو يتمرد على حكم الطاغوت ويحاربه ، ويحاول إزالته ، أو يقلل من آثاره على الأقل ، ولاسبيل لنا على حد قوله إلا السبيل الثانى ، فلا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة المفسدة ونحطم زمر الخائنين والجائرين من حكام الشعوب . هذا واجب تكليف من المسلمين جميعا أينما كانوا من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة منتصرة " . (2)

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 351 .

(2) د. رفعت سيد احمد ، وصية الخمينى ، إيران ما بعد الإمام (القاهرة : الدار الشرقية ، ط1 ، 1989م) ، ص 27 .

ويبرز الخميني الطابع الثوري للإسلام ويبين مدى قدرته كعقيدة في تغيير نظم الجور والاستبداد . فيقول : " أن الإسلام هو دين المجاهدين الذين يريدون الحق والعدل ، دين الذين يطالبون بالحرية والاستقلال والذين لا يريدون أن يجعلوا للكافرين على المؤمنين سبيلا " .⁽¹⁾ ويستدل الخميني في تأييد وجهة نظره السابقة بمأثورات الأئمة التي تحت على الثورة ضد الظلم ومناوأة الظالمين كما ورد في وصية أمير المؤمنين لولديه الحسن والحسين : " كونا للظالم خصما وللمظلوم عوناً "

والخميني عندما يحث الناس على النهوض والثورة ضد نظم الحكم الجائرة ، فإن منطلقه لذلك هو شرعية هذه الثورة ، وما يستتبع ذلك من ضرورة أن يتحمل الناس المشاق والتضحيات في سبيلها ، فهو يقول : " أننا بمنطق صدر الإسلام نتحرك ، فإذا قتلنا فنحن في الجنة ، وإذا هزمنا فنحن في الجنة ، وإذا أوقعنا الهزيمة بأعداء الإسلام فنحن أيضا في الجنة ومن أجل ذلك لانخاف الهزيمة ، بل أننا لانخاف من شئ ، أن النبي صلى الله عليه وسلم هزم في بعض الغزوات ، اننا نحارب بسيف الله وستستمر الحركة " . وأيضا عندما يتساءل : لماذا الخوف ؟ فليكن حبسا أو نفيا أو قتلًا فإن الأوفياء يشتركون أنفسهم إبتغاء مرضات الله .

والخميني يعتبر حركة الإسلام كنظام أو الثورة الإسلامية بأنها لا بد أن تسود العالم الإسلامي ، وأن الحكومات الإسلامية الأخرى تحتاج الى نموذج إسلامي كالنموذج الإيراني في ممارسة دورها الإسلامي في تطبيق الشريعة .⁽²⁾ ولأنها ثورة عقيدية إسلامية فهي تطرح البعد العقيدى للشريعة في واقع الفكر والحركة والممارسة بالنسبة للنظام السياسى الجديد فى إيران .

إلا أن إيران تبقى مثل الأنظمة الثورية الأخرى تسعى الى جعل البيئة الإقليمية والعالمية تتقبل الأيديولوجية الجديدة بما يتناسب ووضعها فى السلطة ، فالشعوب العربية قد رأت فى الثورة الإيرانية نصرا لها إذا أطاحت بنظام علمانى قوى . واعتبرت النموذج الإيراني نموذجا قابلا للتكرار داخل النظم السياسية العربية ، فالظروف مشابهة لإيران قبل الثورة وبيئة التأثير والتغيير متوافرة فيها . وأن هذا النموذج فى التغيير صالح للمسلمين

(1) د. حسن حنفى ، الحكومة الإسلامية للخميني ، (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1983م) ، ص 8 .

Dilip Hiro , op. cit., p. 116 .

(2)

العرب وغير العرب ، وإن أظهرت الأحداث تأثير الشيعة العرب بدرجة أكبر بالنموذج الإيراني ، فشجعت الأقليات الشيعية وبعض الجماعات الإسلامية المعارضة وساندت بعض القوى الداخلية وساهمت في تدريب العناصر المناوئة لهذه النظم السياسية بعمليات تخريبية .⁽¹⁾ وجدير بالذكر فإن الخميني حدد أسلوب تدمير الحكومات الجائرة قبل البدء في مقاومتها بالقوة إذا استدعت الظروف ذلك ، وذلك في النقاط التالية :⁽²⁾

1- مقاومة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة .

2- ترك التعاون معها .

3- الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم .

4- تأسيس مؤسسات قضائية ومالية وإقتصادية وثقافية وسياسية جديدة .

فإذا لم يحقق هذا الأسلوب هدفه ، ولم تخلق السلطات غير العادلة مكانها لمؤسسات الخدمات العامة الإسلامية لتقوم تدريجيا بحكومة إسلامية ، فالواجب حينئذ هو محاربة حكم الطاغوت . لأن الله تعالى قد أمر بذلك وهو قد نهى عن طاعة الطاغوت والسير في ركابه .⁽³⁾

وفي هذا المجال يرى الخميني أن للعلماء دون غيرهم من الناس دورا هاما في الثورة على الظلم ومنع إقراره والسكوت عليه ، حيث يرى أن تقاعس العلماء وسكوتهم أشد ضررا من تقاعس من سواهم ، فالمخالفة أو المعصية الصادرة من شخص عادي لا يتجاوز ضررها في الغالب نفسه بينما يكون فيما يصدر عن العالم من مخالفة ومعصية أو سكوت على الظلم ضرر عظيم على الإسلام كله ، وإذا عمل بواجبه على الوجه الأكمل ، حيث ينبغي التكلم ، فإن نفع ذلك يعود على الإسلام كله أيضا ، فالعالم في مواقفه المتصلبة الشديدة يقود عملية النهي عن المنكر التي تستتبع أن يقتدى الناس به بمجموعهم وجماهيرهم ضد السلطة المنحرفة ، حتى إذا اعتبرها الناس حينذاك فئة باغية يجب على الناس قتالها حتى تفنى إلى

(¹) د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ،

يوليو 1993 ، (97-107) ، ص 98 .

(²) د. حسن حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 .

(³) د. أحمد كمال شعث ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

أمر الله . (1) وأخيرا يضع الخميني برنامجا للثورة ويبين أهمية التخطيط في هذا المجال ، ويوضح أن هدف إقامة الحكومة الإسلامية وإن كان صعبا بالنظر الى إمكانات السلطة الظالمة ، ويستلزم وقتا طويلا ، فإن ذلك يجب ألا تثبط العزائم أو أن يؤدي الى الإنصراف عن الثورة ، فالمهم هو البدء ، " فنحن نرى كثيرا من العقلاء يضعون حجرا ليبنى عليه الآخرون بناء ولو بعد منتهى عام . وكما أعد المستعمرون أنفسهم قبل أكثر من ثلاثة قرون وبدأوا من نقطة الصفر فنالوا ما أرادوا ، لنبدأ نحن الآن من نقطة الصفر " . (2)

ومن ثم فإن علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة الإسلامية ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائي ونتقدم فيه ، ففي كل العالم على مر العصور . كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص ثم يكون تصميم وتخطيط ، ثم بدء العمل ، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً ، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها (3).

هذه هي آراء آية الله الخميني عن الثورة وصلتها بالإسلام والتي توضح خطته التي صاغها قبل عشر سنوات من انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقد نفذ هذه الخطة بدقة مرحلة بعد أخرى حتى انتهى الأمر بإيمان الجماهير الإيرانية بضرورة الثورة والقضاء على نظام حكم الشاه الجائر وإقامة الحكومة الإسلامية ، وهي النتيجة التي توقعها الخميني وجاهد في سبيل تحقيقها .

طبيعة الالتزام بتصدير الثورة :

عندما بدأت الثورة الإيرانية كحركة أيديولوجية كان هناك الفهم الإيراني للإسلام

(1) Alexander Knysh , IRAN Revisited : KHOMEINI AND the Legacy of Islamic Mystical , Philosophy , Middle East Journal , Volume 46 , No. 4 Autumn 1992 (pp. 631 - 653) , p. 639 .

(2) Homid Algar , Imam Khomeini . Islam and revolution (London : Kpi Limited 1985) p. 184 .

(3) د. أمية أبو السعود ، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية 24 - 1979 . (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989) ص 92.

ورسالاته العالمية ، ومفهومه للنظام الدولي القائم وهو ذلك الفهم الذى يجعل من فكرة تصدير الثورة نتاجاً طبيعياً ، فهذا المبدأ له جذوره الواضحة فى فكر الخمينى فلقد صرح فى أول عيد للثورة "سوف تصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا اسلامية . والصراع سيستمر حتى ينتشر نداء لا إله إلا الله محمد رسول الله فى العالم وأينما توجد صراعات ضد المستكبرين والظغاه سوف نشارك فيها .. فتصدير الثورة هو نتاج منطقي للتصريح بأن الثورة إسلامية وأنها حركة للمستضعفين ضد المستكبرين" .

ولكن بعد ذلك بأسبوعين أعطى لتصدير الثورة أهمية أخرى ودوراً آخر حين يربط تصدير الثورة بمسألة بقاء واستمرار الثورة ذاتها وذلك من خلال تلك المقولة . " إن كل القوى العظمى قد قامت لتحطمتنا وإذا ما بقينا فى بيئة منغلقة فسوف نواجه حتماً الهزيمة " (1) وفى هذا الإطار فإن الخمينى يعتبر تصدير الثورة ما هو إلا واجب "يجب تصدير ثورتنا " لأن الإسلام لا ينظر باختلاف الدول الإسلامية ، وهذا ما يخص السبب الأول لتصدير الثورة هو نشر الإسلام والرسالة الإسلامية بشكل عام (2)، ولكن فى إطار السبب الثانى الخاص بأهمية مبدأ تصدير الثورة لأمن واستقرار الثورة فإنه بالرغم من وجود المعنى العالمى لهذا المبدأ إلا أن دول الخليج تمثل أولوية فى هذا المجال خاصة باعتبارها تمثل أكثر الاحتمالات الكامنة لتهديد النظام الإيرانى ذاته .

فتصدير الثورة يدخل فى إطار نظرية الدفاع النشط حيث تهدف لتحقيق هدفين أساسيين :

الأول : حفظ الدولة الوحيدة التى عرفت إنتصار الثورة الإسلامية .
ثانياً : الخروج من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة ورفض الوضع القائم المتحقق من قبل .

وفى إطار البيئة الإقليمية فإن معظم الجهود تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران مع إهتمام واضح بالحركة الأصولية السنية ، ولذا ظهرت كل من لبنان وأفغانستان وباكستان كمناطق الاهتمام الإيرانى خاصة لبنان التى بالإضافة إلى كونها دولة داخل المنطقة وبها

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 340

(2) Haleh Afshar , IRAN : Arevolution in Turmoil, (Macmillan,1985) P.208

أقلية شيعية قوية جاء الغزو الإسرائيلي بجنوب لبنان مما زاد من درجة إهتمام طهران ،
فهى المجال الذى يسمح بالشهادة والحديث عن التصدير .

ويعتبر ذلك أهم محاور رسالة الإمام الخمينى فتصدير الثورة أعتبر أحد وسائل إدارة
إيران لصراعها مع العراق وكذا كانت الجماعات الثورية المعارضة فى العراق هى أهم
الجماعات التى تتلقى المساعدات وتليها لبنان وبعض دول الخليج مثل السعودية
والبحرين (1).

وهناك عامل آخر مرتبط بتحديد درجة التزام إيران بتصدير الثورة وهى الخاص بما
يسمى مفهوم النظرية الذاتية ومحركات السياسة الخارجية فى إيران الثورية فالزعماء
الإيرانيين يميلون إلى تصدير الثورة والتوسع كلما كان تقدير القدرة الذاتية عالياً مع درجة
كبيرة من أمن النظام وهو ما يتضح بإيمان الخمينى بأن الحفاظ على النموذج ذاته هو المحك
وهو ما يعد أحد التفسيرات السابقة للسياسة الانتقالية لتصدير الثورة (2)

فلقد إتسمت السياسة الإيرانية بسمات متعددة وثابتة منذ نشوئها وإلى الوقت
الحاضر فهى عندما تكون ضعيفة تقاتل من أجل الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية
والدينية ذات الصفات الخاصة أما حينما تكون قوية فإنها تحاول الاستيلاء على العراق
وبسط هيمنتها على الدول المجاورة لها فهى تشجع بل وتمثل تياراً دينياً جديداً هو تيار الغلو
الإسلامى الذى رفضه واقع المجتمعات العربية والإسلامية (3) . ولكن ما المقصود بتصدير
الثورة ؟ وفق تعبير الخمينى فإنه يريد تصدير حماس إيران للإسلام فهو يؤمن أنه بتصدير
هذا الحماس للجماهير الإسلامية تنهض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة ويتم ذلك من خلال
الدعاية حيث دعا إلى أن تكون الأولوية العليا للدعاية حيث تحكم العالم وهذا يقودنا إلى
الوسائل التى بها يتم تصدير الثورة .

فمن المقولات الأساسية للخمينى " أن تصدير الأفكار بالقوة ليس تصديراً ، فلقد أكد
أن إيران قادرة على تحقيق هدف الثورة بالدور الإلهامى " (4).

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ص 341

(2) أحمد مطلوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

(3) د. أحمد كمال شعث ، مرجع سبق ذكره ، ص 126

(4)

ولقد اختلف أفراد النخبة الإيرانية حول استخدام النموذج أو المثل كأداة رئيسية لتصدير الثورة ، فرجال مثل "رافسنجاني" و"خاميني" و"موسوي" و"ولاياتي" يؤمنون بأن إيران تستطيع تصدير الثورة بشكل أفضل من خلال تقديم النموذج ذاته أو "المثل" ومن خلال تعليم المستضعفين كيف أن الإيرانيين نهضوا ضد الإمبريالية والطغيان ، وآخرين سيجدون الإلهام والشجاعة لبدء حركاتهم الخاصة أى بطريقة أكثر براجماتية ، ومن خلال الدعاية أكثر من الوصاية ولكن على الجانب الآخر هناك جانب من النخبة الإيرانية يرى أن إيران لا تستطيع تصدير الثورة بالبلاغة وحسن البيان فقط .

فقد كان هناك داخل النظام الإيراني جدل حول وسيلة تصدير الثورة فلقد قاوم المعتدلون ما تبناه المتشددون من تفضيل التصدير العسكري للثورة فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى وبشكل عام هناك أداتان رئيسيتان لتصدير الثورة (1).

أولا :- تقديم النموذج والقُدوة كنموذج للسلوك الإسلامى السليم للإيرانيين وبالتالي العمل على تشجيع الذهاب إلى الخارج لتصدير الثورة . (2)

ثانيا :- خاص باستخدام الدولة ذاتها وأدواتها المختلفة لنشر رسالة الثورة وفى هذا الإطار كانت هناك ثلاث قنوات أولها المؤتمرات التى نظمها طلبة الإمام الخميني إبان أزمة الرهائن ووجه أساساً للعالم الإسلامى . ثم هناك موسم الحج الذى كان يستغله الإيرانيون لنشر أفكارهم الثورية وأخيراً أهم الأدوات هى السفارة فى الخارج ففى نهاية عام 1982 تم تسريح حوالى 450 دبلوماسى من عدد إجمالى يقدر بحوالى 600 دبلوماسى وذلك ليحل محلهم الثوار الإسلاميون .

فلقد وجه "الخميني" حديثه للعاملين بالسفارات بقوله " سوف يكون مصدرنا الإسلام (3) فقط عندما نساعد الإسلام والجماعات الإسلامية فى هذه البلدان ، وهذه مسئولياتكم يجب أن تقومون بها " كما أن "الخميني" قد أعطى دوراً دعائياً ثورياً هاماً للفقهاء فى الخارج ففى مايو 1984 فى المؤتمر العالمى الثانى لخطباء الجمعة صرح "يجب أن تنافسوا إيران يجب أن تنادوا الشعب للتمرد كما فعلت إيران" (4).

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، 342 .

(2) د. نيفين عبد النعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 47 ، 21 ديسمبر 1992 ، ص 26 .

(3) محمد عبد القادر آزاد ، الفتنة الخمينية ، حقيقة الثورة الإيرانية (القاهرة : غير للكتاب ، ط 1 ، 1986) ص 33 .

(4) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، 343 .

كما أن هناك أجهزة يتعلق عملها بمبدأ الثورة منها القسم الدولى للحرس الثورى الذى يختص بالعلاقات مع الجماعات الإسلامية فى الخارج بالإضافة لعدة مؤتمرات تم عقدها بطهران وهناك مكاتب متخصصة ومستقلة توجد بالقرب من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والثقافة والإعلام والأمن والشئون الخارجية ، هذا بالإضافة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العالمية وله سكرتارية إسلامية لها نشاط عالمى مكثف بمراسلين "للخمينى" فى كافة السفارات للاستدلال على أهمية مبدأ تصدير الثورة . فإنه فى عام 86 - 1987 تم تخصيص حوالى 51 مليار فرنك لخططها فى التوسع الإسلامى فى أوروبا .⁽¹⁾

وفى إطار تناول أدوات الدولة فى تصدير الثورة تثار إشكالية تقاطع وإختلاف مضامين المفاهيم لدى القيادة الإيرانية عنها فى خارج حدود الدولة ، فالمفهوم الإيرانى للدفاع عن القدس قد يكون متداخلاً مع مفاهيم الدول الغربية والإسلامية منها مفهوم التدخل بل وأحياناً تصدير الإرهاب ، وأبرز مثال على ذلك ما وصفه "منتظرى" : عملية التفجير فى الكويت بأنها أداة للواجب الإسلامى ، فالسلطات الإيرانية تنظر لمثل هذه الأعمال فى نطاق عملية تصدير الثورة ، وهى عملية لها شرعيتها فى السياق الفكرى الإيرانى .

كما أن الخومينى فى أحاديث به أقر إستخدام القوات المسلحة فى حالات الدفاع عن النفس لأنه بالمنطق الشيعى الحرب الهجومية (الجهاد) هى من حق الإمام المعصوم . ولكن تظهر هنا أيضاً إشكالية تحديد ما هو الدفاع عن النفس حيث أن مفهوم النظام العالمى الإسلامى يرفض فكرة الدولة الإقليمية ولهذا يعتبر الحرب مع العراق تدخلاً فى سياق الدفاع عن الإسلام أكثر من الدفاع عن إيران .

وهكذا تثار عدة قضايا وإشكاليات فيما يخص التعامل مع السلوك الخارجى الإيرانى نظراً لخصوصية معايير ومفاهيم هذا السلوك لدى القيادة الإيرانية فى إطار سياق متميز للأعمال الشرعية والمشروعية⁽²⁾.

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

(2) إحسان الهى ظهير ، الشيعة وأهل السبت (القاهرة : دار الاعتصام) 1986 ، ص 31 .

الفصل الرابع

محددات الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة في عالمنا المعاصر ، وتزايدت أهميتها بعد حرب الخليج الأخيرة ، ومع زيادة أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية ، بالإضافة ، إلى ما تتميز به من أهمية جيوبولوتيكية ووقوعها بين الشرق والغرب ، وكذلك فهي تضم في طيات أرضها أضخم احتياطي من الطاقة البترولية في العالم . لهذا لم يكن غريباً أن تصبح هذه المنطقة محلاً لصراعات ونفوذ ومصالح دول الغرب الرأسمالية الكبرى ، التي تعتمد على البترول الخليجي . على أن الصراع لا يتوقف عند حدود مصالح القوى الكبرى ، وإنما يمتد ليشمل القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة مثل العراق وإيران . وكان من الطبيعي أن تتفاعل تلك الصراعات لتصبح المنطقة بعد ذلك واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم .

كذلك فإن منطقة الخليج العربي هي الجناح الشرقي للوطن العربي ، لذا فإن الصراعات التي تدور على أرض المنطقة تؤثر على الأمن القومي العربي تأثيراً مباشراً ، كذلك فإنها تتأثر بالصراعات التي تدور في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر ^(١) . وبالرغم من إهتمام الدول الكبرى بالمنطقة منذ فترة طويلة ، إلا أنها فشلت في تقديم المشروع المناسب الذي يحقق أمن المنطقة ، ويبعدها عن دائرة الصراع والأطماع الإقليمية والدولية ، والذي يمكن من تحقيق التنمية الشاملة لدول المنطقة .

وإنطلاقاً من هذه الحقائق ، نقدم هذا الفصل الذي يتكون من مبحثين .

المبحث الاول :- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي .

المبحث الثاني :- ابعاد الإهتمام الإيراني بالخليج العربي .

(١) B.R.P Ridham the Arab Gulf and the West, (London croom helen, 1985), p. 125

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربى .

نبذة عن جغرافية منطقة الخليج العربى

يعتبر الخليج العربى أحد بحار المحيط الهندى الذى يمتد من مضيق هرمز فى الجنوب الشرقى عند خط عرض 26° شمالاً وخط طول 56° شرقاً إلى شط العرب فى الشمال الغربى عند خط عرض 30° شمالاً وخط طول 48° شرقاً وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوى إلى شط العرب إلى حوالى 615 ميلاً أما عرضه فيتراوح بين 21 ميلاً إلى حوالى 22 ميلاً داخل المضيق وعمقه لا يتجاوز 40 متراً وتوجد أعماق أجزائه كلما إتجهنا نحو مدخله عند إلتقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل العربى 1800 كيلو متر تقريباً ، أما الساحل الإيرانى فيبلغ 1200 كيلو متراً⁽¹⁾

يطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هى : العراق ، دولة الكويت ، المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، أما الساحل الشرقى فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية . ويتصل الخليج العربى بالمحيط الهندى عبر بحر العرب من خلال مضيق هرمز ، الذى يمثل عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحى الدولى ، ومن ثم فإن من يتحكم فى شواطئ هذا المضيق البحرى وفى مجموعة الجزر المتحكمه فيه ، يتحكم بالضرورة فى حركة النقل البحرى إلى دول الخليج العربية ، وبالتالي فإنه سوف يتحكم فى إمدادات النفط الصادر من الخليج وكذلك الإمدادات الواردة إلى دول الخليج العربية .

وبذا فإننا نجد أن أهمية مضيق هرمز تتعاظم بالنسبة للدول التى تطل على سواحل الخليج وليست لها منافذ بحرية أخرى مثل العراق والكويت والبحرين وقطر وإيران ، أما المملكة العربية السعودية فتطل سواحلها الغربية على البحر الأحمر ، وسلطنة عمان تطل أيضاً

(1) د. محمد عبدالغنى سعودى ، الوطن العربى (القاهرة : المكتبة النموذجية ، 1978)، ص 25

على خليج عمان وبذا فإن عملية قفل الخليج تكون لها آثار كبيرة على هذه الدول ⁽¹⁾. وتتحكم في طريق الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز مجموعة من الجزر الهامة ⁽²⁾ وهى :

جزيرة الغنم : وهى تقع داخل المضيق موازية لشبه جزيرة سندم الإيرانية وتسيطر عليها إيران منذ عهد الشاه .

مجموعة جزر سلامة : وتقع داخل المضيق ، ولذلك تتحكم فى الطريق الملاحي الدولى .

جزيرة هرمز : تقع داخل المضيق ، وهى تبعد عن إمارة الشارقة بمسافة 50 كيلو متر ، وعن الساحل الإيراني 76 كيلو كتر ويبلغ عرضها حوالى 3 كيلو متر وقد احتلتها إيران فى عهد الشاه عام 1971 فور انسحاب بريطانيا من تلك المنطقة .

جزيرتى طناب الصغرى والكبرى : وتقع بجوار جزيرة أبو موسى ، وتسيطر على طرق الاقتراب البحرية داخل الخليج ويتبعها إمارة رأس الخيمة وقد استولت عليها إيران أيضاً عام 1971 .

ولا شك أن إحتلال إيران لجزر أبو موسى ، طناب الصغرى ، طناب الكبرى يهدف إلى إحكام سيطرتها على الطريق الملاحي الدولى داخل الخليج وعبر مضيق هرمز ، وهو الذى يمر من خلاله من 100 - 90 ناقلة بترول يومياً ⁽³⁾.

نبذة تاريخية عن المنطقة :

أطلق على الخليج العربى عدة تسميات عبر التاريخ ، حيث أطلق عليه اليونانيون والرومان إسم "الخليج الفارسى" وكان هدف الاستعمار بتلك التسمية إبعاده عن السيطرة العربية ، ولكى يحقق أهدافه الإستراتيجية والاقتصادية ، وإذا ما دققنا التحييص فى تسمية الخليج لوجدنا أن جميع الدول المطلة عليه هى دول عربية عدا إيران على الساحل الشرقى

⁽¹⁾ أحمد مهابه ، " إيران وأمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 ، (96-103) ، ص 99.

⁽²⁾ د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 9

وهى أقصر من الساحل الغربى ، بالإضافة إلى أنه يطلق على المنطقة إسم "عربستان" أى أرض العرب وهذا يؤكد عروبة المنطقة ⁽¹⁾.

كان الكنعانيون أول من سكن سواحل الخليج ، ثم رحلوا عنه إلى سواحل البحر المتوسط حيث استقروا فى سوريا وفلسطين ، ثم تبعهم الفينيقيون حيث أقاموا بالمنطقة حتى نرحوا فى منتصف القرن الثانى الميلادى إلى سوريا ولبنان ⁽²⁾.

وقد استوطن الخليج منذ القدم قبائل عربية زحفت من اليمن بعد انهيار سد مأرب ، وفى القرن السادس الميلادى أصبح الساحل الشرقى للجزيرة خاضعاً للحكم الإسلامى ، واستمر كذلك فى عصر الخلافة وفى مختلف العصور الإسلامية حتى أواخر العصر العباسى أى فى نهاية القرن الثالث الهجرى والقرن التاسع الميلادى ، وقد استمرت المنطقة تحكم بهذه الصورة حتى مطلع القرن السادس عشر الذى يعتبر بداية لتغلغل النفوذ والسيطرة الأجنبية فى منطقة الخليج ⁽³⁾.

فتم أول غزو أجنبى للخليج من قبل البرتغاليين فى بداية القرن السادس عشر بهدف السيطرة على مدخل البحر الأحمر والخليج العربى ، حيث احتلوا جزيرة هرمز فى عام 1506 ومسقط وسواحل عمان والبحرين فى عام 1515 ووصلوا حتى شط العرب ، ثم بدأ نفوذهم فى التدهور من عام 1689 ، ثم جاء الهولنديون إلى المنطقة وأنشأوا لهم الموانى فى شمال الخليج على الساحل الإيرانى ، ثم ما لبث أن شاهدت المنطقة خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر صراعاً بين المطامع الهولندية والفرنسية والبريطانية ⁽⁴⁾.

عمل الإنجليز منذ عام 1666 بالاتفاق مع الفرس على إقصاء النفوذ الهولندى والفرنسى بعد أن تمكنت شركة الهند الشرقية فى عام 1663 من أن تنشئ لها فى ميناء بوشهر مركزاً رسمياً لأول مقيم بريطانى ، وأصبح هذا المقيم يحمل لقب المقيم السياسى البريطانى فى عام 1862 واستمرت بريطانيا فى سياستها الرامية إلى تقليص نفوذ الدول الأجنبية الأخرى فى المنطقة بغرض تثبيت نفوذها السياسى ، وتم لها ما أرادت حيث قضت فى

⁽¹⁾ د. مصطفى عبدالقادر ، دراسات فى الخليج العربى المعاصر ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،

1987 ، ص 28

⁽²⁾ د. محمد رضا فودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

⁽³⁾ د. مصطفى عبدالقادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

⁽⁴⁾ المرجع السابق ، ص 31 .

نهاية القرن الثامن عشر على النفوذ الفرنسى فى المنطقة ، وبأشرت منذ مطلع القرن التاسع عشر تقليص نفوذ الدولة العثمانية وحصره فى أقاليم محدودة على الساحل الشرقى للجزيرة العربية ، ويعتبر القرن التاسع عشر بداية لتثبيت نفوذ بريطانيا السياسى الذى دعم باتفاقيات سياسية وعسكرية بينها وبين شيوخ هذه المنطقة ، وكان الغرض منها فرض سيطرتها وحمايتها على كل المنطقة ⁽¹⁾. وقد أعطى هذه الإتفاقيات لبريطانيا الحق فى الدفاع عن هذه الإمارات وتولى شئونها الخارجية وفى فترة ما بين الحربين قامت وزارة الهند بتوزيع الجزر التى لم تحدد ملكيتها حتى ذلك الوقت إلى ثلاث مجموعات كالآتى :

المجموعة الأولى : أطلق عليها اسم مجموعة الكويت على أساس أن هذه المجموعة تشكل مجموعة متقاربة تقع الى الجنوب من المياه الإقليمية الكويتية .

المجموعة الثانية : أطلق عليها اسم مجموعة البحرين .

المجموعة الثالثة : أطلق عليها اسم " مجموعة الساحل المتصالح " ⁽²⁾

وقد حددت تبعية الجزر إلى أبو ظبى وأثارت إيران مشاكل وإدعاءات كثيرة حول ملكيتها لجزر طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، أبو موسى . ورفضت بريطانيا جميع الإدعاءات ، ثم طالبت إيران بتأجير الجزر الثلاث إلا أن شيخ رأس الخيمة وضع شروطا محدده للموافقة على التأجير وأهمها :-

- 1- أن يبقى العلم القاسمى ومندوب الشيوخ فى الجزر كما كان من قبل .
 - 2- تبقى حرية الملاحة فى الخليج ولايجوز لسفن الجمارك الفارسية الدخول الى خليج عمان لتفتيش السفن العربية مهما كانت ملكيتها .
 - 3- أن تعفى بضائع الشيخ الخاصة والمواد الغذائية بسكان الجزيرة من الضرائب .
- ولكن لم تحظ الشروط بموافقة إيران وحرصت بريطانيا طوال فترة ما بين الحربين على بقاء الأوضاع كما هى فى منطقة الخليج . وعندما اقتسمت الإمارة وظهرت الشارقة ورأس الخيمة إمارتين منفصلتين اقتسمتا الجزر بينهما . وطالبت بريطانيا بضم البحرين ولكنها فى شهر ديسمبر 1970 استولت على جزر طناب الكبرى ، طناب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة ، وأبو موسى التابعة لإمارة الشارقة وكفت عن المطالبة بالبحرين .

⁽¹⁾ (د. محمد رشيد الفيل ، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى ، (الكويت: ذات السلاسل ، ط 1 ، 1988) ، ص 192

⁽²⁾ (محمد السنوسى مغنى ، أوجه الصراع فى الخليج العربى ، (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ط 1 ، 1989) ص 9 .

وفى 18 يوليو 1971 أعلن عن ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد أدى قيامها إلى قيام نوع من الإستقرار فى المنطقة وفتح المجال أمام باقى الإمارات لإعلان استقلالها حيث أعلنت البحرين استقلالها يوم 14 أغسطس 1971 ثم قيام دولة قطر يوم الأول من سبتمبر 1971. (1)

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة

تمر منطقة الخليج الآن بفترة حرجة تتميز بعدة سمات بارزة أهمها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور رئيسى فى الحفاظ على أمن المنطقة والاحتفاظ بعلاقات متميزة مع دولها وذلك بعد حرب الخليج الثانية ، وكذلك عقد بعض دول المنطقة لإتفاقيات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية للدفاع عنها والحفاظ على أمنها . وأيضاً زادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لدولة إيران وترجع الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الجيوبولوتيكية أو الاقتصادية أو البشرية أو السياسية أو العسكرية والتي تحكمها العوامل الآتية : (2)

العامل الجيوبولوتيكى :

يعتبر الخليج إحدى ذراعى المحيط الممتدين فى اليابسة ، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط ، ينافس البحر الأحمر ، ولكننا نجد أن السويس تقع على مسافة 180 كيلومترا من البحر المتوسط فى حين أن العراق تبعد عن بيروت مسافة 1200 كيلومترا ، ومن هنا وجدت صعوبة شق قناة تربط الخليج بالبحر المتوسط . وتشكل طبيعة الخليج ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربى ، وتشكل شواطئ الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق ، ويمر بالخليج 50% من ناقلات البترول فى العالم ، أى مايقرب من 100 ناقلة يوميا ، ويمكن بالتحكم فى المضيق التحكم فى الإمدادات عبر المضيق ولاشك أن البترول يعتبر السلعة الإستراتيجية الرئيسية التى تمر عبر المضيق . (3)

تطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات العربية من الجنوب الغربى ، ويبلغ إتساع المضيق 200 ميلا بحريا ، ويقع الجزء الصالح

(1) المرجع السابق ، ص 11 .

B.R. Ridham , O.P. cit . , P. 127 .

I Bid , p. 128 .

(2)

(3)

للملاحة البحرية فى المياه الإقليمية لسلطنة عمان ، حيث يتميز الساحل العماني فى هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وانتشار الجزر الصغيرة ، وتتحكم جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى فى الملاحة فى الخليج ، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبو موسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها بالإضافة الى وجود الأراضي لهبوط الطائرات ، فقد أضفى ذلك أهمية إستراتيجية عليها وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى إستيلاء إيران عليها .⁽¹⁾

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربى قربها من قلب العالم ومناطق الصراعات وتحكمها فى التجارة العالمية والتواجد العسكرى للأساطيل البحرية ، ووجودها كجناح واق شرقى للقارة الإفريقية ، بالإضافة الى أنها تعتبر البوابة الجنوبية للهلال الخصيب وهذا أدخلها فى دائرة الصراع الإقليمى والعالمى .

العامل الإقتصادي :

ترتبط شخصية الخليج اقتصاديا بالنفط ، فهو يمثل نصف صادرات البحرين ، 99% من صادرات السعودية ، 90% من صادرات الإمارات ، 86% من صادرات الكويت ، وتعتبر المنطقة مصدرا رئيسيا للطاقة للدول الغربية واليابان .⁽²⁾ ويمثل بترول الخليج 40% من الإنتاج العالمى ، 60% من الإحتياطى العالمى ، وقد أدى كبر حجم العائد من البترول الى تضخم الأرصدة العربية ، وكذلك الى زيادة دخل الفرد ، مما جعلها سوقا استهلاكية واسعة للدول الصناعية ، وأدى الى عملية صراع على كسب هذه السوق ومحاولات السيطرة عليها ، ويعتمد الخليج العربى فى وارداته اعتمادا كبيرا على الخارج فى الحصول على احتياجات هذه الأقطار بدءا من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوية ومنتجاتها ومن زراعة القمح .

العامل البشرى :

تتميز دول الخليج من الناحية البشرية بقلّة عدد السكان باستثناء السعودية والعراق ،

I Bid , P. 129 .

(¹)

(²) د. سعد ناجى جواد ، د. منعم صاحى العمار ، " الخليج العربى فى عالم متغير " (السياسة الدولية ، العدد 125 يوليو 1996)

(26-48) ص 28 .

وقد انعكس ذلك على الإنتاج بصورة عامة وعلى الاعتماد على العمالة الخارجية ، مما أدى الى الخلل فى الموازين داخل دول الخليج وتتسم هجرة العمالة فى الخليج بثلاث سمات رئيسية هى : (1)

- ذات حجم كبير بالنسبة للقوى العاملة وحجم السكان فى البلدان المضيفة .
 - لم تهتد بأية سياسيات فعالة لا على الصعيد الوطنى ولا على الصعيد الإقليمى .
 - أثارت الكثير من المشاكل على صعيد الطرفين معا ، البلد المستورد والبلد المصدر للعمالة .
- وقد أثارت العمالة الوافدة من أسيا قلقلًا كبيرًا فى دول الخليج " البحرين ، قطر ، عمان ، الإمارات العربية المتحدة " حيث فاق عدد الوافدين الآسيويين عدد المغتربين العرب ، ويرجع ذلك الى اختلاف الثقافة والشخصية وأسلوب الحياة الإجتماعية واللغة . (2)

العامل السياسى :

أدت دول الخليج دورا أساسيا هاما فى حرب أكتوبر 1973 حيث أوقفت تدفق البترول الى الدول التى ساندت إسرائيل واعتبرت الدول العربية القوة السادسة فى العالم ، وأدى ذلك الى إجبار بعض الدول العربية على الوقوف الى جانب الحق العربى . فتمكنت دول الخليج من تنمية علاقاتها مع دول العالم الثالث عن طريق البترول وفائض عوائد البترول حيث تقوم بمنح القروض والإعانات وعمل بعض مشروعات التنمية .

ولقد أصبح هناك إرتباط سياسى بين دول الخليج والدول الأوروبية إنطلاقا من رغبة الأخيرة فى الحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، وزاد هذا الإرتباط بعد حرب الخليج الثانية .

وكان للتهديد الإيرانى بالسيطرة على المنطقة ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وتعرض المنطقة للتدخل الأجنبى أثره فى تعرض أمن المنطقة للخطر ، ولولا محاولات دول المنطقة بما فيها طرفا الحرب " العراق ، إيران " بالمحافظة على استمرار الملاحة فى الخليج واستمرار تدفق البترول من باقى دول المنطقة لتعرض أمن المنطقة للتدخل الخارجى وخاصة من جانب الدول الغربية . (3)

(1) أنظر أحمد مهابه " إيران وأمن الخليج " مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

(2) د. محمد رضا فودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

(3) المرجع السابق ، ص 20 .

وأدت الخلافات بين الدول العربية ، والتي مرجعها الى الخلافات على الحدود والتي اشتدت بعد تدفق النفط ، وكذلك لاختلاف الثروات وأنظمة الحكم ، أدت الى زيادة حدة الخلافات بينها وإستقطاب بعضها بواسطة الدول الغربية مثل علاقة عمان وإنجلترا . (1) وادى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإستثناء العراق من دخوله ، إلى سوء العلاقات بين العراق ودول الخليج الأخرى ، وكذلك لم يمكن حكام المنطقة من الوصول الى قرار معين تجاه تأمين المنطقة .

العامل العسكرى :

تعتبر القدرة العسكرية لدول الخليج هى نقطة الضعف لعجزها عن توفير الدفاع عن المنطقة وتأمينها بإستثناء القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- قلة عدد السكان وبالتالي ضعف الوعاء التجنيدى وعدم التمكن من إنشاء قوات مسلحة ذات حجم مناسب .

2- انخفاض المستوى الثقافى مع عدم توفر الكوادر الفنية التى يمكنها إستيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة سريعة التطور .

3- عدم رغبة بعض دول المنطقة فى توحيد قواتهم المسلحة ، بالرغم من المحاولات التى تقوم بها المملكة العربية السعودية والتي من بينها إنشاء قوات جيش الدفاع الخليجى .

4- الإستعانة بقوات عسكرية أجنبية للمساعدة فى تأمين دول المنطقة .

وقد نتج عن ذلك عدم وجود قوات مسلحة يمكنها تحقيق الدفاع عن أى دولة من دول المنطقة عند تعرضها لعدوان خارجى ، بل قد أدى الى وجود خلل فى التوازن الإستراتيجى بين دول المنطقة لصالح العراق وإيران . (2)

ولذلك فإننا نجد أن إيران والعراق تحتفظان بقوات مسلحة أكثر قدرة وأحدث تسليحا من دول المنطقة ، بالإضافة الى توفر القيادات التى يمكنها التخطيط وإدارة المعركة ، ومن هنا كان ثقلها فى وسط دول الخليج ومحاولة كل منهما فرض سيطرته على المنطقة ، وانخفضت قدرات إيران العسكرية بعد حربها مع العراق ولسوء علاقاتها مع الولايات المتحدة المصدر

(1) د. محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

(2) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

الرئيسى لتسليحها أثناء حكم الشاه ، ولكنها بعد نهاية الحرب مع العراق بدأت فى إعادة تنظيم قواتها المسلحة وتطويرها وتحديثها . (1)

أما العراق الذى كان يمتلك قوات مسلحة ذات قدرات عالية ، وكذلك قد قطع شوطا كبيرا فى النشاط النووى ، فقد أدت حرب الخليج الثانية والتي كانت نتيجة لعدوانه على الكويت الى تدمير معظم قواته ، وأدى فرض حظر التسليح عليه الى عدم تمكنه من استعادة كفاءة قواته ، بل إن تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بنزع السلاح النووى أدت إلى تدمير ما لديه من قدرة نووية أى أن العراق الآن فقد نسبة كبيرة من قدراته فى مجال الأسلحة التقليدية وفقد قدراته فى مجال إمكانية توفر سلاح ردع فوق تقليدى .

ونتيجة لضعف القوات المسلحة لدول الخليج ، وللأهمية الإستراتيجية للمنطقة ذات السلعة الإستراتيجية وهى البترول ، ونتيجة لحرب الخليج الأخيرة ، أن قامت بعض دول الخليج بتوقيع إتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية ، وكذلك وقع " إعلان دمشق " بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من مصر وسوريا ، ولو أنه لم يتم تنفيذه حتى اليوم . (2)

(1) المرجع السابق ، ص 175 .

(2) د. محمد رضا فوده ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثاني

ابعاد إهتمام إيران بالخليج العربى

تمر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بصور مختلفة ومتباينة من العلاقات تتراوح ما بين العلاقات العدائية وعلاقات حسن الجوار طبقا لتغير الظروف السائدة وطبقا للمصالح الإيرانية . فبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها فى منطقة الخليج أخذ الإيرانيون موقفا عدائيا منها ومن الدعوة الى توحيد الساحل الغربى خشية أن تشكل قوة مناوئة لها فى المنطقة ، واستمرت هذه العلاقات متوترة لسنوات طويلة ، نظرا لأن إيران كان لها أهدافها ومطامعها التوسعية التى تهدف الى تحقيقها فى منطقة الخليج العربى على حساب دول الخليج العربية ، خاصة بعد ظهور البترول بها بكميات وفيرة ، ولقد خططت الحكومات الإيرانية المتعاقبة للسيطرة على اقتصاد وتجارة دول المنطقة بالأساليب والطرق المختلفة عن طريق التسلل الإيرانى (١) الى هذه الدول والهجرة اليها بأعداد كبيرة بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء المصارف الخاصة .

إيران وموازنين القوى فى المنطقة :

واقع الأمر أن لدى إيران من المؤهلات الإستراتيجية والجيوبوليتكية المتعددة ما يؤهلها للتأثير الإيجابى فى موازين القوى فى المنطقة بصورة ليس مرغوبا فيها فحسب وإنما ضرورية وأساسية . فإيران بموقعها الجغرافى تعتبر المانع الطبيعى بين عدة دول ، هى جمهوريات الكومنولث فى الشمال ، والخليج والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب ، والعراق فى الغرب ، وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وأفغانستان فى الشرق ، كما أنها تملك إمكانيات التأثير السياسى والدينى فى الجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشعبية التابعة لإتحاد الكومنولث . (٢) يضاف الى ما سبق أن إيران تشغل مساحة من الأرض تبلغ (

(١) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 38 ، 14 أكتوبر 1992 ، ص 10

(٢) وحيد عبد المجيد ، " العلاقات الإيرانية العراقية " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، مارس 1991 ، ص (41-44) ،

627000) ميلا مربعا . تمثل أكثر من خمسة أضعاف مساحة بريطانيا وإيطاليا . وتعتبر ذات كثافة سكانية عالية إذا ما قورنت بدول الخليج ، كما تتمتع بإمكانيات عسكرية تجب قوة دول الخليج منفردة ومجتمعة بما فيها العراق ، بعد أن تم تحجيم قوات الحلفاء لقواتها العسكرية ، وإضعاف بنيتها الأساسية في حرب الخليج ، كما وأن لإيران وجودا ماديا في الخليج ، ينبغي أن يوضع في الاعتبار ويتمثل أولا في قواتها البحرية المرابطة في مياهه ويتمثل ثانيا في العمالة الإيرانية الموجودة في إمارات الخليج ، والتي يقدر عددها بنصف مليون نسمة ، وهو رقم هام بالنظر إلى الحجم السكاني الضئيل لدول الخليج ، كما أن نسبة الشيعة في دول الخليج العربى ، تصل إلى 25% في المتوسط العام ، لكن نسبتهم بين الفعاليات الإقتصادية القابضة على السوق تصل الى حوالى 50% وهى نسبة يعتد بها .⁽¹⁾

ويرجع إهتمام إيران وتفاعلاتها مع أحداث الساحل العربى فى حوض الخليج الى العوامل الرئيسية الآتية :⁽²⁾

- 1- يشكل حوض الخليج العربى بالنسبة لإيران عسبا إقتصاديا هاما لا يمكن الإستغناء عنه .
 - 2- إرتباط إيران بمياه الخليج بعدة إتفاقيات للتنقيب عن البترول الذى يشكل المصدر الرئيسى للدخل القومى لإيران .
 - 3- كانت إيران فى هذه الفترة تعتبر نفسها المسنولة عن حماية المصالح البترولية الغربية فى منطقة الخليج .
 - 4- ضمان سلامة مناطق التنقيب عن البترول فى مياه الخليج من أى إعتداء خارجى .
- وقد سببت المطامع الفارسية السياسية فى الساحل الغربى للخليج العربى بعض مشاكل للمنطقة التى استغلها الإستعمار البريطانى واعتمدت عليها المصالح الأجنبية الأخرى فى توطيد مراكزها وسيطرتها غير المشروعة . فنجد قيام إيران فى القرن العشرين بمراجعة سجلاتها القديمة وأعادت ترديد دعوائها بأنها سيطرت على بعض هذه المناطق حيناً من الدهر القديم ، ثم حقبة فى القرنين السابع والثامن ، بل أعلنت أن البحرين هى الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية . وتبدو المطامع الفارسية فى الخليج العربى بصور وأشكال مختلفة يمكن إيضاحها فى

⁽¹⁾) عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، دور مجلس التعاون الخليجى فى أزمة الخليج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة بكلية التجارة جامعة قناة السويس ، 1993 ، ص 293 .

⁽²⁾) سعيد فاضل ، الثورة الإيرانية وأثرها فى الخليج العربى ، مجلة الدفاع ، القاهرة ، ديسمبر 1980 ، ص 22 .

الآتى :

- 1- التمسك بتسمية الخليج الفارسي ، متخيلة أن هذه التسمية تكسب فارس حقوقا وترضى أحلامها القديمة بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية فارسية . وهنا يجب أن نشير الى أن اكتشاف الشاطئ الفارسي للخليج ، وهو الأصغر تم بواسطة الإسكندر الأكبر منذ ثلاثة وعشرون قرنا ، وقد تم إكتشاف الساحل العربى بعد ذلك .
 - 2- إصرار إيران والذي أصبح تقليدا حكوميا للقرن العشرين على الإدعاء بأن البحرين جزء من إيران .⁽¹⁾
 - 3- استمرار عملية الهجرة المخططة الى المنطقة للسيطرة على المراكز الهامة فى دول المنطقة .
 - 4- مناوئة الإتجاهات القومية العربية السائدة فى الكويت وقطر والبحرين ، وفى محاولة التدخل فى شئون إمارات ساحل عمان السبع بإقامة المدارس للإيرانيين وتحتفظ بطابعها القومى .
 - 5- اعتماد إيران على مضيق هرمز كممر ملاحى مصيرى بالنسبة لإقتصادها ، حيث يتم من خلاله تصدير البترول الإيرانى وترى إيران أن غلق المضيق يشكل تهديدا لأمنها القومى فى بعده الإقتصادى .⁽²⁾
- فإيران بتحكمه فى مضيق هرمز والذي يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ولتمتعه بأهمية إستراتيجية عالمية تستطيع السيطرة عليه أن تتحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الصناعى فى مجمله بالطاقة ، إذ تمر به ناقلات البترول كل عشر دقائق ، أى ما يساوى 62% من موارد العالم النفطية ، و 90% من حاجة اليابان من البترول ، و 70% من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة ، و 22% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعتبر مضيق هرمز الذى يتحكم فيه إيران هو المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان .⁽³⁾
- 6- وايضا طبقا لاتفاقية الجزائر سنة 1975 التى عاد الرئيس صدام حسين واعترف بها بعد غزوه للكويت ، أصبحت إيران تشاطر العراق الإشراف على الملاحة فى شط العرب ، الذى

B. R. Ridham , op. cit , p . 129 .

(¹)

(²) د. محمد رضا فوده ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

(³) عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، مرجع سبق ذكره ، ص 292 .

يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج والمحيطات ، كما تملك إيران مخزوناً هائلاً من الطاقة البترولية تصل الى نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا ، وتملك أكبر مصفاة لتكرير البترول في عبادان مما يجعل لها ثقلاً يعتد به في سياسة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) إذا تم التنسيق في المواقف بينها وبين دول الخليج العربية ، والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول .

ويرجع إهتمام إيران الحديث أيضا بالخليج العربي الى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صادرات البترول المتزايدة من إيران . فالملاحظ أن ميناء عبادان لا يفي بحاجة إيران لأن شط العرب يتبع العراق ، كذلك ضحالة المياه عند المحمرة بحيث لا يسمح للسفن لأكثر من حمولة 18000 طن بالمرور ، ولهذا لا بد من التفطيش عن محل لميناء جديد ، فتم اختيار جزيرة خارج (خرج) على بعد 30 ميلا عن الساحل ، وبناء هذا الميناء البترولي الواسع جعل إيران تهتم كثيرا بتحقيق الأمن والاطمئنان في الخليج .⁽¹⁾ كما أن موارد البترول تحت مياه البحر كانت من العوامل المهمة التي ساعدت على ازدياد إهتمام إيران بالخليج منذ الستينات . بالإضافة الى الطموح القومي والحلم بإعادة إمبراطورية كسرى ، عملت إيران منذ مطلع الستينات على إجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها في تسهيل الهجرة الإيرانية الى هناك وقد تردد بعض الأمراء على طهران منذ مطلع الستينات وكانت فاتحة هذه الزيارات هي زيارة الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي وذلك في عام 1961 .

وتتجلى الغايات الأساسية من هذه الزيارات والدعوات الواقعة التالية :⁽²⁾

عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران في نوفمبر 1964 فبعد أن عرض عليه الشاه استعداداه لإجابة طلباته التي يريدونها من مستشفيات ومدارس وأطباء إلا أنه فوجئ وهو في قصر المرمز بإعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بيلاده ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب . وهكذا اتضح لنا نوايا إيران ومحاولتها لوضع قدمها في الجانب الغربي من الخليج فكان أن أتنها الفرصة عند إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج في نهاية عام 1971 فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل الانسحاب الرسمي بيوم واحد⁽³⁾.

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 293 .

⁽²⁾ محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 201 .

⁽³⁾ د. نيفين عبد المنعم سعد ، مجلة الوسط ، العدد 49 ، 4 يناير 1993 ، ص 41 .

دور إيران في لعبة الخليج والإحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى :

إن إيران كدولة خليجية تحاول أن تلعب دورها في الخليج بمعزل عن الدول العربية ذات المصلحة بالخليج ، ولعلها بذلك تريد أن تنفذ مشروعات تحقق طموحها دون الإلتفات إلى مصالح الدول العربية جيرانها . فأن الطموح القومي ومحاولة استعادة الامبراطورية الساسانية قد سيطرت على سلوكها تجاه دول الخليج وتريد أن تجعل من نفسها حامية للخليج العربى إن لم يكن السيطرة عليه ففى حديث للشاه مع المستر هيث (زعيم حزب المحافظين البريطانى) عام 1969 يقول : " نحن لا نرغب فى أن تخرج قوات من الخليج (الفارسى) لتحل محلها قوات أخرى ولا شك أن أمراً كهذا لن يحدث وسيكون ضمان حرية الملاحة فى هذه المنطقة منوطاً بنا ونحن قادرون على إنجاز التزاماتنا" ⁽¹⁾ :

ولهذا كانت إيران ولم تزال دائمة التحرش أو المطالبة بهذه الجزيرة أو تلك ، وليس بعيد عنا قصة المطالبة بالبحرين . ففى عام 1935 تقدمت إيران بمذكرة إحتجاج للحكومة البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له أى حق فى منح أى امتيازات لاستثمار موارد الزيت فى بلاده دون استشارة أو موافقة حكومة إيران . وفى عام 1957 أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية بإسم الاقليم الرابع عشر ، كما عينت مندوبين إيرانيين خصصت لها مقعدين رمزيين فى مجلس النواب لتمثيل البحرين ، وهى بذلك أعطت لنفسها حق الوصاية على الخليج وجزره وإماراته ⁽²⁾ . وفى عام 1958 أحتجت بشدة على إتفاقية الرياض المعقودة بين البحرين والسعودية بشأن تحديد المياه الإقليمية بين البلدين .

وتشجع إيران هجرة مواطنيها إلى الخليج ويبدو ذلك من سياسة إيران الحديثة منذ عام 1956 ، فإن الطموح القومى كان سبباً فى زيادة الهجرة الإيرانية إلى الشاطئ العربى للإفادة من ثرواته من جهة واستكمال إيران لإشرافها على مضيق هرمز والتحكم فيه من جهة أخرى .

⁽¹⁾ محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 192

⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 193

إحتلال الجزر الثلاث :

جزيرة أبو موسى التي تبلغ مساحتها 4 كم² وسكانها أقل من ألف نسمة من عرب وإيرانيين ، تبعد نحو 54 كيلو متراً على ساحل إمارة الشارقة ، 70 كيلو متراً من الشواطئ الإيرانية ، والجزيرة تابعة لإمارة الشارقة قبل قيام دولة الامارات العربية المتحدة ويقطن بها ما بين 750 - 800 مواطن من مواطني الشارقة أكثرهم يعملون في صيد الاسماك مع قليلين يتاجرون مع إيران ⁽¹⁾. ولم يكن الوجود الإيراني في الجزيرة إلا عسكرياً وهناك ما بين 120 - 150 جندياً إيرانياً زيدوا مؤخراً إلى 500 جندي بإخلاء إيران للجزيرة من مواطني الإمارات في نوفمبر 1971 والجزيرة مقسمة بين الشارقة وإيران بالتساوي تقريباً ، الإيرانيون في الشمال والشرق والمواطنون من الشارقة في الجنوب والغرب ، غير أن دخول الجزيرة ممكن فقط عن طريق مرفأ عسكري إيراني لأن الشارقة ودولة الامارات لم تبني مرفأ خاصاً بها .

وقد أحتلت إيران جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى قبل يوم واحد من انسحاب بريطانيا من الخليج في الثلاثين من شهر نوفمبر 1971 ، وهما تابعتان الإمارة رأس الخيمة القريبة من مضيق هرمز ، ومنذ أن غزت إيران الجزر أبقت جزءاً من سكانها وطردت الباقين ⁽²⁾. وهذه الجزر الثلاث تتكون من نحو 200 جزيرة صغيرة وكبيرة تابعة لدولة الامارات العربية المتحدة تنتشر في مياه الخليج العربي وخليج عمان .

وقد أفصحت إيران للمرة الأولى عن أطماعها في الجزر الثلاث في أكتوبر عام 1970 وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الدولة الاتحادية في الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا السيادة الإيرانية على الجزر ⁽³⁾.

الاتفاق الإيراني وإمارة الشارقة :

على أثر الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث تمكنت إيران من أن تفرض على إمارة الشارقة إتفاق عام 1971 الذي يعترف بوجود أمنى لإيران في الجزيرة وينص على أن :

⁽¹⁾ سعيد فاضل ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

⁽²⁾ د. محمد رضا فودة ، الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الاوسط ، عملية الدفاع ، فبراير ، 1993 . ص 28 .

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 29 .

- 1 - تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الاتفاق.
- 2 - تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيراني .
- 3 - تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على باقى أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة (١).

الأهمية الاستراتيجية لجزيرة أبو موسى بالنسبة لإيران :

- لاشك أن للجزيرة أهمية إستراتيجية أدت إلى المطامع الإيرانية فيها حيث نجد :
- 1 - أن الجزيرة تحتل موقعاً إستراتيجياً هاماً وخاصة أنها تقع فى وسط ممر ناقلات النفط من الخليج العربى إلى العالم .
 - 2 - وجود البترول بالجزيرة حيث يبلغ إنتاج الجزيرة من النفط فى أحسن حالاته حوالى 60000 برميل/يومياً ، منذ أن بدأ الإنتاج فى تلك الجزيرة عام 1974 ، إلا أن هذا الإنتاج تراجع الآن حيث يتراوح بين 8 - 5 آلاف برميلاً/يومياً وتقوم باستغلاله شركة "كريسنت" التى تستثمر حقل المبارك فى البحر ، وتقتسم إيران ودولة الامارات الدخل كما ينص الإتفاق الأسمى .
 - 3 - أن الجزيرة تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية فى نفس الوقت (٢).

أبعاد السياسة الإيرانية فى الخليج فى فترة حكم الشاه : (٣)

- يمكن إيضاح السياسة الإيرانية إبان فترة حكم الشاه فى العناصر الرئيسية التالية :
- 1 - معارضة قيام اتحاد الإمارات فى بادئ الأمر عندما اقترح أن يشمل البحرين وذلك تأكيداً لإدعاءاتها فى الإمارة ثم تراجعها للاعتراف باستقلال البحرين وذلك بهدف طمأنة باقى الإمارة وإثبات حسن النية تجاهها .

(١) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

(٢) انظر ، بيروز مجتهد زاده ، "الخلاف حول جزر الخليج ، وجهة نظر إيران" مجلة الباحث العربى ، العدد 28 ، مارس 1993 ، (24 - 27) ص 26 .

(٣) محمد السنوسى مغبى ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

2 - تأكيدها فى مرحلة لاحقة لإتحاد الإمارات بشرط عدم مساسه بالحقوق الإيرانية وتأكيد ذلك فعلياً بالسيطرة على الجزر الثلاث قبل إعلان الإتحاد ثم موازنة هذا الإجراء بالاعتراف بدولة الإمارات أثر قيامها⁽¹⁾.

3 - وقد حرصت إيران على تحديد علاقاتها بدول منطقة الخليج وفقاً لمصالحها واهتماماتها الذاتية لكل منها ومن ذلك :

أ - استغلال حساسية الكويت تجاه ضعف مقوماتها الذاتية كدولة بغرض الاستعداد لضمان الكيان الكويتى والدفاع عنه الأمر الذى أسفر عن حرص من جانب الكويت على مستوى علاقاتها مع إيران رغم ما تبين من إعتراض على تصرفاتها فى الخليج .

ب - الوقوف بحزم فى وجه محاولات العراق للتأثير على المصالح الإيرانية فى الخليج من خلال إدراك قدرات البعث الفعلية فى هذا المجال .

ج - إستغلال تركيز القاهرة على تأييد إيران لها فى أزمة الشرق الأوسط لتثبيت الموقف المصرى المعلن عند حد تأييد عروبة الخليج واستغلاله بما يعنيه ضمناً من عدم التعرض للمصالح البريطانية فى المنطقة⁽²⁾.

4 - فى أواخر عام 1968 بدأ حدوث تقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية وقد وجه الملك فيصل دعوة إلى شاه إيران لزيارة المملكة ، وتمت الزيارة بالرغم من أن زيارة الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة حاكم البحرين كادت تؤدى إلى إلغاء الزيارة حيث ثارت إيران للتصريحات التى صدرت عن الزيارة والتى أكدت على عروبة البحرين ، ثم الإتفاق على إنشاء جسر برى يربط السعودية بالبحرين واعتبرت ذلك إجراءً سعودياً لإحباط أى محاولة لضم البحرين إلى إيران⁽³⁾.

وقد حاول شاه إيران أن يقتنع المملكة العربية السعودية بالدخول فى تعاون عسكرى حيث ركز على أن المنطقة بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس سوف تكون خالية ومكشوفة ومطمعاً للصراع الدولى ، وأن الوجود السوفيتى فى المنطقة بعد حرب 1967 سيجعل المنطقة هدفاً إستراتيجياً للإتحاد السوفيتى يحاول أن يسيطر عليها وعلى الممرات

(¹) حسن العليكم "الغزو الإيرانى يكشف عن نوايا الهيمنة على المنطقة" مجلة الباحث العربى العدد (8) 23 مارس 1993 (28) - 32) ص 30 .

(²) محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

(³) د. زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية 1925 - 1979 ، فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان ليب رزق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص 152 .

المائية "مضيق هرمز" ومضيق باب المندب ، البحر الأحمر ، قناة السويس وبذا يهدد مصالح دول المنطقة ، وقد رفض الملك فيصل هذه المقترحات بالرغم من محاولات إيران إدراجها تحت سيادة إسلامية ، مثل مشروع التحالف الإسلامي ، وبذا جاء البيان الختامي منصّباً على تسوية الخلافات بين البلدين والتعاون من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة . وكانت أهم نتائج هذا اللقاء هو حرص شاه إيران على أن يظهر للملك فيصل أن إيران على استعداد لأن تحل مشكلة مطالبتها بضم البحرين . ولكن حقيقة الأمر أن الشاه كان يخطط للاستيلاء على جزر الخليج العربي الثلاث والتي لها أهمية إستراتيجية عسكرية لإيران أكثر من البحرين (1).

5 - حاولت إيران أيضاً أن تقترب من الكويت لإنهاء التوتر في العلاقات بين الدولتين والذي أساسه سوء معاملة الكويت للجالية الإيرانية ، وهنا نوضح أن الهجرة الإيرانية لدول الخليج عامة هي هجرة منظمة وليست عشوائية ومبنية على أساس وضع أفراد إيرانيين في المراكز الهامة الحساسة في الدولة المستقبلية للهجرة بهدف محاولة إيجاد نوع من التأثير في قرار تلك الدولة . وقام شاه إيران بزيارة الكويت في نوفمبر عام 1968 وصدرت بيانات عن إيران تعترف باستقلال الكويت وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها واستنكرت مطالب العراق بضم الكويت وقد أكد البيان الكويتي الإيراني على توثيق العلاقات بين الدولتين في جميع المجالات وخاصة التجارية والاقتصادية (2).

6 - وقد تمكنت كل من المملكة العربية السعودية والكويت من إحباط محاولات إيران لضم البحرين وجعل إيران تتخلى عن إدعاءاتها في البحرين ، ورفضت الدولتان اقتراح إيران بعمل استفتاء في البحرين لحق تقرير المصير ، نظراً لأن ذلك يعتبر تشكيكاً في عروبة البحرين ، وقد يعتبر سابقة عليه أن تطبق في جزيرة أخرى (3).

وقررت الأمم المتحدة إيفاد ممثل للسكرتير العام لتقصي الحقائق والتي جاءت لصالح استقلال البحرين وصدر قرار مجلس الأمن في مايو 1970 الذي قضى بحق البحرين في الإنتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة . وكان من نتيجة ذلك إعلان استقلال البحرين وانسحابها من المباحثات التي كانت تدور في تلك الفترة لتكوين إتحاد بين عدد من الإمارات والتي نجم عنها ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة .

(1) د. مصطفى عبدالقادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

(2) د. كمال عبدالحמיד ، الوحدة الاستراتيجية للخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة ، 1972 ، ص 21 .

(3) د. محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 215 .

7 - استمر التعاون الإيراني مع المملكة العربية السعودية بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة بالرغم من رفض دول الخليج للمشروعات الإيرانية التي قدمتها لتأمين المنطقة حيث أعطى لإيران اليد الطولى فى تأمين المنطقة . ومع إعلان مبدأ نيكسون الذى أعلن "أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتمد فى تأمين منطقة الخليج على أبنائها ، مع تزويده بالسلح المطلوب لتنفيذ ذلك ⁽¹⁾ . وبذا ظهرت إيران على السطح وكأنها القوة الوحيدة المهيمنة فى تلك الفترة للقيام بتلك المهمة ، وتقدمت إيران بطلبات تسليح إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى وافقت عليها ، وقد أدى ذلك إلى محاولات إيران للهيمنة على المنطقة . ولم تقتصر الولايات المتحدة فى اعتمادها فى تأمين مصالحها فى المنطقة على إسرائيل بل أيضاً أشركت المملكة العربية السعودية فى ذلك ، وأدى ذلك إلى إغراق الدولتين بالأسلحة المتطورة التى تفوق قدرات قواتها المسلحة ولا شك أن ذلك مكن الولايات المتحدة من تصريف مخزونها من السلاح وكذلك إمتصاص عوائد البترول التى تضخمت فى منطقة الخليج بعد حرب 1973 ⁽²⁾ .

8 - أما العلاقات الإيرانية مع سلطنة عمان ، فقد أدت إلى إشراك إيران فى عمليات إخماد ثورة جبهة تحرير ظفار ، وجاءت تلك المساعدات فى إطار مقاومة إيران للتيار اليسارى الذى كان يحاول أن ينتشر فى الجزيرة والذى تمكن من السيطرة على اليمن الجنوبى ⁽³⁾ . وقدمت إيران دعماً جويّاً وبريّاً مكن سلطنة عمان من إنهاء مشكلة إقليم ظفار وأتمت القوات الإيرانية انسحابها من السلطنة فى أوائل عام 1978 ، ولكن ذلك أكسب إيران وضعاً متميزاً فى عمان ، كذلك أظهر إيران بأنها شرطى الخليج ، وأيضاً جعلها فى وضع مقبول من باقى دول الخليج كقوة يمكن أن يستعان بها لتأمين المنطقة عند الضرورة ، ومما زاد من ذلك توقيع إيران والعراق على إتفاقية الجزائر عام 1975 التى أنهت فى تلك الفترة الصراع على الحدود بينهما .

⁽¹⁾ د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 34 ،

⁽³⁾ المرجع السابق ، ص 34 .

المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي: (1)

اتخذت إيران مواقف واضحة ومعلنة من أزمة الخليج الأخيرة ومن رؤيتها لأمن منطقة الخليج ، حيث نجد أن إيران في بداية اجتياح العراق للكويت وقفت موقف المترقب لتري مدى أثر الحرب على الأمن القومي الإيراني وحتى لا تدخل كطرف في تلك الحرب ، وخاصة أنها خاضت حرباً مع العراق لمدة ثماني سنوات كانت لها آثار سلبية على القوى الشاملة لإيران ، وبذا فإن إيران اعتبرت أن انشغال العراق في حرب مع الكويت يحقق لها هدفين إستراتيجيين :

الأول : تخلى العراق عن حربها مع إيران وإيقاف تلك الحرب التي استمرت لمدة ثماني سنوات
الثاني : أن حرب العراق والكويت سوف تؤدي إلى استنزاف القوى العراقية وإضعافها عسكرياً واقتصادياً وهذا لصالح إيران . وبذا فإن كلا العاملين سوف يساعد على تحقيق الأمن القومي الإيراني بل سوف يساعد على أن تقوم إيران بإعادة بناء الدولة وهذا سوف يساعد على تحقيق أحد أهداف إيران الاستراتيجية أيضاً وهي أن تصبح إيران قوى اقليمية لها وزنها وثقلها ، وأن تخرج العراق خارج نطاق المنافسة مع إيران ، وأن تتمكن إيران من فرض وجهة نظرها الخاصة بأمن الخليج على دول المنطقة (2).

وانتخذت إيران موقفاً مؤيداً لقرارات مجلس الأمن من المشكلة ، وشجبت إحتلال العراق للكويت وطالبتها بالانسحاب الفوري منها ، وأيدت فرض الحصار الاقتصادي على العراق بل دعت الدول للالتزام به ، وقوبل هذا التأييد باستحسان من جانب الدول العربية ولاشك أن هذا الموقف الإيراني يرجع إلى أن العراق يطالب بتعديل حدوده مع إيران ، وفي حالة تأييد إيران للعراق ، فهذا يعنى أنها تقبل بمسألة تغيير الحدود بين الدول وكذلك باستيلاء دولة على دولة أخرى ، وهذا في غير صالح إيران التي ترفض أى تعديل في الحدود الإيرانية العراقية .
وقد طرحت إيران والعراق عدداً من التصورات لأمن الخليج ويمكن إيضاحها في الآتي :

1 - تقدم شاه إيران بمبادرة في مارس 1974 بمعاهدة أمنية لمنطقة الخليج وقد عارضه العراق (3) .

(1) د. محمد رضا فودة ، الامن القومي للخليج العربي ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 1991 ، ص 44 .

(2) المرجع السابق ، ص 45

(3) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

2 - عام 1975 طرح صدام حسين فى أثناء زيارة لإيران مبادرة لأمن الخليج تنص على أن " على الدول المطلة على الخليج العربى أن تصدر بياناً رسمياً ينص على أن منطقة الخليج هى منطقة سلام ولا يتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات لدول الخليج والتي إذا ما تعرضت لما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ سواء من دول الخليج أو من دول خارجية ، فإن الدول الباقية تتضامن وتبحث وسائل دفع هذا الضرر" وكان صدام حسين يرى أن ذلك سوف يؤدى إلى عدم إعطاء مجال لسوء العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية . وقد وافقت إيران على هذا الطرح .

ثم عادت إيران فى عام 1975 وقدمت لدول الخليج مشروعاً لأمن الخليج يتضمن مايلى (1):

- 1 - إقامة حلف عسكرى تحت تسميات مختلفة مثل "منطقة الدفاع الإقليمية" أو الحزام "الأمنى الخليجي" أو "التحالف الخليجي"
- 2 - حماية أمن وحدود الدول الاعضاء .

- 3 - إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع الأخذ فى الاعتبار جعل الخليج (خليج عمان) خارج نطاق المياه الإقليمية (2).

وبالرغم من موافقة إيران على المرور الحر عبر مضيق هرمز ، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج فى حماية هذا الممر ، بعدما كانت تتمسك بمبدأ المرور "البرىء" فى الخليج ومضيق هرمز إلا أنها وضعت بعض العراقيل أمام الملاحة فقد اشترطت مايلى :

- 1 - خضوع السفن فى ذهابها وإيابها إلى قوانين خاصة كأن تخضع لتفتيش بعض الجهات الخليجية لمنع التلوث أو غيرها (3).
- 2 - فى حالة تنازلها عن المرور "البرىء" اشترطت الحصول على موافقة سلطنة عمان التى وقفت معها إيران ضد ثوار أقليم ظفار .

- 3 - المطالبة بإعلان مياه الخليج مياهاً إقليمية ، الامر الذى ترى معه العراق أن يثير مسألة تحديد المياه الاقليمية ، وموضوع الجرف القارى وهذا من شأنه فى نظر العراق ، أن تحصل إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربى بعد إحتلالها للجزر العربية الثلاث وبعد

(1) المرجع السابق ، ص 102 .

(2) د. كمال عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

(3) د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

توقيعها لعدد من الإتفاقيات الثنائية مع الدول العربية فى الخليج ، حدد بموجبها الجرف القارى لصالح إيران .

وأن يتبنى إيران لفكرة الدفاع الجماعى عن الخليج ، يوازى البحث عن القبول الرسمى من جانب دول الخليج لهيمنة إيران السياسية والعسكرية أى السيطرة أو التفوق ضمن التجمع المقترح ، وأنه فى هذه الحالة ستكون إيران بالتأكيد هى هذه القوة المسيطرة ، وعلى الرغم من سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية فى إيران ، إلا أن النظام الجديد الذى ورث حكم الشاه ظل مخلصاً لسياسته ومواقفه السابقة ، بل أنها تحمل مخاطر أكبر لمنطقة الخليج ⁽¹⁾.

محاولات الهيمنة الإيرانية على المنطقة :

استغلت إيران المتغيرات الإقليمية والدولية ، وانحسار دور العراق الإقليمى بعد حرب الخليج الثانية ، لمطالبها وتوقيع إتفاقية تعترف فيها باتفاقية 1975 كاملة ، استغلتها لإظهار قدراتها على تأمين المنطقة ولتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة ⁽²⁾. ويتضح ذلك من تصريحات المسؤولين الإيرانيين حيث نجد تصريح وزير خارجية إيران يوم 11 أغسطس عام 1990 بأن "إيران ترفض أى تسوية للنزاع فى الخليج يمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان لأن ذلك سوف يكون استسلاماً للإبتزاز وأن إيران تدعو إلى حل إقليمى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج العربى" ⁽³⁾ ويتضح لنا من ذلك محاولة إستمرار إيران فى هيمنتها على المنطقة سواء فى عهد الشاه أو عهد الثورة الإسلامية .

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 48 .

⁽²⁾ (د. محمد رضا فودة ، الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الاوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

⁽³⁾ (المرجع السابق ، ص 56 .

الباب الثاني

التوجهات الإيرانية نحو الدولتين الكبريين

الباب الثاني

التوجهات الإيرانية نحو الدولتين الكبيرتين

مقدمة :

مما لا شك فيه أن دراسة تصورات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرتين ،
تحدد أساسا من خلال الرؤية الإيرانية للنظام العالمي وللدور الإقليمي في منطقة
الخليج ، ولذلك قسمنا هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : رؤية النظام الإيراني للنظام الدولي .

الفصل الثاني : رؤية النظام الإيراني للدور الأمريكي العالمي تجاه منطقة
الخليج .

الفصل الثالث : رؤية النظام الإيراني للدور السوفيتي العالمي تجاه منطقة
الخليج .

الفصل الرابع : الرؤية الإيرانية للدور الإقليمي لإيران تجاه منطقة الخليج بين
الثابت والمتغير .

الفصل الأول

رؤية النظام الإيراني للنظام الدولي

احتلت إيران مركزاً متميزاً ولعبت دوراً رئيسياً في النظام العالمي في التاريخ القديم، وقد تضاعف هذا الدور بعد الفتح الإسلامي، ولكنها عادت لتلعب دوراً هاماً بعد سقوط الدولة العباسية والفتح العثماني. وقد لعبت إيران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1979 دور "الدولة الحارس" للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وعمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة إقليمية عظمى من إيران في تناسب مع كل من تركيا وإسرائيل وأثيوبيا.⁽¹⁾ ومنذ عام 1979 تحاول إيران أن تلعب دوراً مختلفاً يضعها على رأس نظام إسلامي يقود ثورة إسلامية وتكوين امبراطورية إسلامية، ويبدو ذلك في اتجاهها المناهض لإتجاه القومية العربية.

ويتضح لنا من إن منطلقات الموقف الإيراني تجاه النظام الدولي ككل على النحو

التالي:⁽²⁾

- أ) هاجس إستراتيجي أمني أولى، خاص بمنطقة مياه الخليج.
- ب) معضلة اقتصادية شديدة في مجتمع إيران ما بعد الحرب.
- ج) نهج انفتاحي سياسي جديد لإيران تجاه الدول الغربية، مؤسس على سعي حثيث من طهران للالتحاق أو الانضمام إلى النظام الاقتصادي الدولي القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض التدهور الإيراني.

لذلك من الأهمية بمكان دراسة الرؤية الإيرانية تجاه النظام العالمي من خلال الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي، والدور الإيراني تجاه الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى والقوقاز. وأيضاً من الأهمية دراسة الدور الإيراني أو الرؤية الإيرانية للصراع العربي الإسرائيلي بعد الثورة. ولذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي.

المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية للصراع العربي الإسرائيلي.

⁽¹⁾ محمد رضا فودة. العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁽²⁾ د. محمود وهيب السيد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي

إن الدستور الإيراني يؤكد على فكرة " دار السلام " كل المسلمين يكونون جماعة واحدة ، فحكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن تؤسس سياستها العامة على أساس وحدة وتحالف الأمم الإسلامية " المبدأ الحادي عشر من الدستور " وأن السياسة الخارجية يجب أن تؤسس على الارتباط الأخوي تجاه كل المسلمين " المبدأ الثالث عشر " . وعلى رأس قمة الدولة الإيرانية رئيس الجمهورية يجب أن يكون إيرانيا أما الإمام فيمكن أن يكون أجنبيا ، حيث إن الرئيس يجسد مصالح الدولة أما الإمام فيجسد مصالح أمة المسلمين وبالتالي تكون هناك ازدواجية في قمة الدولة .

وينادي الخميني " يامسلمي العالم يا من تؤمنون بحقيقة الإسلام انهضوا وفقوا سويا معا تحت راية التوحيد وأنهوا هيمنة أو سيطرة القوى العظمى الإجرامية على بلادكم وعلى مواردكم . " وفي سعيه للعالمية الإسلامية رفض القومية حيث أن الأيدولوجية المشتركة هي أساس الوحدة للأمة الإسلامية وليس الجنس أو اللغة أو حتى الثقافة وهي المعيار الوحيد لاعتقاد الإيمان ، فهدف القومية ، هو خلق وحدات قومية أما الإسلام فيهدف إلى الوحدة العالمية ، ومايهم الأولى هو الولاء والانتماء للوطن أما الإسلام فله والدين وبالتالي يقدم كل من الإسلام والقومية أيدولوجيتين متعارضتين (1).

ومن ثم فللنظرة الإيرانية الرسمية مفهومها الخاص للقومية فلا يمكن أن تكون للجمهورية الإسلامية ذات طابع قومي والا ما كانت إسلامية لأن الإسلام لا يعرف الوطن كمفهوم أسمى . ومن ثم أدان الخميني التأكيد على السني / الشيعي ورأى إن الإيمان الإسلامي والاعتقاد في إله واحد تعد عوامل وحدة أكثر منها عوامل اختلاف بين المسلمين ومن ثم وجه نصيحته للنظم في الدول الإسلامية بالعودة " للإسلام الحق " وتطبيق الشريعة تحت (2) إشراف الفقهاء والاعتماد على شعوبهم وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار

(1) Ali Muhammed Nagoir , Islam Nationalism , Irans , By Alaedin Razargdi , Tehran , Islamic propagation organization , 1984 , p. 72

Ibid .,p. 73 .

(2)

والتقدم . ويرى أيضا أن العالم الإسلامى فشل فى مواجهة القوتين العظمتين بسبب زعمائه فهم إما عملاء لها أو ضحاياها .

ولذا فإن مفهوم الأمن فى الخليج لدى إيران يرتبط بتأسيس حكومة إسلامية ، حيث إن الملكية لا يمكن أن تكون إسلامية بحق فالحكومة الإسلامية هى حيث يحوز الفقهاء السلطة الحقيقية . كما يجب أن تكون شعبية مع اعتبار الشكل التمثيلى أحد أشكال الشعبية ، وفى هذا السياق فإن برنامج الحزب الإسلامى صنف النظم داخل العالم الإسلامى إلى ثلاث :
أولها : تلك التى تحكمها المبادئ الإسلامية . وثانيها : ليست بالإسلامية ولكنها تتمتع بالتأييد الشعبى ، وأخيرا : النظم المستكبرة المفروضة على شعوبها بدون قاعدة قومية ولقد وعد الحزب بتأييد أى معارضة إسلامية للنمط الأخير ، ولكن لتقديم هذه المساعدة فهناك معيار رئيسى حاكم هو مدى المساهمة فى تضامن وتماسك الجمهورية الإسلامية .

ومن ثم نلاحظ تداخل البراجماتية فى السياق الأيديولوجى نفسه وهو ما أتضح فى السياسة الانتقانية للدول التى يتم التعاون معها وتلك التى تكون هدفا لتصدير الثورة .⁽¹⁾ وللدلالة على أهمية الدائرة الإسلامية فى السياسة الخارجية الإيرانية لابد من الإشارة إلى مشروع القانون الذى وافق عليه مجلس الشورى وهو الذى ينص على أنه " من الواجب على الجيش التعاون مع فيالق الحرس فى مساعدة الدول الإسلامية والدول الأخرى فى العالم ضد العدوان أو التهديد المسلح إذا طلبت الدول من إيران ذلك " .

وفى إطار دورها الإسلامى الجديد أعلنت إيران عقب الثورة مباشرة أنها لن تصبح بعد ذلك رجل الشرطة فى الخليج الفارسى .⁽²⁾ كما أنها أنهت علاقتها بإسرائيل كما إنها لن تباع بترولها بعد الآن لإسرائيل أو جنوب أفريقيا ، حيث أن إسرائيل ووفق تعبير "الخومينى" انتهكت أرض الشعب المسلم وارتكبت جرائم لاحصر لها فكان أول عمل لإيران بعد الثورة هو سحب البعثة الإيرانية فى إسرائيل ، وتحويل سفارتها فى طهران إلى سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أعلن الخومينى أن إيران سوف تنضم إلى حرب عربية - إسرائيلية جديدة . وكانت هذه الأعمال تتمتع بمصداقية كبرى على الصعيد الأيديولوجى ، وذلك بالنظر إلى إرسال قوة من الحرس الثورى إلى لبنان لمقاومة الغزو الإسرائيلى مع

(1) Raymond Nhably and Farboy Ghavidel , Hkumeny's Islamic republic , Religions and politics , (west view press 1990 . p. 148

Ibid. , p - 149 (2)

السوريين والفلسطينيين ، مما أدى إلى كسب شعبية الشعوب المسلمة في هذه المنطقة ، وأيضاً أضفى مصداقية واضحة على السياسة الإيرانية الخارجية .

وحتى عام 82 كانت السياسة الخارجية تتمتع بقدر واضح من المصداقية ، ومما كرس ذلك الانتصارات الإيرانية في الحرب ، ولكن في إطار هذه المصداقية وقفت أيضاً إيران كتحد للنظم التقليدية في الخليج ⁽¹⁾ . وتأتى السعودية الدولة الثانية بعد العراق التي وجه إليها نقد شديد ، وبعد ذلك عمان في نفس الوقت الذي حاولت إن يكون علاقاتها طبيعية مع الإمارات العربية والبحرين والكويت وقطر ، وإن أساس الهجوم الإيراني على الأسرة الحاكمة السعودية ووصفها بالإجرام ، يعود أساس لدعم السعودية وعلاقاتها بالولايات المتحدة والفساد والفوضى الذي تمارسه هذه القوة وفقاً لإيران ، وعلى الجانب الآخر فإن السعودية ترى في إيران قوة ثورية عنيفة تهدد الخليج ⁽²⁾ .

وبشكل عام فإن الصراع السعودي الإيراني يعد سمة طبيعية للتعارض المستمر المتوقع ما بين قوتين إقليميتين متنافستين مع ضرورة ملاحظة تغير لهجة التخاطب مع دول الخليج بشكل عام مع مرور أعوام ما بعد الثورة ففي عام 1982 أعلن "خامني" ⁽³⁾ :
" إن ملكيات الخليج ما هي إلا خنازير جشعة وإن الشيوخ لم يمضوا في حياتهم إلا في صرف ثرواتهم " ولكن بعد ثلاث سنوات كان الخط مختلفاً حين أعلن : " إن لنا مشاعر صديقة تجاه جيران الخليج وبدأنا تأسيس علاقات أكثر جدية وقد رحبوا بها ، ومع حلول عام 1984 انتقلت إيران إلى سياسة لينة مع جيرانها في الخليج ، حيث أصبحت غير قادرة على فرض إرادتها عليها .

ولكن على الجانب الآخر هناك دول تغلب البراجماتية والمصالح القومية على المصالح الأيديولوجية في التعامل معها ، أبرز مثال على ذلك سوريا حيث فشل الإخوان المسلمون في سوريا في الحصول على أى مساعدة ضد نظام حافظ الأسد في عام 1981 - 1982 ، بل على العكس أدان الزعماء الإيرانيون النهوض ضد النظام السوري العلماني ، ولم ينددوا علنياً بالقهر المتعسف لهذه الحركة ، فالعلاقة مع سوريا لها دلالة حيوية للنظام الإيراني ولكن منذ منتصف 1986 تعرضت هذه العلاقة لضغوط بسبب مفاهيم مختلفة

I bid., p. 395

(¹)

I bid., pp. 396-397

(²)

(³) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 345 .

للسياسات كل منها في لبنان ، ولكن على الرغم من الهجوم العنيف الذي شنته إيران على البعثيين ، إلا إن سوريا أصبحت محور الدبلوماسية الإيرانية وسط العالم العربي خاصة ، وإن سوريا ترحب بأى هزيمة عراقية ، كما قامت إيران بالإعتراف بجمهورية الصحراء لكى تضمن مساندة ليبيا والجزائر مع انتهاج سياسة انعزالية داخل المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية⁽¹⁾.

وبنظرة أوسع حدث تقارب ما بين إيران وما يسمى جبهة الرفض (ليبيا - سوريا - الجزائر - اليمن) ، والمعارضة العربية قدمت هذه الدول نفسها كأطراف إقليمية حليفة ، كما أنها تصور نفسها بجبهة معادية للولايات المتحدة ، وتنتهج إستراتيجية إقليمية مشتركة وأكثر من ذلك هى فى صراع دائم مع العراق ، وبعض الدول المحافظة الأخرى ، كما أن عامل البعد الجغرافى وتكوينها المذهبى الداخلى يساهمان فى جعل شعار تصدير الثورة لا يمثل تهديداً حقيقياً لها⁽²⁾.

فالعلاقات الإيرانية العربية يمكن تصنيفها كالتالى سينة جداً مع العراق ، ومتذبذبة مع السعودية ودول الخليج ومصر والمغرب وتونس وجيدة جداً مع الجزائر وجيدة مع سوريا وليبيا ولكن هذا التصنيف فى تطور وتذبذب مستمر ، وهذا التحرك أو التطور يرتبط برغبة إيران فى الانتقال من وضع القوة شبه الإقليمية إلى القوة الإقليمية الكاملة فهى تطمح فى أن تكون سيدة منطقة الشرق الأوسط .

أما عن الدول الإقليمية غير العربية فنجد أن كلاً من تركيا وباكستان وإيران ، يكونوا جماعة رسمية اقتصادية فإيران ترغب فى استمرار باكستان كطريق الشرق ، وباكستان على الجانب الآخر تريد السلام على الحدود مع وجود أقليات شيعية ، فعلى مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة جاءت كل من تركيا وباكستان لتحتل مكانة هامة⁽³⁾ ، ولقد وقعت إيران إتفاقيات مع تركيا وباكستان محاولة إحياء إتفاق 1964 من أجل التعاون الاقتصادى

(¹) فاضل رسول ، إيران أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوى للسياسة الدولية ، كتب مزجمة من الهيئة العامة للاستعلامات ، 1990 ، ص 56 .

(²) المرجع السابق ، ص 57 - 60 .

(³) من أمثلة ذلك : زيارة كل من "ولاياتى" و"رافسنجانى" والرئيس "على خامينى" حيث زار الأخير باكستان عام 1986 والاول زارها فى 1986 ، كما تعددت زيارات الوزراء الاتراك لتهران منها الوفد الرسمى للمشاركة فى الذكرى السابعة للثورة برئاسة وزير الاقتصاد الذى مهد لزيارة "أوزال" وفى عام 1986 زار وزير المواصلات التركى طهران لتوقيع إتفاقيات للمواصلات - مزيد من التفصيل جريدة القبس 3/8/1989 .

الإقليمي . إن التغيرات في هياكل القوة الداخلية والخارجية داخل وخارج إيران ، ساهمت في إعادة هيكلة السياسة الخارجية لإيران الثورية فداخلياً موت الخميني وظهور القيادة المزدوجة "لخاميني" ورافسنجاني" ، وخارجياً حرب الخليج الثانية وإنهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قد حولت مبادئ وممارسات السياسة الخارجية الإيرانية وأبرز مثال ، استبدال شعار لا شرق ولا غرب ، بشعار آخر جديد هو كل من الشمال والجنوب وهو يلائم طموح إيران الإقليمية الجديد بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية ، كان أمام إيران خيارين لتصورها للدور الإقليمي أحدهما خاص بدور إقليمي منضبط لدولة قوية نسبياً ، والثاني هو الذي لم تكن القيادة الإيرانية تأمل قبل شهر واحد من حرب الخليج في أن تمارسه وهو الخاص بممارسة دور إقليمي مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع لحرية الحركة في المنطقة بعد انكسار قوة العراق العسكرية ، فقبل ذلك كانت لدى إيران مشكلة حقيقية ناتجة عن وجود قوة هائلة طموحة على حدودها ، مشكلة أرض محتلة يصعب استعادتها بالقوة العسكرية ، ومشكلة تنمية اقتصادية متعثرة وهي مشاكل لا تتيح عامة التفكير في مسألة الدور ، وباختيار الخيار الثاني لم تتوقف السلوكيات الإيرانية الجديدة عند حدود الخليج وإنما تجاوزتها إلى مناطق بعيدة مع ملاحظة إن أهم أدوار السياسة الخارجية الإيرانية في هذا المجال ، والعنصر الذي تجيد استخدامه هو قدرتها على ممارسة اساليب إستراتيجية غير مباشرة إبتداء من دعم وتدريب وتمويل وتسليح تنظيمات العنف السياسي داخل بعض دول المنطقة⁽¹⁾.

والمقصود بكل من الشمال والجنوب هو جمهوريات آسيا الوسطى شمالاً والخليج كم منطقة حيوية أمنياً لإيران جنوباً فالهدف الطويل الأجل هو تحقيق الأمن الإقليمي في الخليج ، فأمام المواجهة مع العراق تتبع إيران بعض السلوك التواؤمي مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي وذلك فيما يخص صغار دول الخليج بالنظر إلى أنها القوة الموازية للسعودية ، ولذا فيمكن إستثناء السعودية والكويت اللتين لم تندفعا في التعاون مع إيران مثل باقي الخليج ، وأهم نقاط الخلاف فيما بين دول الخليج وإيران هو الموقف من وجود قوات أجنبية وخاصة أمريكية في المنطقة⁽²⁾.

⁽¹⁾ Nikki keddie IRAN and the Muslim world : Resistance and revolution(Hampshire : Macmillian, 1985 p. 150 .

⁽²⁾ محمد عبد السلام ، إيران : أوهام القوة في منطقة الخليج ، الاهرام 6/11/1992 ، ص 7 .

أما فيما يخص الشمال فإن هدف إيران هو منع عودة النفوذ الروسى إلى الجمهوريات الإسلامية ، وفى نفس الوقت وقف أى مساعدات من المخابرات المركزية الأمريكية ، كما تحاول إيران الوقوف أمام إحياء النزعات القومية خاصة فى أذربيجان فذكر "أذربيجان الكبرى" يعد تهديداً للكيان الإيرانى ذاته كما أن هذه الجمهوريات كما تقدم تهديدات تقدم فرصاً خاصة فى المجال الاقتصادى حيث يحتاج الجانبان للتعاون الاقتصادى ، وهو ما ظهر من خلال تكوين الجمهوريات الإسلامية لمنطقة إقليمية اقتصادية ⁽¹⁾. وفى حديث "رافسنجانى" فى قمته أشار إلى أهمية الدور البناء الذى تلعبه تلك المنطقة ، فى تدعيم علاقات الجنوب - الجنوب وأكد أن هذا هو لقاء الأسرة الإسلامية الموسعة ، كما أنه بمبادرة إيرانية تم توقيع رسالة تفاهم مع أربع دول فى دول تلك المنطقة يتبعها دستور لخلق تجمع جديد يستطيع كما طرح " ولاياتى" التعامل بشكل أفضل مع الوضع الجيوبوليتيكى فى المنطقة كما أكد على أهمية التعاون الاقتصادى فى هذا السياق ⁽²⁾.

⁽¹⁾ (باكينام الشرقاوى . مرجع سبق ذكره ، ص 348 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 348 .

الدور الإيراني تجاه الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى والقوقاز .

يذكر المؤرخون إن أجزاء من آسيا الوسطى بما فيها بخارى كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية في منتصف القرن الثامن عشر وتحديدًا في عهد السلطان نادر شاه ، إلا أن الحكومة الروسية بسطت سيطرتها على الإقليم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتتمتع إيران بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمنستان ولغة مشتركة مع طاجيكستان⁽¹⁾ ، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان كما تشترك مع أذربيجان في كون غالبية السكان من الشيعة ، وتوجد بداخل إيران أقاليم أذارية وتركمانية ، كذلك ترتبط إيران مع كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان بالإطلال على بحر قزوين مما فتح الباب لتجارة بحرية مزدهرة وتمنح كل تلك الروابط والصلات شرعية لدور إيران ومصالحها في الإقليم وتشكل أرضية قوية للتأثير الإيراني⁽²⁾.

وقد رأت مدرسة في التحليل السياسي في الغرب أن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي قد قلل من أهمية إيران الجيوإستراتيجية للغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص كونها حاجزاً أمام امتداد الخطر الشيوعي ، وفي كل الأحوال فإنه بتفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت إيران ولأول مرة منذ قرون لا تتمتع بحدود مشتركة مع روسيا الإمبراطورية مما أدى إلى اختفاء تهديد من جهة وفتح فرص توطيد علاقاتها مع دول مجاورة من جهة أخرى ، خاصة في حرص إيران على استمرارها كقوة إقليمية ذات أهمية جيوإستراتيجية وعلى ألا يتعرض دورها للتهميش وتصبح قوة إقليمية ثانوية .

وقد عانت إيران في أعقاب التفكك السوفيتي والصراع فيما بين أو داخل عدد من الجمهوريات المسلمة خاصة النزاع الأذاري الأرمني حول إقليم ناجورنو كارباخ من تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين خاصة الأذاريين إليها مما أثار مخاوف تكرار أزمة تدفق 2.2 مليون لاجئ أفغانى إلى إيران في الماضى القريب ، كما رأت دوائر في القيادة الإيرانية

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (1989 - 1993)

"في العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان ليب رزق ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 (365-

401) ص 370 .

(2) محمد حرب . المسلمون في آسيا الوسطى والبلقان (القاهرة : المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي ، ط1

، 1993 ، ص 58 .

حينذاك فى هذا التفكك ما يلقى على الإسلام ⁽¹⁾ عبء التصدى للغرب ، وكان الحكم فى إيران قد استمد جزءاً من شرعيته من مهاجمته للشيعوية وقيامه بأنشطة دينية وسياسية فى آسيا الوسطى ضمن مناطق إسلامية أخرى ، كما ربط الإتحاد السوفيتى السابق بين إرتفاع الوعى السياسى الدينى لدى مسلميه وبين تطورات إيران مما أدى إلى رفض طلب إيران استبدال قنصليتها فى ليننجراد سابقاً بأخرى فى دوشانبيه عاصمة طاجيكستان خوفاً من تأثير إيران متزايد حيث إن إيران مثلت منافسة قوية للفكر اليسارى السوفيتى ، وشكلت مصدر قلق إستراتيجياً على الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتى . إلا إنه بالمقابل كان لأفواج الشباب الذين أرسلهم حكام طهران لمسح الألغام خلال الحرب مع العراق أثر سلبى على انطباع مسلمى الإتحاد السوفيتى السابقة عن الثورة الإسلامية بإيران ⁽²⁾.

الموقف الإيراني تجاه الجمهوريات المسلمة .

فضلت إيران لفترة إبداء الحرص على حد قول مسئوليهها على الالتزام بالمعاهدات والإتفاقيات القائمة بينها وبين الإتحاد السوفيتى ولم تعترف بالجمهوريات المسلمة أو تقيم معها علاقات دبلوماسية سوى بعد الإعلان الرسمى عن حل الإتحاد السوفيتى فى ديسمبر 1991 . إلا إن دوائر سياسية وأكاديمية إيرانية اعتبرت فرص نجاح كومنولث الدول المستقلة رغم إقرارها بأن إنشاؤها قد هدف إلى الحد من تصاعد صراعات عرقية وحدودية فيما بين الجمهوريات وداخلها محدودة بسبب وجود جماعات عرقية عابرة للحدود من جهة وبسبب عدم ثقة الجمهوريات الجديدة فى المطامع السياسية الروسية خاصة عدم الثقة بين المسلمين والسلاف من جهة أخرى ، وهو الأمر الذى سيؤدى بحسب وجهة النظر الإيرانية إلى مزيد من تفكك تلك الجمهوريات ، كما أبرزت الدوائر بوضوح أهمية القوة النووية لكازاخستان باعتبارها قوة إسلامية حين تواجدتها لتعمل لصالح الجمهوريات المسلمة فى مواجهة أطماع الهيمنة الخارجية وانتقدت فى هذا السياق تركيز الولايات المتحدة على

⁽¹⁾ محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية فى الإتحاد السوفيتى بين الماضى والحاضر (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،

ط 1 ، 1992 ص 191 .

⁽²⁾ Fred Halliday ,Islam and soviet foreign policy “Arab studies Quarterly, vol 9 No 3 summer 1987. p (221 - 229) p 221 .

الإمكانات النووية على الشعوب المسلمة ، وقد دفعت إيران بالفعل إتفاقية تعاون مع كازاخستان في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية .

وفي مواجهة الدعوة القومية التركية الموجهة إلى جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان⁽¹⁾ ، اعتبر المفكرون الإيرانيون إن مثل هذا الخطاب ينتمي إلى عصر الإمبراطوريات الكبرى الذي انقضى عهده وحكموا عليه مسبقاً بالفشل وعلى المستوى الملموس فقد عرضت إيران مد خطوط سكك حديد ووسائل مواصلات وإتصالات بينها وبين دول آسيا الوسطى وأفغانستان وهي دول منغلقة أرضياً بهدف ربط الأخير بالخليج ، وبالتالي بالمياه الدولية الحرة وهو الأمر الذي تبلور في إتفاقية وقعت في ديسمبر 1991 أعقبتها إتفاقية أخرى مع روسيا لإزالة عوائق الحدود فيما بين تلك الدول وإيران⁽²⁾.

كما تحدث مسئولون إيرانيون عن سوق اقتصادية مشتركة تتزامن مع توحيد الأهداف السياسية دون الحديث عن سلطة فوق الدول وإنما مجرد تكامل فيما بينها ، وتمارس إيران تأثيراً في هذا الإتجاه من خلال منطقة التعاون الاقتصادي التي كانت شاركت في إنشائها مع باكستان وتركيا ثم تم إضافة أفغانستان وأذربيجان والجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطى إليها في نوفمبر 1992 ، ورغم التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز ، فقد تعاونت الدولتان فيما بينهما في إطار منظمة التعاون الاقتصادي ورغم الوضع الاقتصادي الصعب لإيران وعدم تنفيذ مشروع مد خط أنابيب غاز طبيعي من تركمنستان فما زال لدى إيران موارد كافية لمساعدة شركائها الجدد في المنطقة ، كما قدمت إيران مساعدات لبناء مساجد ومدارس دينية في كافة الجمهوريات المسلمة بالمنطقة .

وسنتعرض هنا تحديداً لمثال انعقاد مؤتمر للتعاون الثقافي والعلمي والتعليمي مع دول آسيا الوسطى في طهران في نوفمبر 1992 تحت رعاية اليونسكو والحكومة الإيرانية ، فقد أكد مدير اليونسكو " فردريكو مايور " في بيانه الاستهلالي أمام المؤتمر الدور الهام للغة الفارسية والثقافة داخل إيران ذاتها ، كما نوه بأهمية دور إيران في صياغة روابط إقليمية جديدة ، خاصة في ضوء ما اعتبره تمتع إيران بتعاطف وتفهم الدول المجاورة وجاءت كلمة وزير الثقافة والتعليم العالي الإيراني مصطفى معبه أمام المؤتمر بالمقابل لتؤكد على

(¹) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 43 ، 23 نوفمبر 1992 ، ص 16 .

(²) د. وليد محمود عبدالناصر " الدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، أبريل

1995 ، (156 - 164) ، ص 156 .

"إسلامية" تعامل إيران مع آسيا الوسطى معتبراً الإسلام جامعاً لعاملى التاريخ والثقافة المشتركين بين إيران ودول المنطقة ، واعتبر إن الثورة الإسلامية فى إيران قد شكلت إرصاصات تخلص منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من "أثار الاستعمار" وانهيار المنظومة الشيوعية والسعى لإحياء الهوية الأصلية لشعوب المنطقة فى إطار سعيها لنهج مستقل ، ودعا الوزير الإيرانى إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والإحساس بالأمن الجماعى من خلال تعاون إقليمي مع إقامة إطار مؤسسى للتعاون العلمى والثقافى ، على أن تركز التنمية على ثقافة محلية والعداء للاستعمار والهيمنة وهو أمر برأى المسنول الإيرانى يتعدى إمكانيات أى دولة على حدة ويتطلب الجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة والمصالح المتبادلة فيما بينها فى ضوء الروابط التاريخية والقيم الدينية وعرض الوزير الإيرانى مساعدة بلاده فى تطوير البحوث والمراكز التعليمية المشتركة وتبادل الخبراء بما فى ذلك فى قطاعى الطاقة والتكنولوجيا الحيوية بشكل خاص وتدريب المدرسين والطلاب وتطوير شبكة الإتصالات فيما بين الدول أعضاء الإقليم .

وجاء بيان وزير الخارجية الإيرانى د.على أكبر ولاياتى ليؤكد على الدوافع الدينية والتاريخية والثقافية ، وأيضاً العرقية وراء دور إيران فى آسيا الوسطى والقوقاز مركزاً على التجانس الثقافى فى ظل موروث إسلامى وثقافة إيرانية ولغة فارسية داعياً دول الإقليم إلى إحياء موروثها الدينى والثقافى سببلاً لتأكيد استقلالها السياسى ، وعكس بيان ولاياتى الجمع بين البعد الأسمى الإسلامى والبعد القومى الإيرانى بشكل يقترب من التوازن فى التعامل مع آسيا الوسطى والقوقاز ⁽¹⁾ . وقد جاء إعلان طهران الختامى الصادر عن هذا المؤتمر ليؤكد على القيم الروحية التى صنعت النسيج الإجتماعى الثقافى المشترك وتكامل المصالح بين إيران ودول آسيا الوسطى مكرراً تمسك هذه الدول " بالالتزام بقيمها بأى ثمن " وقد شكر الإعلان لإيران تمويلها لمعهد الدراسات لآسيا الوسطى وأعطاه ولاية بلورة نموذج تنموى صالح للظروف المحلية للإقليم ، كما شكر لها إستعدادها للمشاركة فى تمويل مشروعات وبرامج مشتركة أخرى وتدعيم التعاون فى مجالات الإعلام والثقافة والإتصالات والعلوم بما فى ذلك تمويلها طباعة الكتب المدرسية بالإقليم ، وأعطى الإعلان أدواراً مركزية لمؤسسات موجودة بإيران مثل المعهد الدولى للهندسة الوراثية والمكتبة الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا كما رحب الإعلان باستعداد مؤسسة الإرسال الإيرانية للمشاركة فى إقامة إتحاد الإذاعات

(1) المرجع السابق ، ص 161 .

والتلفزيونات في دول آسيا الوسطى إلا إن الإعلان ومن جانب آخر تضمن دعوة روسيا للمشاركة في بعض مشروعات التعاون ، كما أشار إلى قضايا المرأة وهما مسألتان قد لا تكونان بالذات موضوع ترحيب أوتعاطف إيراني .

ونشير أيضاً إلى أن فتح إيران قنصلية في جمهورية نخشيقان المتمتعة بالحكم الذاتي داخل أذربيجان وموقفها المحايد أحياناً والمتهم أحياناً أخرى بمحاياة أرمينيا خلال محاولات وساطتها في النزاع الأرمني الأذاري قد ساهمت لفترة ممتدة في عدم تطور العلاقات السياسية بينها وبين أذربيجان خاصة في ضوء تخوف بعض الدوائر الإيرانية من إن أذربيجان المستقلة الثرية بالنفط ، والشيعية ، يمكن أن تمثل تهديداً لضمها بقاء أذربيجان الإيرانية جزءاً من الدول الإيرانية الموحدة ⁽¹⁾. إلا أن زيارة الرئيس رفسنجاني لباكو حسنت الوضع بعض الشيء ، كما حققت إيران فيما بعد نصراً دبلوماسياً بإقناع أذربيجان بإعطائها 5% من أسهم المجموعة الدولية البالغ رأسمالها 7.4 بليون دولار لاستغلال حقول نفط أذربيجان في بحر قزوين ، وهو ما أثار مخاوف الخارجية الروسية من توصل إيران ودول بحر قزوين لاتفاق لمد خطوط أنابيب تنقل النفط عبر إيران وخارج السيطرة الروسية . ولفترة ما ساءت علاقات إيران مع أوزبكستان أيضاً بسبب تخوف حكومة الأخيرة من تدخل إيراني في شئونها الداخلية ، إلا إن زيارة الرئيس الأوزبكي كريموف لطهران في نوفمبر 1992 أذابت الجليد إلى حد ما بين الدولتين ومكنت من توقيع إتفاقيات ثنائية وعكس ذلك تخوف حكومات دول المنطقة من مصادر خارجية لعدم الاستقرار بداخلها ، كما عكس صعوبة زعامة إقليمية لدولة غالبية سكانها من الشيعة ومذهبها الرسمي شيعي في منطقة يمثل الشيعة أقلية بها .

إلا إننا نشير على سبيل المثال من جانب آخر إلى التأثير الإيراني على جمهورية تركمنستان رغم إن غالبية سكانها من السنة ومن غير ذوي الأصل الإيراني ، وهو ما تجسد في رفض تركمنستان الانضمام إلى منطقة الروبل التي أنشأتها روسيا في سبتمبر 1993 في ضوء صلات وثيقة مع إيران ومعاملات اقتصادية تفضيلية من قبل الأخيرة ومع وجود عدد غير كبير من السكان الروس بها ⁽²⁾. وعلى مستوى آخر ، حققت إيران نجاحاً بحلول نهاية

(1) (سيار الجميل "التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى ، مجلة المستقل العربي ، العدد 181 مارس 1994 (39 - 58)

ص 53 .

Dilip HiRo , op., cit., p 292 .

(2)

عام 1992 تمثل في إقامة تجمع ثقافي للدول الناطقة بالفارسية (إيران ، أفغانستان ، طاجيكستان) ورغم اقتراح إيران لإطار أمني إقليمي إسلامي ، إلا إن صعوبة الأمر كمنت في اعتماد جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة المستمر على المشاركة العسكرية الروسية في حلف أمني حيث أن فراغ القوة الموجودة في آسيا الوسطى مازال برأى حكومات هذه الجمهوريات يحتاج إلى الجيش الروسي كحكم في أي نزاعات مستقبلية في المنطقة .

ونذكر هنا إنه عقب انتصار تيار الرئيس رافسنجاني في الانتخابات عام 1992 لمجلس الشورى الإيراني ، تبنت إيران موقفا معتدلاً إزاء آسيا الوسطى والقوقاز بالتركيز على الجانب الاقتصادي وفتح فرص توسيع العلاقات الإقليمية ، ومنذ ذلك الوقت بشكل خاص اتسمت السياسة الإيرانية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز بالبراجماتية مؤكدة على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية المتبادلة أكثر من العوامل الإسلامية والعقائدية خاصة في ضوء عداء النخب الحاكمة في هذه البلدان لهذه العوامل وفي مواجهة التنافس التركي ، وتحاول إيران تغيير صورتها من قوة عدم استقرار إلى شريك تجاري متميز ، بل ووسيط محتمل ، كما هو الحال في الصراع الداخلي في طاجيكستان وبين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنو كارباخ دون الإحياء بأنها ترغب من وراء الوساطة في توسيع مجال نفوذها الإقليمي⁽¹⁾.

ويمكن إرجاع هذه الواقعية التي تزايد ثقل منطق الدول والمصلحة القومية في مواجهة منطق أمني ثوري إسلامي ، كما يمكن إرجاعها إلى نقص الموارد المالية وقيود اقتصادية أخرى على دور إيران الإقليمي بما لا يجعلها قادرة وحدها على حل المشكلات الاقتصادية للإقليم وبما يدفع للاعتدال خاصة مع انحسار جاذبية المشروع الإسلامي والنموذج الاقتصادي والاجتماعي للثورة الإيرانية في المنطقة مما أثر سلباً على شرعيتها الإقليمية ، رغم عرض إيران وقدرتها الفعلية بناء أنابيب نفط وغاز ومد طرق مواصلات ، وقد رأت بعض الدول المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز في العروض الإيرانية للتعاون وفي تطوير صلات اقتصادية مع إيران ضمن أطراف أخرى جديدة عاملاً هاماً للتقليل من الاعتماد الاقتصادي شبه الكامل مع روسيا ، حتى ولو تباينت المواقف السياسية بين هذه الدول وإيران كما هو الحال مع أوزبكستان وكازاخستان مثلاً .

(1) د. وليد محمود عبدالناصر ، " الدور الإيراني في الجمهوريات المستقلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

البعد الروسى للدور الإيراني :

تعى إيران الأهمية الإستراتيجية لعلاقاتها مع دول بحجم وقوة روسيا فى كل الظروف ، فرغم أى مشكلات بل وأزمات تواجهها روسيا فإنها تبقى قوة كبرى وهو ما ظهر جلياً كما سبق وأوضحنا فى حذر إيران الشديد عند استقبالها للإشارات الأولى لانهيار الاتحاد السوفيتى حرصاً على تعاونها مع موسكو ، إلا أنه أحياناً ما تودى تأثير الرأى العام الداخلى إلى الدفع باتجاه معاكس مؤيد للقوى الإسلامية داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة ، أو باتجاه نزعة أبوية تجاه شعوب ذات غالبية شيعية أو من أصل إيرانى أو متحدثة بالفارسية فى المنطقة . وكانت إيران قد توصلت خاصة منذ نهاية الثمانينات إلى إتفاقيات اقتصادية عديدة مع الاتحاد السوفيتى السابق بما فى ذلك تمديد إتفاقية مشتركة حول تولى روسيا احتكار تسويق الكافيار الإيرانى والتنقيب عن النفط فى بحر قزوين وشمال إيران وتزامن ذلك مع أقلمة إيران لسياستها فى أفغانستان خلال نهاية الثمانينات لتتماشى مع تطور الموقف السوفيتى ، بل ذهب بعض المحللين إلى حد اعتبار زيارة الرئيس رافسنجانى له موسكو قد تضمنت مقايضة الحصول على السلاح الروسى وبناء روسيا محطتين نوويتين فى إيران وتدعيم العلاقات بين البلدين على المستويات السياسية والتجارية والعلمية والتكنولوجية بتقديم غاز طبيعى إيرانى بذل إيران جهود لاقتناع الجمهوريات المسلمة فى الاتحاد السوفيتى بالابقاء على علاقة ما مع موسكو .

وفى بداية عام 1992 ، أسست إيران وروسيا مع بقية الدول المظلة على بحر قزوين (كازاخستان ، أذربيجان ، تركمنستان) منظمة للتعاون فيما بينها ومقرها طهران مما جاء نقيضاً لتصريحات سابقة من رئيس مجلس الشورى الإيرانى السابق كروبى بأن بحر قزوين قد أصبح بحيرة إسلامية . كما أدركت إيران أن سعيها للحصول على حصة هامة فى تطوير احتياجات النفط والغاز فى آسيا الوسطى والقوقاز يتطلب حواراً مع روسيا لبحث الطرق التى ستسلكها خطوط الأنابيب مستقبلاً خاصة فى ضوء إدراك إيران المتزايد أن دول الإقليم لن تنفصل اقتصادياً عن روسيا فى المستقبل القريب . ونذكر هنا أنه عندما طالب أكاديميون شيشان إيران بإدانة الهجوم الروسى على جروزنى فى ديسمبر 1994 كان رد المسؤولين الإيرانيين هو الدعوة إلى حل سلمى للنزاع ، وجاء الإحتجاج الرسمى الإيرانى على الغزو محدداً معتبراً المشكلة روسية داخلية وأنصب الهجوم الإيرانى على الغرب

وإسرائيل أكثر منه على روسيا مما عكس التخوف من إلحاق الضرر بالعلاقات مع روسيا بل والحرص على تقويتها خاصة في المجال التجارى في ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية في إيران ، ومؤكداً أيضاً على الروح العملية والواقعية للقيادة الإيرانية⁽¹⁾.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الصراعات العرقية في الجمهوريات المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز تتلزم مع التخوف من الإسلام السياسى ، خاصة أن تجربة طاجيكستان أظهرت أن حزب النهضة الإسلامية قد نجح إلى حد ما في استغلال التناقضات العرقية والقبلية لصالحه ، إلا أن تصاعد النزاعات الدينية والعرقية لم يطح حتى الآن بفكرة الدولة القومية التي تحاول أن ترسخ جذورها في دول آسيا الوسطى ، ومن جهة يبرز الدين كعامل توحيدى بين غالبية شعوب المنطقة التي غرقتها الانتماءات العرقية والقومية والتي يرى فيها البعض التهديد الرئيسى المحتمل للاستقرار الإقليمى . ومن جهة أخرى تبرز عوامل توحيد عرقية مثل الهوية التركية أو عودة أوزبكستان الكبرى ترى في العامل الإسلامى عائقاً أمام حركة الديمقراطية والتقدم ، وبينما يتم الرهان على أن المشاعر القومية وليست الإسلامية هي المسيطرة على أيديولوجية الشرائح المهيمنة سياسياً في آسيا الوسطى يتجاهل البعض أن الشعوب المسلمة بآسيا الوسطى والقوقاز تتشكل أصلاً من جماعات عرقية متباينة وأحياناً متنافسة ، يمكن لكل منها أن تحارب الأخرى بدلاً من الإتحاد معها في مواجهة الروس إذا ما تم الارتكاز بشكل مطلق على العامل القومى . كما أن من شأن إعلاء دور العامل القومى تركيز الإتهام على الأوزبك أكبر جماعة قومية في المنطقة بوصفهم يسعون للهيمنة الإقليمية وفي الحالتين سواء كانت اليد الطولى للمشاعر القومية أم الإسلامية فتبقى مخاطر إعاقة التحول الديمقراطى خاصة في ضوء طول التعرض لحكم نظم شمولية أحادية من جهة ، وموقف السكان الروس الذين مازالوا يشكلون عنصراً لا يمكن الاستهانة به من جهة أخرى .

وأخيراً فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي مفتاح سد الطريق أمام أى تصاعد إسلامى متطرف سواء مدفوع من الداخل أو الخارج تبقى رهناً بتوافر تمويل ضخم هو حالياً مفتقد لدول آسيا الوسطى والقوقاز المسلمة خاصة في ظل غياب تقليد وجود الدولة المستقلة والمعانة من أعباء التبعية في الوجود وضرورة الاعتماد على طرف خارجى ،

(1) T. Hinter, " Post- Khomeinc IRAN" foreignaffairs, vol, 68 No , 5, winter 1989/90 (pp 143 , 144) P 143.

ويتصل الأمر أيضا بحسم مسألة الهوية والانتماء ، وسيكون على قادة جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان الذين تبنا منها برجماتيا ينزع نحو الاستقرار حتى الآن إظهار بعض المرونة والبحث عن أرضية مشتركة مع بعض نوعيات حركات الإسلام السياسى تحسبا لحالة فوضى إقليمية عامة تؤثر سلبا على الجميع ، كما سيكون عليهم الحفاظ على علاقات تعاون متوازنة مع إيران فى ضوء حقائق تاريخية وثقافية وضرورات وجيوإستراتيجية واقتصادية ، وبما لا يخل بمبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة مع النظر فى إمكانات التكامل الإقليمى ودون التداخل فى الشئون الداخلية مع الأخذ فى الاعتبار الأمن القومى والمصالح الإستراتيجية لمختلف الأطراف . (1)

الجهود الإيرانية

تتجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى بدافع الحماس الدينى ويطمح رجال الدين الإيرانيون إلى أن يكونوا هم وليس غيرهم السباقون إلى إعادة الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى حظيرة الإسلام . وإيران التى تعرضت لغزو السوفيت مرتين فى هذا القرن عام 1915 م على يد الروس ، ومرة فى عام 1941 على يد الإتحاد السوفيتى ، وعلى الرغم من ذلك ظلت تحتفظ بعلاقات مرنة مع جاراتها العظمى فى الشمال طوال الأربعين سنة الماضية ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس على أكبر هاشمى رافسنجاني فى عام 1988م إلى موسكو تحول الإتحاد السوفيتى إلى شريك تجارى هام لإيران ، ومورد رئيسى لها للأسلحة المتقدمة بما فى ذلك مقاتلات الميج 29 المتطورة . (2) وتبعث إيران بعلماء الدين إلى الجمهوريات الإسلامية لإلقاء محاضرات حول تعاليم الإسلام ، وتعلم إيران تمام العلم أن شعوب هذه الجمهوريات بعدت إلى حد كبير عن الإسلام كما أنها تترجح تحت فقر مدقع ، ويسود اعتقاد فى بعض الدول الغربية بأن الإيرانيين أقيمت لهم فرصة ذهبية بتفكك الإتحاد السوفيتى ، وأنهم سوف يعملون على تصدير ثورتهم وتعزيز مواقعهم فيها .

Halliday , op , cit ., p. 224 .

(1)

(2) محمد عبد القادر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 278 .

وبجانب ما تطمح اليه إيران من نشر الفكر المرتبط بالثورة الإيرانية والنظريات الفكرية والدينية التي دعا إليها الإمام الخميني وطبقها في إيران منذ أكثر من عشر سنوات ، فإن إيران لا تهمل رغبتها في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية والأيدولوجية في جمهوريات آسيا الوسطى ، ويتمثل ذلك في عقد بعض الإتفاقيات الاقتصادية وكسب التحالف عن طريق "المجلس القزويني" الذي يضم أربع جمهوريات إسلامية تطل على بحر قزوين ، وقد انتهز الرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رافسنجاني مناسبة عقد القمة الإقليمية في طهران التي ضمت تركيا وباكستان والعديد من دول آسيا الوسطى كي يعلن عن تشكيل هذا المجلس القزويني⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن منطقة بحر قزوين التي أعلنت قيامها طهران تشترك فيها مع طهران روسيا وأذربيجان ، وتركمانستان ، وكازاخستان ، ولا تربطها أية علاقة مع منطقة التعاون الاقتصادي وسوف تعمل باستقلال عنها كما أعلن ذلك الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني ، وأعلن أيضاً أن مقر هذا المجلس الجديد سوف يكون في طهران . أن جمهورية إيران الإسلامية تأخذ بمختلف الوسائل التي تقرب بينها وبين الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ومن ذلك قيام وزير خارجية إيران في ديسمبر 1991 بزيارة الدول التي تمثل المسلمون غالبية فيها وهي أذربيجان وتركمانستان وطاجكستان وأوزبكستان وقيرغيزيا وكازاخستان وتأسيس " منظمة الناطقين باللغة الفارسية" بالاشتراك مع طاجكستان ، وقسم من المجاهدين الأفغان ، وفي هذا الصدد فإن إيران حريصة على نشر اللغة الفارسية في الجمهوريات الإسلامية يبدو ذلك في الواقعة التي حدثت في مطلع العام الحالي 1992 عندما قاد أحد نواب الوزراء الإيرانيين وفداً من بلاده لزيارة جمهورية طاجكستان ، وفي ختام المحادثات أُنفق الطرفان على أنه سيكون أدعى الانسجام الأقوى بين البلدين أن يتم صياغة محاضر المحادثات باللغة الفارسية ، وهي اللغة المشتركة نظرياً بين شعبي البلدين وتتردد أنباء تقول إن إيران تسعى لاستقطاب علماء ذرة سوفيت وصواريخ من الدول الإسلامية الجديدة الست وعلى وجه الخصوص أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية ينبع من القلق الذي تستشعره تجاه الميول الانفصالية بين الاقليات الموجودة على أراضيها .

(1) د. مصطفى علوي ، " الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز " (مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد 40 أبريل 1992) (55 - 68) ص 61 .

لقد نجحت إيران بدبلوماسيتها الجديدة في محو بعض الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي القريب ، ومن هذه الأخطاء تأخرها في الاعتراف باستقلال الجمهوريات في وقت سارعت فيه تركيا بالاعتراف باستقلال أذربيجان وغيرها من الجمهوريات الأخرى ، كما أنها أيدت إنقلاب الثلاثة أيام الفاشي في موسكو . إن فلسفة إيران في التقارب مع الجمهوريات الإسلامية تنبع من ذاتها وغير متأثرة ومؤيدة بالغرب مثل تركيا ، بل هي تعتبر أن الولايات المتحدة تتقدم نحو هذه الجمهوريات وهي تمسك بيدها الدرع التركي .

ويمكن التدليل على حساسية إيران تجاه التطورات على حدودها الشمالية بالانتقادات التي وجهتها صحيفة (طهران تايمز) الناطقة باللغة الإنجليزية ، والقريبة من الرئيس رافسنجاني والتي اتهمت فيها تركيا بالسعي لإحياء النزاعات القومية في آسيا الوسطى وعلى الرغم من ذلك فإن المخاوف الدبلوماسية لم تمنع إيران من السعي بجد ونشاط للتقارب مع هذه الجمهوريات ، كذلك لم تعبأ بما يردده كثير من المسنولين الأتراك وفي أكثر من مناسبة أن الأقلية الشيعية في الجمهوريات على مذهب الشيعة الإسماعيلية المختلف عن مذهب "الشيعة الإثنا عشرية" الموجود في إيران (1).

(1) محمد عبدالقادر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

المبحث الثاني

الرؤية الإيرانية للصراع العربى الإسرائيلي .

أدت الثورة الإيرانية فى إيران إلى التحول من النقيض إلى النقيض فى موقف إيران من الصراع العربى الإسرائيلى سواء من حيث إدراك إيران للوجود الصهيونى والدولة الإسرائيلىة ، أو من حيث تصورهما لكيفية إدارة الصراع والمواجهة مع إسرائيل (1). وللإصاف ، فإنه يتعين علينا أن نوضح منذ الآن ، أن موقف إيران من الصراع العربى الإسرائيلى بعد الثورة الإسلامية ، لم يكن موقفاً أملاًته الاعتبارات الظرفية التى واجهت إيران بعد نجاح الثورة ، ولكنه كان موقفاً حكمته فى الأساس اعتبارات عقائدية ، ولما كان الإمام الخومينى هو قائد الثورة الإسلامية الإيرانية وموجهها الروحى فقد أدرك أن إسرائيل تمثل خطراً محققاً وأكيداً على الإسلام ومن ثم فقد قاوم ومنذ سنوات طويلة قبل انتصار الثورة الإسلامية كل محاولات التقارب بين إسرائيل وشاه إيران ، وقد رفض الإمام الخمينى أى مهادنة مع إسرائيل ووصف المقاومة الفلسطينية المسلحة بعد عام 1967 بالمجاهدين الأحرار ، وتحمس أشد الحماس لقرار حرب عام 1973 وطالب جميع الدول الإسلامية بالاشتراك فى مواجهة إسرائيل ، ويقول " أنه فى حالة امتناع أى دولة إسلامية ، أو ترددها عن الاشتراك فى مواجهة إسرائيل ، فإنه يتوجب على الأقطار الإسلامية الأخرى حثها على التعاون فى هذا الأمر عن طريق توبيخها وتهديدها وقطع العلاقات الرسمية معها " ، وهكذا فالمواجهة ضد إسرائيل هى مواجهة شاملة ، أحد طرفيها العالم الإسلامى كله ، والذى يتعين عليه أن يضع إمكاناته كافة لحسم الصراع مع إسرائيل لصالحه ، ولذلك نجده يهيب " بالأقطار الإسلامية الغنية بالنفط الاستفادة من هذه الثروة الإلهية وإتخاذها كسلاح ضد إسرائيل والمستعمرين والامتناع عن بيع النفط للدول التى تقدم العون إلى إسرائيل (2). من هذا المنطلق الإسلامى ، رفض الإمام الخومينى الاعتراف بإسرائيل ، مؤكداً أن "

(1) د.حسن نافعة ، التفاعلات بين الحرب الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى ، شئون فلسطين ، العدد 168 ، مارس 1987 ، (28-51) ص 35 .

(2) مدحت الزاهد ، إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 (108-111) ، ص

الشعب المسلم في إيران وجميع المسلمين والأحرار في العالم لا يعترفون مطلقاً بإسرائيل ، وإننا سنبقى دوماً نحمي وندافع عن الأخوة الفلسطينيين والعرب " وفي هذا الإطار كان منطقياً أن يدين الإمام الخميني إتفاقية كامب ديفيد ووصفها بأنها "مؤامرة تهدف إلى إضفاء الشرعية على الإعتداءات الإسرائيلية ، كما اعتقد بأن هذه الإتفاقية قد غيرت الظروف والأجواء السائدة في المنطقة لصالح إسرائيل وسببت الأضرار للعرب .

وقد عقد الاندفاع الإيراني نحو التحريض على الثورة الإسلامية في الدول العربية ، التي بدأت تتحفظ من الثورة الإيرانية أو تخشى من خطورتها على التوازنات السياسية والطائفية فيها ، من علاقة الثورة بالعديد من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي ، بما فيها المقاومة الفلسطينية نفسها ، وبدأ الصراع العربي الإسرائيلي يصبح بالنسبة إلى إيران وسيلة لتوسيع نطاق التأثير الإيراني في الأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية (1).

وعلى سبيل المثال ، فقد أدت أزمة المتطوعين الإيرانيين الذين قررت إيران إرسالهم إلى الجنوب للقتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية ، سواء وافقت الحكومة اللبنانية على ذلك أم لا ، إلى تعقيد علاقة إيران ليس فقط بالحكومة اللبنانية ولكن أيضاً بالمقاومة الفلسطينية نفسها ، لأنها زادت من حدة التناقضات الفلسطينية اللبنانية وأعطت مبرراً لإسرائيل لتشن هجماتها على الجنوب اللبناني (2). ولكن على الرغم من الضجة التي أثارها عملية إرسال المتطوعين الإيرانيين إلى لبنان فإنها بدت عملية مسرحية أكثر منها محاولة حقيقية لمساعدة الثورة الفلسطينية وصمودها في الجنوب اللبناني . ففي أيلول سبتمبر 1980 ، وبعد المعارك التي خاضها الفلسطينيون ضد محاولات التوغل الإسرائيلي في جنوب لبنان ، أعلن ياسر عرفات أن إيران عرضت على الفلسطينيين إرسال ما بين ثلاثين وأربعين ألف متطوع إيراني إلى جنوب لبنان ، ولكن يبدو إنه لم يصل إلى جنوب لبنان بالفعل إلا عدد محدود جداً من هؤلاء المتطوعين ، وحتى الغزو الإسرائيلي للبنان في الخامس من يونيو 1982 وبعدها ، لم يكن قد وصل إلى الجنوب اللبناني سوى عدة مئات من هؤلاء المتطوعين .

من جهة أخرى ، فقد بدأت إيران تنظر إلى تحالفها مع الدول العربية من منظور موقف الدول العربية من النظام الإيراني ، وليس من منظور مقتضيات المواجهة مع إسرائيل

(1) حسن نافعه ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

(2) المرجع السابق ، ص 37 .

، فقد دعت إيران إلى إحياء جبهة شرقية تتكون من إيران وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية وقد كتبت صحيفة "الأنباء" الكويتية تعليقاً على هذه الدعوة أنه لا يمكن استبعاد العراق والأردن من هذه الجبهة ، إلا إذا كان الهدف منها هو ، فقط مزيد من تفجير الصراعات العربية وليس ضرب إسرائيل^(١).

وهكذا أصبحت إيران طرفاً في قلب التناقضات العربية ، في اللحظة عينها التي أصبحت طرفاً في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وبدأت التناقضات بين الأنظمة العربية وبين النظام الإيراني الجديد يتصاعد إلى أن وصلت إلى ذروة الحرب الشاملة بين العراق وإيران وانعكس هذا ، بحدة على موقف كل منهما من الصراع العربي الإسرائيلي .

الدور الإسرائيلي وموقفها من حرب الخليج الأولى . (إيران جيت)

منذ البدايات الأولى للحرب اتخذت إسرائيل موقفاً ينطوي على تأييد ودعم إيران ضد العراق ، كما بدأت شحنات الأسلحة والمقاومة من إسرائيل تتدفق على إيران منذ 1982 ، وقد قدم المراقبون السياسيون سبلاً من التفسيرات في محاولاتهم لتفسير الموقف الإسرائيلي الذي بدا غير تقليدي آنذاك ، حيث أن أية الله خميني وغيره من زعماء النظام لا يخفون أن هدفهم النهائي هو الوصول إلى القدس ، وأن الانتصار على العراق ليس إلا مرحلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف البعيد . ومن التفسيرات المتعددة للإحياز الإسرائيلي نذكر على سبيل المثال لا الحصر

1- الحرص على أمن ومصالح أكثر من خمسين ألف يهودي إيراني لا يزال معظمهم في إيران حتى اليوم⁽²⁾.

2- تشكيل إسرائيل وإيران قوتين يميزهما التنافر التاريخي مع القومية العربية ، ونقطة الالتقاء تلك بين إسرائيل وإيران تكفي في حد ذاتها لتجاوز كل الخلافات العميقة الأخرى بهدف إقامة تنسيق مشترك .

3- العمل على استمرار الحرب بين العراق وإيران لاستنزاف قوتيهما عسكرياً واقتصادياً ، ومن ثم تجسيد تأثيرهما على المنطقة وخاصة تأثيرهما السلبي على الأمن القومي

(١) المرجع السابق ، ص 37 .

(٢) إيهاب الشريف . الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلي ، السياسية الدولية ، العدد 89 ، يوليو 1982 ، (259-264) ، ص

الإسرائيلي لسنوات طويلة قادمة تستغرقهما فيها الحرب أولاً ثم إزالة آثار الحرب فيما بعد وهي مهمة لا تقل تعقيداً ⁽¹⁾.

ومن البديهي أن تخلص إسرائيل من غريمين لدودين يعتبر أحدهما وهو إيران عدواً دينياً في الأساس ، بينما ينظر إلى الثاني (وهو العراق) كعدو قومي (أشد خطورة على المدى القريب) يعتبر مكسباً يستحق كل العناء الذي بذلته وتبذله إسرائيل في محاولة تحقيق أكبر فائدة ممكنة من الحرب العراقية الإيرانية التي يدرك زعماء إسرائيل على اختلاف انتماءاتهم السياسية أنها فرصة ذهبية قد لا تتكرر ينبغي لإسرائيل ألا تدخر جهداً في استغلالها .

ويتصل بذلك أيضاً سعي إسرائيل لتبرئة نفسها أمام الرأي العام العربي على الأقل من الصورة السيئة التي ارتبطت بها منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 كمسنول أول عن التوتر وعدم الاستقرار والحروب في هذه المنطقة شديدة الحساسية لمصالح وأمن العرب وربما أصبح علينا أن نعترف أن هذه الصورة عن إسرائيل لم تعد قائمة ، وحل محلها إنطباع جديد مؤداه أن عوامل الصراع والتوتر قائمة ومتوارثة في المنطقة وأن مسئولية إسرائيل في هذا الصدد محدودة ، ويكفي أن نزاعاً مريراً لا دخل لإسرائيل في قيامه وأسفر عن خسائر بشرية واقتصادية تفوق بمراحل الخسائر التي أسفرت عنها جولات الحروب العربية الإسرائيلية الأربع مضافاً إليها الخسائر الناجمة عن الغزو الإسرائيلي للبنان . واستمرت المساعدات العسكرية القادمة من إسرائيل ، ومن الولايات المتحدة عبر إسرائيل تتدفق على إيران باعتبارها الطرف الأضعف في الحرب من حيث مصادر التسليح . وكان ذلك يهدف إطالة أمد النزاع أمعناً في تحقيق الأهداف السابقة ⁽²⁾.

واستمر تدفق المعدات العسكرية القادمة من إسرائيل إلى إيران ، بل تعدى الأمر حدود التعامل الثنائي بين إسرائيل وإيران ولعبت إسرائيل دوراً رئيسياً منذ فبراير 1985 لإقناع الولايات المتحدة بمزايا عقد صفقة عسكرية مع إيران . ومن المهم جداً ملاحظة أن الصفقة اشتملت على نوعيات جديدة كانت إيران في أشد الحاجة إليها كصواريخ تاو المضادة للدروع والدبابات فضلاً عن معدات توجيهه لتحسين أداء بطاريات صواريخ هوك الإيرانية المضادة للطائرات كما تضمنت الصفقة الأمريكية لإيران عبر إسرائيل - قطع غيار

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 262 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 263 .

لطائرات الفانتوم الإيرانية . ومضت إسرائيل في مد إيران بالأسلحة حتى بعد أن مالت الكفة لصالحها إلى حد ما بعد معارك مجنون والفاو ، وثانياً في أن نوعية الأسلحة التي تم إمداد إيران بها تركزت بصفة رئيسية على المجالات التي تعوض التفوق العسكري العراقي الذي اعتمد على التفوق التام في سلاحى الطيران والمدرعات ، وخلاصة ذلك كانت إسرائيل تريد إنهاء قوة العراق العسكرية في حربها مع إيران إذا مالت كفة العراق في الحرب .

إيران والقضية اللبنانية :

إن مسألة إيران والقضية اللبنانية هي مسألة أكثر من معقدة ، ولا تستقيم معها قراءة الواقع والأحداث من خلال المنظور الإيراني وحسب ذلك أن هناك منظورات أخرى لبنانية وسورية وإسرائيلية وأمريكية وكل منها له إمتدادته الخاصة التي تتقابل أو تتقاطع أو تصطدم مع هذا العنصر أو ذاك ، فإن علاقة إيران بلبنان هي مزيج من علاقتها بشيعة لبنان وهذا هو الشق الأيديولوجي في ذلك الأمر ، وإضافة إلى علاقاتها بسوريا والغرب وإسرائيل كله ممثل بأزمة الرهائن ، كذلك علاقتها بلبنان الدولة والحرب الأهلية ومساعي التهدئة والحل ودور حزب الله في لبنان الجنوبي ، وهنا تبرز التداخلات والتقاطعات المختلفة والمتعددة المستويات في أن واحد والتي دخل عليها منذ منتصف 1988 بعدا جديد وهو النتائج الإقليمية لتوقف القتال ما بين العراق وإيران⁽¹⁾.

المعروف أن هناك وجوداً شيعياً في لبنان ، وأن هذا الوجود الشيعي استهدف قبل إيران سواء في عهد الشاه أو عهد الخميني ، وكان القاسم المشترك هو إيجاد علاقة ترابط روحية وسياسية بين الشيعة اللبنانية وبين النظام في طهران . ولما كان شيعة لبنان متأثرين بالمناخ القومى العام الذى ساد المنطقة العربية فى الخمسينات والستينات ، وكانت هناك علاقات معلنة بين نظام الشاه وإسرائيل ، فى وقت كانت مثل هذه الارتباطات مدانة عربياً وقومياً ، فلم تفلح جهود إيران الشاه فى ربط شيعة لبنان بها وساعد على ذلك النزاعات الاستقلالية التى سادت بين شيوخ الطائفة الشيعية فى لبنان وعبرت عن نفسها فى تكوين مؤسسات شيعية مستقلة مثل المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى الذى يعود الفضل فى إنشائه إلى الإمام الشيخ موسى الصدر والذى أنشأ أيضاً حركة أمل تحت شعار حركة

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1989 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1990 ، ص 142 .

المحروسين لمواجهة الآثار السلبية المختلفة للحرب الأهلية اللبنانية (1). إلا أن هذه النزعة الاستقلالية لشيعة لبنان شابها بعض التغير لأسباب هي مزيج من العوامل الإقليمية ، والعوامل الذاتية والخاصة بتطور حركة الشيعة السياسية ذاتها .

فعلى الصعيد الإقليمي وفى نهاية السبعينات تحديداً تغير النظام فى إيران ، وحل مكانه نظام جديد رفع الشعارات الإسلامية البراقة ومن ضمنها مواجهة إسرائيل والعمل على تحرير القدس وتأييد الكفاح الفلسطينى سياسياً وعسكرياً وقد توافق الصعود الإيرانى الجديد مع حالة انقسام عربى شديد لاسيما فى أعقاب تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والتي تلاها انقسام عربى آخر تعلق باندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي صورت لإيران كحرب تستهدف القضاء على الثورة الإسلامية بها (2).

والمعروف أن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى تحالف جديد أبرزها التحالف السورى الإيرانى والتنسيق اللبى الإيرانى ، فى ذات الوقت الذى اختلطت فيه الحسابات من الحرب الأهلية اللبنانية ولاسيما بعد غزو إسرائيل فى 1982 وما تبعه من خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبنانى وببيروت ومحاصرة المتبقى منه فى أضيق الحدود فى شمال لبنان ولاسيما طرابلس . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز الشيعة كقوة أساسية فى المعادلة اللبنانية ، وساعدها على ذلك أن كلاً من سوريا وإيران ونظراً لعلاقتهما التى كانت تزداد متانة مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية قد عملتا على تقديم الدعم السياسى والعسكرى للشيعة تحقيقاً لأهداف خاصة لكل منهما ، فسوريا من جانبها لم تكن تستطيع أن تترك الشيعة ولاسيما حركة أمل دون أن تكون لها سيطرة على حركتها وهو ما تحقق عبر تقديم الدعم العسكرى المكثف لها وبربطها بحركة القوى الوطنية اللبنانية ذات التنسيق السياسى والعسكرى الكامل بسوريا وتجربتها فى لبنان .

أما إيران فقد حاولت بدورها ربط الشيعة اللبنانية بها بجعلهم امتداداً طبيعياً لنظام الحكم فى طهران ، وبذلك تتمكن من الإتصال بالعالم العربى عبرهم ، بعبارة أخرى جعل الشيعة اللبنانية جسراً لطموحات إيران السياسية والأيدىولوجية فى المنطقة العربية ، ولذلك حاولت إيران إنشاء تنظيمات شيعية لبنانية على غرار التنظيمات السياسية الثورية داخل إيران نفسها ، ومن هنا جاء إنشاء حزب الله الشيعى اللبنانى كإمتداد للحرس الثورى

(1) المرجع السابق . ص 150

(2) المرجع السابق . ص 151 .

الإيراني ، وثمة تقديرات فإن المساهمة الإيرانية في تكاليف إنشاء هذا التنظيم تجاوزت 200 مليون دولار هي تكلفة التدريب وتجهيز المقار وخلق العناصر المرتبطة بإيران ، إضافة إلى تكلفة أخرى لا تقل عن الرقم السابق وتعلقت بالتجهيزات العسكرية للحزب . وقد أصبح هذا الحزب قوة أساسية في الحياة اللبنانية فيما بعد 1982 ، وارتبط بعملية إحتجاز الرهائن الغربيين والقيام بعدد من عمليات المقاومة في الجنوب المحتل ضد القوات الإسرائيلية هناك ، والنظرة الدولية الغالبة لهذا الحزب إنه مجرد قوة سياسية للهيمنة الإيرانية . وتزداد قوة هذا الحزب في بعض مناطق الجنوب اللبناني ومناطق سهل البقاع ^(١).

(١) فهمي هويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 365 .

الفصل الثاني

رؤية النظام الإيراني للدور الأمريكي العالمي تجاه منطقة الخليج

إيران كانت دائماً في المقدمة بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط باعتبارها إحدى المناطق الإستراتيجية العازلة بين الشرق والغرب ، وأحد خطوط الغرب الدفاعية المتقدمة في مواجهة الإتحاد السوفيتي ، كما أنها تعتبر الحارس اليقظ والقوى لمعابر البترول ، شريان الحياة للحضارات الغربية ، بالإضافة إلى أنها رجل الشرطة الموكل إليه أمر الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم⁽¹⁾ . لذا كان تأييد الولايات المتحدة المطلق للشاه ، وبالطبع فإن هذا التأييد منطلق أساساً من رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وإن الإبقاء على الشاه كحليف قوى فيه ضمان لعدم تعرض هذه المصالح للخطر .

غير أن الأحداث قد أثبتت أن التأييد الأمريكي للشاه لم يكن مبنياً على معلومات صحيحة بحقيقة الوضع في إيران . وعندما ثبت لدى الولايات المتحدة مؤخراً عدم قدرة الشاه على اتخاذ القرار وتملك زمام الموقف تراجعت عن موقفها في التأييد المطلق له ، وانصرف إهتمامها في محاولة البحث عن بديل يضمن لها مصالحها ويحقق أهدافها ، وهو الأمر الذي استبعد الشاه وقوعه ، معتقداً أنه طالما قدم للأمريكين كل شيء فسوف تظل الولايات المتحدة إلى جانبه ولن تتحول عن تأييده .⁽²⁾

ولذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الأول : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الشاه .

المبحث الثاني : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الثورة الإسلامية .

(¹) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

(²) أمية أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 282 .

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الشاه

مع عودة الشاه على أثر إجهاض حركة مصدق تزايد ارتباط الشاه بالمخططات الأمريكية ، وفي المقابل زادت أهمية إيران في السبعينات في السياسة الخارجية الأمريكية . وقد ساهمت العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة في عدم استقرار على المدى الطويل حيث ساعدت الشاه على فصل دولته عن القاعدة الاجتماعية أثناء محاولته تطبيق الإصلاحات البنيوية التي أراد بها إرضاء أو جذب إنتباه الولايات المتحدة الحليف الأكبر ، وتأثرت العلاقات الأمريكية الإيرانية بتغيير القيادات الأمريكية أو بمعنى أدق الإدارات الأمريكية جمهورية أو ديمقراطية ، فدخل عنصر حقوق الإنسان كأحد محاور السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كارتر قد جعل الشاه مرتبكا وحائرا فهو غالبا لا يتوانم مع الرؤساء الديموقراطيين حيث يخشى في عهدهم من زيادة احتمالات تقليل دوره ، فلقد اعتبر كارتر إيران إحدى قضايا حقوق الإنسان ولهذا ربط المساعدات الاقتصادية والعسكرية بحل هذه القضية ونتيجة لهذه الضغوط بدأ الشاه يسمح ببعض المعارضة والخطابات وإحياء العديد من الجمعيات والتنظيمات .

وجدير بالذكر أن هناك ارتباط بين الإدارات الديموقراطية الأمريكية وتوجهات سياسة الشاه الليبرالية . (1) ففي كل من عامي 62 ، 78 ظهرت فترة استرخاء سياسى بناء على رغبة إرضاء كل من كيندى وكارتر وتلتها فترة اضطرابات ولكن في الفترة الأولى استخدم أدوات القمع بشكل أكثر فعالية وفي إطار خطة متكاملة لاستمرار ضرب المقاومة الثورية وذلك بخلاف عام 78 الذى نضجت فيه البنية الثورية بتناقضاتها مع نمو دور مؤثر وفعال لرجال الدين وذلك في مقابل ضعف الضبط الحكومى . (2)

(1) Robert Graham , Iran the illusion of power (London : croom helen , 1978) , p. 208

(2) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

ولقد قامت الثورة الإيرانية في ظل سياق دولي لاتمارس فيه القوى الكبرى سيطرة كاملة على حلفائها نظراً لتدخل العديد من العوامل بحيث توافرت لدول العالم الثالث فرص أكبر للتحرك بحرية أكثر ، وقيام الثورة الإيرانية يعد أبرز دليل على فقدان الغرب للسيطرة على الحلفاء حتى الذين مارسوا عليهم سيطرة ونفوذا لعقود كثيرة ، كما أن التواجد الأمريكي المهيمن في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري ساهم في تعبئة الجماهير وزاد دافع محاربة التبعية للخارج وخاصة للولايات المتحدة ، وأن الذاكرة التاريخية للشعب الإيراني لاتنسى الدور الغربي عامة والأمريكي خاصة في إسقاط حكومة شرعية وطنية - حكومة مصدق - ومساندة تدعيم ملك غير ديموقراطي هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على المستوى النفسي والاجتماعي لمساندة إسرائيل ضد آمال الشعب الفلسطيني مما خلق " حساً إقليمياً بالظلم وعدم العدالة " وزيادة اللجوء للإسلام فالعلاقة الخاصة مع إسرائيل أحد دوافع التحرك الثوري للفقهاء ، بل أن علاقات الشاه بالدول الإسلامية تتحدد في إطار المصلحة الأمريكية ولم يكن الشاه يبدأ في التقرب إلى أي من الدول الإسلامية إلا بعد أن تبدأ الدوران في الفلك الأمريكي .⁽¹⁾ وكان الشاه يشعر بأن الركيزة الحقيقية لحكمه هو المساندة الأمريكية فهي القوة الوحيدة التي من الممكن أن تحميه ومن يقرأ مذكرات الشاه لابد وان يخرج في أن الرئيس كارتر هو وحده المسنول عن الثورة في إيران وإسقاط الشاه⁽²⁾ ويثور في هذا السياق تساؤل عن مدى مسئولية المخابرات الأمريكية عن الثورة بعد تدخلها لمنعها أو إيقافها من البداية ؟ هل الثورة الإيرانية هي فشل واضح للمخابرات الأمريكية ؟ الحقيقة أن المخابرات المركزية الأمريكية بنت قرارها بإسقاط نظام (الشاه) على عدة عوامل وأسباب يرجع أولها إلى حياة (الشاه) التي بدأت في العد التنازلي لأنه قد تعدى أو قارب النصف الثاني من العقد السادس من عمره ، فقد عمر غيره زمناً قارب الثمانين عاماً وهو على رأس السلطة في بلاده ، مكتمل القوة بالغ التأثير في السياسة العالمية .

(¹) المرجع السابق ، ص 109 .

(²) إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية ، الصراع الملحمية النصر (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربي ، ط 1 ، 1986) ص

لكن الأمر كان أهم من ذلك ، إذ يكمن وراءه سر لم يعرفه سوى عدد قليل جدا من كبار الأطباء والإخصائيين فى الولايات المتحدة وهو أن شاه إيران قد عولج فى عام 1974 فى إحدى مستشفيات الولايات المتحدة من المرض الخبيث الخطير وهو مرض (السرطان)⁽¹⁾. ومن المؤكد أن المخابرات الأمريكية تتابع ذلك ، الأمر إلى جعل لامناص من التفكير الجدى فى إيران ما بعد (الشاه) وهذا النوع من التفكير ، لم يجل بخاطر المخابرات الأمريكية فحسب وإنما شغل إهتمام (الشاه) نفسه وسيطر عليه إلى الحد الذى جعله يتخذ قرار دستوريا هاما وهو أن تتولى زوجته (الشهبانو فرح) الوصاية على ولى العهد أو بمعنى آخر على عرش إيران ، بحيث تتولى هى زمام الحكم إذا ما أصيب (الشاه) بعجز كلى أو جزئى يقعه عن ممارسة السلطة ، أو إذا خلا العرش بموته .⁽²⁾ ومن هنا بدأت الشهبانو (فرح) تمارس دورا نشطا وإيجابيا فى إدارة دفة الحكم بالبلاد ، وأصبحت شئون الدولة يعرضها عليها رئيس الوزراء ، وتنزل كل يوم إلى مكتبها سواء فى القصر أم فى قلب العاصمة لتستقبل القيادات السياسية ، كما أصبحت تقوم بجولات متتابعة فى أنحاء إيران لزيارة القرى وتفقد المشروعات الصناعية والعمرانية وغيرها .

وعلى الجانب الأمريكى فقد أضافت إلى هذا السبب أسبابا أخرى أبرزته ودعمته وفى مقدمة هذه الأحداث التحول المفاجئ الذى وقع فى أقدم واعرق نظام ملكى قام على سلطة الفرد المطلقة ، ألا وهو حكم الإمبراطور العجوز (هيلاسلاسى) إمبراطور الحبشة ، الذى أطاح به انقلاب عسكرى وضع حدا لوريث حكم (النجاشى) فى هذه المنطقة من العالم . هذا الانقلاب أحدث تطورا جذريا فى السياسة الأثيوبية ، وفى الوضع الدولى للحبشة حيث انتقل الحكم فيها آنذاك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مما جعل الإدارة الأمريكية تعيد التفكير فى ترتيب الأوراق والتأكد من ثبات أقدامها فى منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الإستراتيجية .⁽³⁾

لذا تأتى إيران فى مقدمة تحقيق أهدافها الإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط . وقد كان من الممكن أن تكون الخطوة الدستورية التى اتخذها (الشاه) بتعيين (الشهبانو فرح) وصية على عرش البلاد ، كافيه لإدخال الطمأنينة على نفس مخططى السياسة الأمريكية ، لأنها

(1) أحمد مهابه ، إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سابق ، ص 185 .

(2) المرجع السابق ، ص 186 .

(3) المرجع السابق ، ص 187 .

تشكل عنصر استمرار النظام الإمبراطوري ، وتبقى على نظام الحكم فى إيران فى قبضة الولايات المتحدة ، بحيث لا تفاجأ فى طهران بمثل ما فوجئت به فى إديس ابابا ، إلا أن الأقدار شاءت أن تقدم من الأمثلة ما يؤكد مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها فى إيران ، ويعمق اقتناعها بأن التغيير فى نظام الحكم قد بات أمراً لا مفر منه . والمثال هذه المرة يأتى من (الأرجنتين) فقد عجزت (إيزابيلا) زوجة الرئيس (بيرون) زعيم الأرجنتين عن مواجهة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المعقدة بعد وفاة زوجها ، بالصورة التى لم تملك إزاءها إلا الفرار بعد الفشل الذريع فى التعامل مع هذه المشاكل والميراث السياسى الثقيل . (1)

فلم يكن بوسع مخططى السياسة الأمريكية تجاهل هذا المثال الصارخ فى الأرجنتين ، ولهذا لم يكن من شأن قرار (الشاه) تعيين الشهبانو (فرح) وصية على العرش ، أن يغير تفكيرهم فى ضرورة تغيير النظام الملكى فى إيران ، ولا سيما وأن ملفات المخابرات الأمريكية تسعفهم بالأمثلة التى استطاع بها هذا الجهاز ، ومن ورائه حكومة الولايات المتحدة أن يركب موجة الأحداث قبل أن تغمر أمريكا وتطوئها ، فقد نجحت المخابرات الأمريكية فى أن تسبق الأحداث فى باكستان بالقيام بانقلاب عسكرى وجاءت بأحد جنرالات الجيش الباكستانى وهو الجنرال (أيوب خان) على رأس الحكم فى البلاد لتغيير مسار الأحداث لصالحها ، وحدث نفس الشئ فى أندونيسيا حين استطاعت المخابرات الأمريكية أن تقوم هناك كذلك بانقلاب صورى بعد أن خافت من سيطرة الشيوعيين على الحكم فى البلاد فأنت كذلك بأحد جنرالات الجيش وهو الجنرال (سوهارتو) الذى ما يزال على رأس الحكم فى البلاد . (2)

بل إن تجربة المخابرات الأمريكية فى إيران ذاتها كانت خير مشجع لها على المضى قدماً فى مخططها حين نجحت فى تحطيم الدكتور (مصدق) وإعادة (الشاه) محمد رضا بهلوى إلى عرشه بعد أن خشيت الولايات المتحدة من ركوب الشيوعيين لموجة الحماس الوطنى التى خلقها (مصدق) ثم يستولون على الحكم . ومن الطبيعى أن كل تلك التجارب والخبرات كانت لابد أن تنتهى بالمخابرات الأمريكية إلى النتيجة التى اقتنعت بها ، والقرار النهائى الذى توصلت إليه ، وهو ضرورة تغيير نظام الحكم فى إيران ، ووضع حد لحكم أسرة دام خمسين عاماً ، كرست جانباً هاماً منه فى عهد الشاه (محمد رضا بهلوى) كحليف مخلص

(1) المرجع السابق ، ص 188 .

(2) المرجع السابق ، ص 189 .

للولايات المتحدة وكخادم أمين لها ، حتى رأت أنها ورقة قد استهلكت ، وأن طموحات (الشاه) الوطنية ، يمكن أن تأتي بعكس المطلوب منها .⁽¹⁾ ولكن إذا كان من السهل تغيير نظام (الشاه) ، فإن الصعوبة الحقيقية التى كان ولا بد أن تواجه مخططى السياسة الأمريكية فى إيران ، هى كيفية إيجاد البديل الصالح لنظام يكون مستقرا فى حكم البلاد لفترة زمنية ، يمكن خلالها تغيير مسار العمل الوطنى ، وخلق طبقة جديدة فيها ، فما هو البديل أو البدائل التى كان يمكن أن تكون الخيار ، أمام مخططى السياسة الأمريكية عندما اتخذت قرارها بتحطيم عرش الطاووس ؟

إن المشكلة التى لا بد أنها واجهت المخططين للسياسة الأمريكية ، بعد اقتناعهم بضرورة إجراء مثل هذا التغيير ، هى أن الخيار لإيجاد بديل لنظام الحكم الجديد فى إيران ، لا بد أن يتميز بميزتين هامتين :

1- الميزة الأولى :

هى أن يكون هذا النظام البديل قادرا على إثارة حماس الشارع الإيرانى ، وتفجير بركان الغضب الحبيس ، وتجميع كافة الفضائل الوطنية الحية فى البلاد ، لإعطاء التغيير الشكل الثورى والطابع القومى الضرورىين لمثل هذا التغيير ، وذلك لخدمة طموحاته الوطنية ، وتحقيق مصالحه الخاصة .

2- الميزة الثانية :

التى يجب أن تتوفر فى هذا البديل ، فهى أن يكون قادرا على التعامل مع المعطيات الجديدة التى أفرزتها حرب السادس من أكتوبر بين العرب وإسرائيل ، والتى غيرت مفاهيم قديمة بمفاهيم جديدة وعقدت لأول مرة منذ إتفاقيات الهدنة عام 1948 إتفاقيات لفض اشتباك بين مصر وإسرائيل ، ثم بين سوريا وإسرائيل .⁽²⁾

ومن الحقائق اليقينية والمؤكد أن استيعاب (الشاه) نفسه للواقع الجديد ، وهذه المعطيات التى خلقتها حرب أكتوبر ، قد بعثت فى نفسه شعورا متزايدا بالقلق على مصيره ودوره كشرطى فى المنطقة وعلى جدوى ترسانة السلاح التى ينفق عليها ثلث ميزانية (إيران) ، وعلى طموحه الإقليمى فى منطقة الخليج ، إذا ما نزع الفتيل من الصراع العربى -

(1) المرجع السابق ، ص 189 .

(2) المرجع السابق ، ص 191 .

الإسرائيلى ، وتطور الأمر إلى حل يرتضيه الجانبان ، وتفرغ العرب بعد ذلك لقضايا أخرى قومية ومصرية بالنسبة لمستقبلهم كافة ، وذلك كقضايا التنمية ، والديموقراطية ، واسترداد ما بقى لهم من أراضى سلبية ضمت إلى دول أخرى غير عربية فى ظروف تاريخية معروفة ، ويهم (الشاه) بصفه خاصه منطقة (عربستان) أو (خوزستان) التى يحرص على تسميتها ، حرص على تغيير معالمها وأسمائها العربية ، وكذلك مصير الجزر العربية الثلاث فى مياه الخليج وهى (طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، أبوموسى) وهى الجزر التى إستولى عليها بالقوة قبل يوم واحد من رحيل بريطانيا من شرق السويس عام 1971 .

فمن شأن هذا كله أن يثير قلقا عميقا يأخذ مخاوف الشاه إلى الإنهيار ولذلك كان أحد الحلول أو البدائل المطروحة أمام مخططى السياسة الأمريكية ، أن يقوم أحد الضباط فى الجيش بانقلاب عسكري يخلع به (الشاه) بحيث ينتهى الأمر بتنصيب (اردشير زاهدى) السفير الإيرانى فى الولايات المتحدة رئيسا للجمهورية .⁽¹⁾ إلا أن هذا البديل قد استبعد ، لأن الجيش كان فى نظر الشعب الإيرانى هو السيف الذى سلطه (الشاه) وأمريكا على رقابه ، واستخدم لإجهاض مبادراته الثورية ، ولأن (اردشير زاهدى) يعتبر عميلا للولايات المتحدة ، مما يثير الشبهة ويفضح هوية التغيير ، لذلك فقد استبعد هذا الخيار .

وكان هناك بديلا آخر مطروحا ، فيقضى باختيار إحدى الشخصيات الوطنية الأخرى التى لاتحوم حولها الشبهات ، ولايعتقد الناس بعمالتها للولايات المتحدة ، وبحيث تمثل هذه الشخصية التيار الوطنى القومى فى البلاد ، وفى نفس الوقت تحافظ على النمط الغربى للدولة العصرية فى إيران وتبقى عليها بعيدا عن التيار الشيوعى أو النفوذ السوفيتى .

ولكن هذا البديل قد استبعد بدوره لما رآه مخططوا الإستراتيجية الأمريكية من محاذير سيادة التيار القومى الذى ينطوى دائما داخله على يمين ويسار ، وأنه رغم الأحداث والتطورات الوطنية والإقليمية والدولية قد تقوى الجناح اليسارى داخل التيار القومى وتمكنه من تحقيق التحالف مع اليسار ، مما يفتح الباب أمام التسرب الشيوعى والسيطرة الشيوعية على الحكم ، وبقي تيار أمثل وهو التيار الدينى .⁽²⁾

فيبقى خيار أخير وبديل أمثل يتمثل فى التيار الدينى ، ليكون غلafa خارجيا لنظام حكم بديل من شأنه إنجاح محاولة التغيير ، باعتباره مستوفيا للشروط اللازمة لتحقيق وإنجاح

(1) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (القاهرة : دار الشروق ، ط2 ، 1988) ، ص 209 .

(2) أحمد مهابه ، إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سابق ، ص 192 .

الخطّة الأمريكيّة الجديدة نحو إيران ، وضد الإتحاد السوفييتي ، فهو قادر على تحريك الشارع الإيراني حيث يملك المذهب الشيعي نحو 90% من الجماهير الإيرانية ويستطيع تحريك الشارع الإيراني بصوت رجال الدين الإيراني ، كما أن التناقض بين الإيمان والإلحاد يجعل اللقاء صعب بين حكومة دينية وأحزاب شيوعية ، وأيضا مما يزيد من نجاح التيار الديني ومن أهلية النظام الديني في إيران ، أن رجال الدين بصفة عامة ، وأشخاص منهم بصفة خاصة ، كانوا ضحايا نظام حكم (الشاه) ، لأنه بالثورة البيضاء استولى على الأوقاف الخيرية ، بعد أن كانت تحت تصرف رجال الدين ، كما أن عددا من رجال الدين خضعوا كأقطاءعيين لعملية تحديد الملكية الزراعية ، بالإضافة إلى تعطيل الشاه لسلطة رجال الدين الزمنية التي يخولها لهم دستور 1966 ، والذي يعطى لجنة خماسية منهم سلطة مراجعة التشريعات قبل إقرارها من البرلمان ، للتأكد من مطابقتها للشرع الإسلامي ولأحكام المذهب الشيعي . (1)

وفوق هذا كله ، فإن سياسة (تحديث أو تمدين) إيران التي اتبعتها (الشاه) وأبوه من قبله ، قد تمت بالضرورة على حساب سلطة رجال الدين وضد إرادتهم ، مما يخلق عوامل الصدام المستمر بينهم وبين حكم (الشاه) وهو الصراع الذي أسفر عن نفى العديد منهم داخل إيران نفسها ، كما أدى إلى نفى أحد زعمائهم وهو آية الله (الخميني) خارج إيران لنحو خمسة عشر عاما . (2) وبالإضافة إلى أن قيام نظام حكم إسلامي في إيران سيضيق الخناق على الإتحاد السوفييتي في (أفغانستان) فإن حكم رجال الدين لإيران سيجعل الإتحاد السوفييتي في حالة دفاع عن الجمهوريات الإسلامية التابعة له ، وأن وجود الدين على حدوده سيضعف بنيته السياسية ويهدد الاستقرار فيه ، كما أن اختيار المذهب الشيعي ، وهو مذهب الأقلية في مواجهة الأكثرية السنية ، سيزعزع الاستقرار في المنطقة ويضعف وحدة الدول الإسلامية ، وفي نفس الوقت سيضعف فكرة الدولة الإسلامية إذا ما فشل النموذج الذي سيقوم في إيران الشيعية ، وهو ما كان شبه مؤكدا ، لذلك استقر الرأي على استخدام الدين لتغيير الوضع في إيران . (3)

(1) أحمد مهايه ، المرجع السابق ، ص 193 .

(2) Susson Sivoshi , Liberal nationalism In Iran the Failure of a movement (London : West. (3) View special studies on the Middle east , 1990) p. 131 .

(3) أحمد مهايه ، إيران بين التاج والعمامة، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

بريجينسكى يدعو لمخططة الدينى الجديد

فى عام 1977 أعلن (بريجينسكى) مستشار الأمن القومى للرئيس جيمى كارتر على الملأ رأيه بأن التمسك بالإسلام هو حصن ضد الشيوعية ، ففى مقابلة مع جريدة (نيويورك تايمز) بعد الثورة الإيرانية ، صرح (بريجينسكى) أن واشنطن سترحب بقوة الإسلام التى بدأت تظهر فى الشرق الأوسط ، لأنها كأيدولوجية تعارض مع تلك القوى فى المنطقة التى يمكن أن تكون مؤيدة للإتحاد السوفيتى . وألقى بريجينسكى خطابا أمام الجمعية السياسية الخارجية فى واشنطن فى 20 ديسمبر 1978 وهو أول خطاب يكشف فيه التفكير الإستراتيجى الجديد للولايات المتحدة والذى يركز فيه بشكل خاص على مبررات وجود أمريكا فى الخليج .

وفى المذكرة الرئاسية رقم 18 فى صيف 1977 ، أمر الرئيس كارتر بإجراء مراجعة شاملة للوضع العسكرى للولايات المتحدة ، وقد ارتكز (بريجينسكى) فى نظريته على ضرورة التحالف مع قوى التغيير الجديدة والتودد إليها حالما تنتصر فقال ما نصه :

" إن الأمن الأمريكى القومى يعتمد على قدرته على تقديم توجيه إيجابى لهذه العملية الصاخبة من اليقظة السياسية والموجات الثورية التحررية ، وهذا يعنى أن على الولايات المتحدة أن تنغمس انغماسا نشطا فى الشئون العالمية لتعزز صلاتها بالتطورات عن طريق التزامها بالتغيير الإيجابى فقط ، ذلك أننا إذا خلقنا عراقيل مصطنعة فى وجه التغيير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن فإننا سنعزل أنفسنا فقط وسنهدد أمننا القومى . " (1)

وفى ذروة الأزمة ضد (الشاه) أصدر (بريجينسكى) تصريحه الشهير ، الذى يقول فيه :

" أن المنطقة تشكل هلالا للأزمات يمتد من شمال وشرق إفريقيا ، عبر الشرق الأوسط وتركيا وإيران والباكستان . " وأضاف : " فى هذا الجزء من العالم ، يقوم الإتحاد السوفيتى بلعبة للسيطرة على منابع النفط فى الخليج والتى تعتمد عليها صناعة الغرب . " (2) يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين كانوا على ثقة ، من أن الطبقة المتوسطة قد تشربت جماهيريا الثقافة الغربية ، وأصبحوا لاخوف عليهم من الشيوعية ، لكن الأمريكيين كانوا فى حاجة إلى طبقة أخرى لدعم العناصر المتطرفة والمعادية للنفوذ السوفيتى ، وأنه إذا كانت سيطرتهم على عقول الطبقة المتوسطة تتم عبر أجهزة الإعلام والأنماط الاستهلاكية ، فإن السيطرة على الطبقات الفقيرة

(1) المرجع السابق ، ص 196 .

(2) المرجع السابق ، ص 197 .

لاتكون بغير رجال الدين ، الذين كانوا يعتبرون من الطبقة المتوسطة ، لكنهم يسيطرون فى نفس الوقت على الطبقات الدنيا والتي هم فى حاجة إلى استخدامها الآن . ويزيد من أهمية رجال الدين فى إيران فى نظر (بريجنسكى) ، إنهم المجموعة الوحيدة فى إيران المهيأة للدخول فى أنشطة المعارضة ، لأنها تملك نظاما متقدما للاتصالات والتسهيلات المحلية ، فى شكل مؤسسات دينية (كالمساجد) وكمؤسسة (إرشاد حسينية)

كذلك تقول الأميرة (أشرف) شقيقة الشاه : " أنه فى السبعينات راح الإعلام الغربى يهدد ويضخم مشاكل وأخطاء (الشاه) وكان هناك نحو ستين جمعية ومجلة بالإضافة إلى الدوريات الأمريكية كلها تنشر مقالات معادية للشاه ، وكانت ترسل بالبريد لعشرات الألوف من الإيرانيين داخل وخارج إيران ، وأن بعض هذه الدوريات كان يصدرها محترفون ، يتلقون تمويلا مكنهم من إخراجها فى شكل جذاب ، جعلها تنجح فى شن حرب باردة ضد (الشاه) .⁽¹⁾ وأيضا لابد لنا أن لانغفل أن تغلغل النفوذ الأجنبى داخل إيران ولاسيما النفوذ الأمريكى أدى إلى إستياء المعارضة بدرجة كبيرة ، فقد سمحت خطط الشاه التحديثية لكثير من الأجانب بالعمل داخل إيران وأدت بالتالى إلى الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وبأن تصبح إيران أحد أدوات الإمبريالية الغربية . وقد كان هذا الأمر يمثل إحدى مرتكزات الشعور المعادى للشاه حيث سمح للخمينى بأن يبرز ليعبر عن معنى مناقض تماما للشاه ، وذلك المعنى الإيرانى ، النقى ، الحر ، المستقل الذى لم يتلوث بشئ أجنبى ، ومن ناحية أخرى فقد أحدث التغلغل العسكرى المتزايد للولايات المتحدة فى إيران إستياء مستمر ، وأعطى نموذجا دعائيا ماديا لخصوم الشاه ودفع الشعب إلى الإحتجاج والتظاهر ، وكانت أصفهان نتيجة لاحتوائها على أكبر شكل للوجود الأمريكى الذى يتمثل فى برنامج التدريب الخاص بطائرات الهليكوبتر أو فى المدن الإيرانية التى فرضت فيها الأحكام العرفية .⁽²⁾

وباقتراب نهاية حكم الشاه كان السؤال الهام والرئيسى الذى يتبادر إلى ذهن أى مراقب ومتابع للأحداث بأنه إذا كانت أسباب انفجار الثورة كما سيرد ملموسة . فهل يعقل أن الشاه ومن ورائه الولايات المتحدة لم يدركها ولم يأخذ احتياطاته ؟

إن أسباب انفجار الثورة يعرفها الشاه بشكل ينسجم وسيل المعلومات الواردة إليه من أجهزة السافاك وأجهزة المعلومات والاستشارات الإيرانية والأمريكية ، ولكن الأمر المنطقى ،

(1) المرجع السابق ، ص 199

(2) أمية أبو السعود ، مرجع سبق ذكره ، ص 284 .

هو أن الولايات المتحدة كانت على دراية بالأمر ، ومع ذلك فإنها تغاضت عما جرى في إيران ، إن لم نقل هي التي ساهمت أو حرضت عليه وذلك عائد للأسباب الآتية :

- 1- شعور الولايات المتحدة بأن شاه إيران أخذ يتصرف بأكبر من حجمه أو بأكثر من المسموح له ولاسيما بعد أن أخذ يعبر عن حقيقة أطماعه في إمتداد الدولة الفارسية .
- 2- تجاوز الشاه للولايات المتحدة والاتصال بالدول الأوروبية الغربية لشراء السلاح والتقنية الحديثة بالذات من فرنسا وألمانيا الغربية .
- 3- إتصال الشاه مع الإتحاد السوفيتي ، وعقد صفقات تجارية وعسكرية مع الإتحاد السوفيتي .
- 4- أرادت الولايات المتحدة أن يهتز وضع الشاه داخليا ، لكي يعود إلى رشده ويلتفت إلى الحليف الأساسي له ولم تحسب الولايات المتحدة حسابا لتطورات الأحداث وتجاوزها الحدود المتوقعة .⁽¹⁾

وأيضا كان هناك سؤال هام حاول كثير من المحللين البحث والإجابة عنه وهو : كيف تغامر الولايات المتحدة الأمريكية بعمل صريح وحليف مهم في المنطقة وماذا تهدف من وراء سكوتها ؟ الإجابة عن هذا السؤال كشفت الأحدث المتعاقبة والتي بها عرفت السياسة الأمريكية بأنها :-

- 1- إن الولايات المتحدة التي تخلق العملاء أو تكتشفهم ، تحرص دائما على مدهم بأسباب القوة والبقاء ، لديمومة مصالحها وفي ذات الوقت فإن الولايات المتحدة لا تتورع عن أن تستبدل العميل . وترضى بوضع حد جديد ، كما فعلت مع عميلها في سايجون وتايوان .
- 2- لقد اعتبرت الولايات المتحدة إيران حليفا هاما ، لا يقل عن أهمية الكيان الصهيوني في فلسطين ، ولكنها لا تكتفى بهما ، بل عملت على استقطاب حلفاء وعملاء جدد في المنطقة حتى يمكنها تعويض عميل بآخر . وهي تنطلق من ذلك أنها لا يمكن أن تضع ثقتها في نظام معين ، بل تعتمد على أكثر من نظام عميل أو حليف لتضمن بقاء مصالحها ، وذلك كالفلاح الذي يضع بيضه في أكثر من سلة خوفا من فقده كله .

- 3- لما كان العملاء أداة لتنفيذ إستراتيجية الولايات المتحدة فإنها تحاول تجريب وسائلها من خلال هؤلاء العملاء . ولما كانت الولايات المتحدة تخوض صراعا مع الإتحاد السوفيتي باوجه متعددة من خلال سياسة الوفاق الدولية فإنها لا تتورع عن إطلاق العنان للتيار الديني في إيران وغيرها من أجل التأثير على العقيدة السوفيتية الشيوعية في الجمهوريات

(1) حسن طواليه ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

المحاذية لإيران . (1) معتقده أن هذا الأسلوب ربما يكون أكثر اثرا على اختراق العقيدة الشيوعية . ولم تخف الولايات المتحدة أهمية إلتقاء الظاهرتين الماركسية والدينية في إيران وإعتبار ذلك خطوة في التأثير على العقائد الأيديولوجية ومنها الشيوعية والقومية على حد سواء .

4- الولايات المتحدة كانت تريد إخافة الشاه وتحجيمه ، وفي نفس الوقت الطرق على أبواب الإتحاد السوفيتي من منافذ عقائدية دينية . وعندما تفاقمت الأوضاع في إيران ، استخدم الشاه العصا الغليظة في محاولة لقمع انتفاضة الشعب الإيراني وهو الأسلوب الذي تعرفه أجهزته الخاصة السافاك ، ولكن الولايات المتحدة أوحى إليه من خلال المستشارين ومكاتب المعلومات ، أن يستخدم قدرا من المرونة (2) في استخدام الديمقراطية الليبرالية على أمل أن يمتص نقمة الجماهير ويظهر بمظهر الحاكم العصري المتمدن . ولكن هذا الأسلوب أتاح الفرص أمام الجماهير لكي تنظم نفسها في عملية شاملة تقود إلى الإطاحة بذلك النظام الفاشي .

وقد تاه شاه إيران ما بين الأساليب القديمة المتعارف عليها لدى السافاك وبين الوصفات الجديدة التي قدمت إليه من خلال الأعوان ومكاتب المستشارين . وقد كانت النقطة الفنية القاتلة للشاه ، هي ذلك التردد ما بين إتباع الأسلوب الإرهابي القاسي ، وما بين الأسلوب الديموقراطي الحقيقي فلا هو بقى على أسلوب القمع ولا أجاد لعبة الديموقراطية التي أشاروا عليه باستخدامها ، الأمر الذي أعطى الجماهير فرصة التمرد مستثمرة فرص التردد لدى الشاه ، والتراجعات التي قدمها طيلة الأشهر المتعاقبة من عام 1978 والتي كان آخرها الخروج من إيران وتشكيل مجلس وصاية وتنصيب شهيد بهشتي رئيسا للوزارة الإيرانية فالجماهير الإيرانية التي خبرت بأساليب الشاه القمعية ، تعرف جيدا أن التراجعات التي قدمها واستخدامه للديموقراطية الليبرالية ، ليست إلا غطاء للاستمرار في الحكم وإمتصاص نقمة الجماهير عليه ، وعرفت أنها فرصة مواتية للاستمرار في الثورة والتمرد على نظام الشاه حتى يسقط . (3)

(1) موسى الموسوي ، الثورة البائسة ، (بيروت : ، ط1 ، 1988) ، ص 20 .

Dilip Hiro , op. , cit., p. 317 .

(2)

(3) حسن طوالبه ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

وفى النهاية كما اعترف الشاه فى مذكراته أن الأمريكان لم يعملوا شيئا لإنقاذه عن طريق مستشاريهم عندما عرفوا أن ورقته خاسرة ، بل كانوا يرغبون فى مغادرته البلاد كما قال له الجنرال هايزر معاون رئيس حلف ناتو. والذي وصل إلى إيران بغير علم منه واتصل بالمعارضة بدون علمه أيضا ، وعندما زاره فى قصره لم يبحث معه تطورات الأزمة بل كان يسأله بصورة مكرره متى تغادر إيران ؟ (1) .

(1) د. موسى الموسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثاني

الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة في عهد الثورة الإسلامية

أولاً : خصائص رؤية الخميني للولايات المتحدة الأمريكية .

تتسم رؤية الإمام الخميني للغرب وللولايات المتحدة بالوضوح الشديد وبالإدانة المستمرة ، فقوى الإستعمار لديه مثلت وفقاً لقوله " أصل كل المصائب ؟ ويمكن تلمس هذه الرؤية في الخصائص التالية :

- (أ) الغرب إستعماري بطبعه .
- (ب) الغرب هو الذي يبتث الفرقة بين المسلمين .
- (ج) إرتباط مصير المسلمين بالنضال ضد الغرب .
- (د) الغرب لدى الخميني تجسده بحق الولايات المتحدة .

فروية الخميني لهذه الخصائص تكمن في :-

أولاً :- الغرب إستعماري بطبعه : وذلك لأن الغرب لديه إستعماري بطبعه ومعاد للإسلام ولحركة الإحياء الإسلامي منذ قرون مضت وفي هذا المعنى يقول الخميني مخاطباً الحجاج بمكة المكرمة " قفوا في وجه أعدائكم المتمثلين في أمريكا والصهيونية العالمية والقوى الكبرى سواء الشرقية منها أو الغربية دون خوف أو وجل " ⁽¹⁾ . ثم يرى الخميني أن " الهدف الأصلي للدول الاستعمارية هو القضاء على القرآن ومحوه والقضاء على الإسلام وعلماء الإسلام ، ومن أجل الوصول إلى الهدف فهم يعزفون على كل نغمة يستطيعونها وبوسيلة عملهم وهم يبدون وجههم المعادي للإسلام اللاقومي أكثر فأكثر .

وعداؤهم من وجهة نظره قديم فم منذ ثلاثمائة عام ، حين وجد المستعمرون طريقهم إلى العالم الإسلامي وهم يهينون الظروف للقضاء على الإسلام ، وهم لا يهدفون إلى هذا لكي تسيطر المسيحية ، فهم لا يؤمنون بالنصرانية كما لا يؤمنون بالإسلام لكنهم ومن الحروب الصليبية أحسوا أن ما يقف حائلاً دون منافعهم المادية وأن الخطر الوحيد على هذه المنافع هو

(١) د. رفعت سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص 41 .

الإسلام وتعاليم الإسلام وبناء على ذلك فإن المستعمر وضع فى رأى الخمينى " خطة محو الإسلام وأحكام القرآن المقدسة . إن الاستعمار عند الخمينى واحد سواء كان يساراً أو يميناً فكلاهما إتفقا معاً على القضاء على الإسلام وهم يسعيان للقضاء على الدول الإسلامية وتقسيمها واستعبادها ونهب خيراتها وثرواتها الطبيعية وهما متفقان تماماً على ذلك (١) .

(ب) الغرب الاستعماري هو الذى بث الفرقة بين المسلمين :

وفى مفهوم الخمينى أن الغرب لا يبث الفرقة فقط بل يوظف لصالحه كل شيء حتى الصحافة والتلفزيون والمدارس ، ولقد أثبتت أحداث الثورة تلك الحقيقة ، وهذا المعنى يرى الخمينى أن الأيدى التى تبث الفرقة بين المسلمين هى أيدى قذرة .

" إن الأيدى القذرة التى تبث الفرقة بين الشيعة والسنة فى العالم الإسلامى لا هى من الشيعة ولا من السنة ، أنها أيدى الاستعمار التى تريد أن تستولى على البلاد الإسلامية من أيدىنا والدول الاستعمارية والدول التى تريد نهب ثرواتنا بوسائل مختلفة وحيل متعددة هى التى توجد الفرقة بإسم التشيع والتسنن (٢) .

(ج) ارتباط مصير المسلمين بالنضال ضد الاستعمار :

وهى الخاصية الثالثة من خصائص رؤية الخمينى بأن ماضى وحاضر المسلمين ارتبط بالنضال ضد الاستعمار الغربى ، بمعنى أن النضال مثل سمة أصيلة للإسلام فى مواجهة المستعمر حتى فى أضعف لحظات العالم الإسلامى . إن اكتشاف هذه الخاصية تطلبت من الخمينى استيعاب كل الخبرة الإسلامية الأولى التى وجدت أيام الرسول ثم الخروج بتصوير متكامل لظرفيتها والواقع الذى كانت عليه ، وهنا نجد الخمينى ملماً بكافة جوانب الجغرافية الإسلامية تاريخياً باعتبارها جزءاً من الخبرة التاريخية فالدولة العثمانية على سبيل المثال ، كان ينقص رجالها الكفاءة والجدارة والأهلية وبعضهم كان مليناً بالفساد وكثير منهم كانوا يحكمون الناس حكماً ملكياً مطلقاً ومع ذلك كان المستعمرون يخشون أن يتسلم بعض ذوى

(١) المرجع السابق ، ص 42

(٢) المرجع السابق ، ص 43

الصلاح والأهلية من الناس قيادة الدولة العثمانية ، للإبقاء على وحدتها وقدرتها وقوتها وثرواتها ⁽¹⁾ .

ويتحدث الخوميني أيضا بقوله : " بعد أن نجح الاستعمار في السيطرة على بلاد الإسلام وفي تجزئتنا ركز جنوده إلى جانب النهب الاقتصادي والسيطرة العسكرية على محو الطابع الحضاري المتميز وتزييف هويتها الفكرية الخاصة وهو الطابع والهوية النابعين من الإسلام بهدف الاحتواء الحضاري للأمة ومستهذفاً تكريس سيطرته وتأييد نهبه واستغلاله ، وعلى هذا الدرب وفي هذا الميدان كانت مدارس ومراكز تبشيره وألوان فكره وثقافته التي أخذت تتلقف أبناء الأمة وتتعهد عقولهم منذ الطفولة " .

ثم يتحدث الخميني للمسلمين محذراً : أنا أقول لكم : "إنه إذا كان همنا الوحيد أن نصلي وندعو ربنا ونذكره ، ولا نتجاوز ذلك ، فالاستعمار وأجهزة العدوان كلها لا تعارضنا ما شئت فصل ، ما شئت فأذن وليذهبوا بما أتاك الله . هم يريدون نفطك ، هم يريدون معادتنا ، يريدون أن يفتحوا أسواقنا لبضائعهم ورووس أموالهم ، يريدون ابقاءنا على تخلفنا وضعفنا وبؤسنا ، ليستفيدوا هم من ثرواتنا وأراضينا وقوانا البشرية . ⁽²⁾

د - الغرب يتجسد في الولايات المتحدة :

السمة الأخيرة للغرب عند الخميني أن يتخلص من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعتبر لديه أساس الفساد (والشيطان الأكبر) حيث كل " المصائب التي حاقت بنا وكل مشاكلنا من أمريكا ، وفي رأيه أن هؤلاء النواب من أمريكا ، هؤلاء الوزراء من أمريكا كلهم معنيون من قبلها لقمع الأمة المظلومة ، واقتصاد إيران والتجار في الفقر والإفلاس . وقد ندد الخميني بتبعية الشاه للولايات المتحدة وخضوعه لسياساتها فأوضح المخاطر التي تهدد الاقتصاد الإيراني نتيجة استمرار سياسة تدفق البترول الإيراني لتلبية حاجات الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتبديد عائدات النفط في شراء الأسلحة دون مبرر ، فيذكر في إحدى بياناته : " أن شاه إيران يبيع هذا الذهب الأسود ، ويجعل خزانة إيران وشعبها خاوية وبدلاً من أن ينفق دخله على

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 44

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 45

الشعب الجائع يقرضه لسادته المستعمرين أو يشتري السلاح المخرب ليحرس مصالح المستعمرين ومطامعهم فى المنطقة " (1)

إنه بإنتهاء مخزون النفط على يد هذا النظام ، سوف تسقط هذه الأمة فى فقر لن يسمح لها إلا أن تلقى بنفسها فى الرق ، وشعب إيران الذى لم تعد لديه زراعة أو صناعة ينبغى عليه آنذاك أن يعيش فى فقر مدقع أو يستسلم للعمالة للأجانب . وهو يرى فى تجسيده لحجم ونوعية العلاقة التى أقيمت بين رجال الشاه وأمريكا " أنهم جعلوا الشعب الإيرانى أكبر ذلة من ذلة كلاب أمريكا " ويؤكد الخمينى " أن السيف هو عامل المسلمين وذلك لأن الاستعماريين قالوا إن الدين شىء والسياسة شىء آخر ولا ينبغى أن يتدخل رجال الدين فى أمر قط ، ونحن أيضا صدقنا والنتيجة هى ما ترى ، هذه أمانيتهم وكانت كائلة وستظل ، يلعن الله الاستعماريين الذين جعلوا " الدعاء " مسئولية لنا فحسب ، متى كان الدعاء وظيفة لنا ؟ عملنا هو السيف عملنا هو الحكم . (2)

ثانيا : الرؤية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة عند قيام الثورة الإسلامية :

فبعد أن غادر (الشاه) إيران نشطت المفاوضات فى باريس بين الولايات المتحدة وبين آية الله (الخمينى) وقد أعترف يزدى وهو دكتور أمريكى الجنسية من أصل إيرانى كان فى رفقة الخمينى فى باريس ومن أقرب المقربين إليه . (3) فقد اعترف يزدى فيما بعد بوجود رسائل متبادلة بين آية الله الخمينى والرئيس كارتر وأن هذا التبادل قد تم بانتظام ومن بين هذه الرسائل ، رسالة بعث بها الرئيس (كارتر) إلى آية الله الخمينى فى باريس أقترح فيها الأول على الثانى الدخول فى محادثات مع مجلس الوصاية وذلك من أجل تحقيق الهدف الذى يسعى إليه الخمينى وهو النظام الجمهورى الإسلامى على أن يتغير بعد ذلك إسم (مجلس الوصاية) ليصبح بإسم (مجلس الحكومة الوطنية) وهذا المجلس الأخير يفوض سلطاته بعد ذلك إلى ما يسمى بـ (المجلس الوطنى الإسلامى) الذى يختاره آية الله الخمينى ، ويقوم هذا المجلس الأخير بإسقاط الحكومة وتشكيل حكومة وطنية ، لكن الخمينى رفض هذا الاقتراح لأنه يعتبر أن دخوله فى مفاوضات مع مجلس الوصاية الذى عينه الشاه من الذين يثق فيهم يعنى

(1) د. ابراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية (القاهرة:الزهران للإعلام العربى) ط2 ، 1988م ، ص 153 .

(2) د. رفعت سيد أحمد ، ص 46

(3) د. موسى موسى الثورة البائسة ، مرجع سابق ، ص 28 .

الاعتراف بحكم الشاه .⁽¹⁾ ولقد بعث (الخميني) برد على رسالة (كارتر) رفض فيه فكرة الوصاية الذي يعتبره مخالفا للدستور ، ويقول الخوميني تعقيبا على ذلك ، عبارة تدل على أن تبادل الرسائل بينه وبين الرئيس كارتر كان يتم بانتظام ومنذ وقت طويل هذه العبارة يقول فيها : " حيث شرحت ذلك مراراً " .⁽²⁾

فقال " إنهم اتصلوا بي من طهران وأخبروني أن أنقلابا عسكرياً على وشك أن يقع ، وأنهم يريدون قتل المواطنين ، وقد طلبوا مني الإعلان عن مقاطعة البضائع الأمريكية وإعلان الجهاد المقدس ، وإنني لا أرى الانقلاب العسكري في صالح أمريكا ، ولذلك فإنني كرجل دين أوصيكم بأن تحولوا دون إراقة الدماء ، وإذا فعلتم ذلك فإن إيران لن تنتج نحو الشيوعية ، ولن تنحاز إلى الشرق ولا إلى الغرب ولا سبيل إلا بعزل (الشاه) والسماح للشعب بأن يقيم مجلساً للثورة ، وسأعين أشخاصا نظيفين في هذا المجلس لنقل السلطة حتى يتم إجراء انتخابات حرة لإقامة حكومة منبثقة من الشعب ، إن النظام الآن أضعف من ذي قبل ، وقد وقع إنشقاق داخل الجيش ، وأن كثيرين قد انضموا إلينا وسيقومون بالقضاء على الانقلاب العسكري ، ولكنني لا أريد وقوع مجزرة ، وإذا وقعت هذه المجزرة فإن الشعب الإيراني سيحملكم المسؤولية وسيكون في ذلك أبلغ الضرر لكم ، هذه هي رسالتي للرئيس كارتر " .⁽³⁾

ولعل هاتين الرسالتين تكوanan دليلاً لايقبل النقص على أن قادة الجيش الإيراني قد تلقوا تعليمات مفاجئة بالتخلي عن (شهبور بختيار) ، الأمر الذي دفع (بختيار) للهرب كما دلت الرسائل على أن كل ما حدث في إيران ، حتى هروب (بختيار) كان تدبير وموافقة الولايات المتحدة والرئيس (كارتر) شخصياً . ولعل تأثير أمريكا في الأحداث يبرز من خلال وصول شخصية غامضة إلى طهران ذلك هو (الجنرال هويزر) نائب قائد قوات حلف الأطنطى في أوروبا الذي وصل إلى طهران في بداية يناير 1979م ، وقد أخطرت الولايات المتحدة كلا من ألمانيا الغربية ، وفرنسا ، بأنها قررت إسقاط (الشاه) ، وعلى الرغم من أن مهمة (هويزر) في طهران كان مقدراً لها ثلاثة أيام فقط ، إلا أنها استمرت شهراً ، كان خلالها يجتمع يومياً بكبار رجال القوات المسلحة الإيرانية ، في وقت أصبح الجيش فيه قلقاً ومشوشاً ، لا سيما بعد غياب (الشاه) قائد العام

⁽¹⁾ (أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، ص 262 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 263 .

⁽³⁾ (المرجع السابق ، ص 364 .

عن إيران ذلك أن الجيش لم يكن مسيساً ، وقد تعود على أن يفكر له غيره ، ثم فوجيء بأن حليفه الأوحيد قد تركه وحدة ليواجه مصير البلاد دون معين ، وكان قادة الجيش قد قرروا القيام بانقلاب عسكري ضد (بختيار) الذي لم يستطع السيطرة على الموقف (1) .

ولكن كما وضح من الرسائل المتبادلة بين (كارتر) و (الخميني) هدد الخميني الولايات المتحدة بأن إيران ستقاطع بضائعها وأن الدماء ستجری أنهارا إذ وقع الانقلاب العسكري وأن (الخميني) ضد التعامل مع (مجلس الوصاية) ، لأنه بذلك يتعامل مع (الشاه) وأنه يصر على إسقاط (بختيار) . ووضحت مهمة (هويزر) فإنه كان يحاول ترويض الجنرالات حتى يغادر (الشاه) إيران فكان يقول :

" إنه عندما تحين اللحظة التي تعجز فيها الحكومة المدنية عن الوقوف في وجه القوى الثورية فإن الولايات المتحدة ستدعم استيلاء العسكريين على الأمور في إيران " (2) وهذا ما صدقه كثير من الجنرالات ، إلا أن (هويزر) كان يهينهم بالترغيب والترهيب للحظة المتفق عليها مع (الخميني) ، فقد أخبرهم أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن (الشاه) يستطيع الرجوع ، وأن واشنطن تسعى لإشراك العسكريين ورجال الدين في السلطة ، مما دفع الجنرالات العسكريين إلى المطالبة بالمفاوضات مع معسكر الخميني . (3)

وبهذا مهد الجنرال (هويزر) الطريق لعودة (الخميني) ووصله إلى السلطة ، ولعل خير شاهد على حقيقة مهمة الجنرال (هويزر) ، ما يرويه الشاه نفسه في مذكراته (رد على التاريخ) إذ يقول ما يلي :

" في بداية يناير 1979 ، كنت لا أزال في الحكم ، وقد تلقيت ، معلومات غريبة تقول أن الجنرال الأمريكي (هويزر) في طهران منذ بضعة أيام ، والجنرال (هويزر) ليس نكراه ، فهو جنرال في سلاح الجو الأمريكي ، ونائب رئيس أركان القيادة الأمريكية في أوروبا ، وزار طهران عدة مرات في السنوات الماضية ، وفي كل مرة كان يطلب مقابلي ، أما هذه المرة فلم يحدث شيء من ذلك على الإطلاق ، فلقد أحيط وصوله إلى طهران بسرية مطلقة ، ماذا كان هذا الجنرال الأمريكي يعمل في طهران؟ (4) وقد تكون لدى الدبلوماسيين الأمريكيين ،

(1) المرجع السابق ، ص 365 .

(2) المرجع السابق ، ص 365 .

(3) (وليم سالفان ، أمريكا وإيران ، ترجمة لمجدة الشواف ، (قبرص : دار الملتقى للنشر، ط 1 ، 1991 ص 220 .

(4) المرجع السابق ، ص 367 .

المكلفين بتحليل سياسة الخميني في خريف 1979 الرأي القاطع أن مستوى العلاقات سيصل قريباً إلى الحد الذي كانت عليه قبل عام من نهاية نظام الشاه ، فقد كان الشاه وحده تقريباً هو هدف شتائم الخميني والموالي ، أما الاتهامات الموجهة لسياسة أمريكا فكانت " .. الشيطان مرتدياً زياً ، ويريد القضاء على الإسلام " .

وكان رجال الدين يقرأون بانشرائح تقارير عن عدم قبول بلد لهذا الشيطان ، حتى دولة ملك المغرب رفضت هذا . أما تعليق الخوميني على هذا فكان " إن الشيطان يجري في العالم على غير هدى وبلا وطن ، تطارده مصائبه ⁽¹⁾ . وفجأة سمح للشاه أن يدخل نيويورك . وقد نشرت الصحف صوراً لاستقبال الشاه لوزرائه السابقين وهو يتحدث مع هنري كيسنجر ودافيد روكفلر وكانت هذه الصور بالذات قد أدت إلى الخوف من تدبير مؤامرة في نيويورك لإعادة الشاه إلى طهران بالقوة . أما كونه مريضاً ويجب إجراء عملية جراحية له ، فلم يصدق هذا إلا نفر قليل من زعماء رجال الدين ، ولم يكن الخميني من هؤلاء النفر .

فكان يرى أن خبر المرض المهدد لحياته جزء من مخطط المخابرات الأمريكية لإعادة الملكية مرة أخرى إلى إيران والقضاء على الجمهورية الإسلامية . وعادت ذكرى أحداث 1953 تطل من جديد . حينذاك نجحت المخابرات الأمريكية في إعادة محمد رضا بهلوي إلى العرش - وفيما يبدو أن إعادة هذا الانقلاب تقف على الأبواب مباشرة ، فكان رد فعل رجال الدين فورياً . ففي خطاب المساء كانوا يسبون بقولهم :

" الآن تظهر الولايات المتحدة وجهها الحقيقي فالشيطان يقف بجوار الشيطان . فجيـمى كارتر ورضا بهلوي يريدان إعادة حكم الشيطان لإيران مرة أخرى " ⁽²⁾ . وطالبوا الجماهير بنزع قناع الشيطان . فعلى كل مسلم فريضة أن يمنع عودة الشيطان إلى أرض المؤمنين . فقد كان الخوف حقيقياً ومتأصلاً بشدة من محاولة عملاء الولايات المتحدة لتكرار نجاح عام 1953 . فقد ترك حدث هروب الشاه وعودته أثار في النفوس وكان الناس في إيران يشعرون بأنهم صاروا حينذاك أسرى للولايات المتحدة . أما شباب الشيعة الذي لم يعيش معظمهم أحداث 1953 فقد تم إخبارهم بما وقع في ذلك العام ، فكان الجميع يعرفون على الأقل : أن الأمريكيان فتحوا للشيطان قصره مرة أخرى .

(¹) جرها رد كونسلمان سطوع لمح الشيعة ، ترجمة محمد أبو رحمة (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، ط2 ، 1993 ، ص 196 .

(²) المرجع السابق ، ص 197 .

فالأمريكان هم الخصم الوحيد الذى يجب محاربته حتى لا تتكرر أحداث عام 1953 مما حدا لبعض الشباب خشية أو تعاظم الخوف من أعمال المخابرات الأمريكية فى طهران باحتلال مواقع أمام السفارة الأمريكية لكى يراقبوا نشاط المخابرات وبعد ذلك قاموا باحتلالها والاستيلاء عليها .

وأثر ذلك تعقدت العلاقات الإيرانية الأمريكية والتي أكدت الشواهد والأدلة ، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الحقيقى الأول فى إنهاء حكم الشاه ووضع الخمينى على رأس السلطة فى إيران . ولكن يبدو أن الولايات المتحدة رأت بأن الثورة الإيرانية بقيادة (الخمينى) تجاوزت الحدود التى رسمت لها ، وأن الخمينى لم يحترم العهود وانغمس فى خضم التناقضات الداخلية ، وخضع لتأثير المقربين منه وهم خليط متنافر ، مما جعل الخلاف والقطيعة بين الولايات المتحدة والحكومة الإيرانية يزداد سوءاً ويرجع ذلك لأسباب من ضمنها ، حملة الإعدامات لإنصار النظام السابق دون توفير أية ضمانات للعدالة أو حقوق الإنسان ، رغم الاحتجاج من كل أنحاء العالم .

وكان هذا الأمر جاداً فى حالتين على وجه الخصوص هى إعدام أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الأسبق ، والثانية هى إعدام (حبيب الله القانونى) زعيم اليهود فى إيران ، الأمر الذى أدانه لأول مرة ، مجلس الشيوخ الأمريكى مما زاد من ردود فعل ساخنة من جانب الحكومة الإيرانية تجاه تلك الإدانة ، إلى جانب الاحتجاج من قبل الحكومة الإيرانية التى اعتبرت ذلك تدخلاً أمريكياً غير مقبول فى شئونها الداخلية وازداد الأمر حدة فى الخلاف بمطالبة الحكومة الإيرانية أمريكا بتغيير سفيرها (كاتلر) المرشح كسفير جديد لها فى إيران ، إذا أرادت تحسين علاقاتها معها وفى الوقت نفسه أنكرت الولايات المتحدة تدخلها فى الشئون الداخلية لإيران وتقديم دليل واحد يثبت ذلك .⁽¹⁾

واتهمت إيران الولايات المتحدة بوقوفها وراء (جماعة الفرقان) التى اغتالت اللواء (قرنى) وآية الله (مطهرى) ومحاولاتها اغتيال آية الله (خلخالى) المسئول عن محاكم الثورة ، وآية الله (مفتح) عضو مجلس الثورة ، وحجة الله (رافسنجانى) عضو مجلس الثورة الذى وقعت محاولة اغتياله مباشرة ، إثر عودته من تزعم مظاهرة عارمة أمام السفارة الأمريكية فى طهران ، وإلقائه خطاباً ملتهباً ضد أمريكا وسياستها ، وعندما عاد وهم بدخول بيته أطلق عليه الرصاص فأصيب ولم يمت .

(1) أحمد مهابه إيران بين التاج والعمامة ، مرجع سابق ، ص 414 .

ولقد سبق لآية الله (الخميني) نفسه أن اتهم الولايات المتحدة بأنها تقف وراء هذه الجماعة ، بل إنه حذر السفير السوفيتي في مقابلة معه ، من الشيوعيين المزيفين الذين يعملون لحساب الولايات المتحدة في إيران ، ولعل آية الله الخميني يرى في نشاط (جماعة) الفرقان ما لا يراه غيره من خطورة ، لأنه قد يرى أن ذلك إصرار من الولايات المتحدة على تحجيمه وترويض عناده .⁽¹⁾ من هنا كانت ردود فعله غامضة ، فقد هدد الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيته (ابراهيم يزدي) بأن إيران ستقطع علاقاتها مع أمريكا إذا استمرت في تدخلها في شئون إيران الداخلية واستمرت محاربتها للثورة ، كما هدد وزير الخارجية بإلغاء الإتفاقيتين المعقودتين مع كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي الأولى عام 1959 والثانية عام 1921 واللتين تتيحان كل منهما التدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة ذلك . أيضا انتشرت تصريحات رسمية تقول بعزم إيران على إلغاء إتفاقيتهما المالية مع الدول الأخرى ، الأمر الذي يصيب بالدرجة الأولى بالضرر الولايات المتحدة حيث تربطها بإيران أكثر من ألف إتفاقية ، ولكن ابراهيم يزدي المعروف بتعاطفه مع الولايات المتحدة رفض ذلك حين ذكر أن ذلك يلحق بإيران ضررا أكبر من الضرر الذي يصيب الأطراف الأخرى في هذه الإتفاقيات ، وإن كان ألمح (يزدي) في تصريحاته إلى احتمال أن الولايات المتحدة قد تفرض حظرا على تصدير المواد الغذائية لإيران حين قال بأن الشعب الإيراني سيصوم ستة أشهر إذا حدث ذلك إلا أن مصادر السفارة الأمريكية نفت ذلك ، وأكدت أن السفن الأمريكية بدأت تغادر الولايات المتحدة حاملة المواد الغذائية إلى إيران .⁽²⁾

أيضا صرح (يزدي) بوجود لجنة أمريكية في إيران لدراسة الإتفاقيات العسكرية بين البلدين لتقرير مصيرها ، وأضاف إن إيران طلبت من الولايات المتحدة شراء الأسلحة الأمريكية التي سبق بيعها لإيران أو السماح لإيران ببيعها إلى الدول الأخرى وذلك في وقت لم يدر فيه بخلد إيران والعراق أنه يجري الإعداد لنشوب حرب ضروس بينهما ، ستجعل كل منهما في حاجة ملحة ودائمة إلى كل أنواع الأسلحة ، كما شجب (يزدي) تهديد الولايات المتحدة باحتلال منابع البترول بالقوة مؤكدا أن هذا الأمر سيواجهه بشدة ، وأرجعه إلى فشل سياسة أمريكا منذ عهد نيكسون والتي كانت تقوم على الدفاع عن المصالح الأمريكية من خلال الدول العميلة لها لتخفيف الضغوط الاقتصادية عن أمريكا .

(1) المرجع السابق ، ص 415 .

(2) المرجع السابق ، ص 416 .

وفى تصريح لآية الله الخميني نشرته صحيفه (بامداد) الإيرانية فى 1979/5/20 هاجم بشدة الكونجرس الأمريكى ، الذى كان قد ندد قبل أسبوعين بتنفيذ إيران حكم الإعدام فى (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، وقال الخميني ردا على تهديد الكونجرس الأمريكى بأن علاقات أمريكا بإيران ستكون خطيرة إذا استمرت أحكام الإعدام ، فرد قائلا (فلتصبح خطيرة ، وماذا نريد من علاقاتنا مع أمريكا ؟ ، إنها علاقة المظلوم بالظالم ، وعلاقة بين منهب وناهب ، ما حاجتنا بأمريكا ، وإن أمريكا بعيدة من هنا وتريد أن تكون نحن لها سوقا ، إنها تطمع فى شراء نفطنا ، وإذا لم تأسف أمريكا على إعدام هويدا خادما لمدة ستة عشر عاما ، فإن ذلك يدل على عدم وفاء أمريكا بالنسبة لخادما ، كما ستفعل نفس الشئ إذا أعدمنا الشاه) . (1)

ثم جاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى 8 إبريل 1980 وسط ترحيب واضح من الخميني بذلك (2) فلقد حظيت الولايات المتحدة بمركز أصل الفساد وزعيم الاستكبار العالمى بل وارتباطا بتعاضد درجة العداء ثم الاستعانة بالمظاهرات والشعارات ضد الولايات المتحدة فى الصراع الداخلى المناوئ للقوة الليبرالية بسبب رغبة تلك القوة فى التفاهم مع الغرب والدفاع عن الخط الأمريكى وخارجيا أدى هذا العداء والسياسة " المعادية الشيطانية " إلى تأسيس علاقات صداقة مع صغار الدول الماركسية بل والبعيدة جغرافيا مثل كوبا وكوريا الشمالية واليمن الجنوبي وإن كانت تولى إيران إهتماما هامشيا إلا أنها تشترك فى معاداة الولايات المتحدة وبالتالي جمعهم هذا العداء أكثر من الارتباط بالإتحاد السوفيتى سابقا .

بل إن القيادة الإيرانية عندما جعلت من الولايات المتحدة الشيطان الأكبر كان هناك أيضا صغار الشياطين لذا أقامت إيران علاقات خاصة مع كل دولة غربية على حده محاولة استغلال الاختلاف داخل العالم الغربى حين أقامت علاقات على أساس اقتصادى مع كل من فرنسا والولايات المتحدة . (3)

(1) المرجع السابق ، ص 417 .

(2) جريدة الأهرام 18 إبريل 1980 .

(3) لقد زار طهران كل من وزير الخارجية اليابانى والألماني وذلك عام 1983 أنظر بالتفصيل :

ولقد ظهر مع ذلك نوع من الإتفاق المبدئى وسط العديد من عناصر النخب الإيرانية مثل موسى وخامنى ورافسنجانى ومنتظرى حول إمكانية التفاوض مع الأمريكين فعلى أثر زيارة مكفرلين لطهران أعلن منتظرى أنه لايمتنع فى عودة العلاقات مع الولايات المتحدة طالما أن واشنطن " عادت لرشدتها " وهو ما أكده بعد ذلك " ولاياتى " حيث أوضح أن عودة العلاقات مع الولايات المتحدة تعتمد على موقف واشنطن من أعمالها العدوانية تجاه إيران وأكد أيضا أن طهران تأمل فى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول باستثناء إسرائيل وجنوب أفريقيا . (1)

ولا يجب اعتبار ذلك طفرة أو تحولا مفاجئا فى مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية حيث أنه على مدى فترات زمنية مختلفة فتح الأبواب للحوار بين طهران وباريس ولندن وواشنطن وذلك بعد أن كانت شبه موصدة ، وكانت قضية الرهائن هى السبب المباشر فى منع هذا الحوار . (2) كما كان السلاح أهم محاور الالتقاء مع الولايات المتحدة وتوضع الولايات المتحدة على قائمة أهم موردى السلاح لإيران قبل وأثناء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد جرى لقاء بين شولتز وولاياتى فى أكتوبر 1984 وفى نفس الفترة تم بيع أسلحة من الولايات المتحدة عن طريق أسبانيا قيمتها 3 بليون دولار ومن ثم بدأ حديث الخمينى عن النصر الحتمى فى الحرب . (3) فهناك مستويات للتعامل مع الولايات المتحدة ، المستوى الأول المعلن بتأكيد الاستعداد للحوار مع حكومة الولايات المتحدة والمستوى الثانى يتم عبر الدبلوماسية السرية والوسطاء الدوليين لاستعادة العلاقات الطبيعية وتتحرك فى هذا المجال عدة دول أوربية وروسيا وباكستان .

ولقد كانت كل من أسبانيا والبرتغال محطة الوساطة الرئيسية لتوريد الأسلحة وخاصة الغربية فقد أوضحت مجلة " أكسبريور " أن أسبانيا باعت لإيران نحو 175 ألف طن من العتاد الحربى ، وفى تقرير آخر قدرت الحكومة الأسبانية عام 87 وحده ما قيمته 280 مليون دولار من الأسلحة سرا إلى إيران . (4) وبالرغم من أهمية أسبانيا للمصالح الإيرانية لم تتردد فى إدانة قيام علاقات بين أسبانيا وإسرائيل على لسان موظفا كبيرا بالخارجية الإيرانية واعتبرت هذا العمل " مهانة " للمسلمين وتم استدعاء سفير إيران فى مدريد للتشاور .

(1) باكينام الشرقاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 336 .

(2) عبد العاطى محمد ، الأهرام ، 1989/6/25 .

(3) باكينام الشرقاوى ، مرجع سابق ، ص 366 .

(4) المرجع السابق ، ص 337 .

وإن تم النظر إلى هذا العمل باعتباره انعكاسا طبييا للقيود الأيديولوجية على الحكومة أنه بالمقارنة برد الفعل الإيراني تجاه ساحل العاج التى أقامت أيضا علاقات مع إسرائيل وفتحت سفارة بها تتضح أولوية المصالح الحيوية الأيديولوجية حيث قامت إيران بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ساحل العاج ، أما عندما ارتبطت العلاقة مع إسرائيل بدولة تربطها بإيران مصالح حيوية هامة تم إنقاذ المصادقية الأيديولوجية برد فعل متوازن وعقلانى ومحدود . (1)

إن العلاقات الأمريكية الإيرانية يحكمها ويحدد مسارها فى الأساس أزمات متتالية بين كل أزمة وأخرى جو ملئ بالتفاؤل والاستعداد للحوار ، ثم ما تلبث أزمة أخرى أن تنشب ليزداد التوتر ، فى البداية جاءت أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران ثم " إيران جيت " ثم كتاب آيات شيطانية " ، والرهائن فى لبنان والأرصدة الإيرانية فى البنوك ثم أخيرا تزويد إيران بأسلحة نووية وقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة فى الأونة الأخيرة . (2)

وجدير بالذكر بأن العداء للولايات المتحدة الأمريكية أخذ أبعاد جديدة فى ظل إدارة " رافسنجاني " حيث تعارض ما هو متوقع من هيمنة أمريكية مع الأهداف الشرعية لإيران لتحقيق الأمن والتعاون الاقتصادى فى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا ، وبالتالي ظهرت حملة دعائية لإيران باسم حماية حقوق الإنسان وعدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أن أهم ما يؤثر قلق إيران هو التقارب المتصاعد ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى الذى يؤثر على مستقبل الأمن فى المنطقة خاصة فى ظل الشكوك الأمريكية فيما يخص النوايا الإيرانية وذلك بالرغم من ظهور الإرتياح والتفاؤل فى واشنطن مع مجئ " رافسنجاني " واستعادة إيران إلى حظيرة الدول الغربية لكى تمارس دورها فى المجتمع الدولى " كدولة متحضرة " وفق التعبير الأمريكى .

(1) المرجع السابق . ص 337 .

(2) لقد كان لكتاب " آيات شيطانية " آثاره الخطيرة على العلاقات مع الغرب فالجموعة الأوربية استدعت سفرائها كما سحبت بريطانيا سفيرها _ الأهرام 1989/2/21 - الأهرام 1989/2/22 .

الفصل الثالث

رؤية النظام الإيراني للدور السوفيتي العالمي تجاه منطقة الخليج

كان النظام الإيراني دائماً ينظر إلى أن مصالح الاتحاد السوفيتي السياسية معه كانت تدخل ضمن إستراتيجيته العسكرية في منطقة الخليج العربي ، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت انسحاب بريطانيا منها وهو الحد من السيطرة الغربية وكسر احتكاراتها العسكرية فيها ⁽¹⁾. فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتي أعلن عن نيته في الابتعاد عن شئون منطقة الخليج وعدم التدخل فيها إلا أن النظام الإيراني كان ينظر إلى ذلك بحذر لأن السوفييت كانوا يبيتون لنشر نفوذهم في الخليج بكل الوسائل التي يحتفظون بها في جعبتهم ⁽²⁾.

فالاتحاد السوفيتي كانت له أدواته المتعددة التي ساعدته على التغلغل في منطقة الخليج ، من خلال مشترياته من الغاز الطبيعي من إيران ، ومبيعاته من الأسلحة ، وكذلك دوره المؤيد لحركات التحرر الوطني في هذه المنطقة والذي مكنه من استقطاب بعض القوى السياسية فيها إلى جانبه .

فإيران كانت ترى أن المصالح الأمنية هي العامل الحاسم وراء السياسة السوفيتية في الخليج ، بينما أخذت الدول الغربية ترتب الوسائل الجديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج ، شجب الاتحاد السوفيتي تلك المناورة ، وتركزت سياسته الخارجية إزاء المنطقة على تشجيع الحركات المعاونة للاستعمار والمعاونة للقواعد العسكرية ، واستطاع الاتحاد السوفيتي خلال الفترة التي أعقبت انسحاب بريطانيا من الخليج كسب نفوذ سياسي فيها وساعده على ذلك إتجاه بعض أقطار الخليج للأخذ بسياسة الإنفتاح على الاتحاد السوفيتي لذا فهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : الرؤية الإيرانية تجاه الاتحاد السوفيتي في عهد الشاه .

المبحث الثاني : الرؤية الإيرانية تجاه الاتحاد السوفيتي في عهد الثورة الإسلامية .

⁽¹⁾ د. مبارك كليفتج الهاجري ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .

⁽²⁾ Karen Dawish, Moscovls Moves in the direction of the Gulf, so near and yet so far (Journal of international affairs, vol 34, No 2 1980). p 219 .

المبحث الأول

الرؤية الإيرانية تجاه الاتحاد السوفيتي في عهد الشاه .

قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران مرت العلاقات الإيرانية السوفيتية ببعض التحولات الهامة ، وإن ظلت إيران في النهاية مرتبطة بعلاقات أمنية وسياسية ومصالحية وثيقة مع الولايات المتحدة عبرت عن نفسها بعضويتها الرسمية في أكثر من ميثاق عسكري غربي ، وقد استمر ذلك حتى اللحظة التي انهار فيها حكم الشاه بعد أحداث الثورة الإيرانية في إيران في مطلع عام 1979 .

وقد يكون من المهم أن نشير إلى الأسباب التي حفزت الشاه على توثيق عرى تحالفه مع الغرب منذ الخمسينات حتى نتبين الانعكاسات التي تركتها فيما بعد على مجرى العلاقات الإيرانية السوفيتية ، ففي عام 1955 دخلت إيران من خلال عضويتها في حلف بغداد ، في هذا الترتيب الدفاعي الجديد الذي كان موجهاً ضد أي محاولة قد يقوم بها الاتحاد السوفيتي للتسلل بقوته إلى الشرق الأوسط وكانت تلك المشاركة عاملاً رئيسياً في دفع السوفييت إلى إظهار امتعاضهم من سياسات الشاه .

على أن هذه الرابطة التي أقامها الشاه مع الغرب لم تستطع أن تهديء من مخاوفه والتي زاد بوضوح بعد ثورة 1958 في العراق للأسباب التالية (1):

- 1 - احتمال أن تحدث ثورة عسكرية مشابهة ضد نظام حكمه .
 - 2 - احتمال أن يتحالف النظام الثوري في العراق مع عبد الناصر الأمر الذي كان لابد وأن يشجع القوى المحلية في إيران والتي كانت تطالب بإعتناق مبدأ الحياد وعدم الإنحياز في السياسة الدولية ، على الإنتفاضة ضد نظام الشاه .
 - 3 - احتمال أن يتزايد التهديد العسكري السوفيتي لإيران من الجنوب (أي من اتجاه العراق) بالإضافة إلى التهديد الذي كان السوفييت يواجهونها بها من الشمال (2).
- وكانت هذه الثورة العراقية والمخاوف التي أفرزتها دافعاً بالشاه إلى مضاعفة طلباته من الأسلحة من الولايات المتحدة حتى يستطيع أن يدافع بها عن إيران ضد هذه التهديدات الجديدة

Dilip Hiro, op, cit, p 271.

I bid p. 275 .

(1)

(2)

، والتي لم يكن لها وجود وقت أن دخلت إيران حلف بغداد في عام 1955 ، وحيث كان العراق يحتل موقع الشريك والحليف وقتها .

من هنا كان اعتقاد شاه إيران أن عضوية إيران في حلف بغداد لم تكن تقدم ضماناً كافياً لحماية أمنها المهدد من أكثر من إتجاه ، خاصة وأن شكوكاً كثيفة كانت بدأت تشق طريقها حتى في داخل الولايات المتحدة نفسها حول مقدرة هذا الحلف على ردع التهديدات التي يمكن أن تصدر عن بعض القوى الإقليمية أو المحلية في المنطقة ⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الدوافع والأسباب تبدو مفهومة ، إلا أن الظاهرة التي تلفت النظر هي أنه في نفس الوقت الذي عملت فيه إيران على توثيق علاقاتها بهذه المحالفات الغربية ، فقد خططت للدخول في مباحثات مع الإتحاد السوفيتي بهدف عقد ميثاق عدم إعتداء متبادل ، ولقد كان دافعها من هذه المبادرة واضحاً بالطبع ، إذا أرادت من ورائها قطع الدعم السوفيتي عن العراق وبالتالي التقليل من حجم التهديد العراقي الموجه ضدها ، إلا أن السوفييت اشترطوا على الإيرانيين كئمن لإبرام الميثاق الأمني المقترح ، الانسحاب المسبق من عضوية حلف بغداد مما أدى إلى تعثر تلك المباحثات وتوقفها في نهاية الامر ⁽²⁾.

ويضيف بعض المحللين إلى السبب السابق سبباً آخر عندما يذكرون أن دافع إيران من مفاوضاتها مع السوفييت ، لم يكن بنية استخدامها كأداة للضغط على الولايات المتحدة وإجبارها على مضاعفة مساعدتها العسكرية لإيران ، وإذا كان الهدف هو إختبار مدى استعداد الإتحاد السوفيتي لوضع شعاراته عن التعايش السلمي مع جيرانه موضع التطبيق كسياسات واقعية وليس كدعايات سياسية مجردة ⁽³⁾. من ناحية أخرى ، فإن إيران عندما أقدمت على هذه المبادرة من جانبها ، فإنها لم تكن تعتقد بوجود تناقض بين تحالفها مع الغرب ، وبين دخولها في نفس الوقت طرفاً في ميثاق عدم إعتداء مع الإتحاد السوفيتي وهو افتراض ثبت فيما بعد عدم واقعية الأساس الذي قام عليه ⁽⁴⁾.

ففي حين أصر الإتحاد السوفيتي على ضرورة أن تقوم إيران بإزالة كافة القواعد العسكرية الأجنبية ، والموجهة ضده من أراضيها كشرط لتطبيق سياسات التعايش السلمي بين

I bid., p. 277

(¹)

I bid., p. 278

(²)

I bid., p. 279

(³)

I bid., p. 280

(⁴)

الدولتين ، لم يكن الشاه مستعداً لأكثر من عدم السماح بتركيب قواعد لإطلاق الصواريخ النووية ضد السوفييت ، ذلك أن مجارة الاقتراح السوفيتي كانت تعنى من وجهة نظره تدمير علاقة التحالف التى تشد إيران إلى الولايات المتحدة ، وبالتالي حرمانها من كافة برامج المساعدات العسكرية الأمريكية وبرامج التدريب على استخدامها والتى كانت إيران تطالب الولايات المتحدة بالتوسع فى تقديمها إليها ، ولما كانت هذه العلاقات العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة تشكل ركيزة قوية من ركائز الإستراتيجية الإيرانية منذ أواسط الخمسينات ، لذا فإن التراجع عنها كان يعنى السماح بنفجير سلسلة من ردود الأفعال الضارة بأمن إيران ، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها الإستراتيجية فى المنطقة ⁽¹⁾.

لقد وجدت إيران نفسها فى مواجهة تمثلت أبعاده بالنسبة لها فى الآتى :

1 - عدم جدوى الإمكانيات العسكرية المتاحة لحلف المعاهدة المركزية فى ردع تهديدات الثورة العراقية فى الوقت المناسب .

2 - فشل عملية التقارب مع الإتحاد السوفيتي لعقد ميثاق عدم الإعتداء بين الدولتين ، مع عدم المساس بجوهر سياسات التحالف العسكرية التى تطبقها إيران فى علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل خاص .

3 - تنامي الشعور بالحاجة إلى تدعيم قاعدة إيران من الموارد والإمكانيات العسكرية الذاتية والتى تكفل بها الاعتماد على نفسها فى مقاومة الأخطار والتهديدات الإقليمية التى تستهدف نظامها ، وقد كانت هذه الأسباب وراء توقيع الولايات المتحدة وإيران ميثاقهما الأمنى الثنائى الجديد فى عام 1959 والذى وقعت موثيق مماثلة له مع كل من تركيا وباكستان فى نفس الوقت تقريباً ، مما أثار إستياء الإتحاد السوفيتي وجعله يضاعف من حملاته التى تندد وتهاجم السياسات التى تطبقها دول محالفة السنتو ضده ، وبإيعاز مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ⁽²⁾.

ومن هنا كان إتهام الإتحاد السوفيتي لإيران بأنها عن طريق تلك الموثيق والارتباطات ، حولت نفسها إلى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة ، وأن مثل هذه الخطوات والإجراءات لم تكن لتحظى النظام الحاكم ضد ثورة يقوم بها الشعب الإيراني ضده ، كما عزى إليها مسئولية تصعيد حدة التوتر والعداء فى العلاقات الإيرانية السوفيتية .

(¹) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

(²) المرجع السابق ، ص 69 .

وقد ظل التوتر وهو الطابع المميز لهذه العلاقات حتى عام 1962 ، عندما قرر الطرفان تطبيع علاقاتهما ، ويعزو بعض المحللين الدافع إلى التطبيع من جانب الإتحاد السوفيتي بأنه كان يعود في حقيقة الأمر إلى التحول في الميزان الإستراتيجي بين القوتين العظميين ، أكثر مما كان محكوماً بدواع وإعتبارات تقع كلها في دائرة العلاقات السوفيتية - الإيرانية وحدها ⁽¹⁾.

لقد ظهر تعاون إيران والإتحاد السوفيتي في مرحلة تطبيع العلاقات هذه وبالتحديد منذ منتصف الستينات أوضح ما يكون في مجالات الطاقة وبرامج المساعدات الصناعية ، فحتى أكتوبر 1970 كان قد تم الانتهاء من مد ألف ومائتي ميل من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من إيران إلى الإتحاد السوفيتي . وهو الخط الذي قام السوفييت ببنائه كما أنه ومع نهاية عام 1978 كان قد تم شحن أكثر من 70 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الإتحاد السوفيتي ، حصلت إيران من ورائها (بعد تسديد تكلفة إقامة الخط) على حوالي مليار دولار استخدمت معظمها في تمويل مشترياتها من السلع السوفيتية ⁽²⁾.

ويقول المراقبون أن نجاح هذه العملية القائمة على مبادلة الغاز الطبيعي الإيراني بالسلع الصناعية السوفيتية ، شجع الطرفين على تنمية أواصر تعاونهما المتبادل ففي ديسمبر 1975 مثلاً أمكنهما الاتفاق وبمشاركة كل من ألمانيا وفرنسا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا على تنفيذ مشروع مشترك أكثر طموحاً . فقد اتفق على أنه في مقابل تصدير 13.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني (وهي الكمية التي كان من المقرر أن تصل إلى ثلاثة أضعافها في عام 1985) إلى المركز الصناعية السوفيتية في القوقاز وشرق أوكرانيا ، يتعهد الإتحاد السوفيتي بأن يعمل على تزويد ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا بالغاز الطبيعي من حقوله في غرب سيبيريا ، وكان من المفروض أن يقوم الإتحاد السوفيتي بدفع رسوم ترانزيت لإيران مقابل 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بالعملة الصعبة ، في الوقت الذي تعهد فيه بضمنان توريد الغاز الطبيعي لهذه الدول الأوروبية لمدة 23 سنة تبدأ من عام 1981 .

هذا التطبيع في العلاقات وبخاصة في أمور الطاقة والمبادلات التجارية والمساعدات الصناعية ، لم يمنع الإتحاد السوفيتي من انتقاد إيران وبشدة وبخاصة حول سياسات التسليح التي توسعت فيها منذ بداية السبعينات والتي اعتبرها تهديداً مباشراً لأمنه .

Dilip Hiro, op. cit., 272.

(¹)

Ibid., 273.

(²)

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى معاهدة 1921 السوفيتية الإيرانية والتي سميت بمعاهدة الصداقة المتبادلة ، فهذه المعاهدة نصت في مادتيها الخامسة والسادسة على حق الإتحاد السوفيتي في إرسال قواته إلى إيران في الأحوال التي يتدخل فيها طرف ثالث بالقوة في إيران ، أو يحاول استخدام أراضيها للهجوم على الإتحاد السوفيتي .

وقد حاول الإتحاد السوفيتي فيما بعد توسيع إطار تفسيره لهاتين المادتين بهدف الحد من النشاطات العسكرية التي قد تقوم بها أية قوة أجنبية في إيران وتشكل تهديداً للأمن السوفيتي ، بل يمكن القول أن جانباً كبيراً من الإحتكاكات التي وقعت بين الدولتين في الفترة بين 1955 ، 1962 ، وهي فترة التوتر الشديد في العلاقات السوفيتية الإيرانية كانت بسبب إصرار السوفييت على تفسير نصوص هذه المعاهدة بطريقة من شأنها فصم روابط تحالف إيران العسكري بالغرب (1).

وفي عام 1959 أعلنت إيران بقرار منفرد من جانبها إلغاء لمعاهدة 1921 التي وصفتها بأنها غير متكافئة ومناقضة لميثاق الأمم المتحدة ، وإن كان السوفييت قد أصروا من ناحيتهم على مشروعية المعاهدة ورفضوا الاعتراف بقانونية القرار الإيراني . لقد هدف الإتحاد السوفيتي من إصراره على تنفيذ بنود وأحكام هذه المعاهدة ، وقف هذا البناء العسكري الضخم الذي أقامته إيران خلال حكم الشاه ، والذي سبب ضيقاً متزايداً للإتحاد السوفيتي .

فاعتباراً من عام 1973 أخذ الإتحاد السوفيتي يحذر الحكومة الإيرانية من مغبة التمادي في هذا الاتجاه ، وقد صاغ السوفييت أسباب معارضتهم لسياسات إيران التسليحية على النحو الآتي :

أولاً : أن هذه الأسلحة كانت تفوق بكثير إحتياجات إيران الأمنية والدفاعية وبالتالي فإن الهدف من حيازتها كان هجومياً ، وهو ما كان يلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى الحصول على مزايا عسكرية على حساب المصالح الإقليمية الحيوية للإتحاد السوفيتي .

ثانياً : إن كل هذه المشتريات الإيرانية من الأسلحة كانت تزيد من اعتماد إيران على الغرب الذي احتفظ في يده بسلطة القرار المتعلق بكيفية استخدام هذه الأسلحة التي كانت موجهة في المقام الأول ضد الإتحاد السوفيتي .

ثالثاً : أن هذه الأسلحة كانت تخلق موقفاً متفجراً في المنطقة بأسرها ، وبالتالي فإن هذا التسليح الإيراني كان يضع عبئاً على كل دولها ولم يكن شأنها إيرانياً بحتاً كما زعمت الحكومة الإيرانية .

رابعاً : أن الإتحاد السوفيتي لم يكن يشكل تهديداً لأمن إيران إلا أنه لم يكن من الواقعي في الوقت نفسه أن ينظر إلى تسليحها بمعزل عن الخطط الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها الاستفزازية المعادية للسوفييت في منطقة الخليج .

خامساً : أن كل هذا البناء العسكري الإيراني ، مع الدبلوماسية التي انتهجتها إيران للهيمنة على الخليج ومع استمرار احتفاظها بعضويتها في حلف السنتو ، وإتجاهها إلى ترتيبات أمنية في منطقة الخليج لحسابها وحساب الغرب كانت كلها عناصر متشابكة لا يمكن فصلها عن بعضها (1).

ومن هنا قال السوفييت أن ما كان يحدث في الخليج تم بتحريض من الولايات المتحدة التي دفعت بإيران في مسار خطر يضر بمصالحها القومية الحقيقية في الوقت الذي لم توجد فيه دليل مادي على قيام الإتحاد السوفيتي بتهديد أمن إيران من حدودها الشمالية كذلك فقد عبر السوفييت عن شعورهم بالإستياء البالغ من استغلال إيران وتحريكها كأداة في سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى حماية مصالحها في الخليج (2).

وقد استعمل السوفييت بعض المؤشرات التي حاولوا أن يبرهنوا من خلالها على إتجاه إيران لاستخدامها قواتها العسكرية أبعد مما كانت تقتضيه متطلبات الدفاع عن كيائها الإقليمي وذلك كما حدث في عام 1972 عندما أمتد الدور الدفاعي لإيران إلى مداخل الخليج قرب مضيق هرمز ، وتدخلها في عام 1973 للقضاء على ثورة ظفار في عمان وما إلى غير ذلك من الأعمال العسكرية التي تجاوزت اعتبارات أمنها المباشر ، وقد نظر الإتحاد السوفيتي إلى هذه السياسات والممارسات التي نفذها الشاه على أنها كانت تعبير عن الدور المرسوم لإيران في حماية المصالح الغربية (3).

ولعل أكثر مما أثار الإتحاد السوفيتي في سياسات إيران التسليحية ، هو تدعيمها

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 70

(2) المرجع السابق ، ص 71

(3) المرجع السابق ، ص 72

المستمر لسلحها الجوى وتزويدها له بالكثير من المقاتلات الأمريكية المتطورة مثل طائرات إف 14 المسلحة بصواريخ فينيكس والتي كان مداها يتجاوز المجال الجوى الإيراني ، ويأتى ضمن الإطار أيضاً حصول إيران على نظام أواكس AWACS للإنذار والإستطلاع المبكر وإقامتها لشبكة معقدة من وسائل الاستطلاع الإلكتروني للتجسس على الإتحاد السوفيتى على طول الحدود التى تربط بين الدولتين والتى تمتد إلى مسافة ألف مائتى ميل (1).

وكان يضيف إلى ذلك كله ، الحجم الكبير الذى بلغته المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران مع وجود عدة آلاف من الخبراء العسكريين الأمريكيين فيها والتطابق الكامل فى السياسات والأهداف التى نفذتها الدولتان حتى عام 1978 مما كان يوفر دليلاً عملياً قوياً على أن كل هذه التسهيلات العسكرية لإيران سوف تكون متاحة للغرب دون قيد أو شرط فى أى مواجهة يخوضها مستقبلاً ضد الإتحاد السوفيتى . ومما لا شك فيه ، فإن هذا الحشد المكثف من الأسلحة الغربية على الحدود الإيرانية - السوفيتية كان يخلق جبهة عسكرية أخرى ضد الإتحاد السوفيتى غير تلك الجبهات التى كان عليه أن يواجه الغرب فيها . وكان ذلك يعنى إضافة جديدة لمسئوليته وأعبائه الدفاعية العالمية .

حزب تودة فى عهد الشاه :

بدأت حكاية حزب تودة مع بداية عام 1900 على وجه التقريب ، وكان الأمير (سليمان شيراز اسكندرى) وهو من أحفاد (ناصر الدين شاه) أحد ملوك أسرة (قاجار) التى حكمت إيران قبل مجيء أسرة بهلوى ، أول من أعلن على نفسه شيوعياً فى إيران . وبفضل ثرواته وقدراته ، تمكن الأمير سليمان من أن يجمع حوله بعض المثقفين الإيرانيين وأسس أول حزب اشتراكى فى إيران قبل ثورة (أكتوبر) السوفيتية بـ 15 عاماً أى عام 1902 (2).

كان رجال السياسة فى ذلك الوقت من الأرستقراطيين ، والأسرة المالكة ينظرون إلى الأمير (الثورى) نظرتهم إلى (رجل مجنون) ثائر ضد نفسه وضد المجتمع الذى ينتسب إليه . وبعد أن انتخب الأمير سليمان ميرزا مندوباً فى المجلس التأسيسى لتغيير الدستور وإحلال أسرة (آل بهلوى) محل أسرة (آل قاجار) أفل نجمه ، ونسى الناس ما فعله الأمير

(1) Shahram, chubin, security in the perisan Gulf, the role of outside power, op. cit., p13

(2) زهير ماردين ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة (بيروت : دار إقرأ ، 1986 ، ص 134 .

الشيوعي الذي حارب أسرته دفاعاً عن الشعب وسعيًا وراء التغيير ، ومحاولة تحويل إيران إلى جمهورية .

في ذلك الوقت قامت ثورة أكتوبر في روسيا ، وكانت إيران في مقدمة الدول التي اعترفت بالإتحاد السوفيتي وقام رئيس الوزراء الإيراني وقتها بإرسال رسالة إلى (لينين) قال فيها : (يا من حررت بلادك ساندنا كي نحرر بلادنا . نحن ننتظر منك الدعم ، وأنت زعيم دولة كبرى)⁽¹⁾. وجاء رد (لينين) أكثر وداً مما كان ينتظر إذ قال في رسالة جوابية إلى رئيس وزراء إيران : (عزيزي رئيس الوزراء ، نحن نعلن لكم وأمام العالم أننا نعفيكم من تسديد كل الديون السابقة واللاحقة)⁽²⁾.

وبهذه العبارة الشهيرة بدأت العلاقات بين إيران والنظام الثوري في الإتحاد السوفيتي لكنها علاقات لم تدم طويلاً حيث أعلن الحزب الشيوعي السوفيتي دعمه (لثورة الغابة) وهو الاسم الذي كان يطلق على مجموعات تتخذ من الغابات الإيرانية في شمال إيران قرب بحر قزوين مسرحاً لها عام 1921 .

وعندما هاجمت القوات الحكومية مواقع الثوار الشيوعيين في إقليم (كيلان) واستولت عليها وجدت مطبوعات كتب عليها (الحزب الشيوعي الإيراني) ، كما عثرت القوات الحكومية على كميات من الأسلحة الروسية مهداه إلى الثوار الإيرانيين من الحكومة السوفيتية . بعد هذا الحادث توترت العلاقات بين طهران وموسكو ، وأمر رضا شاه باعتقال قيادات اليسار (53 من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء الإيرانيين) ومن بينهم الدكتور (رتقي آراني) أول زعيم رسمي لحزب (تودة) مع اثنين من الذين أسسوه وهم في السجن عام 1937 هما : (رضا رادمتش) و(خليل ملكي) كان (رتقي آراني) الذي عاد من برلين بشهادة الكيمياء قد عين أستاذاً لهذه المادة في جامعة طهران ، ولكن دروسه في الكيمياء كانت أقل بكثير من دروسه عن الشيوعية ثم ازداد نشاطه وخرجت دعوته من الهمس بين الطلاب إلى الجهر والعلنية ، فقد بدأ يصدر جريدة إسمها (دنيا) تنطق بلسان الدعوة الجديدة ، وأخذ يعقد في بيته اجتماعات دورية يحضرها عدد من شباب وأساتذة الجامعة وطلابها .

وكان لابد لنشاط الدكتور (آراني) أن يلفت إليه نظر صقر طهران في ذلك الوقت وهو الجنرال رئيس البوليس السياسي في مطلع عهد الشاه رضا بهلوي . وذات صباح تغيب

(1) المرجع السابق ، ص 135 .

(2) المرجع السابق ، ص 135 .

الدكتور (آراني) عن محاضراته العادية في جامعة طهران ، ثم عرف أن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه ، وأودعه فى السجن ، ومرت بضعة شهور ، ثم صدر فى طهران بلاغ رسمى يقول : (أن الدكتور آراني قد توفى فى سجنه مريضاً بالنتيفوس) ورفض أنصاره وطلابه تصديق قصة مرضه ، وتواترت الشائعات بأن الشاه رضا بهلوى قد أمر طبيبه الخاص بحقن الدكتور (آراني) بالسم ليأمن أذاه وأذى الدعوة التى يبشر بها ⁽¹⁾ . ودفن الدكتور (رتقى آراني) فى مقابر (إمام زاده عبدالله) ولكن القصة لم تنتهى .

لقد جعل منه أنصاره وطلابه أسطورة استشهاد ، ورأى الشاه بتدبير الجنرال بختيار أن الأمر يقتضى مزيد من الحزم ، مصدره الأوامر بإلقاء القبض على عدد من مريدى (آراني) وظلوا فى السجن سنوات متعاقبة ، ثم تطورت الأحوال ، ودخل الحلفاء من الشمال ، والإنجليز من الجنوب إلى إيران 1941 ونزل الشاه رضا بهلوى عن العرش لابنه ، وكان أول شىء فعله الروس فى إيران فتح باب السجون أمام الاثنين والخمسين شاباً من تلاميذ (آراني) الذين خرجوا من السجن ليؤلفوا (حزب تودة) أى حزب الشعب .

وكان من بين الخارجين من السجن (تور الدين كيانورى) صديق (آراني) فى السجن فانتخب أميناً عاماً رسمياً للحزب الشيوعى الإيرانى . وكان كيانورى شاباً درس فى ألمانيا ، وعاد إلى طهران متخذاً من رفاقه (52) فى السجن القاعدة القيادية للحزب . وبدأ مع هؤلاء بتنظيم حركة سرية لموازة سجناء الحزب الشيوعى ، وعندما قتل آراني حل محله فى القيادة (خليل ملكى) ، فى ذلك الحين اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وكان (رضا شاه) من المعجبين بهتلر ، ويحلم بانتصار الألمان ، وعندما دخل الحلفاء إيران وأجبروا الشاه على التنازل عن العرش لابنه الشاب الأمير محمد رضا بهلوى ، نفى الوالد إلى (جنوب أفريقيا) ، وفتحت السجون أبوابها ، وأفرج عن السجناء السياسيين والشيوعيين الذين كان عددهم قد ارتفع داخل السجن إلى (300) إيرانى .

اشتراط الحلفاء على الشاه الجديد أن يكون حكمه ديمقراطياً فارتفع عدد الأحزاب فى الأربعينات ، وأعلن عن تأسيس حزب (تودة) الشيوعى ، وفى عام 1943 وصل عدد أعضاء الحزب إلى نصف مليون ، وكان أكبر الأحزاب الإيرانية وقتها ، وكان له 16 مقعداً فى البرلمان وله فى الحكم أربعة وزراء . كان كل شىء يسير وفق تخطيط الشيوعيين حتى جاء عام 1944 عندما أعلنت مجموعة من الشيوعيين الإيرانيين فى إقليم أذربيجان التى كانت

(¹) المرجع السابق ، ص 136

تحتله قوات الجيش الأحمر السوفيتي عن تشكيل (جمهورية أذربيجان الديمقراطية) وحاولت فصل هذا الإقليم الإيراني عن الوطن ، وكان أن ارتكب حزب (تودة) خطأ فاحشاً ، وأعلن أمينه العام عن تأييد الحزب المطلق للجمهورية التي صنعها السوفييت (1).

في عام 1945 أرسلت الحكومة الإيرانية قوة مسلحة إلى (أذربيجان) قامت بتحرير الإقليم بعد إتفاق تم التوصل إليه بين (ستالين) ، ورئيس وزراء إيران أوقفت موسكو بمقتضاه دعمها للمتمردين الشيوعيين في (أذربيجان) مقابل إعطاء إيران للسوفييت حق التنقيب واستخراج النفط الإيراني في الحقول الشمالية . خسر الشيوعيون المعركة وأعلن رئيس الوزراء الإيراني أن الذين كانوا يعملون لصالح الأجنبي قد خانوا البلاد ، ولا يمكن لهم الاستمرار في الخيانة وأمر بإغلاق صحف ومكاتب حزب (تودة) الذي استمر يعمل ، ولكن تحت أسماء مختلفة مثل (جمعية أنصار السلم العالمي) و(جمعية أصدقاء الشعب) .

وفي عام 1948 هاجم أحد أعضاء حزب (تودة) الشاه في جامعة طهران ، وأطلق عليه ثلاث رصاصات فاصيب الشاه وقتل الجاني على الفور ، وشنت السلطات حملة اعتقالات واسعة في صفوف الشيوعيين . عندما جاء مصدق إلى الحكم في عام 1949 ، سمح للعديد من الأحزاب ، ومن بينها حزب (تودة) بحرية الحركة والعمل . وهنا نشير إلى ما قاله (مكسيم رودنسون) الكاتب المعروف في كتابه (الأحزاب الشيوعية في العالم العربي) عن أن حزب (تودة) الإيراني ارتكب خطأ كبيراً في تقييم دور مصدق والحركة الوطنية الإيرانية ، مثله مثل بقية الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وسورية تجاه الحركة القومية العربية التي قادها جمال عبدالناصر وهي مواقف تشبه تماماً مواقف حزب تودة تجاه مصدق .

فمصدق لم يكن ديكتاتوراً بل وطنياً يحلم بتحرير وطنه من الإستعمار ، ولكن حزب (تودة) اتهمه بأنه رجل (الأمريكان) ، وعميل للاستعمار ، وإقطاعي أرستقراطي . كان مصدق يقود حركة تأميم النفط ضد الانجليز ، ولكن حزب تودة كان ينادي بإعطاء نفط الشمال إلى الإتحاد السوفيتي و النفط الجنوب إلى بريطانيا . ولأن توجهات مصدق كانت ضد مصالح اليمين الإيراني ، فقد وجد هذا اليمين ضالته في حزب (تودة) الذي كان يهتف في الشوارع بسقوط مصدق .

(1) المرجع السابق . ص 147 .

وفى عام 1951 تم تأمين النفط ، واستمر حزب اليمين وحزب (تودة) ضد مصدق ، وبدأ الشاه يفكر فى توجيه ضربة إليه ، وعندما جاء عام 1953 أصبحت الفرصة سانحة وتمكن الشاه بدعم من الأمريكان وحزب (تودة) الشيوعى من إسقاط مصدق واعتقاله ورفاقه ، وانفرد بالحكم الدكتاتورى لإيران فكان ان لزم حزب (تودة) الصمت ، وعاد إلى العمل السرى فى المخابىء إلى أن جاء دوره ⁽¹⁾.

على مدار 25 عاماً ، منذ انقلاب الشاه ضد مصدق ، وحتى الثورة الإيرانية ضد الشاه لم يتوقف حزب تودة عن تلقى التعليمات من موسكو . كانوا يهاجمون الشاه بأوامر من هناك ويمتدحونه إذا ما طلب منهم (الرفاق) ذلك . وتحفل الوثائق التاريخية بمراسلات بين قادة حزب (تودة) والشاه وكانوا ينادونه بـ (جلالة الشاه المعظم) ، ومنهم من انتخب وزيراً ونائباً ، وكانوا يعملون فى خدمة الشاه بأوامر من لجنة (الرفاق المركزية) .

وعندما بدأت الأحداث الإيرانية ، وفى الأيام الأخيرة من حكم الشاه لم يشاركوا (الرفاق) من الشيوعيون الإيرانيون الحركة الثورية الجديدة لأنهم كانوا يسرون على طريق موسكو وموسكو لم تكن تريد إزعاج الشاه بسبب العلاقات التجارية ، وخطوط أنابيب الغاز الإيرانية إلى الاتحاد السوفيتى .

سقط الشاه ، وجاء الخمينى ، وشاهد الناس (نور الدين كيانورى) الأمين العام للحزب ورفاقه ، وهم يأتون إلى طهران من موسكو ، وعلى صدورهم صور الخمينى ، وعلى ألسنتهم آيات القرآن الكريم . ومثل هذا الموقف وإن لم يكن مستغرباً من كيانورى بسبب تاريخه الملون ، إلا أن الدهشة كل الدهشة كانت تعقد ألسنة الناس ، وهم يشاهدون الشيوعى (العلمانى) إحسان طبرى يخطب فى المساجد ، ويدبج المقالات المطولة وينشرها فى جريدة حزب تودة (الشعبى) فى مدح آيات الله .

وهذه كانت المرة الثالثة التى يرتكب فيها حزب (تودة) الأخطاء فى حساباته . وقد توصل الحزب إلى مساعدة آيات الله علناً ، فأصدر أوامره إلى الأعضاء بالتجسس على الشعب لصالح الحركة الثورية ، وقام إئتلاف قوى بين حزب تودة ، وجماعة خط الخمينى ، كما لعب الحزب الشيوعى دوراً كبيراً فى حادث الرهائن الأمريكين وسارع الحزب إلى تقديم خبراته وتجاربه إلى جماعة الخمينى لمكافحة المعارضة ، وكان وراء إبلاغ السلطات بما سعى بمؤامرة بنى صدر ، ومجاهدى خلق ضد الخمينى فى عام 1980 ، ومؤامرة قطب زاده ضد

⁽¹⁾ - (المرجع السابق ، ص 138 .

النظام فى عام 1982 ، وهناك أدلة قاطعة مؤكدة دون شك أن السوفييت أعطوا إشارة الضوء الأخضر ، لإبلاغ النظام بوجود تنسيق بين بنى صدر ورجوى مرة ، ومرة أخرى بين قطب زاده وآية الله شريعة مدارى .

وماذا كانت (الجائزة) التى قدمها الخمينى إلى حزب (تودة) ؟ فى الحقيقة أن حزب تودة لم يكن ينتظر جائزة ، بل كان يعمل لإمتصاص الثورة بين أيدى رجال الدين ، وقد اعتاد (كيانورى) أن يردد فى مجالسه الخاصة مقولة أصبحت معروفة كان يقول : (نحن نعلم بأراء الخمينى ضدنا ، ونحن ندعم الخمينى لأننا نؤمن بحتمية سقوط ثورته ، ولا بد أن نضع أيدينا على كل شىء وعندما تسقط الثورة ستكون لدينا الفرصة لمحاسبة أعدائنا) (1).

ولسوء حظ حزب تودة تغيرت القيادة السوفيتية بوفاة بريجنيف ، ومجىء رجال جدد للقيادة يعرفون إيران أكثر من (كيانورى) وحزبه . وبدأت الحقائق تتضح لرجال الثورة الإيرانية أكثر فأكثر وأمرت الحكومة الإيرانية باعتقال قادة الحزب وكشف أعيانهم للناس ، وكان سقوط حزب (تودة) هذه المرة مروعا .

كان سقوط (نور الدين كيانورى) مدوياً ومخزياً بدرجة لم يتوقعها أحد حتى أشد منتقديه وخصومه السياسيين . ولم يكن انكساراً مادياً كالأذى يحدث كثيراً لأصحاب الأفكار السياسية المهزوزة حين يتراجعون عن كل معتقداتهم وينكرون لها ببساطة تصل إلى حد الصفاقة . لقد وقف (كيانورى) أمام الملايين من أبناء شعبه ليعلن أنه لم يكن أكثر من مجرد خائن نقل أسرار بلاده العسكرية والسياسية إلى بلد أجنبى .

قال : أنه يستحق الموت ، بل ويطالب بتطبيق أقصى العقوبة عليه وهى الإعدام (2). لقد أحاطت الكثير من الشكوك ، والظلال بحزب تودة طوال مسيرة الحركة الوطنية الإيرانية وخلال 42 عاماً هى عمر الحزب قدم العديد من الأمثلة (الانتهازية) . فالغريب أن بقية زعماء حزب (تودة) كان موقفهم لا يختلف عن موقف زعيمهم (كيانورى) فقد أعلن (محمد على أموى) زعيم الجناح العسكرى لحزب (تودة) أن حزبهم غير شرعى ، وأنه مجرد أداة فى أيدى الإتحاد السوفيتى .

وقال (غلام عباسى) عضو اللجنة المركزية بالحزب أنه اشترك مع كيانورى فى كتابه تقارير سياسية عن إيران وقدمها للسفارة السوفيتية فى طهران ، وكان هذا هو نفس اتجاه

(1) المرجع السابق ، ص 134 .

(2) المرجع السابق ، ص 140 .

(70) من كبار قادة الحزب .⁽¹⁾ إن جريمة الخيانة الحقيقية التي ارتكبها كيانوري كانت في حق خمسين ألف عضو انضموا لحزبه . ولنا أن نتصور حجم الإحباط في نفوسهم ، وهم يرون زعيم الحزب يدلى باعترافاته المخزية ، ويطالب سلطات إيران بأن تعدمه .

وقد صاحب حل حزب (تودة) قرار طرد 18 دبلوماسياً سوفيتياً من إيران ، ولم يكن غريباً أن تتم هذه الخطوة في الوقت الذي يشهد فيه العالم حملة طرد للدبلوماسيين من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا وأستراليا وسويسرا .

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 141

المبحث الثاني

الرؤية الإيرانية تجاه الإتحاد السوفيتي في عهد الثورة الإسلامية .

لقد جاءت أحداث الثورة الأسبوية الإيرانية في إيران في فبراير 1979 لتحمل معها عوامل التغير الجذري في ظروف الأمن الخليجي ، فإيران لم تعد القوة الإقليمية الأولى التي يعتمد عليها الغرب في تنفيذ إستراتيجيته الدفاعية في الخليج وإنما كان لأصداء هذه الثورة وتداعياتها آثارها السياسية البعيدة المدى إقليمياً ودولياً .

والسؤال الآن هو : ماذا كانت عليه نظرة السوفييت إلى هذه الثورة الإسلامية ؟ وماذا كان تفسيرهم لها في ارتباطها بالإطار السياسي والأمني الأشمل للمنطقة الخليجية ككل ؟
وجديراً بالذكر فإن الثورة التي انفجرت مقدماتها في إيران في منتصف عام 1978 أخذت الإتحاد السوفيتي بالمفاجأة ووضعته أمام الاختيار الصعب . فهو إذا أيد المعارضة الإيرانية ، فإنه كان يجازف بفقدان علاقاته الطيبة نسبياً مع الشاه إذا استطاع هذا الأخير تجاوز الأزمة والتغلب عليها وذلك في مقابل مزايا غير واضحة وغير مضمونة كان السوفييت يأملون الحصول عليها من خصومه (1).

وعلى الجانب الآخر ، فإذا أيد الشاه ضد المعارضة فإنه كان يغامر بفقدان فرصة ثمينة كان بمقدوره استثمارها لإحداث نكسة مؤلمة للسياسة الغربية في إيران ، مما كان سيساعد بالتالي على تنمية النفوذ السوفيتي في دولة ضعيفة كإيران في مرحلة ما بعد الشاه (2).
وربما لهذا السبب امتنع الإتحاد السوفيتي عن القيام بأي هجوم مباشر على نظام الشاه وفضل عليه الانتظار الذي لم يكن ليخسر من ورائه شيئاً خاصة وأن الثورة جاءت كرد فعل عنيف ضد انسياق إيران الشاه وراء الغرب في محالفاته وسياساته ، ولم يتخلى السوفييت عن حذرهم إلا بعد أن تصاعد الموقف السياسي ضد الشاه ، وبعد أن أصبح في حكم المؤكد أن نظام حكمه قد دخل مرحلة التهاوى والسقوط .

ففي 18 ديسمبر 1978 أدلى الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف بتصريح هام عكس فيه إهتمام الإتحاد السوفيتي البالغ بما كان يجري في إيران ، وذلك عندما قال : " يجب أن

Dilip HiRo, op, cit., p. 281.

Ibid., p. 282.

(1)

(2)

يكون مفهوما بوضوح ، أن أى تدخل وبالأخص أى تدخل عسكرى ، فى شئون إيران الداخلية
وهى دولة حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتى سوف يفسر من جانبنا على أنه يعنى المساس
بالمصالح الأمنية السوفيتى . " (1) وقد صيغ هذا التصريح بحيث يكون له تأثيره على
المداولات التى كانت تجرى وقتئذ فى واشنطن حول ما ستكون عليه إستجابة الحكومة
الأمريكية إزاء التدهور المستمر فى مركز الشاه وقوته الداخلية نتيجة الأحداث التى أخذت
تفرض نفسها على الموقف السياسى فى إيران ، بمعنى آخر ، فقد أراد بريجنيف من تصريحه
هذا تقييد أى تدخل أمريكى لإتقاذ الشاه من السقوط المحتم . كما أن مثل هذا التصريح كان
يمكن استغلاله فيما بعد عن طريق الزعم بأنه كان عاملا مؤثرا فى ردع التدخلات الغربية
وبالتالى فى نجاح الثورة المعادية للشاه ، وإنتصارها على خصومها .

وكان رد فعل الولايات المتحدة لهذا التحذير السوفيتى هو إنكار وجود أى نية من
جانبها للتدخل العسكرى فى إيران ، وفى الوقت نفسه ، أصدرت الحكومة الأمريكية تحذيرا
مضادا للإتحاد السوفيتى إذا ما حاول الإقدام على استغلال الموقف القائم لمصالحه . ومن هنا
وكما يذكر بعض المحللين فإن دور الدبلوماسية السوفيتية فى المراحل التى سبقت إنهيار حكم
الشاه مباشرة ، ركزت أساسا على محاولة منع التدخل العسكرى من جانب الغرب لإحباط
التغيير المتوقع فى إيران ، أكثر من الدور الذى قامت به فى مساندة هذا التغيير ودعمه ، وكان
هذا الإتجاه يتناقض مع ما فعله فى أفغانستان فى نهاية عام 1979 عندما عمد الى فرض
التغيير الذى يلائم مصالحه السياسية والأمنية بوسيلة التدخل العسكرى المكثف والمباشر . (2)
وإذا نحينا هذه الظروف والملابسات جانبا ، فإن المزايى كان يمكن أن تؤول الى الإتحاد
السوفيتى من وراء نجاح الثورة الإسلامية فى إيران : (3)

1- إنهيار حليف قوى الغرب فى الشرق الأوسط ، مع السمعة السيئة التى كانت ستصاحب
ذلك من أن الغرب قد خذل هذا الحليف وتركه يواجه نهايته وهو ما كان يحمل معه تحذيرا
لكل الأنظمة الحليفة والصديقة للغرب فى الخليج والشرق الأوسط كما فى غيرها من
مناطق العالم الأخرى .

(1) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

(2) R.K. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , Washinton 1990 ,
p. 81 .

(3) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

2- إن تحول إيران من موقع التحالف مع الغرب إلى الحياد ، كان يدمر الأساس الذى بنى عليه الغرب تخطيطه لمسألة الأمن الغربى فى منطقة الخليج ويبرهن على سطحية نظرية العمودين التى قامت عليها إستراتيجيته فى حفظ الأمن الخليجى فى مرحلة ما بعد فيتنام ، كما كان يكشف عن حقيقة الضعف الكامن فى هذه النظم الإقليمية وإنها بسبب عدم استقرارها كانت دون ذلك المستوى من القوة التى تمكنها من تحمل هذه المسئوليات الأمنية الكبيرة بالوكالة عن القوى العظمى .

3- إن فقدان الغرب كل قدراته فى التصنت والتجسس والتى مارسها من الأراضى الإيرانية ، فضلا عن ضياع قواعدده العسكرية فيها ، وما ترتب عليه من إضعاف فاعلية نظم المراقبة على مدى تقيد السوفييت بتنفيذ إتفاقيات سولت* ، وعرقلة خطوط الإمداد كانت كلها تمثل صعوبات جديدة فى ظروف الدفاع عن الأمن والمصالح الغربية فى منطقة الخليج ضد تحديات القوة السوفيتية .⁽¹⁾

4- إن ضعف إيران وعدم إستقرارها كان يزيد من فرص وإحتمالات تنمية النفوذ السوفيتى فيها ، ومن ثم التقليل من حجم المشكلات الأمنية التى اعتاد الإتحاد السوفيتى أن يواجهها خلال فترة حكم الشاه الذى نصب نفسه شرطيا للخليج ، وما سوف يتجه ذلك أيضا من انخفاض حجم التسليح الإيرانى ، ودخول إيران فى ظل نظام حكمها الجديد مرحلة سلبية من مراحل التخطيط الأمنى ، وهو كلها عوامل كانت تقوى بصورة أو بأخرى من مركز الإتحاد السوفيتى فى المنطقة .

5- إنه ومع تمزق المظلة العسكرية ، فإن العديد من دول الخليج الصغرى كانت ستفقد الحماية العسكرية التى وفرها الغرب لها من خلال قوة إيران ، وكانت أنظار الإتحاد السوفيتى مركزه على عمان بشكل خاص .

* بعد أحداث إيران أصبحت الولايات المتحدة أحوج ما تكون لتجديد قواعدها فى تركيا ، وخاصة قاعدتى سنوب وبرنسليك باعتبارها من أهم محطات المراقبة والتصنت التابعة لحلف الأطلنطى والمستخدم فى رصد النشاط العسكرى السوفيتى وفى مراقبة التجارب السوفيتية على الصواريخ النووية وطلعات الطيران السوفيتى فوق البحر المتوسط وهى كلها أمور تدخل ضمن حرص الولايات المتحدة على التأكد من مدى التزام السوفييت بإتفاقية سولت حول الصواريخ العابرة للقارات وهذه الأسباب أصبحت تركيا أى قواعدها لا تقدر بثمن فى ضوء إنهاء الحكومة الثورية الإيرانية لعمل القواعد العسكرية الأمريكية فى إيران وفى مقدمتها التصنت والمراقبة .

(1) محمد السعيد إبراهيم ، تركيا والإختيار الصعب بعد أحداث إيران ، السياسة الدولية ، العدد 56 (139-146) ، إبريل 1979

6- مضاعفة فرص الإتحاد السوفيتي في الولوج الى الخليج والمحيط الهندي بسبب عدم وجود قوة جوية إيرانية فعالة تقوم بعمليات المطاردة والاعتراض ، وبالتالي فإنه سيكون قادرا على اختراق المجال الإيراني لتحقيق بعض المهام التي كان لا يستطيع القيام بها في السابق وبالفعل فإن القرار الذي اتخذته حكومة الثورة في إيران في مارس 1979 بالانسحاب من منظمة الحلف المركزي كان بمثابة كسب إستراتيجي سريع حصل عليه الإتحاد السوفيتي ، ولما يمضي على نجاح الثورة أكثر من شهر واحد فقط .⁽¹⁾

والمحصلة هي أنه في غياب تأثيرات القوة الغربية بشكلها الساحق السابق فإن الكثير من دول الخليج كانت ستجد نفسها مدفوعة ، بحكم المتغيرات الجديدة ، الى البحث عن أرضية لمهادنة أو الإتفاق مع خصومها السابقين ، سواء كانوا الإتحاد السوفيتي ، أو بعض القوى والحركات المرتبطة به في منطقة الخليج . على أن هذا الرصيد من الإيجابيات ، كان يقابله على الجانب الآخر بعض السلبيات التي لم تخل من الأهمية .

فأولا كان هناك قرار الحكومة الإيرانية الجديدة بتخفيض إنتاج النفط بنسبة الثلث والذي استتبعه تخفيض مماثل في حجم إنتاجها من الغاز الطبيعي ، وبالتالي تخفيض الكميات التي كانت تصل منه الى الإتحاد السوفيتي . ثم يأتي القرار الأخير بإيقاف بناء الخط الثاني من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من حقوله في إيران الى الإتحاد السوفيتي والذي كان من المقرر له أن ينتهي في عام 1981 ، وبعدها تقرر إلغاء المشروع كلية .⁽²⁾

ولم تكثف الحكومة الإيرانية بقراراتها السابقة وإنما أعلنت عن نيتها في إعادة التفاوض حول أسعار الغاز الطبيعي المصدر للإتحاد السوفيتي عبر خطوط النقل الحالي . وكانت هذه التصرفات في مجملها تعكس إتجاها لدى حكومة الثورة بالحاجة الى إعادة تقويم حجم كميات الغاز الطبيعي المصدرة الى الإتحاد السوفيتي بتوجيه جانب منها لأغراض الاستهلاك الداخلي في إيران نفسها .

ومن السلبيات الأخرى لهذه الثورة على أمن الإتحاد السوفيتي ومصالحه :

1- أنه بالرغم من أن إيران ضعيفة ستكون في مصلحة الإتحاد السوفيتي ، إلا أن عدم استقرار أوضاعها السياسية قد يتحول بالوقت الى عبء كبير على هذه المصالح السوفيتية نفسها . فتقلبات السلطة في إيران بين قوى وعناصر ذات انتماءات سياسية

(1) د. إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

(2) R.K. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , op, cit. , p. 85 .

وأيدولوجية متباينة ، سيجعل من الصعب التنبؤ بسياساتها كدولة متاخمة للإتحاد السوفيتي الذي لا يستطيع أن يغفل عما يدور فيها لما له من تأثير مباشر على مستقبل أمنه ومصالحه في منطقة الخليج ككل .

2- الخوف من أن تقوم حكومة الثورة في إيران بتوسيع إطار مساعداتها وبدرجة أعلى من الديناميكية للجماعات الإسلامية المتمردة ضد سلطة الحكومة الأفغانية الماركسية التي حظيت بالدعم السوفيتي الكامل لها . كما أن وجود مثل هذا النظام الإسلامي المتطرف على الحدود السوفيتية ، قد يشكل عامل جذب وتحريك للشعب المسلم في الإتحاد السوفيتي وهو وضع لم يكن من المتصور أن يقبل السوفييت بآثاره السلبية عليهم .

3- إن الثورة الإيرانية تقدم نموذجا عمليا للدول المجاورة في التغيير تحت راية الإسلام لقلب نظام الحكم التي لا ترغبها الشعوب ، ومن هنا تفقد الأيدولوجية الماركسية جاذبيتها وتأثيرها .

وكان هذا واضحا في أفغانستان قبل التدخل العسكري السوفيتي ، كما كان هناك أيضا الخطر الشيعي على العراق والذي كان من المحتمل أن ينتهي هو الآخر بظهور نظام معاد للسوفيت يضيف الى ذلك تنامي النفوذ الإسلامي كقوة تغيير أساسية في المنطقة سوف يكون عائقا رئيسيا أمام التقدم السوفيتي فيها .

5- إن الخلافات العرقية التي كان من المحتمل تماما أن تطفو على السطح مع الضعف في سلطة الحكومة المركزية في إيران (الأكراد - التركمان - العرب بمطالبهم في الاستقلال أو الحكم الذاتي) قد تؤدي فضلا عن تفكك إيران وإنهيار وحدتها القومية إلى التأثير المباشر في أوضاع الدول المجاورة كتركيا وباكستان والعراق وأفغانستان بتغذية النزعات الانفصالية لدى الأقليات العرقية منها ، وهذا من شأنه أن يساعد على بلقنة ذلك الإقليم بأكمله وإضعاف الحكومات الحليفة للإتحاد السوفيتي كأفغانستان والعراق ، بل وقد يمتد ذلك التأثير الانفصالي الى الأقليات القومية في داخل الإتحاد السوفيتي نفسه . (1)

6- إن تأثير الثورة الإيرانية على الشرق الأوسط وآسيا والغربى كان كبيرا للغاية . فعلى الرغم من أن هذه الثورة أدت الى تقويض دعائم الإستراتيجية الأمريكية في إيران ، وأفقدت التحالفات الغربية مصداقيتها بشكل عام إلا أنها من الناحية الأخرى أثارت رد فعل

(1) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

غربي وكذلك رد فعل إقليمي نشط وليست قوات الإنتشار والتدخل السريع إلا بعضا من نتائج ذلك الخوف الذي تولد عنه هذا الحدث الهام .

7- إن التحديات الناتجة عن هذه الثورة الإيرانية ساعدت كثيرا على التقرب في وجهات النظر بين بعض دول المنطقة الرئيسية كالسعودية والعراق ، مدفوعين في ذلك باعتبارات الأمن المشترك وهذا التقارب كان يجعل تحركات الدبلوماسية السوفيتية في منطقة الخليج أكثر صعوبة من ذي قبل . (1)

ومهما كانت السلبات من تلك الثورة على الإتحاد السوفيتي إلا أن قيام الثورة الإسلامية بإيران شكل كسبا إستراتيجيا كبيرا للإتحاد السوفيتي من جراء إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في إيران ، فعلى سبيل المثال فإنه بعد الثورة مباشرة تم إغلاق 5 محطات أمريكية للتصنت والمراقبة في الأراضي الإيرانية ، اثنتان منهما كانت تديرهما وكالة المخابرات الأمريكية في كابلهان وبهشت وكانت مهمتهما تتركز في رصد الإتصالات اللاسلكية للقوات السوفيتية في المناطق الواقعة جنوب الإتحاد السوفيتي ، وكذلك مراقبة التجارب التي تجرى على الصواريخ السوفيتية . وبالتالي إنهاء كل ما هو أمريكي في إيران من الناحية العسكرية . (2)

فشل اليسار الإيراني ونجاح القيادة الدينية

تثير الثورة الإيرانية تساؤلا هاما حول موقع المعارضة العلمانية ، وخاصة اليسارية منها من الحركة الجماهيرية التي أطاحت بالشاه ، والواقع أن اليسار الإيراني عند قيام الثورة كان يتمثل أساسا في كل من حزب تودة الشيوعي ، ومنظمتي الفدائيين والمجاهدين . (3)

1- موقف حزب تودة الشيوعي من الثورة :

كانت إستراتيجية حزب تودة تقوم على أساس نظرية " المراحل " التي حدد الحزب في ضونها طبيعة الثورة المحتملة في إيران ، بأنها الثورة الوطنية الديمقراطية التي تقدم البرجوازية خلالها بقيادة صراع يستهدف القضاء على السيطرة الاستعمارية ، وإقامة حقوق ديموقراطية مماثلة لتلك القائمة في الدول الرأسمالية المتقدمة . وذهب حزب تودة إلى أن

(1) المرجع السابق ، ص 91 .

(2) المرجع السابق ، ، ص 73 .

(3) عمر الشافعي ، آثار حرب الخليج الأولى على إيران ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، ص 41 .

الطبقة العاملة لن تستطيع أن تدفع في اتجاه التحول الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية إلا بعد إتمام هذه المرحلة . ورغم هزال الحزب في عهد الشاه ، إلا أنه شارك في أحداث الثورة ، وبصفة خاصة من خلال قواعده العمالية . (1)

وبعد الثورة التزم الحزب بشكل عام جانب التأييد للجمهورية الإسلامية والدفاع عنها إلى حد تصريح سكرتيه العام في أحد أحاديثه الصحفية بأن " مستقبل هذا الحزب يكمن في التعاون في المجموعات الدينية " ، ومن الملاحظ أن الإمام الخميني لم يهاجم مرة واحدة من المرات حزب تودة بالاسم ، ومن الواضح أن " التعاطف " من جانب بعض رجال الدين مع الحزب يعود بصفة عامة إلى أسباب ثلاثة :

1- أن الحزب يؤيد الخميني منذ نفيه من إيران ، حيث حرصت إذاعة الحزب التي بثت إرسالتها من أوروبا الشرقية على إذاعة تصريحاته وبياناته منذ ذلك الوقت .

2- إلتقاء الحزب مع الخميني على العداء للولايات المتحدة .

3- دفاع الحزب عن " الجمهوريات الإسلامية " .

ومن الواضح أن حزب تودة كسب مزيد من الأتباع وإن كان نفوذه لا يقارن بنفوذ أي من التنظيمين الآخرين . (2) ويرفض الحزب التعامل أو التعاون مع أي من التنظيمين الآخرين ، المجاهدين والفدائيين إذ يعتبرهما تنظيمين متطرفين ، غير أنه سرعان ما أتضح أن التعاون بين تودة وبين رجال الدين لم يكن سوى مرحلة إنتقالية استغلها هؤلاء إلى أقصى حد ممكن ، وعندما استنفدت أغراضها ، سرعان ما لقي الحزب نفس المصير الذي لقيته فصائل المعارضة الأخرى . ففي عام 1983 أعلنت السلطات الإيرانية أن الحزب يتجسس لحساب موسكو ، وأعدمت عددا كبيرا من قياداته وزجت بغالبية أعضائه في السجون . (3)

2- منظمة مجاهدو الشعب :

أما منظمة المجاهدين والتي تكونت خلال النصف الثاني من الستينات والتي تعود جذورها إلى الجبهة الوطنية التي كان محمد مصدق قد أسسها في أواخر الأربعينات معبره عن

(1) د. السيد زهرة ، الثورة الإيرانية ، الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، الأهرام ، 1986 ، ص 187 .

(2) جاري سيك " الثورة الإيرانية والقوى العظمى " ، إعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، العدد 91 يناير 1988 (306-

310) ، ص 309 .

(3) المرجع السابق ، ص 188 .

المعارضة البرجوازية الوطنية للشاه ، فقد اشتركت مع الفدائيين في موقفهم المعادى للاستعمار ، ولم تتميز سوى بموقفها الداعى لقيادة القادة الدينيين لحركة المعارضة وإبراز البعد " الثورى " للإسلام الشيعى ، وقد حدث إنشقاق فى صفوف المجاهدين فى 1975 حيث انقسمت المنظمة الى مجموعات ماركسية وأخرى إسلامية . (1) وفى فترة ما بعد الثورة ، تطور وضع " المجاهدين " بسرعة كبيرة ، بحيث أصبحوا أكثر التنظيمات اليسارية خطورة وفاعلية وتهديدا لرجال الدين .

لقد استطاع تنظيم " المجاهدين " فى خلال أشهر معدودة أن يتحول الى تنظيم جماهيرى يخشاه رجال الدين ، فلقد استطاع أن ينظم قوة مسلحة ضاربة قوامها ما يقرب من عشرين ألف مسلح ، واستطاع قائدهم مسعود رجوى فى يونيو 1980 ، أن ينظم مؤتمرا من أتباع التنظيم والمتعاطفين معه ضم 150 ألف إيرانى . (2) وتكمن قوة التنظيم الأساسية فى الجامعات حيث أن سيطرته بداخلها سيطرة مطلقة تقريبا . والحقيقة أن نفوذهم بداخل الجامعات الإيرانية هو السبب الأساسى وراء إغلاق الجامعات فى يونيو 1980 . (3)

وقد أشار الخمينى إليهم صراحة فى خطاب ألقاه فى 15 ديسمبر 1980 ردا على بعض الأكاديميين الإيرانيين الذين طالبوا باستئناف الدراسة فى الجامعات ، إذ ذكر فى خطابه " أن الجامعات كانت تستعمل كقواعد للشيوخيين ، فقد كانت لديهم غرف يديرون منها عمليات حربية ضد الثورة . " (4) وفى هذا الإطار تطورت المواجهة بين المجاهدين وبين النظام القائم ، ويمكن رصد جانبين أساسيين فى هذه المواجهة .

أولا : تصاعد أعمال العنف المتبادل بين الطرفين ، فمن جانب المجاهدين ، فقد اعتبروا مسئولين مباشرة عن كثير من أعمال الاغتيالات للقيادة الدينية وتدمير عدد من المنشآت الرسمية (مقر حزب الجمهورية مثلا) ، ومن جانب النظام هناك عمليات السجن المستمرة لأعداد كبيرة من التنظيم وإعدام أعداد كبيرة منهم .

(1) Ali Rahahnema , The secular Miracle Reigion Politics & Economic Policy in Iran (London : Zed Books P. 73 . Ltd 1990 . p. 173

(2) د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران صعود وهبوط التيار التقدمى الإسلامى ، (بيروت : دار المستقبل العربى ، ط1 ، 1993) ، ص 83 .

(3) R. k. Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , op.cit., p. 85 .

(4) د. السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 .

ثانياً : ذلك التحالف الذى عقده المجاهدون مع بنى صدر فى باريس ، على اساس تكوين " جبهة " مشتركة تتولى قيادة عملية المعارضة للنظام .

3- منظمة فدائيو الشعب :

أما منظمة الفدائيين التى تكونت عام 1970 من اندماج مجموعتين تترد أصولهما الى شباب حزب تودة الناقد لسلبية الحزب خلال الخمسينات والستينات فقد كانت شديدة التأثير بمدرسة " التبعية " ، استند تحليل الفدائيين الى أن إيران قد انتقلت فى ظل الحكم البهلوى من النظام " الإقطاعى " الى النظام " البرجوازى " وتمثلت إستراتيجية الفدائيين فى شبه صراع مسلح وحرب عصابات ريفية بهدف تحرير إيران من العملاء المحليين للإمبريالية البرجوازية .⁽¹⁾

ومنذ ما بعد الثورة مباشرة ، يتخذ الفدائيون موقفا معارضا من حكم رجال الدين ، فبرغم إقرارهم بأن الشعب الإيرانى قد حصل على بعض المكتسبات بعد الثورة ، إلا أنهم يرون أن الدولة لازالت تابعة للإمبريالية الأمريكية وحلفائها . ومنذ مابعد الثورة والفدائيون يكرسون كميات كبيرة من الأسلحة ، وينظمون المظاهرات واللقاءات الشعبية ، غير أن عملهم لازال فى إطار السرية ، ولازال قاداتهم فى دائرة الظل ، وينشط الفدائيون بصفة خاصة بين التركمان وفى كردستان ومنطقة الجنوب البترولى . وقد كان التنظيم ، مثله فى ذلك " المجتهدين " فى مقدمات التنظيمات المعارضة التى تعرضت لقمع وملاحقة رجال الدين ، وفى حديث أدلى به أحد أعضاء التنظيم لوكالة الأنباء الفرنسية فى 30 مارس 1980 ، ذكر أن الحكومة الإيرانية قد رتبت اغتيال أربعة من مرشحي التنظيم التركمان ، وكانوا مرشحين فى إنتخابات البرلمان . كما ذكر أيضا أن أعداد كبيرة من الفدائيين عمدت الثورة إلى تصفيتهم ، وأن عددا كبيرا رهن السجون . وبالنسبة لموقف " الفدائيين " من التنظيمات اليسارية الأخرى فقد نشأ التنظيم بداية فى مواجهة حزب تودة ولازال قاداته يرون ان تودة قد " خان مصالح العمال " ويستبعدون أى احتمال للتعاون معه . ويقر " الفدائيون " بوجود نقاط مشتركة بينهم وبين المجاهدين

⁽¹⁾ (عمر لشافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص 143 .

بالرغم من الخلاف بينهما حول شكل الحكومة والأيدولوجية .⁽¹⁾ ورغم قوة التنظيم المسلحة ، والقدر من النجاحات الذي حققه بعد الثورة ، إلا أن وجه القصور الأساسى فى حركته يتمثل فى تخطيطه النظرى وعدم وضوح أهداف كفاحه ، ولاشكلى نظام الحكم الذى يسعى الى إقامته بالإضافة الى أن تحقيقه الشديد من جدوى العمل السياسى يحد كثيرا من فعالية حركته ومجال نشاطه .

موقف الخمينى من الإتحاد السوفيتى

هاجم الخمينى الإتحاد السوفيتى فى خطاب له فى مارس 1980 حذر سامعيه بأن ينتبهوا الى أن الخطر الممثل من قبل الشيوعيين ليس أقل من الخطر الأمريكى وشعار " الموت لأمريكا " صاحبه فى بعض الأحيان الموت للإتحاد السوفيتى ، ولقد جاءت مشكلة أفغانستان لتمثل أهم عقبة أمام العلاقات الإيرانية السوفيتية⁽²⁾ ، ولكن بالمقارنة بالعداء السافر للولايات المتحدة فإن العلاقة مع الإتحاد السوفيتى ظلت لها حدود تحكم أى تدهور يصيبها فحتى بعد طرد عدد من الدبلوماسيين السوفيت وتجرى نشاط حزبه الشيوعى تودة ، وقانونا لم تصل السلطات الإيرانية بالأمور إلى نهايتها ومن ثم يمكن الحديث عن مرور العلاقات الإيرانية السوفيتية بعدة مراحل تقوى فيها ولكن بشكل مؤقت ، وخلال تدمير العراق لخورماشهر جعلها أكثر تبعية للإتحاد السوفيتى فوجدت الأسلحة السوفيتية طريقها مباشرة لإيران وساهم السوفيت أيضا فى تدريب الحرس الثورى وعمل تودة بحرية فى هذه الفترة وذلك فى الوقت الذى هاجم فيه الخومينى العناصر الباقية ولكن منذ عام 83 بدأ يظهر نوع من التوتر والضغط فى تلك العلاقة .⁽³⁾

ولقد حلت اليابان وألمانيا الغربية محل الإتحاد السوفيتى كأكبر شركاء تجاريين مع إيران ولكن منذ عام 1984 بدأت الزيارات المتبادلة بالإضافة الى زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين . وبشكل عام كان هناك تواجد ملحوظ لخبراء المعسكر الشرقى سابقا وقدروا بحوالى عشرين ألف منهم ثلاثة آلاف سوفيتى ومن بين دول العالم الثالث كانت إيران أكثر الدول تطورا لعلاقاتها مع الإتحاد السوفيتى خلال عام 1983 ، ولقد كان التوجه لتحسين

(1) د. السيد زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

Dilip , hiro , op., cit ., p. 284 .

Ibid. , p. 285 .

(2)

(3)

العلاقات مع الشرق والاتحاد السوفيتي هو البديل المتاح أمام القيادة الإيرانية لكن عزلة إيران والتقليل من فرص بغداد بل وإن إيران حاولت تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ذاتها لنفس الغرض الخاص بالحد من شحن الأسلحة للعراق عن طريق المعسكر المؤيد للعراق في المنطقة مثل مصر والأردن والسعودية وبالتالي جاء الاتحاد السوفيتي في بداية هذه المحاولات . (1) بل يمكن ملاحظة أنه بالرغم من العداء على المستوى السياسي فهناك برامجية واضحة ، فيما يخص الاقتصاد حيث اتسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية والتقنية ما بين الاتحاد السوفيتي وإيران ، حتى المقارنة بفترة الشاه حيث باعت إيران لأول مرة بترولاً للاتحاد السوفيتي في عام 81 كما زاد شراء الأسلحة السوفيتية منذ عام 82 حيث يلاحظ وصول أسلحة إستراتيجية سوفيتية للجبهة الإيرانية عن طريق سوريا بالإضافة الى مساعدة الدول العربية الحليفة للاتحاد السوفيتي مثل ليبيا واليمن .

يعد السلوك تجاه الاتحاد السوفيتي بمثابة متغير ثابت ، كما يراه البعض لمحددات الصراع الداخلي والسياسة الداخلية الإيرانية فالديناميات الداخلية من استقرار وتوتر هي التي تحد لحد كبير مجرى العلاقات السوفيتية الإيرانية . وكانت للصين أهميتها الواضحة بالنسبة لإيران وهو ما اتضح في النتائج المباشرة التي زادت في عام 85 على أثر زيادة ولاياتي لبكين وأعلن على أثرها الوزير الإيراني الإتفاق على 90٪ من مسائل المناقشة على زيادة حجم التجارة الثنائية الى 600 مليون دولار .

بل أكثر من ذلك جاءت الصين كأول الدول المصدرة للسلاح إلى إيران في تقرير للمخابرات الأمريكية فخلال الشهور السبعة الأولى لعام 78 قدمت ما قيمته 400 مليون دولار في حين احتلت كوريا الشمالية المركز الثاني حيث صدرت ما قيمته 250 مليون دولار وأن دولا حليفة للاتحاد السوفيتي متعددة قدمت ما قيمته 200 مليون دولار مع ملاحظة أن 40٪ من السلاح الذي جاء من كوريا الشمالية كانت في الأصل أسلحة صينية بالرغم من إنكار الصين مما أثار قلق الكرملين . (2)

(1) باكينام الشرفاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 338

(2) المرجع السابق ، ص 339 .

الفصل الرابع

الرؤية الإيرانية للدور الإقليمي لإيران تجاه منطقة الخليج بين الثابت والمتغير

لا شك أن إيران دولة لها ثقلها ومركزها في المنطقة في الماضي وفي الحاضر ، ولها علاقاتها ومصالحها مع الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص ولإيران علاقاتها الإقليمية والدولية على مستوى العالم الإسلامي ، ولإيران استراتيجيتها الساعية إلى أن تكون قوة إقليمية يعمل لها حساب عند التخطيط لتأمين المنطقة ، وهذا يجعلها تصطدم بقوة إقليمية أخرى سواء على مستوى العالم العربي أو من خارج العالم العربي ، وهذا أدى إلى قيامها بتحريك نشط في اتجاه محاولات الهيمنة على المنطقة .
ولذا من الأهمية بمكان دراسة الدور الإقليمي الإيراني وأهميته بمنطقة الخليج الثابت والمتغير من خلال مبحثين :-

المبحث الأول :- الدور الإقليمي لإيران من الشاه الى الثورة الإسلامية .

المبحث الثاني :- الإدراك الإيراني لأمن الخليج : الثابت والمتغير .

المبحث الاول

الدور الإقليمي الإيراني من الشاه الى الثورة الاسلامية

يعتبر الدور شكل من أشكال السلوك يحدده الفاعل ويتربطه الغير ، نظراً لمركز هذا الفاعل في المنطقة ، من حيث موقعة الاستراتيجية وأهميته .

أما مفهوم الإقليمية : فالفقه الدولي وضع معايير تهدف إلى توضيح المقصود من فكرة الإقليمية فقسمها إلى :-

الإقليمية الجغرافية ، الإقليمية السياسية والمذهبية ، الإقليمية الحضارية ، الإقليمية المطلقة .

أ - الإقليمية الجغرافية :-

تعنى بأنة ذلك الإقليم الذى يكون شديد التجاور المكاني في مساحة جغرافية معينة مثل : منظمة الوحدة الأمريكية - جامعة الدول العربية التى تضم ما بينها دولاً يجمع ما بينها تجاور مكاني محدد .

ب - الإقليمية السياسية والمذهبية :-

تعنى أساس الجمع بين الدول ، التى لا يربط بينها تجاور جغرافى ، وإنما يربط ما بينها سياسة معينة أو مذهب معين أو ايدولوجية معينة مثل حلف وارسو والحلف الأطلنطى .

ج - الإقليمية المطلقة :-

تعنى بها بأن كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها للعالمية ، حيث تقضى طبيعة أهدافها بقصر نطاق العضوية على فئة معينة من الدول ، يجمع بينها رباط خاص أو هدف استراتيجى حدد بصرف النظر عن طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان أو سياسياً أو مذهبياً أو حضارياً . مثال ذلك : مجلس التعاون الخليجي - مجلس التعاون العربى - الإتحاد المغربى (١)

د - الإقليمية الحضارية :-

(١) عطية حسين أفندى ، " الجامعة العربية وأزمة الخليج " مجلة السياسة الدولية 104 (إبريل 1991) (35-61)، ص 37

تعنى توافر روابط خاصة تقوى بين الدول ، بصرف النظر عن التجاور الجغرافى وتلك الروابط تتمثل فى وحدة اللغة ، والثقافة ، والتاريخ ومن شأنه تعميق الروابط بين تلك الدول ، وتكون ذات طابع حضارى ⁽¹⁾ ، أما أهمية الدور الإقليمى لإيران ، فيتمثل من خلال موقع إيران الاستراتيجية ، بما يمتلكه من مؤهلات استراتيجية وجيوسياسية متعددة مما يجعل إيران ذو تأثير إيجابى وفعال فى المنطقة .

فإيران تحتل موقعا استراتيجياً ، على طول الخليج وشمال العرب ، ولها حدود تمتد بين الإتحاد السوفيتى السابق والخليج ، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، وفى الشمال يقع الإتحاد السوفيتى ، والخليج العربى والدول العربية المطلة عليه فى الجنوب ، والعراق فى الغرب وتركيا فى الشمال الغربى ، وباكستان وأفغانستان فى الشرق ⁽²⁾ ، ومساحة إيران 1.65 مليون كيلومتر مربع ، ولها 1690 كم² من الحدود مع الإتحاد السوفيتى ، 499 كم² مع تركيا ، 1448 كم² مع العراق ، 909 كم² مع باكستان ، 9630 كم² مع أفغانستان ، ومخرجها إلى الخليج يتكون من شواطئ طولها 3180 كم ⁽³⁾.

ويبلغ عدد سكان إيران من خلال تعداد عام 1991 ، 59 مليون نسمة بمعدل تزايد يصل إلى 3.6 % ، وهذا الحجم يشتمل على 51 % من الفرس ، 25 % أذربيجانيين ، 9 % أكرد ، 8 % جولاك ومن أصل صينى ، 1 % بالوش ، 2 % لور ، 1 % عرب ، 3 % آخرون ، ونسبة الشيعة فى إيران تقدر 95 % والسنة 5 % ويوجد بها عدد كبير من اللهجات ، 58 % من السكان فقط يتحدثون الفارسية بصورة ، 26 % يتحدثون نوعاً من التركية ، 7 % لهجات ولغات أخرى . ⁽⁴⁾

ويزداد موقع إيران أهمية ، لكون إيران تتحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى ، ويعتبر هذا المضيق المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج كالعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات وسلطنة عمان ، فمن

⁽¹⁾ المرجع سابق ص 38 .

⁽²⁾ أحمد مهابة ، " إيران أمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

⁽³⁾ أنتونى كوردسمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 410

⁽⁴⁾ المرجع السابق ، ص 425 .

يتحكم فى هذا المضيق ، يتمتع بأهمية استراتيجية عالمية ، بحيث تستطيع القوى التى تسيطر عليه التحكم فى الشريان الذى يغذى العالم الغربى الصناعى ، فى مجمله بالطاقة والنفط . إذ تمر عليه ناقلات بترول كل عشر دقائق أى ما يساوى 62% من موارد العالم النفطية ، 90% من حاجة اليابان من البترول ، 70% من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة ، 22% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية .⁽¹⁾ وتبرز أهمية مضيق هرمز أيضاً ، باعتباره بوابة القارة الهندية الغربية، وهو الذى عبرته بريطانيا العظمى لتستعمر بعض مناطق الخليج والهند ، فهو صمام أمان لمنطقة الخليج والهند .⁽²⁾

ويتعاضد الدور الإقليمى لإيران أهمية ، لكونها تقع على الخليج العربى ، فيشكل الخليج العربى ذراعاً بحرياً ممتداً من المحيط الهندى عبر بحر العرب بـخليج عمان ، فيربط بذلك ما بين ثلاث قارات هى آسيا ، أفريقيا ، أوروبا ويلتقى المسافة ما بين الشرق والغرب عن طريق العراق وسوريا⁽³⁾ ، وترجع أهمية منطقة الخليج العربى الذى تقع فيه إيران لعدة أسباب أهمها :-

- 1 - التأثير الفعال فى ميزان القوى الدولى .
- 2 - وقوع منطقة الخليج العربى عند ملتقى الطرق البحرية والبرية والعالمية ، وكونها مركزاً حيوياً ، فى خطوط المواصلات التجارية بين قارتى آسيا وأفريقيا .
- 3 - امتلاك منطقة الخليج لثروة نفطية هائلة سواء فى المجال البترولى من حيث الإنتاج أو المخزون الاحتياطى ولا سيما بأن هذه المنطقة تمد العالم بحوالى 60% من النفط العالمى المصدر .
- 4 - أهمية الملاحة الدولية فى هذه المنطقة ، وخاصة النواحي التجارية والاقتصادية .
- 5 - وقوع منطقة الخليج فى الدائرة المركزية من المنطقة العربية وضمن الجزء الجنوبى بما يسمى النطاق الجغرافى الأمن الإتحاد السوفيتى .
- 6 - توفر الكثير من الظواهر الطبيعية التى أعطى له أهمية متميزة .

⁽¹⁾ أحمد مهابة . " إيران وأمن الخليج " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

⁽²⁾ زهير محمد كتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 406 .

⁽³⁾ محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

لذا فإن منطقة الخليج تتمتع بأهمية بالغة استراتيجية فريدة فى النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية⁽¹⁾

ونظراً لأهمية الدور الإقليمى لإيران ، فى منطقة الخليج ترتب على ذلك صراعات إقليمية ، حول المنطقة مما نشأ عن عدة عوامل فى تحريك الصراع الإقليمى بالخليج العربى أهمها :-

ب - المحاور الإقليمية فى المنطقة

أ - التدخل الأجنبى

د - مشكلة الحدود

ج- الصراع القومى

أ - التدخل الأجنبى :-

كان له عامل مؤثر جداً ، فى التفتت الجغرافى للكيانات السياسية بالخليج فعمل على تقسيم الحدود بين الدول فجعل كل دولة تحذر الدولة الأخرى ، وفى نفس الوقت تطمع فى أراضيها والاستيلاء عليها أو الهيمنة والسيطرة على جيرانه ، وبذلك تظل هذه الدول فى حالة تأهب واستعداد ، تحسباً لأى إعتداء أو هجوم خارجى ، وهذا ماحدث فى أزمة الخليج الثانية (العراق ، الكويت عام 1990) .

ب - المحور الإقليمى الإيراني :-

المحور الإقليمى الإيراني يتمتع بأهمية بالغة حيث يمتاز وضعه بموقع استراتيجى هام ، فى سيطرته على الساحل الشرقى للخليج دون منازع .

ج - الصراع القومى :-

نجد أن هناك صراع بين القوميتين العربية والفارسية أو ما يمثله (المذهب السنى بالنسبة للدول العربية ، أو المذهب الشيعى بالنسبة لإيران . وبرز التنافس فى الدور الإقليمى بين إيران وجيرانها حول تسمية الخليج العربى (عربى أم فارسى)⁽²⁾ مع المد العربى

(1) زهير محمد كتيبى، مرجع سبق ذكره ، ص 410 .

م- (2) محمد السنوسى مغنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

واستخدام عبد الناصر لتعبير الخليج العربى بدءا من عام 1959 فركزت الدول العربية الرسمية وغير الرسمية على عروبة الخليج وكان ذلك مبعثا لاعتراض إيران واحتجاجها .
وجدير بالذكر أن نشير إلى الاختلاف القائم حول تسمية الخليج إبان حرب إيران والعراق 1980 - 1988 فكانت بلاغات القيادة العربية فى حربها تسمى الخليج بالخليج العربى وإيران بالفارسية أو المجوسية وهو ما يبرز لنا مدى العامل القومى فى الصراع . (1)

ويتعاضم الدور الإقليمى لإيران أيضا فى منطقة الخليج حيث أنها منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية . ففى حديث ذكره لارى سبيكس (Lary Speaks) المناطق الرسمية بلسان البيت الأبيض فى 86/11/12 . " أن كل من يعرف الجغرافية فى الشرق الأوسط ، يدرك أن إيران ذات أهمية إستراتيجية وتسيطر على النفط ، وقريبة من الاتحاد السوفيتى الذى يحاول تحقيق نفوذ فيها وأن على الغرب أن يبقى على إتصال مع جميع الدول المهمة فى المنطقة " (2). وأيضا يتعاضم الدور الإقليمى لإيران بموقعه بجوار الاتحاد السوفيتى ، لطول وإمتداد الحدود معه ونظرا لقربه من المياه الدافئة للخليج . وكذلك لمجاورة إيران للجمهوريات الإسلامية ذات الأغلبية الشيعية مثل التى فى أذربيجان .

ونظرا لأهمية الدور الإقليمى لإيران فأنها كانت تسعى دائما بأن يكون دورها الإقليمى متفوقا على الخليج العربى وذلك من خلال إحتلالها لجزر أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى فى عام 1971 لأهميتها القصوى وتوسيع مجالها الحيوى لتكون بمثابة قوة إستراتيجية كبرى تتحكم فى مضيق هرمز ، والخليج العربى عامة . وأيضا كأهمية جغرافية ، فتتسم بعمق مياهها وموقعها الإستراتيجى المسيطر على الخليج العربى ، كما أن موقعها يحتل قلب مضيق هرمز مما يساعد إيران على مراقبة السفن الناقلة للبترول وأيضا كأهمية اقتصادية لوجود أكسيد الحديد فى جزيرة أبو موسى ، وازدهار الجزيرة بتجارة اللؤلؤ ، ووجود مصائد

(1) Al - Bahrama Mussain , The Legal status of the Arabian Gulf states . (university of Manchester Press) 1968 . p. 48

م - (2) تيام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية (عمان : دار الفكر ، ط1 ، 1987) ، ص 165

أسماك ممتازة ، وتوافر مياه عذبة فيها مما يساعد على قيام بعض الزراعة ، وأيضا وبالأخص لتوفر البترول فيها . (1)

وكذلك عززت إيران دورها الإقليمي ، في المنطقة من خلال تشجيع هجرة مواطنيها إلى الخليج وخاصة البحرين ومطالبتها لها أعوام 1930، 1957، 1958 واستكمالا لطموحها القومي ، طلبت إيران وجوب مرور الخط البحري الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربي ، إذ أن جزيرة الخرج تبعد عن الساحل الإيراني بحوالى 30 ميل . (2) لذا دائما نرى أن السياسة الإيرانية ، تقوم على إستراتيجية عدوانية توسعية تهدف إلى إيجاد مناطق ومجالات حيوية للسيطرة ، والنفوذ في مختلف الأوقات والأزمات على حساب أقطار الخليج العربي ، وهذا ناتج لشعور إيران بأن محاولاتها للسيطرة على أراضي ذات أهمية إستراتيجية ، وموارد طبيعية تحقق لها عوائد اقتصادية كبيرة بالرغم من تمتعها بالإنتاج البترولي واحتياطياته . (3)

لذا سنقوم بدراسة :- تعاضم الدور الإقليمي الإيراني خلال حكم كلا من الشاه والثورة الإيرانية

أولا : تعاضم الدور الإقليمي الإيراني فى عهد الشاه

نجد أن شاه إيران عمل على تدعيم الدور الإقليمي لإيران ، وتعاضم ذلك إبان انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس بيوم واحد بإحتلاله الجزر الثلاث فى 1971/11/30م وذلك ليحقق عدة أهداف :-

- 1- التأكيد للعرب على دور إيران كقوة رادعة .
- 2- تأكيد الشاه على أهمية مركز إيران فى المحيط الهندى . الأمر الذى أقلق الهند .
- 3- التأكد للعالم الغربى وللإمارات العربية على أن الخط المحافظ فى المنطقة ، يجب أن يستمر فى وجه تصاعد حركات التحرر والاستقلال الوطنى والقومى . وإنما الدور الإيرانى العسكرى إنما هو فى الأساس لخدمة كافة الحكام . فنرى أنه فى عام 73

(1) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

(2) المرجع السابق ، ص 197 .

(3) عبد المجيد الراعى ، العدوان الإيرانى والأمن القومى العربى (بغداد : دار الشؤون للثقافة ، ط1 ، 1986) ، ص 103 .

أرسل الشاه قوات إلى عمان لمساعدة السلطان قابوس للقضاء على ثورة ظفار .

4- التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية ، على مقدرات القوات الإيرانية على استخدام التقنية العسكرية العالية ومقدرة الشاه على التحرك في الخليج . ومما لاشك فيه أن احتلال إيران في عهد الشاه للجزر الثلاث أبرز لنا توجهها إيرانياً لمزيد من الهيمنة والسيطرة ، وتأكيد إيران لدورها الإقليمي في المنطقة ، ويؤكد ذلك أيضاً تصريحاً للشاه في صحيفة ايندكان المقربة من الحكم الإيراني في 9 / 11 / 71 جاء فيه " إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي " (1) وأيضاً عمل الشاه على بناء قوة ردع إيرانية على مستوى عال من التقنية العسكرية مما جعل إيران :-

أ - دولة رئيسية في المنطقة بما يدعم ويزيد ويعظم من دورها الإقليمي في المنطقة .

ب- يجعل ضمان عدم حدوث تغيرات في الأنظمة بالمنطقة العربية لتواجد إيران وأيضاً نصب شاه إيران نفسه شرطياً للمنطقة ليحفظ الأمن والاستقرار فيها حسب رأيه ، ولكي يلعب الشاه دوره كاملاً أعلن بصراحة أنه لن يسمح بقيام الثورة في الجانب العربي من الخليج .

ففي خطاب للشاه عام 1975 قال فيه : " أن إيران يجب أن تبني مستقبل خططها العسكرية على الخليج " (2)

وظهر طموح شاه إيران القومي من هذه العبارة عندما قرر البرلمان الإيراني تخصيص ميزانية إضافية قدرها 400 مليون دولار لتقوية القوات المسلحة عام 1965 وفي عام 1970 ارتفعت ميزانية الدفاع بنسبة 50٪ وبلغت 750 مليون دولار وفيما يلي جدول يوضح الفارق الكبير في ميزانية إيران للدفاع عنها عن ميزانية دول الخليج العربي مجتمعة :

(1) محمد رشيد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

(2) المرجع السابق ، ص 190 .

الدولة	1972 - 1973 (بالمليون)	73 - 1974 (بالمليون)
إيران	1250	2010
السعودية	383	1090
العراق	237	338
عمان	-	77

ففى عام 73 - 1974 ميزانية إيران للدفاع تزيد عن ميزانية دفاع دول الخليج بنسبة 33% (1) .

لذا فإن من أهداف إيران الإستراتيجية طويلة المدى فى عهد الشاه كان الاستمرار فى تدعيم القوة العسكرية واستيراد المزيد من الأسلحة وكان اعتمادها فى المقام الأول على الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا لعب شاه إيران دورا كبيرا كرجل البوليس الغربى فى المنطقة . وأيضا من أهداف إيران الإقليمية وعلى المدى القريب هو منع إنتشار قوة العراق وحمل دول الخليج العربى على الإذعان والخضوع لأهداف إيران فى المنطقة . (2) وظهر ذلك بالنسبة لدولة العراق من خلال الإتفاقية الدولية والتي سميت بإتفاقية الجزائر والتي وقعها شاه إيران ومن الجانب العراقى أينذاك النائب لرئيس الجمهورية صدام حسين سنة 1975 ، والتي بموجبها أو تقضى بمنح إيران حرية الملاحة كاملة بشط العرب واحترام كلا من الدولتين لحدود بلديهما فى مقابل عدم تأييد شاه إيران لأكراد العراق . (3)

ثانيا : تعاظم الدور الإقليمى لإيران فى عهد الخمينى ورافسنجاني

أ - الدور الإقليمى لإيران فى عهد الخمينى : حكم الخمينى إنما هو إمتداد لحكم الشاه ويلعب نفس الدور الذى لعبه الشاه من قبل سقوطه ، من حيث إثارة المشاكل والاضطرابات فى

(1) المرجع السابق ، ص 196 .

Ramazani Iran's Foreign Policy : Both North and South , op. cit., p.393

(2)

Tareq Y. Ismeal Iraq and Iran Roots of Conflict (Syracuse University 1982) , p. 45

(3)

المنطقة لإشعال الأمة العربية في جناحها الشرقي وتحجيمها عن أداء دورها . فبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ، سعت إيران إلى لعب دور إقليمي في المنطقة ، استنادا إلى شعار تصدير الثورة إلى الدول المجاورة ، غير أن الحرب مع العراق حالت دون ذلك ، بل أدت إلى عزلة إيران وتدهور علاقاتها مع الدول العربية والغربية . ومن هنا جاءت أزمة الخليج بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح على الدول العربية والغربية ، تمهيدا لاستعادة إيران دورها ووزنها الإقليمي والدولي . (1) ولكن مازالت إيران بعد الثورة مستمرة في احتلالها للجزر الثلاث ورفضها إعادتها لأصحابها الشرعيين ، وبل تجديد إدعاءتها بضم البحرين ، واستغلال بعض العناصر الإيرانية بشكل واسع ، الموجودة في بعض الأقطار الخليجية لإحداث اضطرابات . وتأكيـد رجال الدين بضم الجزر الثلاث فقد أعلن رئيس النظام الإيراني أبو الحسن بنى صدر في عهد الخميني بتصريح له : " أن إيران ترفض إعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأضاف قائلا : أنه غير مستعد لمناقشة أصل السيادة على هذه الجزر " .

وذكر الخميني أيضا بأن إيران ستطالب بفرض سيادتها على بغداد إذا ما أصر العراق على مطالبته بالجزر الثلاث وأيضا أكد ذلك قطب زاده وزير الخارجية الإيراني في 1980/4/8 بأن الجزر الثلاث تابعة لإيران . ويتضح لنا بأن سياسة إيران سواء في حكم الشاه أو الخميني اختلفا على كل شئ ولكنهما إتفقا على تأكيد دور إيران الإقليمي بمنطقة الخليج فعلى المستوى الإقليمي :-

هدفت الثورة على تكريس طابعها القومي ولو بطريق غير مباشر ، فقد افترضت أنها تتحمل مسئولية قيادية تحتم عليها تصدير الثورة إلى كل دول المنطقة ، مما يساعد على هدم كل النظم الرجعية ، وإقامة نظم تقدمية راديكالية . (2) ونلاحظ أن التوتر في العلاقات بين إيران ودول منطقة الخليج ، بعد الثورة جاء من جراء عدم الإتفاق بين الجانبين حول أهداف

(1) بدر أحمد ابو المعاطي ، " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب " ، السياسة الدولية ، العدد 104 ، إبريل 1991 ،

(ص 65 - 71) ، ص 68

(2) R . K. Ramazani , Revolutionary Iran , Challenge Response in the Middle East (

London : The Johns Hopkins , 1988) p. 29

وأفكار الأيديولوجية الإيرانية الثورية المتمثلة في كلا من المفهوم الإيراني للحكم الإسلامي ، وللاستقلالية وعدم التبعية . فالأمن بمنطقة الخليج وفقا للرواية الإيرانية هو تحقيق الاستقلال الحقيقي لكل دول الخليج وعدم تبعيةها لدول الغرب وعدم تدخل القوات الأجنبية في المنطقة بناء على طلبها . وتريد الحكومة الإيرانية تحقيق مظلة أمنية للخليج يكون لإيران دورا كبيرا في المنطقة مما يحقق لها تفوق سياسي وإستراتيجي خاصة على مضيق هرمز .

وقد أكد النظام الإيراني الثوري أنه أضاف إلى سياسة القوة التي اتبعتها الشاه في الخليج ما أسموه " بالقوة والإيمان " كمزيج معا لتحقيق الأمن الإقليمي ، ومن ثم كانت سياسة إيران تجاه الخليج مزيجا من المصلحة القومية ، والأيديولوجية الإسلامية أو القوة السياسية والقوة الإيمانية . ⁽¹⁾ ولقد أثرت الثورة الإيرانية على دول الخليج أو دول الجوار ، تأثيرا أيديولوجيا وفكريا ونفسيا وسياسيا .

وكان التأثير الأكبر للإحياء الإسلامي الإيراني على الخليج ليس له بعد قومي وديني بل كان بين الإتجاه المحافظ المتمثل في دول الخليج والراديكالي المتمثل في دولة إيران دون التطرق إلى الاختلافات بين ما هو سني وما هو شيعي ، أو عربي وفارسي وفي ظل ذلك ظهرت تجمعات إقليمية وإتجاهات جديدة لأنظمة الخليج . ⁽²⁾ فمن أهم نتائج الثورة الإيرانية على منطقة الخليج إنشاء مجلس التعاون الخليجي (مايو 1981) .

ورأت إيران أن قيام هذه المنظمة بمثابة حلف عسكري موجه ضدها ، وليس هناك سببا للاعتقاد بأنها موجهة مثلا لدولة أخرى مثل إسرائيل . ومثلت تلك المنظمة بأنه خطوة أولية للاندماج الاقتصادي والسياسي العربي مما يشكل ضغطا على إيران ووضعها غير ملائم للمصالح الإيرانية بل امتد الأمر بأن نظرت إيران لهذا الكيان التنظيمي بصفة غطاء لمد النفوذ

I bid . , p. 31

(¹)

I bid . , p. 118

(²)

السعودى فى المنطقة . إلا أنه على المستوى العملى لم يؤثر إنشاء تلك المنظمة على علاقات إيران بالدول الأعضاء كلها على حدى أو بشكل منفرد ، فكانت كل دولة لها اقترابها المستقل للتعامل والارتباط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .⁽¹⁾

ويمكن تقسيم العلاقات الإيرانية الخليجية إلى ثلاث فترات رئيسية : الأولى : من 79 -84 ، والثانية : من 84 - 88 ثم بعد ذلك من 88 أى بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية إلى نهاية حرب الخليج الثانية . وهى المراحل التى ارتبطت والأحداث السريعة فى التوجه الخارجى للثورة الإيرانية ، وفى الفترة الأولى جاءت بحماس ثورى وراديكالية حاولت فيها إيران نقله بالقوة للدول الأخرى ، أما المرحلة الثانية فركزت فيه إيران كل إهتمامها على حربها مع العراق ، أما المرحلة الثالثة وهى بعد تولى رافسنجاني الحكم ، فجاء حكمه يتسم بالبرجماتية أو الاعتدال وقا لمتغيرات المجتمع الدولى ووفقا لمصالح إيران السياسية والاقتصادية .⁽²⁾

ومما لاشك فيه بأن محاولة إيران تصدير الثورة هو بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية للدول ومبدأ يتناقض مع قواعد القانون الدولى واستقلال وسيادة الدول وسياسة حسن الجوار الذى مما شأنه يؤدى إلى إثارة المشكلات والحرب بين الدول وذلك ما حدث وكان من أسباب قيام الحرب العراقية الإيرانية 80 - 1988 وأصرت فيه إيران على استمرار الحرب وتوسيعها ولم يقتصر الأمر على ذلك فاتخذت من سفاراتها فى الدول الإسلامية والمجاورة مراكز لإعداد عناصر تقلب الأوضاع فى تلك الدول وجعلها فى حالة توتر بشكل مستمر مثال ذلك ما قام به الحجاج الإيرانيين بالسعودية فى عام الحج 1987 وما يثيره الإيرانيين من قلق فى دول الخليج وخاصة البحرين لأغلبية الشيعة بها . فمبدأ تصدير الثورة له خطورته على أوضاع الخليج وجعله فى حالة تأهب واستعداد .⁽³⁾

(¹) Shireen Hunter . Iran and the World : Continuity in a Revolutionary , Indiana University : Press , indiana polis , 1990 , p. 118 -119 .

(²) باكينام رشاد الشرقاوى ، "تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية" فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1993 ، (179 - 206) ، ص 196 .

-- (³) . صباح محمود محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

فالأيديولوجية الإيرانية تدعو للتوسع والسيطرة وأثارة القلاقل والإضطرابات ويدل على ذلك تسابق إيران على التسلح العسكرى . وزيادة التسلح فى المنطقة من شأنه يوتر الوضع ويؤدى إلى قيام حروب أخرى فى المنطقة وهذا من شأنه يعرضها للخطر . ونرى أن حجم مشتروات الأسلحة الإيرانية يعكس التنافس والبناء العسكرى لها وإتهامها بالحصول على مواد حمضية لإنتاج أسلحة التدمير الشامل واستيراد غواصات نووية من الصين ، فلقد استوردت إيران ما قيمته 16.1 مليار دولار من الأسلحة فى الفترة من 1984 - 1991م وذلك يبين لنا تهاافتها على القيام بدور إقليمي فى المنطقة وتكوين دور بارز لها وتأثير فعال فى المنطقة .⁽¹⁾

ب - الدور الإقليمي لإيران فى عهد رافسنجاني

نجد أن إيران فى سياستها الخارجية وبروز دورها الإقليمي بعد وفاة الخمينى ، وانتخاب " على أكبر هاشمى رافسنجاني " الذى ينتمى إلى الجناح المعتدل ، عملت على تطبيق أفكار معتدلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد الإيرانى ، وزيادة الموارد عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبى ، والحصول على مساعدات مالية من الدول الغربية ، وتوسيع دور القطاع الخاص . وعمل رافسنجاني منذ توليه الرئاسة على استبعاد العناصر المتشددة والمعارضة لسياسته المعتدلة مثل حسين موسى رئيس الوزراء السابق ، وعلى أكبر محتشمى وزير الداخلية السابق ، وتخفيف حدة العداء واللهجة الحادة للغرب حتى يؤدى ذلك إلى حسن واعتدال ورشادة سياسة إيران من خلال دورها الإقليمي فى منطقة الخليج .⁽²⁾

وعمل رافسنجاني على تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية من شأنها تحسن من صورة إيران لدى الغرب والدول العربية ، وإن كان يلقى معارضة شديدة من المتشددى المدافعة عن الميراث الخمينى فى كل مستويات أجهزة النظام السياسى الإيرانى ، بدءا من الإمام أحمد الخمينى على قمته مرورا بالجهاز البيروقراطى والقوات المسلحة (خصوصا الحرس الثورى)

(1) أنتونى كوردسمان ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 441 .

(2) د.هالة سعردى ، " أزمة الخليج ودولنا الجوار : تركيا وإيران " فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د.أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1991 ، (281 - 299) ، ص 284 .

وانتهاء باللجان الثورية المحلية التي تسيطر على الحياة على مستوى الشارع الإيراني ، فضلا عن سيطرة هؤلاء المتشددين على معظم مقاعد البرلمان الإيراني الذي تم انتخابه في مايو 1988 لمدة أربعة أعوام .⁽¹⁾ وإيران منذ تولى رافسنجاني رئاسة الدولة في يوليو 1989م ذو اتجاهات جديدة ومذبذبة ومتردة في سياستها الخارجية ، حيث بدأت عناصر الاعتدال والبراجماتية تحل تدريجيا محل التوهج الثوري الذي ساد في المرحلة الخمينية .

وقد أوضح رافسنجاني في أكثر من مناسبة رفضه أي طموح إقليمي لإيران ، ورفضه لالتزام دولته بنشر الثورة الإسلامية من خلال الوسائل العسكرية ورغبته في إقامة سلام وتعاون في الخليج من خلال الوسائل الدبلوماسية . ويلاحظ البعض أن رد الفعل الإيراني للاضطرابات التي حدثت في أذربيجان بالإتحاد السوفيتي في يناير 1990 يعد دليلا على أن طهران لم يعد لديها طموحا في تصدير الثورة الإسلامية لجيرانها وتحسنت العلاقات الإيرانية مع الإتحاد السوفيتي في عهد رافسنجاني فقام بزيارة إلى موسكو دليلا على تحسن العلاقات بين الدولتين وكان ذلك في يونيو 1989 .⁽²⁾

ووضح أيضا دور إيران الإقليمي في عهد رافسنجاني من بعد حرب الخليج الثانية فقد امتنعت إيران تماما عن تهديد جيرانها في الخليج ، وأدانت الاحتلال العراقي للكويت بل وأعادت للكويت ست طائرات تابعة (للخطوط الجوية الكويتية) التي استولت عليها العراق وأرسلتها إلى إيران خلال حرب الخليج في مايو 1992م وقامت إيران بالتركيز على تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها وبين الدول المجاورة .⁽³⁾ ويمكن القول بأن إيران هي المنتصر الوحيد أو الأول في حرب لم تخضها بالنسبة لحرب الخليج الثانية . فاستعادت وزنها ودورها الإقليمي والدولي وذلك بعد تطبيع العلاقات مع دول الخليج والدول الغربية والاعتراف بدورها الإقليمي فعلى صعيد العلاقات مع دول الخليج اعترفت دول الخليج بأهمية إعطاء إيران دورا هاما في الترتيبات الأمنية ، وعدم إدخال إعلان دمشق حيز التنفيذ تحسبا لرد فعل إيران .

(1) المرجع السابق ، ص 285 .

(2) المرجع السابق ، ص 295 .

--(3) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، مجلة الوسط ، العدد 10 ، 6 إبريل 1992 ، ص 20.

وأيضاً تصاعدت التصريحات الإيرانية المؤكدة على دور إيران في الترتيبات الأمنية ، حيث أكد الرئيس رافسنجاني على أن (إيران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التي تدعم الاستقرار في المنطقة) ، وأنها أفضل من يستطيع ضمان السلام في الخليج . (1)

وأكد على أن إيران تسعى لأن يكون لها تواجد فعال في منطقة الخليج وفقاً لقواعد العدل واحترام حقوق الشعب الإقليمية . كما دعا وزير الخارجية الإيراني إلى إقامة نظام أمني إقليمي جماعي في منطقة الخليج . (2) أيضاً إدارة رافسنجاني عملت على تدعيم وتنمية سياستها الخارجية بوجه عام وسياسة الخليج بوجه خاص . واستمر رافسنجاني في خطه المعتدل والبراجماتي وذلك في تصريح له أيضاً في سياق حديثه بأننا في منطقة الخليج لا نريد أن نصبح شرطي المنطقة ، وأن إيران لا ترغب في تهديد أو إكراه جيرانها أو شعورهم بعدم الاستقرار . (3)

وأعلن عن عدم رضاه لوجود القوات الأمريكية في الخليج وأعلن في 25 مارس 1991 بأنه لا يريد الحرب مع الولايات المتحدة . (4) فسياسة رافسنجاني اختلفت عن سياسة الخميني الثورية وإن كان أتفق معه في عدم التنازل عن الجزر الثلاث ففي إبريل 1992 سيطرت إيران على كل الجزيرة فطردت حوالي 400 عامل أجنبي لا يحملون تصاريح إيرانية وقامت بطرد الكثير من المقيمين العرب والذي سمح لهم شاه إيران أبان إحتلاله للجزر في 1971 بالإقامة بها . (5) وجدير بالذكر بأن الخطاب السياسي في عهد رافسنجاني اختلف عنه خلال حكم الخميني فكان الخميني ينادي دائماً بأن إيران الإسلامية على استعداد لمساعدة الأقطار الإسلامية ، في المنطقة لتحررها وتنقذها من القوى المتغترسة ، وبأن الولايات

(1) بدر أحمد عبد العاطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

(2) المرجع السابق ، ص 70 .

(3) د. وليد محمود عبد الناصر ، " إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار " ، السياسة الدولية ، العدد 117 ، يوليو 1994 ،

(24 - 36) ص 27 .

Ibid . , p. 403 .

(4)

(5) أنتوني كوردسبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 420 .

المتحدة الأمريكية هي الشيطان الأكبر وتعوق أو تمنع وحدة الأقطار الإسلامية . (1) وأن الصراع والكفاح لابد أن يستمر لمدة طويلة لرفع الظلم والاضطهاد عن الناس في كل ركن من أركان العالم (2) إلا أن سياسة رافسنجاني تتسم بالحكمة وعدم التهور والاندفاع فعمل على تحسين ودعم علاقاته مع الدول الغربية وأيضاً مع دول الخليج المجاورة وأدى ذلك إلى عودة العلاقات بين إيران والبحرين وقطر وعمان ووضح ذلك من خلال زيارة ولاياتي ووزير الدفاع الإيراني على أكبر توركمان للدوحة بعد حرب الخليج في مايو 1992 .

وأيضاً عودة العلاقات بين إيران والسعودية في 26 مارس 1991 م ، ومما لا شك فيه أن إيران تلعب دوراً إقليمياً هاماً في المنطقة ولا يمكن استبعادها من ترتيبات الأمن في الخليج ، ولكن لا بد أن تأخذ في اعتبارها أن أي مفتاح لتحسين العلاقات بينها وبين دول الخليج هو عدم استخدام القوة المسلحة كحل في المنطقة سواء على المدى البعيد (استراتيجياً) أو على المستوى القريب . وأن تعمل على عدم التدخل في شئون الغير أو محاولة تصدير الثورة إليها . (3)

(1) Hans moill and at to pick , The gulf war regional and international dimension (London , 1989 , p. 55)

Ibid., p. 61 (2)

Ramajani, I Ran's foreign policy : Both north and south op.cit.,p. 401. (3)

المبحث الثاني

الإدراك الإيراني لأمن الخليج : الثابت والمتغير

مفهوم الأمن هو أحد المفاهيم التي شددت إهتمام الدارسين منذ بداية قرننا الحالي ولكنها ورغم الإهتمام الذي حظيت به ، استعصت على التعريف المحدد والنهائي حيث أن الأمن من فصيلة المصطلحات المطاطة التي يمكن توسيعها أو تضيقها لتضمن مايعده سياسيو كل عصر من قبيل المصالح الحيوية في زمانهم . ولذا نجده يضيق أحياناً ليقتصر على النواحي السياسية والاستراتيجية ، ويتسع أحياناً أخرى ليشمل المسائل الاقتصادية بل وقضايا البيئة ⁽¹⁾ والأمن الإقليمي على وجه التحديد ، فهو مفهوم ذو أبعاد ثلاثة أساسية . أولها هو الأمن والسلم المتبادلين بين الدول المنتمية إلى الإقليم المحدد . وثانيهما هو أمن كل دولة في الإقليم على حدة في مواجهة حركات المعارضة سواء في الداخل أو من الخارج . أما الثالث فهو أمن المنطقة ككل والذي يتحقق بنجاح دول المنطقة في إدارة علاقاتها الخارجية بوصفها كتلة إقليمية واحدة فيكون تحركها عقلياً نابعاً من حسابات موضوعية للمواقف والأهداف تأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة لدول المنطقة . ⁽²⁾

والمفترض حتى ينجح أي نظام أمني إقليمي في تحقيق الاستقرار في المنطقة أن يسود دول هذه المنطقة توازن ليس فقط في المصالح ، وإنما أيضاً وبالأساس توازن في القوى .

فهذا هو الضامن الأكبر ضد إمكانية قيام أي دولة منتمية إلى الإقليم باستخدام قوتها منفردة لإنهاء أي وكل نزاع ينشب في المنطقة لصالحها ، فالنظام الأمني الإقليمي الناجح هو الذي يحقق الاستقرار لكافة الدول المنتمية إليه وهذا لا يتم إلا بتطبيق النظام لقاعدة الأمن المتبادل

⁽¹⁾ Mangold Peter " Security : New Ideas, old Ambiguities " in The World today, Vol 47

No2, February 1991, p.30

⁽²⁾ Halliday , Fred , "The Gulf war and its aftermath : first reflections " in International

A ffairs ,Vol 67 , No. 2 APR , 1991 , p. 230 .

فى مقابل قاعدة الأمن المطلق . فالقاعدة الأولى تفرض التعاون بين دول المنطقة لمصلحة المنطقة ككل . والقاعدة الثانية تعطى الهيمنة لمصلحة دولة واحدة فقط فى النظام .

ويهدف هذا المبحث من الدراسة إلى التعرف على ادراك القيادة الإيرانية لماهية مصالح إيران فى المنطقة ولمصادر التهديد لتلك المصالح ولكيفية مجابهة مصادر التهديد تلك ، وذلك فى ضوء قياس مدى الاستمرارية والتغير فى التصور الإيراني الخاص بهذه النقاط إنطلاقاً من مسلمة مؤداها أن التصور الإيراني لأمن الخليج لم يشكل مجدداً يوم بدأت أزمة الخليج أو يوم اندلعت الحرب ، بل على العكس من ذلك فإن هذا الظرف مثل لإيران فرصة ذهبية لتكريس تصورهما الثابت لأمن المنطقة ، ولمحاولة فرضه كأمر واقع على الأطراف الأخرى المعنية بأمن الخليج .

ويقوم تحليلنا للتصور الإيراني لأمن الخليج على فرضيه أساسية مؤداها أن هذا التصور يشتمل على عنصرين أحدهما يتسم بالثبات والاستمرارية والآخر يتسم بالتغير والتبدل من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى. أما العنصر الثابت فيمثل فى تصور إيران لماهية مصالحها فى المنطقة وكذا تصورهما لمصادر التهديد لتلك المصالح ، أما العنصر المتغير فيتمثل فى آليات التنفيذ التى تستخدمها إيران لتحقيق كيفية حماية مصالحها ومجابهة مصادر التهديد. (1) فالنظام الحاكم فى إيران ، وبعض النظر عن شكل هذا النظام شاهنشاهى كان إما إسلامى متطرف أو إسلامى معتدل ، يؤمن بأن لإيران مصالح استراتيجية اقتصادية وعسكرية تتطلب استقرار منطقة الخليج ، وأن ضمان استقرار المنطقة يفرض حماية هذه المصالح وأن هذا لايمكن أن يتم إلا من خلال نظام أمن اقليمى تضطلع فيه إيران بدور قيادى مهمين يطرد التواجد القوى والمؤثر لأى قوة أخرى من المنطقة . (2) أما أسلوب إدارة هذا الهدف الثابت من أهداف الأمن القومى الإيراني وصولاً إلى تحقيقه فإنه يتغير بتغير النظام القائم وبطبيعته ظروف المرحلة التاريخية .

(1) د. علا عبد العزيز أبو زيد ، التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية ، فى مصر أمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسيه 1994 ، (155 - 184) ، ص 156 .

(2) د. سعد ناجى جواد ، د. منعم صاحى العمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

(1) الثابت فى التصور الإيرانى لأمن الخليج : المصالح ومصادر التهديد :

فإذا نظرنا أولا إلى مصالح إيران فى المنطقة لوجدنا أن لها مصالح متعددة تبرز إهتمامها العظيم بأمن الخليج واستقراره . وترتبط مصالح إيران فى المنطقة بصفة أساسية بالخليج كمسطح مائى ، إنطلاقا من إهتمامها بالخليج كمسطح مائى ينبع بالضرورة إهتمامها بالدول العربية المطلة عليه . والخليج عبارة عن بحيرة شبه مغلقة تمثل طريق مرور إلى البحار المفتوحة وهو يمتد من شط العرب شمالا إلى مضيق هرمز جنوبا حيث يتصل بخليج عمان وبحر العرب . ويعتبر موقع الخليج أهم عناصر الإستراتيجية العسكرية والإقتصادية فهو يشكل منطقة إلتقاء لطرق المواصلات بين إفريقيا وأسيا وأوربا ، وهو كمر مائى يتسم بالهدوء ويعتبر خاليا من أى عقبات ملاحية ، ويعتبر متحكما فى جميع الممرات البحرية من المحيط الهندى إلى داخل الخليج ، ثم هو يسيطر على أهم المضائق الدولية التى ينقل البترول عبرها وأهمها مضيق هرمز الذى يرتبط بخليج عمان ثم ببحر العرب الذى يلتقى بدوره بالمحيط الهندى شرقا وبالبحر الأحمر غربا عن طريق باب المندب وهو بذلك يعتبر حلقة الإتصال الوحيدة بين مياه الخليج والمحيط الهندى مما يضفى عليه أهمية إستراتيجية عالمية لأنه يتحكم فى شريان المواصلات الذى يغذى العالم الصناعى فى مجمله بالطاقة حيث يمر به 62% من موارد العالم النفطية . (1)

ثم أن للخليج أهمية متميزة من وجهة النظر العسكرى ذلك أن الجزر والخلجان المنتشرة به غير صالحة تماما لإقامة القواعد العسكرية وكذا لإخفاء القطع الحربية . ثم أن لموقعه المتوسط بين المشرق والمغرب يضحى محوريا فى ربط القواعد العسكرية فى جنوب شرق آسيا بقواعد حلف الأطلنطى فى جنوب أوربا الغربية ، وهو أيضا نتيجة لموقعه يضحى مانعا عسكريا هاما ضد وصول القوة السوفيتية (حتى بعد تفكك الإتحاد السوفيتى) ، لمنايع البترول وللمياه الدافئة . (2) وإذا كانت هذه المزايا الإستراتيجية التى يتمتع بها الخليج تفسر

(1) أحمد ثابت ، " العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة "، فى حتى لانتشيب حرب عربية -عربية أخرى : من دروس حرب الخليج ، تحرير : د. مصطفى كامل السيد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، (742 - 762) ، ص 747
(2) المرجع السابق ، ص 748 .

لماذا كان دائما محورا للتنافس بين مختلف القوى السياسية ، طمعا فى السيطرة عليه للإستفادة من مؤهلاته الإستراتيجية السابق ذكرها والتي تمس بالضرورة المصالح الحيوية لهذه القوى ، فإنه يضحى مفهوما ومتوقعا أن تسعى إيران من باب أولى إلى محاولة السيطرة والتحكم فى الخليج وطرده أى قوة مؤثرة منه ، فمصالحها الإقتصادية والعسكرية المرتبطة بالخليج كمسطح مائى لاتقل عن مصالح أى قوة سياسية دولية بل أنه يعظمها أن إيران تنتمى إلى المنطقة جغرافيا . فحدود إيران الغربية تمتد بطول الساحل الشرقى للخليج ، فهى لاترغب بطبيعة الحال أن ترى قطعا بحرية عسكرية ، خاصة إذا كانت تابعة لدول قوية وغير صديقة ، تجوب الخليج بالقرب من شواطئها . ثم أن إيران هى إحدى الدول المنتجة والمصدرة للبترول وفيها مخزون ضخم من الطاقة البترولية وتملك أكبر مصفاة تكرير بترول فى ميناء عبادان ، فلها إذن من المصالح الاقتصادية المرتبطة بالخليج ما يبرر إهتمامها بأمنه واستقراره .

أن إيران بحكم موقعها الجغرافى كدولة مطلة على الخليج وبحكم مواردها النفطية وما يرتبط بها من ضرورة تأمين مصافى تكريره وموانئ تعبئته وطرق مواصلاتها لديها من المصالح الاقتصادية والعسكرية المرتبطة بالخليج كمسطح مائى ما يجعلها تؤمن بأن أمنها القومى فى منطقة الخليج يقوم على دعامة ثابتة مؤداها أن مصالحها فى المنطقة لا يؤمنها إلا أن يكون لها وحده السيادة على هذا الخليج ، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مصادر التهديد لأمن إيران والمرتبطة بالخليج بصفة عامة وبمضيق هرمز بصفة خاصة . (1) فإيران تؤمن إيمانا ثابتا أن أية قوة دولية كانت أو إقليمية للسيطرة على الخليج هى بمثابة إعتداء صريح على مصالحها الحيوية ومصدر تهديد مباشر ، من ثم ، لأمنها القومى وهذا الإدراك الإيرانى لمصادر التهديد لمصالحها فى الخليج ثابت ثبات تصورها لماهىة تلك المصالح . وترى إيران ، من ثم ، أن التحديات الموجهة لمصالحها القومية فى المنطقة تتركز بالأساس فى الوجود الأجنبى وكذا فى الإخلال بالتوازن الإقليمى لغير صالحها . (2)

(1) د. علا عبد العزيز أبو زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

(2) المرجع السابق ، ص 161 .

أ - الوجود الأجنبي في المنطقة :

تؤمن إيران دائما وعلى الرغم من تباين أنظمة الحكم التي تغلبت عليها أن أية قوة تحاول السيطرة على الخليج بغض النظر هل هي عربية أو إقليمية أو دولية إنما تشكل مصدراً مباشراً من مصادر التهديد لمصالحها في المنطقة لأنه يعنى أن تلك المصالح ستصبح رهينة بتحكم دولة أخرى وبهذا تصبح إيران خاضعة لتلك الدولة ⁽¹⁾ . وهكذا أصبح العمل على منع الخليج من أن يقع تحت سيطرة أى قوة أخرى بخلاف إيران هو أحد المعالم الثابتة في التصور الإيراني لأمن الخليج والذي كان يعنى سعى إيران الحثيث نحو تكريس دورها القيادي في المنطقة بحيث تطرد التواجد القوى ، أو حتى المؤثر ، لأى قوة أخرى من الخليج ، وإذا كان التواجد المؤثر لأى قوة منافسة في المنطقة مرفوض بصفة عامة من قبل إيران ، فإن التواجد العسكرى على وجه الخصوص يعتبر أحد اهم مصادر التهديد للأمن الإيراني في مكنونه الخليجى ، ولقد ظهر هذا بوضوح أثناء الحرب الإيرانية العراقية حيث وصل الأمر إلى حد احتجاج إيران الرسمى والمتكرر للتواجد البحرى ووصل الأمر إلى حد اعتراضها حتى على إقتراح روسى يقضى بتواجد قوات بحرية ترفع علم الأمم المتحدة كضمان لحرية الملاحة الدولية فى الممر الإستراتيجى . وإستمرارا لهذا الإدراك الإيراني لهما وتهديد مصالحها فى المنطقة والمتمثلة فى التواجد الأجنبى المؤثر خاصة العسكرى وتمشيا مع خطها السياسى الجديد القائم على تحسين العلاقات مع دول الخليج العربية وتأكيدا من ثم على إحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المجاورة وإحترام سيادتها ، نجد النظام الإيراني يعلن بعد حرب الخليج الثانية أنه لايعترض على شراء دول الخليج العربية أسلحة من الغرب ، كما أنه لايعترض على وجود مستشارين غربيين وخبراء لتدريب القوات العربية الخليجية باعتبار أن نوعية التعاون العسكرى هى من قبيل مسائل السيادة الداخلية لكل دولة . ورغم ذلك فقد حرصت القيادة الإيرانية على تأكيد رفضها التام لوجود قوات أجنبية ، برية أوبحرية ، فى المنطقة موضحة أن هذه المسألة لاتندرج فى التصور الإيراني تحت بند الشئون الداخلية لأنها

(1) أحمد إبراهيم محمود ، " السياسة العسكرية الإيرانية فى التسعينات " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 يناير 1993 ،)

ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة كيفية حماية أمن المنطقة وهي مسألة تخص إيران بقدر ما تخص الدول الخليجية العربية ، إن لم يكن أكثر ، وإيران لا تريد أن ترى أمن الخليج تحميه قوات أجنبية عن المنطقة كما ورد في تصريح رسمي . (1)

فالتصور الإيراني لأمن الخليج يقوم على قناعة ثابتة مؤداها أن المياه التي تربط إيران بالدول العربية على الشاطئ المقابل للخليج ليست مياهاً عربية وأن أمن الخليج ليس قضية أمن عربي أو على أقل تقدير هو ليس هما عربياً خالصاً فحفظ الاستقرار والأمن في هذا الممر المائي هو في التصور الإيراني من مهام الدول المطلة عليه . (2) فالطرح السليم لقضية أمن الخليج ، من وجهة نظر إيران هو طرح الإقليمي . وترتيباً على هذا فقد طالبت إيران مراراً إعلان مياه الخليج مياهاً إقليمية ، كما أنها نادت بفكرة الدفاع الجماعي عنه والذي تضطلع به الدول المطلة عليه . فالتعاون الأمني بين دول الخليج ، ودون أي تدخل من أي قوة أخرى غير إقليمية هو سبيل تحقيق استقرار المنطقة ، وأي نية أمنية تسمح بحضور مؤثر لأي قوة منافسة في المنطقة كان دائماً مرفوضاً من جانب إيران بوصفه مصدر أساسى من مصادر التهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ، والطرح البديل هو نظام أمن إقليمي يقوم على أساس أن أمن الخليج هو المسؤولية المشتركة للدول المنتمية إلى المنطقة وحسب . (3) وعندما تطرح إيران قضية أمن الخليج طرحاً إقليمياً مؤكدة أنه مسؤولية مشتركة للدول المطلة عليه فإنها لا تتخلى عن مطلبها الأساسى فى أن يكون لها فى هذا النظام الإقليمى دور الهيمنة والسيطرة . فإيران وهى تدعو إلى نظام أمن إقليمي للخليج فإنها إنما كانت تسعى إلى إضفاء صبغة الشرعية على هيمنتها السياسية والعسكرية على الخليج ذلك إذا ما أخذ فى الاعتبار تفوقها ضمن التجمع الإقليمى المقترح . (4)

وتزداد احتمالية هذا بعد حرب الخليج الثانية التى حجت قوة العراق على الأقل لسنوات قادمة . وتأكيذاً على دور الهيمنة فى النظام الإقليمى وفى حفظ أمن الخليج تسعى

(1) (الوفد ، 1992/2/10 .

(2) (الوفد ، 1992/1/10 .

(3) (محمد عبده رسلان ، " عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية " ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 ، 196)

(199-) ، ص 199

(4) (أحمد ثابت ، مرجع سابق ، ص 9 .

إيران دائما لأن تنتزع حق مراقبة الملاحة في الخليج فرغم اضطرارها أحيانا تحت وطأة بعض الظروف إلى قبول مبدأ حرية الملاحة في الخليج إلا أنها كانت تحرص دائما على أن تضع من الشروط ما يضمن لها في النهاية حق المراقبة بصورة أو بأخرى .⁽¹⁾ وكان وعى القيادة الإيرانية بالوجود الأجنبي في المنطقة بوصفه مصدر تهديد مباشر لمصالحها واضحا أثناء الأزمة حيث عبرت القيادات الإيرانية الحاكمة باستمرار عن رفضها الأكيد للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة معللة ذلك بأن هذا الوجود يهدد أمن المنطقة واستقرارها فيهدد بالتالي مصالح إيران الحيوية بها ، مسلمة ببقائه المشروط بتحقيق هدف محدد وهو إقصاء العراق عن الكويت ثم إصرارها على ضرورة رحيله بعد إنتفاء هذا الغرض ، معلنة أن وجوده الدائم في المنطقة هو ترتيب غير مرغوب فيه من وجهة نظر المصالح الأمنية الإيرانية ومؤكد مرة أخرى على استمرارية القناعة الإيرانية بأن دول المنطقة كفيلة وحدها بحل مشاكلها الإقليمية دون أي تدخل خارجي .

والواقع أنه رغم رغبة إيران الأكيدة في إنهاء عزلتها الدولية ورغم حاجتها للمعونات الاقتصادية الأجنبية من أجل إعادة البناء والإعمار فإنها لم تساوم أبدا فيما يتعلق برفض الوجود الأجنبي في الخليج . ولقد تراوح تعبير القيادة الإيرانية عن رفضها الوجود الأجنبي في المنطقة بدءا من شجبها الإحتلال العراقي للكويت على أساس أنه أتاح الفرصة للنفوذ الأجنبي لوضع قدمه في المنطقة . وإنهاء بإدانة الإتفاقات الأمنية الكويتية الأمريكية على أساس أنها تمكن لهذا النفوذ في المنطقة .⁽²⁾ وإذا كان التصور الإيراني للكيفية التي يجابه بها الوجود الأجنبي في المنطقة قد تركز أثناء الأزمة على ضرورة العمل على كسب المنظمات الدولية إلى صف دول المنطقة مع التركيز على ضرورة أن يكون الوجود الأجنبي في المنطقة تحت مظلتها .⁽³⁾ فبعد إنتهاء الأزمة ومع استمرار بقاء القوات الأجنبية تحول التصور الإيراني لكيفية مجابهة هذا الوجود الغير مرغوب فيه إلى انتهاج أسلوب توثيق عرى التعاون الإقليمي

(1) المرجع السابق ، ص 16 .

(2) الأهرام 1991/9/10 .

(3) فهمي هويدي ، الأزمة بعيون إيرانية ، المجلة ، العدد 13558 ، 90/10/13 ، ص 29 .

وتوطيد الثقة بين دول المنطقة وقيام إيران بتصعيد جهودها لإقناع هذه الدول بالتصور الإيراني لأمن الخليج والقائم على أساس تعاون دول المنطقة وإبعاد النفوذ الأجنبي . (1)

ولقد تزايدت حدة الرفض الإيراني للوجود الأجنبي في المنطقة مع تنامي توجه الدول الخليجية العربية نحو تبني نظرية الاستعانة بالأجنبي في بناء نظامها الأمني كنتيجة مباشرة لأزمة الثقة الناتجة عن أزمة الخليج . فقد أعرب المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران عن قلقه من أن دول الخليج العربية توفر للدول الأجنبية غطاءً شرعياً يبرر تدخلها في شئون المنطقة . (2) وقد كرر وزير خارجية إيران لأمير الكويت في لقائهما في سبتمبر 1991 فتاعة إيران بأن أمن المنطقة لا يحققه إلا الدول المنتمية إليها ، وأن الوجود العسكري الأجنبي لا يضمن الاستقرار للمنطقة بل إن العكس هو الصحيح تماماً . كما أنه أكد نفس المعنى لمسؤولين قطريين بمناسبة إبرام قطر إتفاقات تعاون على اصعدة مختلفة مع إيران . (3)

ب - الإخلال بالتوازن الإقليمي في المنطقة

يرتبط بإدراك إيران أن مصدراً رئيسياً من مصادر التهديد لمصالحها في منطقة الخليج هو التواجد المؤثر في المنطقة لأي قوة تنافسها السيطرة عليها ، إيمانها الثابت بأن أي تغير في الوضع السياسي في المنطقة هو تهديد مباشر لمصالحها ، على أساس أنه يخل بالتوازن الإقليمي في المنطقة ، والإخلال بالتوازن الإقليمي إنما يعني ظهور قوة إقليمية منافسة لإيران في المنطقة تنازعها السيطرة والهيمنة فالتاريخ السياسي لعلاقات إيران مع دول المنطقة كان دائماً صراع على الحدود خاصة مع عدم قيام الإمبراطورية العثمانية بترسيم الحدود بين إيران وجيرانها ترسيماً واضحاً ، فكان سعى إيران الدائم لتحقيق أكبر كسب حدودي يحقق لها مركزاً سيادياً متفوقاً خاصة على مضيق هرمز ، وبعد نجاح إيران في السيطرة الفعلية على الجزر غرب مضيق هرمز (4) ثم نجاحها في مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي منذ عام 1971 بعد استيلائها على الجزر العربية الثلاث طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبوموسى ثم

(1) الشرق الأوسط ، 91/11/11 .

(2) الحياة اللندنية ، 91/9/16 .

(3) الشرق الأوسط ن 91/11/11 .

(4) فهمي هويدي ، " العرب وإيران " ، مستقبل العالم الإسلامي ، العدد رقم 2 ، ربيع 1991 ، ص 32 .

الحصول على نصف مساحة شط العرب وفقا لاتفاقية الجزائر 1975 شعرت أنها حققت لنفسها مكاسب جغرافية يجب الحفاظ عليها لأنها تحقق لها موقفا متسيداً ، ومنذ ذلك الوقت أضحت من ثوابت تصورها لأمن المنطقة هو اعتبار أى تغيير فى الحدود السياسية بها مرفوضا تماما لأنه فى الواقع يضر بالمركز السيادة الذى استطاعت أن تحققه بعد تاريخ طويل من التنافس والصراع على الحدود . وهى من ثم تسعى منذ ذلك الحين إلى تضمين مبدأ حماية الحدود القائم على أى مشروع يطرح فى المنطقة متعلقا بحفظ أمن واستقرار الخليج . (1)

وترتب إيران على رفضها إجراء تغييرات جيوسياسية فى المنطقة إذا ما أخلت بالتوازن الإقليمى لغير صالحها رفضها للإحتلال العراقى للكويت على أساس أنه يضيف إلى رصيد القوة العراقية بإتاحة الفرصة لها كي تسيطر على إحتياطيات البترول فى الكويت ولكى تصل إلى سواحل الخليج العربى (2) ومن ثم كان إعلان رافسنجانى إن إيران لن توافق أبداً على ضم العراق للكويت حتى لو وافق العرب على ذلك . (3) ومن هذا المنطلق كان إعلان إيران رفضها تسوية الأئمة عن طريق موافقة الكويت عن التنازل أو حتى تأجير جزيرتى وربة وبوبيان إلى العراق مؤكدة أن هذا يهدد مصالح إيران الأمنية فى المنطقة بدرجة تدفعها إلى التقدم لإحتلال هذه الجزر حتى تمنع العراق من تحسين وضعه الجيوسياسى . (4) وإذا كانت قناعة إيران بأن أى تغيير فى الأوضاع الجيوسياسية لدول منطقة الخليج يضر بمصالحها القومية قد أدت إلى رفضها ضم العراق للكويت ، فإن نفس هذه القناعة أدت بعد إنقضاء الأئمة إلى رفض إيران لمخططات تقسيم العراق وتغيير جغرافية السياسة لأن هذا التغيير سيكون هذه المرة لصالح قوى إقليمية أخرى ومناوئة هى الأخرى لإيران وهى تركيا . (5) فإذا كان الحفاظ على التوازن الإقليمى فى منطقة الخليج هو إحدى نتائج التصور الإيرانى لمفهوم الأمن القومى الإيرانى فى جانبه الخليجى فإنه يضحى من المفهوم أن إيران التى تريد

(1) أحمد مهابة ، " إيران وأمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

(2) هاله سعودى مرجع سبق ذكره ، ص 297 .

(3) المرجع السابق ، ص 302 .

(4) المرجع السابق ، ص 303 .

(5) أحمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب : مكاسب الواقع وأزمة الإختيار " ، مستقبل العالم الإسلامى ، عدد (2) ربيع 1441 ، ص

أن ترى العراق قويا لاينازع ، لا تريد أن تراه أيضا مدمراً حيث أن ذلك يزرع الخلل ويضر ، من ثم ، باستقرار المنطقة ⁽¹⁾ . فمستقبل الوضع في العراق هو إذن إحدى أهم القضايا التي تشغل صانع القرار الإيراني ذلك أن إيران تدرك أن مستقبل الوضع في العراق عنصر حاسم في تقرير توازن القوى في المنطقة وهذا يجعلها تسعى إلى أن يكون أي تغيير في العراق قائماً على أساس تفاهم إقليمي وبالأساس بينها وبين سوريا وليس على أساس تفاهم القوى الإقليمية مع دول أجنبية ولاسيما الولايات المتحدة . ⁽²⁾

2- المتغير في التصور الإيراني لأمن الخليج : آليات التنفيذ

رأينا سابقاً أن التصور الإيراني لأمن الخليج يتسم بقدر كبير من الثبات والاستمرارية فيما يتعلق بإدراك إيران لماهية مصالحها في المنطقة ولمصادر التهديد لتلك المصالح وللكيفية التي يتم بها حماية هذه المصالح . أما الآليات التي يستخدمها النظام الإيراني مستهدفاً الوصول إلى تحقيق الطرح الذي يتبناه لقضية أمن الخليج فإنها تختلف من نظام إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى . فإيمان إيران الشاه بضرورة أن تضطلع إيران بالدور المحوري في حفظ أمن الخليج واستقراره يظهر واضحاً في تصريح الشاه في الخمسينات بأن السيطرة الإيرانية على الخليج " الفارسي " هو أمر طبيعي . ⁽³⁾ أما الأسلوب الذي انتهجه لتحويل هذه القناعة إلى واقع عملي فكان أسلوباً عدوانياً قائماً على فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بالقوة وكأمر واقع . فمن الخطوات العملية التي اتخذها على هذا الدرب مسارعته بالاستيلاء على الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى والصغرى وأبوموسى من دولة الإمارات عام 1971 ، وقبل هذا الاستيلاء على هذه الجزر العربية استهلكت إيران الشاه فترة ليست بالقصيرة في ترديد دعاوى حقها في امتلاك إمارة البحرين حتى وصل الأمر إلى حد إختيار ممثلاً للبحرين في البرلمان الإيراني .

⁽¹⁾ أنظر تصريح لولاياتي يرور رفض إضعاف العراق على أساس أنه يخدم مصالح إسرائيل والقوى الغربية ، الأهرام 91/1/24 .

⁽²⁾ الحياة 92/1/21 .

⁽³⁾ نيفين عبد المنعم مسعد ، " السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر 1979-1988 " في سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، تحرير

د. أحمد يوسف أحمد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1990 ، ص 141 .

ولتحقيق هدف الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج ، وافق الشاه على أن يكون أكبر حليف لأمريكا في المنطقة بعد إسرائيل وعلى أن يقوم بدور شرطى الخليج لحسابها .⁽¹⁾ وموافقة شاه إيران على القيام بهذا الدور وإن عده البعض مناقضاً لتصور إيران الأمنى الثابت القائم على رفضه هيمنة أى قوة سواها على المنطقة واعتبار هذا مصدراً مباشراً من مصادر تهديد مصالحها في المنطقة إلا أنه يمكن بالمقابل ترجمته بوصفه دعماً لتصور إيران الأمنى هذا لأنه فى الواقع أتاح لإيران هيمنة ضخمة على المنطقة حيث ساعدها تحالفها مع أمريكا على أن تصبح فى السبعينات إحدى أكبر القوى المالية والعسكرية فى الشرق الأوسط وثانى أكبر قوة فى المحيط الهندى بعد الهند . كما أنه يجب ملاحظة أن قيام الشاه بدور شرطى الخليج لم يكن يخدم مصالح أمريكا فى المنطقة وحسب بل كان يخدم إيران بالأساس ، ويكفى أن نتذكر أن أحد مهامه بوصفه شرطى الخليج كان هو محاربة الحركات الثورية بالمنطقة ثم أن أمريكا كانت فى النهاية دولة صديقة وحليف أساسى لإيران بما يجعل تواجد العسكرى فى المنطقة أمراً على الأقل مقبولاً .⁽²⁾

هذا السعى نحو الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج بوصفه أحد ثوابت مفهوم الأمن الإيرانى ظل عنصراً أساسياً حاكماً لتصور إيران الثورة لمفهوم الأمن الخليجى . فلقد ورثته إيران الثورة من إيران الشاه ، لم يطرأ عليه جديد إلا إضافتها مبرراً عقيدياً يسند دعاوى الهيمنة الإيرانية التقليدية على المنطقة بعد أن أصبح البعد العقيدى عنصراً أساسياً فى تشكيل السياسة الإيرانية بوجه عام ، فرفسنجانى يعلن بوضوح كمسنول بارز فى الجمهورية الأولى "أن الخليج هو مسئولية البحرية الإيرانية بالأساس لأن أمن المنطقة يهم إيران أكثر مما يهم أى طرف آخر⁽³⁾ . فإذا كانت إيران الثورة قد تخلت عن القيام بدور شرطى الخليج لصالح أمريكا كوسيلة لتحقيق هيمنتها على المنطقة لأن إيماناتها العقيدية كانت تصف أمريكا بالشيطان الأكبر القائد لمعسكر المستكبرين فبأنها مازالت تعبر عن اعتزامها القيام بنفس الدور ولكن هذه المرة لحساب مصالحها القومية بالأساس .

(1) فهمى هويدى ، العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ن ص 40 .

(2) المرجع السابق ، ص 48 .

(3) د. نيفين مسعد ، المرجع السابق ذكره ، ص 141 .

ومن هذا المنطلق كان إصرار إيران الثورة على أن تنتهز كل فرصة لتعبر عن إيمانها بأن منطقة الخليج تنقصها أسباب الأمن والاستقرار لأنها في عرفها تفتقد عناصر ثلاثة أساسية أولها وأهمها غياب تفرد إيران بالهيمنة على المنطقة . وثانيهما غياب نظم الحكم الإسلامية الحقيقية من المنطقة وثالثها غياب الاستقلالية لدول المنطقة عن القوى الأجنبية . وهذا يعنى أن إيران الثورة استمرت تؤمن بدور إيران المحورى والقائد فى حفظ أمن الخليج وعلى أن مناطق هذا الدور سواء جاء من الأنظمة الحاكمة الخليجية أو من القوى الأجنبية هو مصدر أساسى من مصادر التهديد للأمن الإيرانى . والجديد هنا هو أن إيران الثورة قد ألغت هذا التصور الثابت ثوباً عقيدياً عندما وصفت القوى العظمى بقوى الكفر والإستكبار وعندما شجبت الأنظمة العربية الخليجية لزيف إسلامها ولانضمامها إلى معسكر المستكبرين وتحالفها معه^(١). والواقع أن هذا الخطاب العقيدى مثل سندا استخدمته الجمهورية الإسلامية الأولى فى إيران لدعم آلية استحدثتها لضمان تحقيق تصورها الأمنى الثابت فيما يتعلق بمنطقة الخليج هذه الآلية المستحدثة هى ما اصطلح على تسميته تصدير الثورة .

وتتضح مدى محورية منطقة الخليج فى التصور الإيرانى لأمنها القومى عندما نعلم أنه رغم الأبعاد الدولية لمبدأ تصدير الثورة وفقاً لمنظومة القيم العقيدية لإيران الثورة ، إلا أن منطقة الخليج بالأساس ودون سواها كانت هى مجال تطبيق هذا المبدأ عملياً والذى اتخذ ذريعة للتدخل فى شئون جيرانها العرب لأهداف تتراوح بين مجرد إثارة القلاقل وتصل إلى حد استهداف تغيير الأنظمة القائمة ومن هذا جاء إتهام وزير الداخلية السعودى عام 1981 لإيران بأنها إن كانت قد تحولت عن القيام بدور شرطى الخليج فإنما لتقوم بدور إرهابى الخليج عوضاً عنه^(٢).

ومن مظاهر استمرارية وثبات تمسك سعى إيران الثورة فى فترة الجمهورية الأولى لضمان دور مهيمن لها فى الخليج بوصفه أحد ثوابت تصورها لأمنها ولاستقرار المنطقة هو عدم تخليها عن أى من الجزر العربية الثلاث التى استولت عليها إيران الشاه ، بل إنها أحيت المزاغم الإيرانية فى البحرين ولكن هذه المرة بإدعاء دينى وذلك عندما أعلن أحد آيات الله فى

^(١) (المرجع السابق ، ص 139 .

^(٢) (المرجع السابق ، ص 141 .

نفس عام نجاح الثورة في إيران " سنعد لقيادة حركة ثورية مماثلة في البحرين على أن تقوم فيها حكومة إسلامية " ، ثم إن الحكومة الإسلامية في طهران لم تتوان عن دعم الحركات الإسلامية المعارضة في الدول الخليجية المناوئة لها في المنطقة بدعوى زيف الإسلام الذي تتبناه ولتحالفها مع قوى الاستكبار العالمي .⁽¹⁾

ورغم أنه لا يمكن إنكار البعد العقيدى تماماً كمحدد من محددات السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية ، إلا أن هذا لا يعنى أن المصالح قد غابت تماماً عن رسم هذه السياسات ، فالاعتراف بإسرائيل إذا كان قد رفض على أساس أن الصراع معها عقيدى حضارى ، فإنه قد أختير أيضاً لأنها ربيبة أمريكا وتمكن لمصالحها في المنطقة . ثم أن عنوان المصالح هذا فتح الباب أيضاً للتدخل الإيراني في شئون الجيران الخليجيين وذلك دون إنكار لفورة الحماس التى أعقبت نجاح الثورة في زلزلة النظام الشاهنشاهى بكل جبروته فزينت للإيرانيين إمكانية تغيير كل الانظمة المستكبرة⁽²⁾.

فرغبة إيران في تغيير الأنظمة الخليجية وإن كان قد وجهه دافع عقائدى مؤداه الرغبة في إقامة نظم حكم إسلامية شبيهة بالنظام الإيرانى ، إلا أنه قد حكمه أيضاً رغبتهم فى القضاء على القوى المناوئة لهم فى المنطقة والتى تدرك إيران إنها تملك من عناصر القوة ما يؤهلها لعرقلة تنفيذ الهيمنة الإيرانية على الخليج . ومن هنا يمكننا فهم لماذا صعدت الجمهورية الأولى من مجابهتها بالتحديد للقوتين الإقليميتين الأساسيتين فى المنطقة وهما السعودية والعراق . فالسعودية تمتلك قوة مادية هائلة تركز على عائدات النفط وقوة معنوية كبيرة أيضاً تركز على رعايتها للأماكن المقدسة . وهذا يجعل من السعودية قوة كاملة ضخمة يمكنها التصدى لمخططات إيران ، ومن هنا كان أسلوب تصدير الثورة موجهاً بالأساس إلى السعودية مستغلاً موسم الحج لإثارة القلاقل لإضعاف مركز السعودية الدينى وهو ما دعمته إيران بمطالباتها أكثر من مرة بسحب إشراف السعودية على المقدسات الإسلامية⁽³⁾. أما العراق فهى القوة الإقليمية الأخرى التى تدرك إيران من تاريخ طويل من التعامل التصادمى معها خاصة

(1) المرجع السابق ، ص 142 .

(2) فهمى هويدى ، العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(3) عباس الطرابيلى ، أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربى (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ط1 ، 1991 ص 21 .

بين عامي 1969 - 1975 بأنها لا يمكن أن تسمح بانفراد إيران بسلطة القرار في المنطقة لأنها ببساطة تطمح للقيام بنفس الدور⁽¹⁾ فالطرح الإيراني الإسلامي لأسلوب فرض هيمنتها على الخليج باستخدام آلية تصدير الثورة وإعلان رموز الجمهورية الأولى ، إن أمن الخليج مسئولية إيرانية بالأساس يمكن اعتباره خطاباً سياسياً موجهاً إلى العراق مباشرة . وفي هذا السياق يمكننا رؤية الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت بعد عام واحد من نجاح الثورة الإيرانية بوصفها محاولة عراقية لعرقلة فرض إيران الثورة مفهوماً لأمن الخليج⁽²⁾ . وإذا كانت المصالح هي التي أملت على الجمهورية الأولى مبدأ تصدير الثورة ، فإن نفس المصالح هي التي دفعت الجمهورية الثانية إلى محاولة ضبط حدود العلاقة بين الثورة والدولة فتنتهج نهجاً معتدلاً في علاقاتها مع العالم الخارجى : الدولى والعربى ، والدول الخليجية ليست استثناء منه⁽³⁾ .

فرغم ثبات واستمرارية التصور الإيراني لأمنها القومى فى مكونه الخليجى والقائم على أساس أن حماية المصالح الإيرانية فى الخليج يتطلب أن يكون لإيران دور إقليمى بارز ومهيمن يمكنها من أن تكون القوة الأكثر تأثيراً على مجمل الأوضاع فى المنطقة ، إلا أنه ونتيجة لأحداث عدة على رأسها ظروف حربها مع العراق وما خلفته من انهيار فى البنية الإيرانية الأساسية ، أدرك قيادات الجمهورية الإسلامية الثانية أن وضع هذا التصور الثابت موضع التنفيذ يتطلب البحث عن آليات جديدة مغايرة للآليات العدوانية التى كانت متبعة فى العهدين السابقين .

فحاجتها إلى ترتيب البنية من الداخل وإعادة الاعمار وبناء الاقتصاد بعد سنوات الحرب الطويلة فرض عليها أن تعمل على تهينة بيئة إقليمية متعاونة تمكنها من تحقيق هذا الهدف القومى . ولقد ساعد على توجيهها إلى آليات جديدة لانتخاب على أكبر هاشمى رفسنجانى رئيساً للدولة فى 1989/7/28 بعد وفاة آية الله خومينى حيث ينتمى رفسنجانى إلى الجناح

(¹) فهمى هويدى ، العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

(²) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

(³) Farhing Jahanpour, "New order for the Middle East " world today vol .47, No, (

5 May 1991, p. : 76.

المعتدل فبدأ بسياسة تتسم بقدر كبير من الاعتدال والواقعية . فكان أن تخلت الجمهورية الثانية فى إيران عن آلية تصدير الثورة وبدأت تسعى حثيثاً لمد جذور الثقة بينها وبين المحيط الدولى والإقليمى محاولة أن تكسر حاجز العزلة الدولية والإقليمية الذى فرض عليها منذ قيام الثورة الإسلامية بها عام 1979 (1).

ولقد أتاح ظرف أزمة الخليج فرصة ذهبية استثمارها الجمهورية الثانية باتباعها سياسة حياد نشط لتكريس الآلية الجديدة التى أختارتها لتخدم مصالحها فى المنطقة وهى العمل على استمالة دول الخليج بتأكيد حارسها على احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الغير وكذا محاولتها تحسين صورتها فى المحيط الدولى بإتباع سياسات واقعية معتدلة (2) فإذا كانت العراق قد نجحت فى عزل إيران عربياً مستثمرة تبنى الجمهورية لمبدأ تصدير الثورة وذلك بإذكاء خوف الدول الخليجية من مطالبة إيران بالهيمنة على المنطقة وانفرادها دونهم بالتأثير والتحكم فى مقدراتها ، فإن إيران قد نجحت فى استرداد الكرة من ملعب العراق إلى ملعبها مره أخرى أثناء أزمة الخليج وحروبها حيث التزمت رسمياً بسياسة حياد نشط رغم محاولات العراق المستمرة جرها إلى دخول الحرب بجانبها والتى وصلت إلى قبول العراق باتفاقية الجزائر لعام 1975 والتى تعترف لإيران بالسيطرة على النصف الشرقى من شط العرب (3).

ورغم ممارسة الجناح المتشدد فى إيران ضغوطاً قوية على الحكومة لدخول الحرب إلى جانب العراق بوصفها حرباً ضد قوى الإستكبار العالمية والإقليمية ، لقد أثمر ذلك التوجه الايرانى الجديد على الصعيد العربى والإقليمى من جانب والدولى من جانب آخر (4). فعلى الصعيد الإقليمى رحب مجلس التعاون الخليجى المنعقد بالدوحة فى الفترة من 22 - 25/12/1990 بمحاولات إيران مد جسور الثقة مع جيرانها العرب فأكد على أهمية العمل بجدية لإنهاء الخلافات مع إيران كخطوة على سبيل تحقيق المصالح للمنطقة كلها ، وأكد على

(1) د. علا عبد العزيز أبوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

(2) هالة سعودى ، مرجع سبق ذكره ، ص 284 - 285 .

(3) الشعب 1990/8/7 .

(4) أحمد ثابت ، إيران ما بعد الحرب : مكاسب الواقع وأزمة الاختيار ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

نفس المعنى المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون المنعقد في السعودية في يونيو 1991 ، وفي تعليقه على اجتماعات ذلك المجلس أكد أمين عام المجلس على مشروعية المصالح الإيرانية في المنطقة وأنه لا بد من إقامة علاقات معها على أساس من المصالح المتبادلة والتعاون الإستراتيجي⁽¹⁾ وبدا واضحاً في الخطاب الإيراني أبان الأزمة دعاوى إقامة العلاقات المتبادلة على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في شئون الغير واحترام السيادة والاستقلال وإقرار مبادئ التعايش السلمي ، وهي لغة مخالفة تماماً للغة الخطاب الإيراني في العهدين السابقين⁽²⁾.

أما على الصعيد الدولي ، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حذرة فيما يتعلق بتحسين علاقاتها مع إيران ، إلا أن دول المجموعة الأوروبية بصورة عامة قد ألغت العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران كما أن بريطانيا قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية معها وعادت فرنسا استثماراتها في إيران بعد محاولات ناجحة لإزالة سوء الفهم وتحسين العلاقات بين البلدين⁽³⁾. ورغم أن الآلية الجديدة التي لجأت إليها إيران الجمهورية الثانية وكرستها بوضوح أثناء الأزمة مناقضة تماماً للآليات المستخدمة قبلاً إلا أن تصور إيران لدورها في المنطقة مازال متمتعاً بالثبات بصورة لا تقبل مجالاً لشك .

فرفض إيران مساندة العراق كان يرمى بالأساس إلى إزاحة قوة عاتية ناونتها دائماً دور الهيمنة على منطقة الخليج والتي تعتبرها إيران مجالاً حيوياً أساسياً لها⁽⁴⁾، وليس أدل على ذلك من تصريح رفسنجاني بأن إيران ما كان يمكن أن تدخل الحرب إلى جوار العراق تحت ضغط الجناح المتشدد لأن هذا من منظور مصالح إيران القومية يعد إنتحاراً سياسياً لأن بقاء العراق في الكويت يؤدي عملاً إلى تحويل الخليج الفارسي إلى خليج عربي⁽⁵⁾ وعلى الجانب الآخر فإن رفض القيادة الإيرانية مساندة العراق يساعدها على مد الجسور مرة أخرى مع المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة حيث ساعد موقف إيران الدول العربية

(¹) أحمد مهابة ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 - 98 .

(²) محمد عبدا لله رسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

(³) أحمد مهابة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

Jahanpour, op., cit, pp. 75,76.

(⁴)
(⁵) الحياة اللندنية 1991/1/22

على حسم موقفها من إعادة جسور العلاقات مع إيران فاستأنفت العلاقات الدبلوماسية الإيرانية على مستويات مختلفة مع كل من الكويت والسعودية والأردن وتونس ومصر⁽¹⁾ وهو ما عده بعض المحللين مؤشرا على استعادة إيران في المستقبل القريب قدرتها على التأثير في المنطقة من جديد، هذه المرة بترحيب من دول المنطقة العربية التي شهدت فترة الأزمة والحرب تسابقها للإعلان عن ضرورة التوصل إلى صيغة لاشراك إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة بغرض موازنة العراق التي يخشى من صعودها مرة أخرى⁽²⁾

ورغم أن القيادة الإيرانية في إدارتها لموقفها من أزمة الخليج وحربها قد حرصت على استثمار البعد العقيدى كمبرر وسند لهذا الموقف إلا أن هذا لا ينفي أنها كانت ترعى بلا شك مصالحها بعيدة المدى في المنطقة ، وأن المبررات العقيدية جاءت بالأساس في مواجهه التيار الذى شكل أداة ضغط قوية داخل إيران تضغط فى إتجاه مخالف لخيارات السلطة فى هذه الأزمة فى أحيان كثيرة .

ففى تكييف القيادة الإيرانية رفض دخول الحرب إلى جانب العراق " المسلم " ضد قوى الإستكبار أكدت أنه بالنظر إلى الخبرة الإيرانية فى التعامل مع العراق فإن هذه الحرب فى واقع الأمر هى حرب بين معسكرين لا يمت أى منهما للإسلام الحقيقى بصلة⁽³⁾ ثم أن إعلان إيران انها لن تتخلى عن حيادها فى الحرب فتخوض غمارها إلا إذا دخلتها إسرائيل ورغم أنه يستند إلى داعى المصلحة الإيرانية فى عدم بروز قوة مناوئة لها فى المنطقة خاصة إن كانت ترعى مصالح القوى الأجنبية فيها ، فإن الجانب العقيدى استثمر أيضا بالتأكيد على أن مهاجمة إسرائيل لأى دولة " إسلامية " هو أمر مرفوض من قبل إيران⁽⁴⁾

ورفض الوجود الأجنبى فى المنطقة بدعوى المشاركة فى حل الأزمة كان أيضا من العناصر التى استهلكت جزءا لا يستهان به من إهتمام إيران حكومة وجماعات ضغط على حد سواء فالوجود الأجنبى فى المنطقة مرفوض لدواعى المصلحة الأمنية فهى كما رأينا مصدر من

مصادر التهديد المباشر لمصالح إيران .

منذ قيام ثورة الخوميني ألبس هذا ثوبا عقيديا أسند إلى تقسيم العالم إلى معسكر المستكبرين ومعسكر المستضعفين ، وهذه النظرة إلى الآخر لم يعلن التخلي عنها رسميا رغم التوجه المعتدل لحكومة رفسنجاني الهادف إلى تحسين صورة إيران في المجتمع الدولي ، ولقد استثمرت قيادات إيران سواء في الحكومة أو المعارضة هذه النظرة العقيدية أثناء الأزمة لمهاجمة التدخل الأجنبي في المنطقة حيث شنوا حرب تصريحات ضد هذا الوجود الأجنبي⁽¹⁾ . ورغم استثمار دواعي الإيمانات العقيدية هنا فإن داعي المصالح الأمنية القومية لإيران كان هنا أيضا هو أساس اتخاذ هذا الموقف . فإيران عندما هاجمت التدخل الأجنبي إنما كانت تحترز من مخاطر هذا الوجود على ثوابت مفهوم أمنها الخليجي وهو ضمان هيمنتها على المنطقة⁽²⁾ وهذا يوضح لماذا أعلنت قبولها هذا الوجود فقط حتى ينجح في إخراج العراق من الكويت ، حيث أن نجاح العراق في الإستيلاء عليها يعنى أولا تزايدا في قوته ويعنى ثانيا قربها من الخليج وهو أمر مرفوض في ظل التصور الإيراني لأمن المنطقة ، ثم تأكيدها على رفضها استمرار التواجد الأجنبي في المنطقة بعد إنهائه هذه المهمة والتي هي في صالح مصالح إيران القومية في المقام الأول⁽³⁾ .

والواقع أن القيادة الإيرانية لم تحاول أن تخفى ، وهي تمتد الجسور مع دول المنطقة العربية هدفها من هذا التقارب ، فلقد أعلنت بصراحة وطوال فترة الأزمة والحرب أن محاولتها تحسين علاقاتها مع دول المنطقة هو وسيلتها الحالية للدخول طرفا أساسيا في الترتيبات الأمنية المزمعة لمنطقة الخليج بعد انتهاء الحرب ، فلقد أعلن رموز الحكم في إيران منذ بدايات الأزمة رغبة إيران في تدشين نظام أمن خليجي جديد يقوم على أساس تعاون دول منطقة الخليج بالأساس في حفظه ، على أن يكون لإيران في هذا الترتيب الأمنى الإقليمى دورا بارزا إن لم يكن قياديا .

(1) الحياة 1990/8/13

(2) فهمي هويدى العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

(3) هالة سعوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 304 .

ورغم التصريحات المتعددة للقيادات الإيرانية بأن أمن المنطقة هو المسؤولية المشتركة لدول المنطقة الخليجية جميعها ، إلا أن إيران لم تتخل في الواقع عن تصورها الثابت لأمن المنطقة والقائم على ضرورة اضطلاع إيران منفردة بدور مهمين وقائد في حفظ أمن الخليج . فالمتابع لتصريحات القادة في طهران عن كذب يستطيع أن يلتقط هذا الخيط ويشعر بثباته وسط كل التصريحات التي تتحدث عن نظام أمن إقليمي خليجي هو مسؤولية جميع الدول المظلة على الخليج .

والواقع أن رموز الحكم ليسوا في حاجة إلى التأكيد على إصرار إيران على أن يكون لها هذا الدور الرئيسي ، فيكفيها التركيز على ضرورة " مشاركتها " في ترتيبات الأمن الخليجية لتضمن لنفسها هذا الدور القائد ذلك أنها تدرك أنه في ظل فراغ القوى في المنطقة فإن مجرد دخولها في ترتيبات الأمن سيتحول تلقائياً ويترجم عملاً إلى دور مهيمن وليس فقط دور مشارك . (1) فالعراق قد تقلص خطرهما لسنوات عدة قائمة ، والسعودية لم تعد قادرة على إدعاء الدور الرئيسي في حماية المنطقة بعد استعانتها بقوات خارجية لحماية نفسها أثناء الأزمة . هذا بالإضافة إلى الانكشاف الأمني الخطير لدول الخليج جميعاً بعد اتضاح عجزها عن توفير الحماية الذاتية لنفسها .

ومن هنا نستطيع أن نفهم تراوح تصريحات القيادات الإيرانية بين المطالبة بنظام أمن إقليمي في الخليج يقوم على أساس التعاون بين دول المنطقة الخليجية من جانب وبين التأكيد على ضرورة أن يضطلع إيران بدور رئيسي في هذه الترتيبات ، ففي الرابع من أغسطس 1990 صدرت صحيفة " اطلاعات " لتؤكد أن على إيران أن تبدأ الإتصال بإمارات الخليج في إطار جهود دبلوماسية شجاعة وقوية لتحقيق مفهوم أمنى جماعى إقليمى فى الخليج . (2) وتصريح لوزير خارجية إيران بعد الغزو العراقى أن الحل الوحيد الذى يضمن أمن واستقرار منطقة الخليج هو إقامة تعاوناً إقليمياً بين دوله . (3)

(1) د علا عبد العزيز ابو زيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

(2) فهمى هويدى ، الأزمة بعيون إيرانية ، مجلة المجلة ، العدد 558 1990/10/23 .

(3) الحياه ، 1990/8/11 .

ولكن يجى رافسنجاني ليكون أكثر تحديدا ووضوحا من وزير خارجيته للهدف الإستراتيجى الثابت لإيران فى المنطقة عندما يؤكد أن إيران البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وإبقاء الطريق مفتوحا أمام النفط . (1) وكان بيان وزارة الخارجية الإيرانية الصادر يوم الغزو قد أكد على أن إيران أكبر دول المنطقة ولها فيها أكبر المصالح ومن هذا المنطلق هى لا تستطيع أن تقف غير مبالية بالأحداث التى تهدد أمن المنطقة واستقرارها . (2)

وقد كان محور الخطاب السياسى الإيرانى أثناء الأزمة هو التأكيد على أن الأزمة أثبتت غياب نظام حقيقى للأمن الخليجى يمكن أن يكون كفيلا بردع أى دولة تسول لها نفسها الإعتداء على دولة أخرى ويغنى فى ذات الوقت عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة لردع الدولة المعتدية . (3) واستطرادا من هذا أكد هذا الخطاب على محورية دور إيران فى إقامة نظام أمنى بديل ، ولقد استمر هذا التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد انقضاء الأزمة والحرب بل وتشجعت إيران لتصعيد التعبير الصريح عنه بما كان من سلوك دول الخليج ذاتها أثناء الأزمة إزاء إيران والذى تمثل فى تلميحتها بلزومية إشراك إيران بصورة ما فى النظام الأمنى الجديد ثم تحرز إيران من إرهابات الدول فى هذا السلوك الخليجى بعد إنتهاء الحرب وإستيائها من إعلان ترتيبات أمنية عربية تقوم على أساس اضطلاع مصر وسوريا بدور رئيسى فى حفظ أمن الخليج . ففى التصريحات التى عقببت زيارة ولاياتى للرياض بعد قرار استئناف العلاقات الإيرانية السعودية أكد وزير الخارجية الإيرانى على أن دول المنطقة جميعها تتفق على أن التعاون الإقليمى هو أساس الأمن الإقليمى . (4)

وكان رافسنجاني قد أعلن رسميا فى منتصف شهر مارس 1991 رغبة بلاده فى المشاركة فى الترتيبات الأمنية بالمنطقة بعد أن وضعت الحرب أوزارها (5) ، جاء هذا فى

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1991 ، ص 148 .

(2) وهذه إشارة واضحة إلى المجتمع الدولى لضرورة قبول إيران مرة أخرى فى الأسرة الدولية .

(3) فهمى هويدى ، الأزمة بعيون إيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

(4) الحياه 1990/10/2 .

(5) محمد عبده رسلان ، عودة العلاقات السعودية الإيرانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

(6) شهرىات السياسة الدولية ، عدد 105 ، يوليو 1991 ، شهر مارس ، ص 269 .

أعقاب إتفاق دول مجلس التعاون الخليجي مع سوريا ومصر على بروتوكول إعلان دمشق .
والذى هاجمه رافسنجاني بشده مؤكدا مرة أخرى على التصور الإيراني الثابت لأمن الخليج
والقائم على ضرورة استناد ترتيبات هذا الأمن على التعاون بين الدول المنتمية إلى المنطقة
وحسب .⁽¹⁾ ثم دعت صحيفة الجمهورية الإسلامية وبعد انسحاب القوات المصرية من الخليج
فى شهر مايو 1991 إلى إقامة نظام أمنى يقوم على تحالف إيراني خليجي عربى تكون اليد
العليا فيه لإيران بوصفها القوة المهيمنة⁽²⁾ ، وتكرر هذا المعنى فى تصريح للنائب الأول
لوزير الخارجية الإيراني محمد على بشارتى الذى طالب لإيران بدور خاص فى أمن الخليج
مؤكدًا أن أمنه هو مسئولية الدول المطلّة عليه وحسب وأهمها إيران والعراق والسعودية .⁽³⁾
وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 1991 حدد بشارتى تصور
إيران للمبادئ التى لابد وأن تحكم العلاقات الإقليمية لدول الخليج . فأولها هو إحترام دول
المنطقة سيادة بعضها البعض والالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى (فى
إشارة واضحة للتخلى عن مبدأ تصدير الثورة) والثانى هو التعاون بين دول المنطقة لابد وأن
يتضمن تعاوننا على كافة المستويات الإجتماعية والإنسانية والثقافية والاقتصادية والصناعية
والتقنية (فى إشارة واضحة إلى حاجة إيران للمساعدات الخليجية) . والثالث هو أن ضمان
أمن الممرات المائية الإستراتيجية فى المنطقة أمر حيوى لإيران لاقتصاديا وإستراتيجيا (فى
إشارة واضحة إلى ضرورة اشتراكها فى أى ترتيبات أمن فى المنطقة) ، وإن أى تطوير آلية
أمنية فى المنطقة .⁽⁴⁾

ومازالت القيادة الإيرانية تدفع بشدة فى هذا الإتجاه حيث أعلن عن أن قمة مجلس
التعاون الخليجي التى انعقدت فى 91/12/23 كانت ستناقش الطلب الذى تقدمت به إيران
رسميا لدول المجلس للإبضمام والمشاركة فى الترتيبات الأمنية للمنطقة .⁽⁵⁾ وربما يكون
توجه دول الخليج نحو استبعاد إيران من ترتيبات الأمن فى المنطقة بعد انقضاء الأزمة هو

(¹) التقرير الإستراتيجي العربى 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

(²) الحياه 91/5/16 .

(³) الحياه 91/6/26 .

(⁴) الحياه 91/9/25 .

(⁵) الشرق الأوسط 91/11/24 .

الذى شجعها على تنمية آلية أخرى تمكنها من الإلتفاف حول هذا التوجه الخليجي العربى حيث تضمن لها هذه الآلية أن نجحت دورا قياديا فى ساحات مختلفة وتمكنها من فرض سيطرتها ليس فقط على النظام الخليجي بل وعلى النظام الشرق أوسطى فى مجمله . هذه الآلية هى التحرك الخارجى النشط فى أكثر من ساحة مستفيدة من الظروف الإقليمية والدولية خاصة الفراغ الأمنى فى منطقة الخليج ثم انهيار الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتى .

فعلى خلاف سياسة الهجوم على منظمة المؤتمر الإسلامى والتي كانت تتبعها إيران فى السابق وعلى خلاف غيابها المستمر عن القمة الإسلامية نجدها تحرص ليس فقط على حضور مؤتمر القمة الإسلامى فى دكا فى 9/12/91 ولكن على المشاركة الفعالة فى أعمال المؤتمر فيما وصفه بعض العراقيين بأنه محاولة إيرانية لملء الفراغ العربى بعد أحداث حرب الخليج الثانية .⁽¹⁾ ولقد واكب هذا التحرك على صعيد العالم الإسلامى تحركات إيرانية تنم عن رغبتها إستثمار الأوضاع فى القارة الإفريقية لصالح تصورها الأمنى . فملايسات زيارة الرئيس رافسنجانى للسودان فى منتصف شهر ديسمبر 1991 وإعلان إتفاقات تعاون اقتصادى ونفطى وتجارى وعسكرى وأمنى فى البلدين.⁽²⁾ إنما ينم عن رغبة إيران فى التواجد المؤثر هناك فيما يراه بعض المحللين تحركا إيرانيا محسوبا لكسب أوراق جديدة تضيف إلى قوة إيران فى عملية المساومة السياسية الجارية والمتوقعة مستقبلا مع القوى الإقليمية والدولية⁽³⁾ بل إن إيران تحركت أيضا على صعيد مجموعة دول عدم الإنحياز حيث شاركت فى مؤتمر الحركة المنعقدة فى لارناكا / قبرص فى فبراير 1992 مطالبه بإنشاء سكرتارية دائمة للحركة مقرها إيران تعمل على ضمان دور فعال للحركة فى إطار النظام العالمى الجديد⁽⁴⁾ ثم أن تحركها النشط على صعيد آسيا المسلمة لاتغيب عن أعين أى متابع . فهى تسعى حثيثا منذ تفكك الإتحاد السوفيتى لاستقطاب الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز حتى أنها نجحت مؤخرا فى إقامة ما أسمته بتحالف سياسى واقتصادى

(¹) الحياه 91/12/10 .

(²) الشرق الأوسط 91/12/16 .

(³) حسن ابوطالب ، السودان - إيران تحالف ينذر بالخطر ، الأهرام ، 91/12/18 .

(⁴) الأهرام 92/2/31 .

إسلامى فى جنوب غرب آسيا من خلال منظمة التعاون الاقتصادى التى ضمت إلى جوار إيران وتركيا وباكستان أربعاً من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق الإسلامية .⁽¹⁾ ويؤكد استخدام إيران لآلية التحرك الخارجى النشط على أصعدة مختلفة إقليمية ودولية بغرض التأثير الفعال وكسب نقاط تضيف إلى رصيدها فى النظام الذى تنتمى إليه بنائها لآلية أخرى قد تكون حاسمة فى فرض تصورهما لأمن الخليج فى المستقبل إذا ما قدر لها النجاح يتلخص هذا فى محاولاتها إعادة بناء قواتها المسلحة بالاعتماد أساساً على أسلحة روسية وصينية الصنع ، هذا فضلاً عن إتفاقات تعاون عسكرى وكذلك نووى " لأغراض سلمية " مع دول أخرى . ويعضد كل هذا زيادة ملموسة فى الموازنة العسكرية لإيران لعام 1992/1991 إذا ما قورنت بموازنة العام السابق عليها مباشرة .⁽²⁾

نخلص من هذا إلى ان التصور الإيرانى لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية إنما يعبر عن استمرارية موروثة من أيام الشاه وإيران الجمهورية الإسلامية الأولى . والقاعدة الأساسية التى بنى عليها هذا التصور هو أنه نظام إقليمى تضطلع بحماية الدول المنتمية إلى المنطقة وحسب مع الاحتفاظ لإيران بدور مهيمن فيه . أيضاً فراغ القوة الذى خلقته أزمة الخليج فى المنطقة بتحجيم الخطر العراقى لسنوات قادمة وتعرية عجز السعودية ودول الخليج الصغيرة إنما يزيد من فرص إيران لتكون صاحبة هذا الدور فى النظام الأمنى الإقليمى إذا ما أتاحت لها الفرصة .

(1) الحياه 92/2/17 .

(2) الشرق الأوسط 92/11/27 .

الباب الثالث

السلوك الإيراني في عهد الثورة

1979-1991

الباب الثالث

السلوك الإيراني في عهد الثورة

1979-1991

مقدمة :

من الأهمية بمكان دراسة السلوك الإيراني في عهد الثورة ولاسيما خلال أزمتي الخليج الأولى والثانية وايضا دراسة السلوك الأمريكي والسوفيتي خلال تلك الأزمتين وانعكاسهما على ايران لذا قسم هذا الباب إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الأولى .

الفصل الثاني : السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية .

الفصل الثالث : السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الأولى.

الفصل الرابع : السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الثانية.

الفصل الأول

السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الأولى

السلوك الأمريكي إزاء الصراع العراقي الإيراني جاء مشوبا ببعض الغموض في علاقة الولايات المتحدة مع إيران ، فيمكن تحليل ذلك من خلال مناقشة ثلاثة قضايا رئيسية بلورت سلوك الولايات المتحدة تجاه الطرف الإيراني في الصراع .

القضية الأولى: الموقف الأمريكي المعلن إزاء الصراع ، لقد اندثرت كافة الآمال الأمريكية التي تعلقت على عودة إيران إلى موقعها الفريد في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بل وفي العالم كله ، فلقد حامت معظم تعليقات المسؤولين الأمريكيين وتصريحاتهم حول الصراع العراقي الإيراني حول هذا المعنى . إلا أن الموقف الأمريكي الرسمي تجاه أطراف الصراع لم يحمل في طياته أى إنحياز إلى الطرف العراقي ضد إيران ، كما استمر في رفع شعار عدم التورط في ذلك الصراع ودعوة كافة القوى الدولية الأخرى والمقصود هنا الإتحاد السوفيتي إلى أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وقد يكون هذا الموقف محكوما برغبة أمريكية جامحة في الحد من التدنى الذي تعرضت له العلاقات الأمريكية الإيرانية حتى ولو لم تتحسن تلك العلاقات في الوقت الراهن فيظل هناك بقية من أمل في المستقبل ، كذلك فإن الولايات المتحدة لم ترغب بأى شكل من الأشكال في هزيمة إيران وبالتالي هدم قواعد التوازن الدولي والإخلال بموازين القوى في المنطقة ، كما يعد ذلك السلوك تصميمًا على الرغبة الأمريكية في عدم إتاحة الفرصة كاملة للإتحاد السوفيتي حتى يستحوذ على إيران ، وإزاء المقت الإيراني الشديد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم أجمع لم تملك الولايات المتحدة إلا أن تعلن عن عدم رضائها بل وشجبها لممارسات إيران وتصميمها على مواصلة الحرب مع العراق .⁽¹⁾

القضية الثانية: أنه بالرغم من الموقف الأمريكي المعلن والذي يترجم رغبة الحكومة الأمريكية في إنتهاج مسلك محايد إلا أن كثيرا من المصادر الغربية ، وكذا مصادر أخرى محايدة قد أعلن في أكثر من مناسبة عن تسرب صفقات من الأسلحة الأمريكية إلى إيران ، ولا يمكن الزعم بحال من الأحوال أن السلطات الأمريكية بما لها من قدرات فائقة في مجال

(1) بسيوني محمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

التجسس على الأرض المتمثلة في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومن الجو ، والذي تقوم به الأقمار الصناعية ، بالرغم من ذلك قد جانبها التوفيق في الكشف عن تسرب الأسلحة إلى إيران ، ولكن ما يمكن قوله هو أن تلك الأسلحة يتم السماح لها بالتوجه إلى إيران على مسمع ومرأى من الحكومة الأمريكية وهي تغض الطرف عن تلك الشحنات بالقدر الذي لا يسمح بهزيمة إيران وانهيار موازين القوى الإقليمية . وقد ذكر " هنري كيسنجر " وزير الخارجية الأسبق في تعليق على الصراع العراقي الإيراني " أن الولايات المتحدة بالرغم من العداء السافر بينها وبين إيران ، وبالرغم من كراهية نظام الحكم في طهران للسياسة الأمريكية وتصدية لها على طول الخط ، بالرغم من كل ذلك إلا أن قواعد الصراع الدولي وميزان القوى في الخليج العربي والشرق الأوسط تحتم على الولايات المتحدة ألا تسمح بهزيمة إيران " . وأشار في موضع آخر من تعليقه إلى أن الولايات المتحدة قد تسمح بانهيار قوة إيران الاقتصادية والعسكرية إلا أنها لا يمكن أن تسمح مطلقاً بانتهائها تماماً . " (1)

القضية الثالثة : وهي تتعلق بسابقتها وهي السكوت الأمريكي ولربما السماح لعملية تمرير السلاح من إسرائيل إلى إيران وهذه القضية تثير مرة أخرى رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على قوة إيران من التداعى التام ، فمنذ نشوب القتال بين العراق وإيران ، والسلاح الأمريكي يصل إلى إيران عن طريق إسرائيل ، ومما لاشك فيه أن هذه القضايا الثلاث تثير ما يشبه التناقض بين الموقف الرسمي والمعلن من جهة وبين السلوك الفعلي من جهة أخرى . (2)

لذا فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أبعاد النزاع العراقي الإيراني .

المبحث الثاني : السلوك الإيراني خلال حربه مع العراق .

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية الإيرانية .

(1) المرجع السابق ، ص 82 .

(2) تمام البرازي ، مرجع سبق ذكره ن ص 173 .

المبحث الأول

أبعاد النزاع الإيراني العراقي

لقد مر النزاع العراقي الإيراني بمراحل عديدة ومختلفة وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين والوضع الدولي من ذلك الوقت . وفى محاولتنا بيان طبيعة النزاع العراقي الإيراني وكيف أدى ذلك إلى استمرار النزاع حتى وصلت إلى الحرب الشاملة فإنه يجب بيان أبعاد ذلك النزاع . وهنا يمكن ذكر ثلاثة أبعاد رئيسية لذلك النزاع . (1)

أ :- البعد الموضوعى .

ب :- البعد الأيديولوجى .

ج :- البعد الشخصى .

أولاً : البعد الموضوعى :

يقصد بذلك البعد الموضوعى جوهر النزاع العراقي الإيراني وهو الخلاف حول الحدود بين الدولتين ، وهذا الخلاف حول الحدود له أصوله التاريخية البعيدة المدى وتزداد أهميته فى فترة معينة وتنخفض فى مرحلة أخرى . وقد تزايدت أهمية ذلك الخلاف حول الحدود فى ظروف نشوب الحرب حيث ارتبط تزايد حدة الخلافات على الحدود مع أهمية المناطق الحدودية محل الخلاف بالنسبة للنظامين العراقي بقيادة صدام حسين والإيراني بزعامة آية الله خومينى ، وذلك لأن كل نظام تصور أهمية تلك المناطق بالنسبة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية خاصة على المستوى الإقليمى ، وليس ذلك فى حد ذاته بل كل طرف سعى إلى محاولة فرض سيادته وهيمنته على تلك المناطق ليس فقط لتعزيز قدراته بل ولحرمان الطرف المنافس له من ذلك .

وتعتبر مشكلة شط العرب أهم مشكلات الحدود بين إيران والعراق ، فهو مجرى مائى (2) واسع يلتقى فيه نهري دجلة والفرات عند "كرمة على" ، ويجريان معا ويكونان

(1) (عمر عز الرجال ، " عملية صنع قرار الحرب العراقية الإيرانية من جانب العراق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 (يوليو

1986) ، (86 - 101) ص 88 .

(2) (جمال على زهران ، " الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمى " ، مجلة الساسية الدولية ، العدد 71 ، يناير 1983) 118 -

123 ، ص 118 .

نهر واحد يصب في الخليج العربي ويفصل بين العراق وإيران . ولقد تنازلت الدولة العثمانية عن " المحمرة " وعن جزء من أراضيها الواقعة على الضفة اليسرى لشط العرب لمصلحة فارس " إيران " بمقتضى معاهدة أرضروم الثانية عام 1847 ، ولكن هذا التنازل لم يشمل شط العرب ، وإنما ظل خاضعا لسيادة الدولة العثمانية النامة ، ولقد تأيدت السيادة العثمانية على شط العرب بموجب بروتوكول عام 1913 لتحديد الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية . ولذلك فإن العراق يعتبر شط العرب نهرا داخليا يقع في اراضيه ويخضع لسيادته حيث أن خطوط الحدود بين البلدين - بمقتضى معاهدة " أرضروم " تقع على الضفة اليسرى لشط العرب . بينما ترى إيران أنه يعتبر نهرا دوليا وطبقا للقواعد القانونية الدولية التي تحكم الأنهار الدولية ، فإن خطوط الحدود بين الدولتين تكون في وسط النهر .

ومن الناحية التاريخية فقد تم عرض منازعات الحدود بين البلدين على عصبة الأمم التي قرت بعد فترة إحالة المسألة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، وفي عام 1937 توصل الطرفان إلى إتفاق بعقد معاهدة الحدود بين البلدين ، واعترفت فيها الحكومة الإيرانية بصحة تسويات الحدود التي حدثت في عهد الدولة العثمانية وأدخلت المعاهدة تعديلا طفيفا على خط الحدود في شط العرب لحساب إيران ، ويقضى بتنازل الحكومة العراقية عن 4 أميال في شط العرب أمام " عبدان " كان بها قبل الحرب الإيرانية العراقية أكبر معامل تكرير البترول في العالم لتكون مرسى للسفن الإيرانية العراقية ولقد أعلنت إيران عام 1969 إلغاء هذه المعاهدة . وأثار العراق المشكلة أمام مجلس الأمن وطلب عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية واستمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأ الجو لعقد مصالحة بين الدولتين ، خلال إجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " حين أعلن الرئيس الجزائري الراحل "بومدين أن الدولتين قد وقعتا إتفاقية انتهى بموجبها النزاع بين البلدين . (1)

(1) د. يحيى حلمي رجب ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1989

شروط إتفاقية الجزائر 1975⁽¹⁾

تنازل العراق بموجب هذه الإتفاقية عن مطالبه في شط العرب وتضمن البروتوكول المرفق بالإتفاقية الحدود النهرية بين البلدين ، ونص على أن يتبع خط الحدود في شط العرب خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ، ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر ، ويتغير مع التغيرات التي ترجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ، ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الأخرى مالم يعقد الطرفان المتعاقدان إتفاقا خاصا لهذا الغرض .⁽²⁾ كما نص البروتوكول على أن تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب ، وأيا كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين ، في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي المؤدية إلى مصب شط العرب ، واعترف الطرفان بأن شط العرب هو طريق للملاحة الدولية ، ولذلك فإنهما يلتزمان بالإمتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الإقليمي لكلا البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب ، كما يقضى الإتفاق بأن تقوم لجنة مختلطة من الطرفين بوضع نظام للملاحة في شط العرب .

كما إتفق الطرفان على إعادة تخطيط الحدود البرية بينهما على هدى بروتوكول القسطنطينية المبرم عام 1913 ، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام 1914 وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أعلن العراق إلغاء معاهدة 1975 وذلك لأنه قبلها في غير مصلحته تحت ضغط القوة العسكرية الإيرانية في ظل حكم شاه إيران .

ثانيا : البعد الأيديولوجي

يقصد بالبعد الأيديولوجي هنا العقيدة الفكرية خاصة السياسة التي يؤمن بها النظام في العراق وكذلك النظام في إيران . ومما لاشك فيه أن هناك بعدا قوميا في الصراع بين العراق

(¹) د. عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1978 ، ص 77 وأنظر نص إتفاقية الجزائر 1975 وبروتوكول الحدود النهرية ، وبروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 يوليو 1986 ملف العدد " الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع والمستقبل " ص 147-151 .

(²) R.D McLaurin , Middle East foreign policy issues and processes , U.S.A by proeger 1982 , p.

وإيران ، فكان كلا الطرفين يؤكد على البعد القومى فى النزاع فكان الجانب العراقى يركز على البعد القومى العربى خاصة منذ مجئ البعث إلى السلطة عام 1968 ، ويربطه بالبعد الإسلامى فى مواجهة القومية الفارسية التى كان نظام الشاه فى إيران يزيكها ويركز عليها . وبعد الثورة الإسلامية فى إيران كان البعد الأيديولوجى أحد الأبعاد الأساسية فى تصعيد النزاع ، فاستمر الجانب العراقى يؤكد على البعد القومى العربى فى مواجهة الجانب الإيرانى الذى أضحى يركز على البعد الإسلامى . ومعنى ذلك أن البعد الأيديولوجى هو أحد الأبعاد الرئيسية فى استمرار وتصاعد حدة النزاع العراقى الإيرانى إلى درجة الحرب الشاملة . (1)

وجاءت الحرب لتشكل وترهن السياسة الخارجية الإيرانية بضرورات الحرب ، ففى بداية الحرب كانت الحرب تشكل تهديدا حقيقيا للتكامل الحدودى للدولة ، وللاستقرار الاجتماعى الداخلى ولبقاء النظام الثورى نفسه . وتأثر مبدأ تصدير الثورة بمراحل تطور الحرب ، وقد اعتبر الخومينى إعلان الحرب على الثورة الإيرانية إنما يشير إلى تحول ضخم فى النظام الإقليمى . فإذا استطاعت إيران أن تهزم العراق ستصبح العراق مجاورة لإيران ، ومعنى ذلك أن يحرر المستضعفون فى العراق أنفسهم من برائن عصر الاستبداد وأن يبنوا حكومتهم الذاتية وفق رغباتهم الخاصة والتى ستكون حكومة إسلامية ، وإذا استطاعت العراق وإيران الاندماج فهذا يعنى أن كل الشعوب الصغيرة فى المنطقة ستتححر . (2) ومع إحراز التقدم فى المراحل الأولية كان هناك التزام عقائدى حقيقى " بتصدير الثورة " مما أعطى الإيرانيين ثقة فى النفس والقدرة على الاعتماد على الذات فحافظوا على مواقفهم المتشددة تجاه القوى الخارجية . وجديرا بالذكر لقد أدى تأثير نتائج الحرب على الأوضاع الداخلية ، وزيادة حجم الضغوط فى مرحلة الحرب ، على مفاهيم السياسة الخارجية الإيرانية وبالذات مفهومي الاستقلالية وتصدير الثورة . واصبح الاستمرار فى الالتزام بهذه المفاهيم ومتابعتها فوق طاقة أهداف الثورة الإيرانية . (3)

ففى تصريح للهومينى " إن الإنحراف عن هذا المبدأ هو خيانة للإسلام والمسلمين " وصرح رافسنجانى بعد ذلك مباشرة " ان هذا المبدأ يعنى الخضوع لمبادئ الثورة الإسلامية واستقلالها عن السيطرة الأجنبية " ولجأت إيران إلى الكثير من الإجراءات لتغيير الفكرة

(1) عمر عز الرجال ، مرجع سابق ، ص 90 .

(2) خالد عبد الحميد مسعود العوامل ، مرجع سابق ، ص 356 .

Dilip hiro , op. , cit. , p. 164/ 165 .

(3)

الماخوذة عن سياسة تصدير الثورة بالقوة وبأعمال العنف سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، فقامت بالضغط على حلفائها للإفراج عن بعض الرهائن الأجانب في لبنان ، حيث ساهمت في إطلاق سبعة رهائن أمريكيين وألمان ، وأجرت مقاضات لإطلاق سراح البريطانيين الذين كانوا رهائن ، وأبدت رغبتها في استمرار سياستها للإفراج عن بقية الرهائن في لبنان وإحتمال زيادة هذا الدور إذا تحسنت علاقات إيران مع القوى الدولية في السياق الدولي . (1)

فبعد أن كانت القيادات الإيرانية حتى يناير 1987 تتكلم عن النصر النهائي في الحرب . تغيرت رؤيتها بعد أن قامت في 21 مارس 1987 بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة بهجوم كربلاء حيث قامت موجات بشرية بمهاجمة مدينة البصرة في الخليج ، لكنها فشلت وكانت هناك خسائر كثيرة لدى الحرس الثوري ، مما جعل القيادة الإيرانية تدرك بأن الحرب لا يمكن كسبها حيث صرح رافسنجاني " أخبركم الحقيقة بأننا لا نرى الأمل المضيئ وإنهاء الحرب بشكلها هذا موضوع مهم " . (2) وبعد قبول إيران قرار 598 استمرارا للنهج الواقعي الجديد داخل إيران الذي ينظر موضوع بناء الدولة باعتبار أن له الأولوية على تضيق الحرب وتصدير الثورة . ورغم وجود قيادات معارضة داخل إيران لقبول قرار 598 مثل على أكبر محتشمي الذي كان وزيرا للداخلية وأحد المتشددين بعث رسالة للخوميني في 12/9/1988 أوضح فيها أنه بعد قبول الإمام الخوميني وقف إطلاق النار فإنه لا يعارض رغبة " الإمام المطلق " على الأقل في هذه اللحظة . (3)

ويبدو أن مسألتنا نتيجة الحرب " وتصدير الثورة " قد حسمتا لصالح الجناح الواقعي إلا أن استمرار الحرب أدخل البلاد في أوضاع اقتصادية سيئة منعته من القدرة على تعبئة مواردها ، وأثرت على قدرتها في الاحتفاظ بمواقف أيديولوجية متميزة ، وأدت إلى حدوث نوع من الانفصال بين مصالح الدولة ومصالح الثورة . ففي تصريح للخوميني عام 1982 عبر فيه عن أن الحالة الثورية منتهية وأن على الشعب أن يركز في الوقت الحاضر على الأقل على البناء ، وأصبحت فكرة النقاء الأيديولوجي تسبب عبئا ثقيلا على الجانب المادي في الشرعية للجمهورية الإسلامية ، والذي تم تهميشه على حساب الجانب المعنوي المعياري في المراحل السابقة للحرب والذي أوصلته تداعيات الحرب إلى طريق مسدود . وأدرك الإيرانيون عدم

(1) خالد عبد الحميد مسعود العوامل ، مرجع سابق ، ص 357 .

(2) Ramazani , Iran's foreign policy , op. cit. , p. 214 .

(3) خالد عبد الحميد مسعود العوامل ن مرجع سابق ، ص 358 .

فائدة الحفاظ على تصلبهم الأيديولوجي ، بينما قدراتهم وإمكانياتهم لاتسمح بمطابقة الشعارات والمواقف التي اتخذوها ، فقد بدأت القوى الدولية المعادية للثورة بتشديد مواقفها خصوصا الولايات المتحدة والدول الغربية خاصة بعد إغلاق ملف (إيران جيت) .

وبدأ التراجع الإيراني في المواقع العسكرية على الجبهة 1988 فزادت الضغوط الإقليمية والدولية على البلاد ، وأصبحت متطلبات الأيديولوجية متناقضة مع مصالح الدولة وطبق نظام مقاطعة بيع الأسلحة ضد إيران بشدة حيث أصبحت القدرات العسكرية العراقية متصاعدة ، وجاءت المضايقات الأمريكية للأهداف الإيرانية في مياه الخليج والتي بلغت مداها بإسقاط الطائرة المدنية الإيرانية ليشعر الإيرانيون بعد هذا الحادث أن الولايات المتحدة تسعى لتصعيد المواجهة معهم ، واستطاع مجلس الدفاع الأعلى إقناع الخوميني بقبول قرار مجلس الأمن 596 من دون قيد أو شرط . ووضحت الرسالة التي بعثها الخوميني للشعب أسباب القبول بوقف الحرب والذي يعد تراجعاً قوياً عن المواقف السابقة للقيادة الإيرانية " أنتم تعلمون أنني التزمت معكم بالقتال حتى آخر لحظة وآخر نفس ، قرار اليوم هو قرار ملاءم وإنني أسحب ما قلته سابقاً بناء على إرادة المولى آملا الحصول على رحمته وإذا كان لي أجر فإنني أحسبه عند الله " . " وإنني حافظت على التزامي المتحيز في نشر الأيديولوجية في أنحاء العالم " حربنا هي حرب أيديولوجية وهي لاتعرف حدوداً جغرافية ، وفي حربنا الأيديولوجية يجب أن نحصل على دعم من كل جنود الإسلام في العالم . (1)

هذا الموقف أظهر تأثير الحرب ومفهوم تصدير الثورة باعتبارهما من الأشكال الخارجية للأيديولوجية الثورية بمتطلبات الحفاظ على الدولة . واصبح مفهوم " تصدير الثورة " يخضع لكثير من التغيرات وكنتيجة لتطور النظام السياسي وتفاعلاته الداخلية والخارجية . وبرز هناك منظور جديد داخل الثورة يرى أن حقائق الثورة الإسلامية يجب أن تثبت في الداخل قبل تصديرها للخارج وهو ما عرف بسياسة " القلعة الإسلامية " حتى أن آية الله منتظري أكد على هذه الفكرة . إن " تصدير الثورة " هو أن نبني على أساس الإسلام حتى تصبح نموذجاً يحتذى للدول المستضعفة ، وبدأت إيران تأخذ بسياسة " الباب المفتوح " بعد ما زادت الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الثوري ، حيث صرح الخوميني مؤكداً هذه السياسة التصحيحية للسياسة الخارجية ومفهوم " تصدير الثورة " هو الصوت العقلاني للعلاقات الصحيحة مع كل الدول ، وهو يرى أن هذا الطريق هو الأمثل لمصالح إيران وأيديولوجيتها ، وصرح الخوميني

(1) المرجع السابق ، ص 359 .

أيضاً "إننا لا نريد أن نعيش معزولين عن باقى العالم ، إيران اليوم لا يمكنها السير فى هذا الإتجاه ، ولا تستطيع الدول غلق حدودها تجاه بعضها ، فهذا تفكير غير عقلانى ، العالم اليوم عائلة واحدة ، "مدينة واحدة" ⁽¹⁾.

وهذا التفكير الجديد فى إيران سماه رافسنجاني بسياسة الاعتماد المتبادل بين إيران والدول الأخرى وأصبح مطلب تحسين العلاقات السياسية الخارجية على المستوى الدولى والإقليمى يمثل رؤية جديدة مختلفة عن المواقف الأيديولوجية الأولى فى بداية الثورة ⁽²⁾. وبرز هنا مضامين مختلفة أيديولوجية وبرجماتية نحو العالم الخارجى ، فلقد نجحت العناصر البرجماتية فى إقامة إتصالات سرية مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة أمريكية مقابل الإفراج عن الرهائن فى لبنان فاكشف أمر الصفقة أظهر الاستخدام الناجح للأيديولوجيا فى تبرير الممارسة للسياسة الجديدة وفى إحراج الولايات المتحدة أيضاً ⁽³⁾.

ثالثاً : البعد الشخصى .

فى الواقع أن الموضوعية والأيديولوجية تربط عادة ببعد شخصى فى النزاع يقع بين دولتين ، وهو يكون فى الغالب صراع شخصى بين قيادات هاتين الدولتين . وبالنسبة للنزاع العراقى الإيرانى نجد أن البعد الشخصى للصراع يلعب دوراً رئيسياً فى استمرار النزاع ، وخاصة الصراع الشخصى بين صدام حسين والخومينى . فصدام حسين كان وراء طرد الخومينى من العراق قبل سفره إلى باريس ، ثم عودته إلى إيران بعد نجاح الثورة . فأن أحد أهداف صدام حسين من الحرب كانت الإطاحة بنظام الخومينى وفى نفس الشئء فأن أحد وأهم أسباب استمرار الحرب بين جانب الخومينى هو هدف الإطاحة بنظام صدام حسين . مما يعنى ذلك أن هناك ثأراً شخصياً بينهما وإن كان الصراع الشخصى انتهى بوفاة الخومينى فى عام 1989 ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 360 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 361 .

⁽³⁾ (بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

⁽⁴⁾ (د. جمال على زهران ، الصراع العربى الإيرانى والتوازن الإقليمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

المبحث الثاني

السلوك الإيراني خلال الحرب العراقية الإيرانية .

مثلت الحرب العراقية الإيرانية ، إبان فترة اشتعالها البؤرة التي عكست الوضع القلق الذي وصل إليه أمن منطقة الخليج ، حيث أحدثت الثورة الإيرانية صدعاً في التوازن الإقليمي بشكل عام ، ومثل الطرح الإيراني الجديد المرتكز على الفكرة الإسلامية الجامعة كإطار العلاقات إيران الخليجية والدولية ، وأحد أهم التحديات الجديدة في المنطقة ، فقد جاءت الثورة الإيرانية بنظام جديد يعتمد على أيديولوجية ترفض شرعية أغلب النظم والحكومات الموجودة في العالم العربي والإسلامي ومن هنا كان الواضح أن النظام الإيراني بإطاره النظري وديناميكياته الثورية سيؤدي حتماً إلى عدم استقرار المنطقة ، بما يعين ذلك تناقضه مع الإسلام التقليدي الذي يمثل شرعية الأنظمة الخليجية التقليدية ، الأمر الذي طرح بعداً نوعياً جديداً للصراع خصوصاً بعد وقوع بعض الأحداث البارزة مثل احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران مما أعطى الانطباع بخطورة السياسة الخارجية الإيرانية وأساليبها الجديدة المدعومة بالأيديولوجية ودعوات تصدير الثورة وإحتمالات حدوث تحرك شعبي شيعي في العراق⁽¹⁾.

من الناحية الأخرى استغل العراق أزمة العلاقات الإيرانية الأمريكية ، فضلاً عن التصفيات وعمليات التطهير التي تمت في المؤسسة العسكرية الإيرانية والصراعات الداخلية داخل الصفوة الحاكمة الجديدة حول السلطة ، وصياغة النظام الجديد القائم على الإسلام كنسق إجتماعي سياسي متكامل ، والمواقف الدولية المعادية في أوروبا الغربية ، ودول المنطقة التقليدية التي تخشى النموذج الإيراني الجديد ، كل ذلك أدى إلى استغلال النظام السياسي العراقي لهذه الظروف الموضوعية والقيام بالحرب لتحجيم الدور الإيراني الجديد ، ولتصفية المشكلات المتعلقة حول الحدود المشتركة ، وإلى البحث عن زعامة جديدة في المنطقة الخليجية⁽²⁾. ولعب دور رجل الخليج القوى وقام باستخدام القوة العسكرية لإحداث تغيير في وضعية التوازن الخليجي الإقليمي . ومن الواضح أن القوى الدولية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن غائبة عما يحدث في الخليج .

Nicola Firzli, the Iraq-Iran conflict (Paris : schffer,1981), p. 32

(¹)

Ibid., p. 33.

(²)

وبدأت مظاهر الخلاف بين الطرفين تظهر منذ أكتوبر 1979 ، عندما طالب العراقيون بشروط لتحسين العلاقات مع إيران كان من أهمها :-

مراجعة إتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975 ، بما فيها الاتفاق حول حقوق الملاحة فى شط العرب ، وإعادة السيادة العربية على الجزر الثلاث التى إحتلتها إيران فى عهد الشاه وهم جزر أبو موسى ، أبو طنب الكبرى ، أبو طنب الصغرى . كما أثار العراق موضوع الحكم الذاتى للأقليات القومية فى إيران ، مثل العرب فى خوزستان ، وبدأت حرب التصريحات والحرب الدعائية بين البلدين وفى أبريل 1980 وصف الإمام الخومينى صدام حسين بأنه "عدو للإسلام والمسلمين" وطالب الشعب العراقى بقطع أذرع أمريكا التى ظهرت فى شخص صدام .

الأمر الذى دعا النظام العراقى بشن الحرب أو إعلان الحرب على إيران مستغلاً توقيت إعلان الحرب بظروف محددة كان من أهمها ما يلى :-⁽¹⁾

1 - العزلة الدولية التى كان يمر بها النظام الإيرانى الجديد الناتجة عن أزمة الرهائن والبيانات الدعائية الصادرة عن الثورة .

2 - جملة الأحداث التى شغلت النظام الدولى فى ذلك الوقت ، وحولت إهتمام القوى العظمى عن المنطقة مثل جملة الانتخابات الأمريكية ، والازمة البولندية ومشكلة أفغانستان مما خلق الانطباع أن كلا القوتين لن تعملأ لفرض وقف إطلاق النار بين الطرفين المتصارعين وأن السوفييت لن يكونوا فى وضع يمكنهم من دعم إيران .

3 - اعتقاد النظام العراقى بأنه سيجقق نصراً عسكرياً سريعاً نتيجة التصفيات وعمليات التطهير التى تمت فى المؤسسة العسكرية الإيرانية وانقطاع مصادر التسليح من الأسلحة من الولايات المتحدة والصراعات الداخلية داخل الصفوة الحاكمة حول السلطة . بالإضافة إلى الصعوبات التى واكبت محاولات صياغة النظام الجديد القائم على الإسلام كنسق إجتماعى سياسى متكامل . ومن المعروف أيضاً أن العراق تلقى فى تلك الفترة بيانات مضللة بهدف دفعه للمبادرة باتخاذ قرار الحرب .

4 - سعى العراق للعب دور الحامى للمصالح العربية ولدول شبه الجزيرة العربية والخليج والمدافع عن الأراضى العربية ، وهو بذلك كان يسعى لتدشين زعاماته الجديدة من خلال إحداث تغيير فى وضعية التوازن القائم بالمنطقة عن طريق القوة العسكرية فى ذات الوقت الذى شعرت فيه دول الخليج بمدى زعزعة الاستقرار التى يمكن أن تنجم عن استمرار

الثورة فى إيران ⁽¹⁾، ورأت فيها متغيراً أكثر خطورة من العراق وطموحاته الإقليمية ، فكان موقف التأييد للعراق ، مع الأخذ فى الاعتبار طاقة التهديد التى يمكن أن يشكلها النظام العراقى ، ومن ثم كانت الحرب مخرجاً مناسباً للدول الخليجية ⁽²⁾.

وقد مرت الحرب العراقية الإيرانية بأربعة مراحل رئيسية : ⁽³⁾

أ - المرحلة الاولى : هى مرحلة الهجوم العراقى الذى بدأ مع الحرب وانتهت بإحراز إيران للتوازن فى أواخر 1981 .

ب - المرحلة الثانية : بدأت دخول قوات إيران إلى الحدود العراقية مع ربيع 1982 وحتى صيف 1983 حيث توقع المراقبون أن يحدث انهيار عراقى فى تلك الفترة .

ج - المرحلة الثالثة : من 1983 وحتى ربيع 1988 ، وهى مرحلة تميزت بوجود هجمات رئيسية إيرانية دون نتائج فعالة واستنزاف لإمكانات وقوى الطرفين .

د - المرحلة الرابعة : عندما شعرت إيران بأن الحرب أصبحت محدداً هاماً لتوازنات السلطة فى طهران وأن النظام الدولى وقف ليساند العراق بينما حرصت الضغوط الدولية على منع إيران من إحراز انتصار حاسم ⁽⁴⁾.

وتحول الحرب إلى حرب تدميرية شاملة حيث تطورت أبعادها لتصبح حرباً تدميرية شاملة فانتقلت من حرب الناقلات إلى حرب المدن وحرب الصواريخ ثم الحرب الكيماوية مما دفع إيران للقبول بقرار الامم المتحدة رقم 598 الداعى لوقف الحرب وقد بذلت محاولات عديدة لإنهاء الحرب منذ سبتمبر 1980 من قبل الامم المتحدة ، والمؤتمر الإسلامى ، ووسطاء آخرين عديدين ، إلا أن الخلاف الايديولوجى العميق الذى جعل الهدف هو هدم النظام السياسى الآخر حال دون هذه الوساطات والنجاح ، كما أدى إلى فشل الطرفين فى إيجاد معيار

⁽¹⁾ صفاء جمال الدين ، التطورات الاقتصادية للحرب العراقية - الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 83 يناير 1986 ، (163) - (167) ص 164 .

⁽²⁾ السيد ياسين ، ملف الحرب العراقية الإيرانية ، السياسة الدولية ، العدد 63، يناير 1981 ص 58 .

⁽³⁾ خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 494 .

⁽⁴⁾ التقرير الاستراتيجى العربى 1985 ، الاهرام ، المركز الاستراتيجى 1986 . ص 122 .

سياسى للتسوية مثل تسوية الجزائر التى اعتمدت على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل بلد⁽¹⁾. أما النتائج المباشرة للحرب العراقية الإيرانية فيمكن إجمالها فى الآتى :-
أولاً :- أدت الحرب العراقية الإيرانية بشكل مباشر إلى تغيير فى موقف أطراف الحرب من الصراع العربى - الإسرائيلى . ولو أننا قمنا بفحص الموقف العراقى المعلن من مجمل الأوضاع المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى قبل الحرب وقارناه بموقفه الآن لوجدنا تغيرا كبيرا اعتراه والوضع ذاته يصدق على إيران أيضا . ويمكن القول إجمالا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى أن تحدد السياسة الخارجية لكل منهما أولوياتها وعلاقاتها بالأطراف الخارجية على أساس موقف هذه الأطراف من الحرب ذاتها وبصرف النظر عن موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى انطلاقا من أن الهدف الأول للسياسة الخارجية هو دعم المجهود الحربى وتوفير سبل كسب الحرب عسكريا وسياسيا.⁽²⁾

كان العراق قبل اندلاع الحرب ، يرفض أى تسوية سلمية ويقاوم بكل ما أوتى من عنف كل من يتحدث عن التسوية السلمية من داخل الفصائل الفلسطينية أو من خارجها وقاد من خلالها مؤتمر القمة العربى فى بغداد المطالبة بمقاطعة مصر على المستويات كافة بعد التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد ، لكن مقتضيات الحرب أجبرته على أن يعيد النظر فى هذا الموقف وليس صحيحا أن تغير الموقف العراقى تجاه مصر بدأ بعد رحيل السادات وما ترتب على هذا الرحيل من تعديل فى التوجهات السياسية المصرية السابقة ، خصوصا تجاه إسرائيل ، فقد بدأ التقارب العراقى المصرى بعد الحرب بفترة وجيزة ، وأعلن الرئيس السادات مرارا قبل رحيله أنه يبيع السلاح إلى العراق ، وأنه يساعده عسكريا بأشكال وطرق مختلفة واستمر هذا الحال بشكل تزايد فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، ولم تكن حاجة العراق إلى السلاح هى فقط التى فرضت عليه أن يخرج على قرارات المقاطعة العربية وأن يدخل فى علاقات رسمية مع مصر " كامب ديفيد " وإنما أيضا وعلى وجه الخصوص حاجته إلى الأيدى العاملة المصرية الرخيصة التى فرضت ظروف التعبئة العامة طلب المزيد منها باستمرار.

وكان العراق أول دولة عربية تعيد خطوط الرحلات الجوية المنظمة مع مصر بعد أن

(¹) التقرير الاستراتيجى العربى 1987 ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية 1988 . ص 160 .

Hans w . Moull op.cit ., p. 23.

(²)

كانت توقفت فى إطار المقاطعة ، ثم توالى الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين . على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية الذى أصبح محصور تماماً فى إطار شكلى بحت . وأصبح العراق بسبب ظروف الحرب أكثر الاطراف العربية حماساً إلى عودة مصر إلى الصف العربى ودون اشتراط إلغاء إتفاقيتى كامب ديفيد وساعد هذا الموقف على استعادة مصر لمقعدها فى منظمة المؤتمر الإسلامى .

فإذا نظرنا إلى الطرف الآخر ، وهو إيران ، فسوف نجد أن متطلبات الحرب قد فرضت عليها سلوكاً يتناقض مع المواقف المعلنة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، وكان من أغرب مفارقات السلوك الإيرانى فى هذا الإطار هو ما كشف عن قيام إيران بإبرام عدة صفقات من السلاح مع إسرائيل . كانت إيران فى حاجة ماسة إلى السلاح بعد قرار الحظر الأمريكى على مبيعات الأسلحة وقطع الغيار إلى إيران ومشاركة الدول الغربية بصفة عامة فى هذا القرار ⁽¹⁾، وكانت هناك شبكة إتصالات قديمة بين الجيش الاسرائيلى والجيش الإيرانى وبين الموساد والسافاك ، وبعد فترة انقطاع قصيرة بعد الثورة تم إحياء هذه الشبكة من جديد ، فقد خلقت الحرب العراقية الإيرانية منطقة مصالح مشتركة بين الدولتين ⁽²⁾. كانت إيران بحاجة إلى السلاح بأى وسيلة ، ومن أى مصدر خارج السوق السوداء الدولية للسلاح باهظة التكاليف . وكانت لإسرائيل مصلحة مؤكدة فى بيع السلاح إلى إيران مصلحة سياسية تتمثل فى أن بيع السلاح إلى إيران يساعد على اخراج دولتين عدوتين من ساحة الصراع ، والإسهام فى تدميرهما المتبادل ، ومصلحة إقتصادية بعد أن أصبحت مبيعات السلاح الإسرائيلى تشكل أحد المصادر الهامة للحصول على النقد الاجنبى .

وقد قيل أيضاً أن إحساس إسرائيل بأن نظام الخومينى لن يدوم دفعها إلى إحياء شبكة العلاقات القديمة ، والبحث عن علاقات جديدة وقد قيل أيضاً فى تفسير دوافع إسرائيل لإبرام مثل هذه الصفقات أنها تمت فى إطار "مبادلة اليهود الإيرانيين بالسلاح" ⁽³⁾ حيث كانت إسرائيل تخشى على مصير اليهود فى إيران ، وهذه الصفقات صارت مؤكدة الآن وإذا كانت هناك اختلافات كبيرة حول تقدير أحجامها فقد اعترف بها إريل شارون حيث كان وزيراً للدفاع ، فى

(1) محمد السعيد إدريس القدرات الذاتية للعراق وإيران ومستقبل الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 يوليو 1986 ،

(78 - 84) ص 81 .

(2) د. حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

(3) المرجع السابق ، ص 49 .

حديث أدلى به لمحطة التلفزيون الأمريكي N. B. C ومن قبله أكد الخبر الرئيس الإيراني الأسبق أبو الحسن بنى صدر وفُسرَت وثائق تفصيلية عن صفقة سلاح اسرائيلية إلى إيران قيمتها 135 مليون دولار وعلى الرغم من تأكيدات بعض الأنباء أن مبيعات السلاح الاسرائيلي قد توقفت خصوصاً بعد المحاولات الثالثة لإيران طرد إسرائيل من الأمم المتحدة إلا أنه وحتى (يناير) 1985 كانت أنباء أخرى لاتزال تؤكد أن إسرائيل مازالت تعد المصدر الرئيسى لتزويد إيران بقطع غيار المقاتلات الأمريكية من طراز الفانتوم 4 .

ثانياً : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إحداث إنشقاق جديد وخطير فى الصف العربى ، فقد أيدت سوريا وليبيا إيران ، ولم يقتصر هذا التأييد على الجانب الدبلوماسى والسياسى وإنما تعداه ليصل إلى حد المشاركة الفعلية فى الحرب إلى جانب إيران ⁽¹⁾.

فقد قامت سوريا بغلق خط أنابيب النفط العراقى الذى يمر عبر أراضيها مسببة خسائر فادحة للاقتصاد العراقى ، كما تردد قيام كل من ليبيا وسوريا بتزويد إيران بصواريخ ارض - ارض بعيدة المدى ، بينما انحازت دول الخليج ومصر والاردن إلى العراق وقدمت اليها دعماً اقتصادياً وعسكرياً فى اشكال مختلفة ومتنوعة . وقد أدى هذا الانقسام إلى انعكاسات خطيرة على الصراع العربى الإسرائيلى مما أدى إلى فقدان أى أمل فى إحياء الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل يشارك فيها العراق ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية وما حدث للعراق من آثارها .

ثالثاً : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى التدمير المتبادل لكل من العراق وإيران ، وهما دولتان إسلاميتان المفروض انهما تمثلان رصيذاً ضخماً فى المواجهة مع إسرائيل ، كما أدت فى الوقت نفسه إلى إهدار جزء كبير من طاقة الأمة العربية المشتركة فى الصراع بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادى أو العسكرى لهذا الطرف أو ذاك . وجاء فى بعض التقارير أن إيران خسرت حتى عام 1984 على صعيد الموارد البشرية حوالى نصف مليون شخص ما بين قتيل وجريح ، بينما خسرت العراق حوالى 220 ألف ، هذا بخلاف الأسرى الذين يتراوح عددهم لدى إيران ما بين 50 - 60 ألف أسير عراقى ولدى العراق من 10 - 15 ألف أسير إيرانى ⁽²⁾.

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 50 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 50 .

أما على الصعيد الاقتصادي فقد استنفد العراق كل أرصده المالية المتراكمة لديه حتى اندلاع الحرب ، وما كان له الاستمرار فيها من خلال موارده الذاتية وحدها رغم ضخامتها ويبلغ إجمالي مديونية العراق للسعودية بسبب الحرب حوالي 15 بليون دولار حتى نهاية العام 1984 . ويشير بعض التقارير إلى أن الحرب تكلف العراق سنويا من 12-18 مليار دولار فإذا ما أضفنا إلى هذا كله قيمة المنشآت الاقتصادية والمدنية التي دمرتها الحرب .

رابعا :- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إغراء إسرائيل على الإقدام على مغامرتها في لبنان عام 1982 ، فلو لم تكن العراق وإيران مشتبكتين في مثل هذه الحرب الشاملة ، لما أقدمت إسرائيل على اجتياح لبنان ، مثلما حدث بالفعل ، فقد كان يتعين على إسرائيل في هذه الحالة أن تضع في اعتبارها إمكان مشاركة العراق وربما إيران أيضا في هذه الجولة الخامسة من الصراع العراقي الإيراني . ⁽¹⁾ وكان يكفي أن يصبح هذا الاحتمال قائما لكي تعيد إسرائيل كل حساباتها قبل أن تقدم على غزو لبنان ، لكن إسرائيل أقدمت على غزو لبنان وهي تضع في اعتبارها أن احتمال توقف الحرب وتوجه المتحاربين لنجدة الشعبين اللبناني والفلسطيني هو احتمال يقترب من الصفر ومن المثير للإنتباه في هذا الإطار ما صرح به ياسر عرفات بأن بارقة أمل من هذا النوع ومضت تحت الحصار في بيروت ، فقد جاءته أنباء تقول أن إيران على وشك قبول وقف إطلاق النار مع العراق ، لكي تتاح لها فرصة نجدة المقاومة المحاصرة في بيروت ، لكن ذلك لم يحدث .

كانت إسرائيل تعلم تماما عمق التناقضات العراقية - الإيرانية ، كما كانت على دراية تامة بالتناقضات العربية التي زادت في حدة إشعال الحرب العراقية الإيرانية ، ولذلك لم يكن واردا في تخطيطها إطلاقا ، إمكان توقف الحرب بسبب الغزو يضاف إلى ذلك أن انعكاسات الحرب على الأوضاع الداخلية في لبنان وعلى علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالأطراف اللبنانية قد سهلت مهمة الغزو الإسرائيلي ، فقد كانت إسرائيل تدرك أن علاقة المنظمة قد ساءت قبل الغزو إلى حد كبير ليس فقط مع " الكتائب اللبنانية " وإنما مع الشيعة ومع الدروز وأيضا مع السوريين ⁽²⁾ . ولذلك كانت إسرائيل تدرك تماما ، أنها سوف تنفرد بالمقاومة الفلسطينية في لبنان ، وهكذا سهلت الحرب العراقية الإيرانية من جميع الوجوه تحقيق الهدف الإسرائيلي الرامي إلى تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان .

(1) المرجع السابق ، ص 51 .

(2) المرجع السابق ، ص 52 .

خامسا : أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى إزدياد النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم العربى عموما وفى منطقة الخليج بدرجة كبيرة . (1) وقد دفعت تطورات الحرب والتحسب لتداعياتها دول الخليج إلى المسارعة بإنشاء تجمع إقليمى يعمل على تنسيق سياساتها الأمنية بالدرجة الأولى ، فكان أن تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجى فى مايو 1981 بأبوظبى ، الذى ضم فى عضويته دول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . وذلك بغية صياغة سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمن الخليج . (2)

وكان من تأثيرات الصراع العراقى الإيرانى أن أكد على مصادر عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى الخليج ، وإلى دعم علاقات التبعية للدول الخليجية بالنظام الغربى من خلال التحالفات الغربية مع النظم الموالية سواء عن طريق التسهيلات العسكرية ولاسيما الولايات المتحدة ، أو عبر إتفاقات التحالف الذى سوف يودى إلى رفع معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن فى الخليج . (3) وهكذا فقد قادت تداعيات الحرب إلى زيادة إرتباط دول الخليج بالنظام الغربى وبداية انسلاخها عن منظومة الأمن فى سياق النظام العربى .

وأخيرا أدت الحرب إلى استنزاف موارد ومقدرات التنمية العربية فى جهد لا طائل منه ، فقد كانت الحرب بمجملها وفى تواصلها لثمانى سنوات متتالية أطول حرب استنزاف عربية ، أسهمت بشكل ملموس فى إهدار حيز ضخم من الإمكانيات المادية والعسكرية والاقتصادية والبشرية العربية فى خضم صراع مفتعل كان من الممكن التعامل معه وإحتوائه بما يخدم المصلحة العربية . (4)

(1) . M . S Elazhary , The Iran , Iraq War (London : Croom helen , 1984) p. 96 .

(2) (خالد عبد الحميد مسعود العوامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 502 .

(3) (المرجع السابق ، ص 503 .

(4) (دريه شفيق بسيونى ، الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى ، (بيروت : مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد 41 يوليو

(1992) ، (89-106) ، ص 103 .

المبحث الثالث

موقف الولايات المتحدة من الحرب العراقية - الإيرانية

تميز الموقف الأمريكي من الحرب العراقية - الإيرانية برد فعل سلبي في صورته الأساسية بالرغم من المضاعفات السلبية التي كان من المحتمل أن تجلبها هذه الحرب على مصالح الولايات المتحدة وعلى استراتيجيتها الخليجية ، وكذلك على الاستقرار السياسي لبعض الدول الصديقة للغرب في هذه المنطقة ، وذلك فيما لو اتسع نطاق هذه الحرب ليشمل أطرافاً أخرى غير طرفيها المباشرين الحاليين ، فالتشابكات المعقدة للأوضاع السياسية والدولية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط تجعل من مثل هذا الاحتمال أمراً وارداً ومتوقفاً . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تحاول أن تضغط سواء بوسائلها الذاتية كقوة عظمى ، أو من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإيقاف هذه الحرب بين هاتين الدولتين النفطيتين الرئيسيتين من دول الشرق الأوسط ، وبالرغم من أنها تعلم جيداً أن الدمار الذي أحدثته حرب الخليج لم يقتصر على المنشآت العسكرية والمدنية ، وإنما وصل إلى المنشآت النفطية نفسها ، وهو تطور ليس في صالح الدول الغربية وبخاصة على المدى البعيد .⁽¹⁾

وبالتالي فإنه يحق لنا أن نتساءل عن طبيعة الأسباب التي تولد عنها هذا الاتجاه الأمريكي السلبي من الحرب العراقية - الإيرانية ، خلافاً لما تميز به رد فعل الولايات المتحدة من بعض الحروب الإقليمية التي حدثت في مناطق عديدة من العالم ولم تشكل تهديداً على نفس المستوى من الأهمية لمصالح الغرب الحيوية . وإذا كنا لن نجد جواباً صريحاً ومحدداً على هذا التساؤل الجوهرى على الرغم من كثرة التحليلات الأمريكية التي عالجت هذه الحرب الخليجية ، إلا أنه وفي تصورنا فإن الموقف الأمريكي فيها لم يخرج عن كونه نتاج بعض العوامل التالية أو حتى كلها معاً :⁽²⁾

أولاً : إن انفجار الحرب العراقية - الإيرانية في ذلك الوقت وبالذات وفي مثل الظروف والملايسات المحلية والإقليمية التي أحاطت بها لم يكن يحمل في ثناياه ضرراً كبيراً

(1) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

Nicola firzle , Iran Iraq War , op. cit ., p. 35 .

(2)

بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة الحيوية في منطقة الخليج ، بل ربما كان وقوع تلك الحرب يهيئ ظروفًا تخدم مصالحها ومصالح حلفائها بصورة أفضل فيما بعد . فالحرب كانت توفر على الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكري المباشر ضد إيران لإسقاط نظام الحكم الإسلامي الجديد بتوجهاته العدائية المتطرفة ضد السياسات الأمريكية ، وضد كل ما ترمز إليه تلك السياسات في منطقتي الخليج والشرق الأوسط . (1) فمثل ذلك التدخل السافر كان لابد وأن يثير رد فعل عاصف ضدها على المستويين الإقليمي والعالمي ، وهو ما كان سيضعف بالتالي من وقع عملية التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، وهو التدخل الذي حاولت الولايات المتحدة أن توظفه في خدمة أهداف استراتيجيتها الجديدة في الخليج والتي تمثلت في مبدأ كارتر ، فإنه لم يكن من الحكمة السياسية أن تفعل نفس الشيء أو أن تقع في نفس الخطأ الذي تورط فيه السوفييت وأساءوا تقدير عواقبه ومضاعفاته الدولية الواسعة .

ثانياً : إن خسائر إيران العسكرية الكبيرة في هذه الحرب ، واحتلال العراق بعض أراضيها (في المراحل الأولى منها بشكل خاص) مع تردى الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتدهور نفوذ إيران على الصعيدين الإقليمي والدولي ، كان يركز مسئولية ما يحدث ليس في الحصار الأمريكي لإيران ، وإنما في نظامها الحاكم بميوله الدينية المتطرفة الأمر الذي كان يساعد في النهاية على تقليص جاذبية هذا النظام ، واحتواء أخطاره وإنهاء أسطوره في داخل إيران وخارجها . (2)

وتأسيساً على هذا التصور فإن هزيمة الثورة الإسلامية في إيران كمحصلة حتمية لهذه الإحباطات والنكسات المتكررة ، وأيضاً كنتيجة لعجزها عن أن تواجه نظاماً محدود القوة العسكرية نسبياً كنظام الحكم البعثي في العراق ، كانت تضعف كثيراً من طاقة هذه الثورة كأحد عوامل التغيير الراديكالي في الخليج والشرق الأوسط وكتهديد موجه ضد المصالح الغربية في هذه المنطقة الحيوية الواسعة ، وبدرجة من السرعة والفاعلية التي لا يمكن أن يقارن بها أي إجراء بديل لهذه الحرب ضد العراق . فالتدخل الأمريكي غير المباشر لإسقاط نظام مصدق الوطني ، وإعادة تنصيب الشاه ودعم سلطته ، خلق شعوراً عميقاً بالمرارة لدى الحركة الوطنية في إيران ، وكان من بين أقوى العوامل التي هيأت لحدوث هذه الثورة ضد حكم الشاه في أواخر السبعينات وقياساً على هذه التجربة فإن تكرار التدخل الأمريكي ، وفي صورة

(1) درية شفيق بسيوني ، رجع سبق ذكره ، ص 104 .

(2) د. إسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

مباشرة هذه المرة كان من المحتّم أن ينتهى بتدمير مصالح الولايات المتحدة ومستقبل سياساتها فى إيران تدميرا كاملا يصعب إصلاحه .

بعبارة أخرى ، فإن البديل الأرخص تكلفة والأقل مخاطرة وفى ظروف إقليمية ودولية بالغة الحساسية والتشابك والتعقيد ، كان فى ترك الثورة الإيرانية تهزم نفسها بنفسها ، ولينهزم معها بالتالى التيار الإسلامى المتطرف فى المنطقة ككل ، وهو التيار الذى أعطته ثورة الخمينى دفعة كبرى إلى الأمام عندما أحرزت هذه الثورة نجاحها الساحق على الشاه فى فبراير 1979 . وربما يفسر ذلك لنا إلى حد ما ، السبب وراء ضبط النفس النسبى الذى تميز به رد الفعل الأمريكى ضد إيران خلال أزمة الرهائن الأمريكين المحتجزين بدار السفارة الأمريكية فى طهران منذ نوفمبر 1979 ، وهى الأزمة التى استمرت لأكثر من عام كامل . فعلى الرغم من كل هذا الحشد البحرى الذى جمعته الولايات المتحدة فى بحر العرب والخليج والمحيط الهندى ، إلا أن الهدف منه كان التخويف والردع ، وليس التمهيد لتدخل عسكري مباشر تكون له عواقبه السياسية الفادحة على مستقبل الدور الأمريكى فى الخليج والشرق الأوسط .^(١)

إن ما قدمناه من تصورات وفرضيات ما يزال يضعنا أمام التساؤل حول دور أمريكا الخفى فى التحريض على حرب الخليج ، أو فى تحريك حساسيات معنية وتضخيمها بين العراق وإيران ، أو فى تغذية الطرف العراقى بحسابات معينة أو فى نقل انطباعات معينة لديه ، حتى وإن تم ذلك من خلال أطراف ثالثة جعلته يندفع إلى هذه الحرب . بمعنى آخر ، هل ما فعله العراق كان يتوافق فى التحليل الأخير مع المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة دون أن يكون ذلك مقصودا لذاته فى أى صورة مباشرة من جانب العراق ؟ وقد يكون من المتعذر تقديم ردود حاسمة على تلك التساؤلات وغيرها ، رغم قناعتنا التامة بأن سياسات القوى الكبرى وأساليبها ومناوراتها لاتستبعد مثل هذا الاحتمال بوجود دور أمريكى فى تفجير حرب الخليج ضمن الإطار الذى يبقى عليها تحت التحكم ويحول دون إندفاع السوفييت إليها أو اشتباكهم فيها إلى جانب العراق الذى كانوا يرتبطون معه كما نعلم بمعاهدة صداقة وأمن متبادل من عام 1972 .

وإذا كان ما ذكرناه ينطبق على عملية التدبير الأمريكى لحرب الخليج فى المرحلة السابقة على اندلاعها ، فإن ثمة شواهد عملية عديدة ، تشير إلى أنه وبعد أن وقعت هذه الحرب ، كان للولايات المتحدة مصلحة واضحة فى أن تستمر إيران فى خوضها وذلك بالنظر

(١) . Roberto Remo Bission , Third World Guide (Newyork , 1987) , p. 151 .

إلى ضغوطها الاستنزافية كانت من عوامل الإسراع بالإجهاز على نظامها وتهينة المسرح السياسي الداخلي في إيران أمام عملية إنقلاب جديدة على السلطة يقودها العسكريون الإيرانيون من الذين كان لأمريكا نفوذ قوى عليهم ، وبحكم أنهم كانوا أكثر الفئات الإيرانية حساسية للمهانة التي ستتولد عن هزيمة عسكرية تصيب إيران بعد أن كانت هذه الأخيرة تمتلك واحدة من أقوى المؤسسات العسكرية ليس في الخليج والشرق الأوسط فقط ، وإنما في العالم الثالث كله ومثل هذا الانقلاب على السلطة هو الذي كان يضمن استعادة الدور الأمريكي في إيران إلى سابق عهده ومن بين هذه القرائن التي تعزز الفرضية السابقة : (1)

أ - إن الولايات المتحدة في بداية الحرب فرضت حظرا كاملا على توريد السلاح وقطع الغيار لإيران ، كما أوقفت تنفيذ صفقات الأسلحة التي كانت إيران قد تعاقدت عليها خلال حكم الشاه وبالإضافة فإن انسحاب الخبراء الفنيين والعسكريين الأمريكيين كان يساعد بدوره على إلحاق هزيمة عسكرية سريعة بإيران ترغمها على التوقف عن الحرب ، وبالتالي تهينة الفرصة أمام التخلص من نظام مهزوم بوسيلة الانقلاب العسكري ، على أن يعقب ذلك وفيما بعد تسوية الموقف مع العراق عن طريق أحد خيارين : خيار التسوية الدبلوماسية أو خيار القوة العسكرية التي كان من المرجح تماما أن يحقق فيه إيران تفوقا أكبر على العراق إذا تم رفع الحظر على توريد السلاح من الولايات المتحدة إليها كنتيجة طبيعية لحدوث انقلاب لحسابها وبغناصر موالية لها داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية .

ب - إنه لما بدا ذلك الاحتمال نسبيا وأن ثورة الخميني لم تفقد كل تأثيرها على صغار الضباط وغيرهم من العناصر التي تشكل منها القاعدة الواسعة لهذه المؤسسة العسكرية الإيرانية وأيضا بالمثل ، فإنه عندما تحولت الحرب العراقية الإيرانية من حرب سياسية محدودة الهدف والدافع إلى حرب دينية من منظور الجانب الإيراني بشكل خاص ، هدفها الأكبر والعاجل هو هزيمة النظام البعثي الحاكم في العراق وإسقاطه من السلطة وإبداله بنظام ثوري إسلامي على النمط الخميني ، عندئذ تبين أن أمد الحرب سيطول عما كان مقدرا له في البداية وبالتالي فقد كان في صالح الولايات المتحدة أن تستمر حرب الخليج لكي تلحق بإيران المزيد من الخسائر والاستنزاف في ظل عزلة إيرانية إقليمية ودولية شبة كاملة ،

(1) د. مصطفى علوي ، "القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة " ، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،

أى مع انخفاض احتمالات الدعم العسكرى والمادى الخارجى الذى كان يمكن أن تحصل عليه إيران ويعزز مجهودها فى حربها الطويلة ضد العراق .

وإنطلاقاً من هذا التصور ، يمكن أن نفهم لماذا عمدت الولايات المتحدة إلى تشجيع أطراف ثالثة على بيع السلاح لإيران ، وكانت إسرائيل هى إحدى هذه الدول إلى جانب بعض دول أمريكا اللاتينية التى قامت بدور هى الأخرى فى تعويض الجيش الإيرانى عن بعض خسائره العسكرية فى تلك الحرب .⁽¹⁾ وإذا كان هذا الافتراض يبدو صحيحاً إلى حد كبير بالنسبة لإيران ، فإنه بالنسبة إلى العراق ، فقد كان الهدف الأمريكى من وراء إطالة أمد حرب الخليج ، هو إضعافها هى الأخرى كقوة للتغيير الراديكالى فى منطقة الخليج وبالتالي إحباط تهديداتها المحتملة للنظم المعتدلة والصديقة فى هذه المنطقة كالسعودية والكويت وبعض دول الخليج الأخرى ، بعبارة أخرى فقد كان المطلوب هو الحيلولة دون إبراز العراق بايدولوجيته الراديكالية كقوة عسكرية ذات ثقل سياسى مؤثر فى الخليج خاصة وأنه كان ما يزال مرتبطاً مع الإتحاد السوفيتى بميثاق أمنى يرتب للطرفين التزامات متبادلة فى مواجهة بعضهما ، ومن هنا أثبتت الحسابات الأمريكية على أن استنزاف القوة العسكرية للعراق فى حرب مفتوحة ضد إيران كان سيضعف بالوقت من قوة نظامها الحاكم واستقراره الداخلى ويضاعف من حدة الضغوط التى سيتعرض لها كنتيجة لاستنزاف موارده الاقتصادية وطاقاته البشرية المحدودة نسبياً فى مواجهة عسكرية غير متكافئة (بمقياس كثافة الجهد البشرى) ضد إيران ، وهو بالتالى كان يزيد من احتمال حدوث تغيير فى السلطة لصالح الولايات المتحدة والغرب ، وقيام نظام حكم يكون أكثر قبولا للدول الخليجية المجاورة ، وأقل ارتباطاً بالسوفييت ، وأكثر تقبلاً لفكرة التعايش السلمى مع إسرائيل من النظام الحالى والذى كان من أشد النظم العربية تطرفاً فى عدائته لإسرائيل ، وفى رفضه لإقامة أى مصالح معها .

إذن ، فإن الهدف البعيد للولايات المتحدة من هذه الحرب الخليجية كان يتركز حول محاولة إعادة ترتيب الأوضاع فى تلك المنطقة عن طريق تمكين القوى المعتدلة والصديقة للغرب من أن تكون هى صاحبة النفوذ والتأثير الأقوى فى سياسات المنطقة الخليجية وإعادة ربطها بالمصالح الأمنية الغربية ، وهو الاحتمال الذى كان يبدو قابلاً للتحقيق فقط مع إخلاء المنطقة من تأثير التيار القوى الراديكالى الذى تمثله العراق والتيار الدينى المتطرف الذى

(1) مدحت الزاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

تمثله إيران (1) ، وهما التياران اللذان كانا يشكلان كل لأسبابه ودوافعه الخاصة ، عامل ضغط فعال على دول الخليج الأخرى ذات النهج المعتدل ، ويحولان بينها وبين المشاركة فى الترتيبات الأمنية (وبخاصة فى مجال توفير القواعد والتسهيلات العسكرية المحلية) التى أعتمد عليها تنفيذ مبدأ كارتر وسياسات الإجماع الإستراتيجى . (2)

يقابل ذلك وعلى الجانب الآخر هدف ثان لا يقل حيوية عن كل ما سبق ، وهو أن إزالة تلك القوى الراديكالية والدينية المتطرفة من منطقة الخليج ، كان لابد وأن ينعكس بالسلب على قوة بعض الدول الراديكالية الأخرى فى المنطقة العربية كسوريا وليبيا واليمن الجنوبى قبل الوحدة وأيضاً على قوة تلك الأجنحة المتطرفة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ما كان يعنى فى التحليل الأخير ، التقليل من الصعوبات التى تواجه المحاولات الأمريكية المبذولة لتوسيع عملية السلام فى الشرق الأوسط ضمن الإطار الذى يكفل استبعاد الإتحاد السوفيتى نهائياً من أن يكون له أى دور أو نفوذ مؤثر فى أوضاع هذه المنطقة حاضراً ومستقبلاً .

وعلى ذلك فقد كان المطلوب فى تلك المرحلة وبإيجاز شديد ، هو أن تستمر الحرب العراقية - الإيرانية حتى تحقق ذلك الهدف المزدوج التى تسعى إليه الاستراتيجية الأمريكية ليس على مستوى الخليج فحسب وإنما على مستوى الشرق الأوسط كله . ومن هنا أيضاً وانسجماً مع هذا التخطيط الماكر عمدت الولايات المتحدة إلى تنشيط مشروع قوات الانتشار والتدخل السريع على الرغم من ضعف الاستجابة الإقليمية التى جوبه بها كما صعدت وبشكل جاد من تهديداتها الموجهة ضد الإتحاد السوفيتى ، ووصل بها الأمر إلى حد التلويح بإمكانية استخدام الخيار النووى للدفاع عن مصالحها النفطية فى الخليج ، وكانت الغاية المستهدفة من هذا التصعيد هى عزل الإتحاد السوفيتى و الإيرانية وبل تحييده إن أمكن ، أو إرغامه فى أضعف الأحوال على تقليص دعمه لأطرافها أو بعضهم على الأقل (العراق) حتى تستمر حرب الخليج ضمن إطارها المحدود المخطط له ، وهو ما يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد نجحت فيه إلى حد كبير . فشحات الأسلحة السوفيتية للعراق تقلصت طوال المراحل الأولى لهذه الحرب ، وبصورة كبيرة

M . S Elazhary , op. cit., p. 88 .

(1)

(2) ر . ك رامازانى ، إيران وعقد الصلح ، إعداد مومن حسين ، السياسة الدولية العدد 85 يوليو 1986 ، (262-264) ، ص

على الرغم من أن الميثاق الامنى المعقود بين الدولتين فى عام 1972 كان يتحتم على الإتحاد السوفيتى مضاعفة دعمه العسكرى لهذه الدولة الحليفة فى حالة وجود تهديد عسكرى لها ⁽¹⁾. وهذا التقييد السوفيتى الذى اقترب من نقطة الحظر الكامل على صادراته من الأسلحة إلى العراق هو الذى دفع بالآخر لأن تتسوق أسلحة من مصادر دولية أخرى ومن خلال أطراف ثالثة وفى نفس الوقت امتنع السوفييت عن تزويد إيران ببعض حاجاتها من السلاح مبررين ذلك برغبتهم فى الاحتفاظ بموقف متوازن إزاء طرفى هذه الحرب ⁽²⁾.

وفى اعتقادنا أن هذا المسلك السوفيتى بل والحذر من حرب الخليج والذى جعله يجمد تعهداته الرسمية بمساعدة العراق عسكرياً من أجل الحفاظ على أمنها ، كان يخدم فى محصلته الأخيرة التخطيط الأمريكى سواء جاء ذلك فى شكل مباشر أو غير مباشر لأنه هو الذى أبقى على زمام حرب الخليج فى يد الولايات المتحدة والغرب ، وليس فى يد الإتحاد السوفيتى الذى أثر عدم التورط فى تلك الحرب فى الوقت الذى كان يخوض فيه حرب استنزاف مكلفة دفاعاً عن وجوده العسكرى الجديد فى أفغانستان .

من ناحية ثانية فقد أبرزت حرب الخليج مشكلة أخرى كان يتحتم على الولايات المتحدة أن تدبر حلاً مناسباً لها ، وذلك بافتراض أن ما ذكرناه كان يمثل الهدف الاستراتيجى الاول الذى سعت اليه من وراء استمرارها ألا وهى المشكلة المتعلقة بكيفية تلافى حدوث نقص خطير فى واردتها النفطية هى وحلفائها من هذه المنطقة ، ولا سيما وأن المنشآت النفطية فى كل من العراق وإيران كانت قد تعرضت لدمار الحرب .

أو بمعنى آخر فقد كانت العضلة التى تواجه الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين تطرح نفسها عليهم فى صورة التساؤل الآتى :-

كيف يمكن لحرب الخليج أن تمضى إلى غايتها المرسومة وأن تأتى بمثل التغييرات المستهدفة إقليمياً وفى نفس الوقت لا يحس العالم الصناعى فى الغرب بأزمة نفطية حادة أو بطفرة كبيرة فى أسعار النفط تدفعه إلى الضغط فى اتجاه إيقافها على نحو ما حدث فى الحروب السابقة التى وقعت فى منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها حرب أكتوبر 1973 ⁽³⁾. لقد عملت الولايات المتحدة على حل ذلك الإشكال الصعب وعلى إيجاد مخرج من هذا التعارض بين

⁽¹⁾ د. مصطفى علوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

⁽²⁾ . R. P. Ridhan, op. cit., p. 229.

⁽³⁾ د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

الحاجة إلى استمرار الحرب لفترة من الوقت ، وبين الإبقاء على تدفق النفط الخليجي ضمن الحدود التي تحول دون ظهور أزمة نفطية عالمية أو حتى بؤادر أزمة ، عن طريق جعل السعودية تزيد من إنتاجها النفطي وتنتهج مسلكاً في منظمة الأوبك ينبني على معارضة أية زيادات مقترحة في مستويات الأسعار ، والمطالبة بتثبيتها بشكل يضمن استقرارها وهو ما استطاعت أن تحققه فعلاً فلا النفط في السوق العالمية شح ، وإنما على العكس حصلت تخمة نفطية مكنت هذه الدول من أن تحتفظ بمخزون استراتيجي كبير من هذا النفط يغطي احتياجاتها ولفترة قادمة إلى أن تحل الأمور حلاً شاملاً في منطقتي الخليج والشرق الأوسط ، ولا أسعار النفط تأثرت هي الأخرى على نحو ما كان متوقعاً بعد التدهور الكبير الذي حدث في إنتاج هاتين الدولتين النفطيتين الرئيسيتين في العالم ، وإنما ظل الموقف النفطي طبيعياً للغاية بل وأكثر من طبيعي .

يبقى أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة من التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز فيما إذا تجاسرت العراق على استخدام طائرات السوبرايتنادر التي حصلت عليها من فرنسا في أكتوبر 1983 لضرب منشآتها النفطية في جزيرة خرج التي هي أكبر محطات شحن النفط الإيراني إلى الخارج أو أية أهداف استراتيجية أخرى داخل العمق الإيراني ، وما إذا كان ذلك الموقف يحمل معه بعض علامات التغير الأساسي في مضمون النهج الأمريكي في حرب الخليج ⁽¹⁾ . فمن ناحية استبعدت الحكومة الأمريكية هذا الاحتمال وأبدت شكوكاً قوية حول قدرة الجيش الإيراني على إغلاق مضيق هرمز ، ورأت أن هذا التهديد هو جزء من حملة نفسية تشنها إيران ضد الغرب لحمله على التدخل والضغط على العراق لمنعها من استخدام طائراتها الحربية الجديدة ضدها ، مستغلة في ذلك خوف الغرب من أن يؤدي إغلاق المضيق إلى قطع وارداته من نفط الخليج ورفع أسعار النفط في السوق الدولية إلى معدلات قياسية جديدة ، (قد تصل إلى مائة دولار للبرميل الواحد) يصعب عليه استيعابها أو الإذعان لها . ومع أن الولايات المتحدة عبرت عن عدم اكترائها بجدية التهديدات الإيرانية ، إلا إنها أعلنت على لسان وزير دفاعها كاسبار وينبرجر أن لمضيق هرمز أهمية بالغة بالنسبة لدول العالم الحر ولدول الخليج الساحلية القريبة ، وأنه لذلك يجب الإبقاء عليه مفتوحاً ، ويضيف وينبرجر "أن سياستنا الأساسية هي أن حقوق الملاحة الدولية الحرة أمر حيوي ينبغي علينا الحفاظ عليه" ⁽²⁾ .

(1) عبد المجيد الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 133 .

B. R. Pridhan, op. cit., p. 229 .

(2)

وتزامن هذا التأكيد مع تصريحات أخرى صدرت عن عدة دوائر حكومية أمريكية ، وجاء فيها أن الولايات المتحدة تتمسك بالالتزام الذي أعلنت عنه إدارة كارتر والذي يقضى بتأمين سلامة الملاحة فى مضيق هرمز حتى وإن اقتضى الأمر استخدام القوات المسلحة . كما تسربت التقارير التى ذكرت أنه قد صدرت الأوامر إلى قوة برمائية قوامها ألفا جندى تابعة لسلاح البحرية الأمريكية بالتوجه نحو المحيط الهندى . وأن مهمتها ستكون المساعدة فى إحباط أى محاولة إيرانية لإغلاق المضيق فى حالة حدوث أى تصعيد جديد للموقف العسكرى بين العراق وإيران . وفى نفس الوقت كانت تقف فى عرض المحيط الهندى وعلى أهمية الاستعداد قوة عمل أمريكية بقيادة حاملة الطائرات رينجر جنباً إلى جنب مع مجموعة قطع من السلاح البحرى الملكى البريطانى بقيادة حاملة الطائرات البريطانية أنفيسبل . وطبقاً لما صرحت به مصادر البحرية الأمريكية فإن بإمكان طائرات الهليكوبتر المتمركزة على ظهر حاملة الطائرات رينجر إزالة أية ألغام قد تعتمد إيران إلى إلقائها فى المضيق ، وأن تلك الطائرات ستكون مؤمنة بحماية جوية فعالة ضد أية هجمات قد تتعرض لها من قبل السلاح الجوى الإيرانى ، وأضافت أن أية خطوات ترمى إلى إبقاء الخطوط الملاحية مفتوحة فى حالة قيام إيران بتنفيذ تهديداتها ، سيتم بالتنسيق مع سلاحى البحرية البريطانى والفرنسى بالإضافة إلى الاستعانة بالقوات البحرية لبعض دول الخليج وفى مقدمتها السعودية (١).

كما مالت أواسط المراقبين الدوليين فى ذلك الوقت إلى النظر إلى الحشد البحرى الأمريكى المكثف قبالة السواحل اللبنانية وصل إلى نقطة الذروة مع إنضمام المدمرة النووية نيوجرسى إليه على أن ذلك كان مؤشراً على جدية رد الفعل الأمريكى من تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز وأنها قصدت من ذلك الحشد إتهام إيران وغيرها من القوى المعنفة (أساساً الإتحاد السوفيتى) بأن الغرب سيكون جاهزاً للتدخل العسكرى إذا خرجت حرب الخليج من إطارها الراهن لتتطال الشريان الحيوى الذى يعبر منه نفط الخليج إليهم . ومن هنا يتأكد لنا أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تحاول جاهدة منع حدوث أزمة نفطية عالمية تضار منها هى وحلفائها حتى تستمر تلك الحرب تسلك الطريق المرسوم لها دون هزات أو معوقات تفسد هدفها وهى من ناحية أخرى ، تريد تذكير السوفييت أنها جادة فى تهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد أى خطر على مصالحها ومصالح حلفائها فى هذه المنطقة كما فى غيرها وهى

(١) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

تهدف من ذلك إلى تجميد رد الفعل السوفيتي والإبقاء عليه ضمن حدوده الأمنية وغير المؤثرة التي ظل عليها منذ اندلاع حرب الخليج وحتى الآن⁽¹⁾.

الحظر الأمريكي على البترول الإيراني :

أدى إصرار إيران على استمرار حرب الخليج وعدم موافقتها على تنفيذ مجلس الأمن رقم 598 على تكثيف جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة لاستصدار قرار يقضي بفرض حظر دولي على صادرات السلاح لإيران . وبتاريخ 27 أكتوبر 1987 أعلن الرئيس الأمريكي في بيان مكتوب حظر الواردات الأمريكية من السلع الإيرانية بصورها كافة ، وفرض قيود أكثر على الصادرات الأمريكية لإيران في محاولة منه لتكثيف الضغط الاقتصادي عليها لإيقاف اعتداءاتها في الخليج ، وأشار إلى أن العقوبات الاقتصادية الجديدة تظل سارية المفعول طالما أصرت إيران على استهتارها بأعراف السلوك الدولي ، وأعرب عن أمله في أن تكون العلاقات مع إيران أفضل مما هي عليه عندما يتغير الموقف الإيراني المتسلط وتنخفض حدة التوتر في منطقة الخليج .⁽²⁾

وقد أثار قرار الحظر ردود فعل مختلفة في عواصم حلفاء أمريكا ، فأعلنت اليابان أنها لن تدعم صادراتها إلى إيران لتحل محل السلع الأمريكية ، وقالت بريطانيا أنها لاتنوي فرض حظر مماثل على إيران لأنها لاتؤمن بفعاليتها ولصعوبة تنفيذه ، وقالت إيران أن الحظر الأمريكي سوف يؤدي إلى تحويل النفط الإيراني إلى أسواق أخرى لأنه لايباع مباشرة إلى أمريكا ويجد طريقه إليها عن طريق الأسواق العالمية . وفي بعض الحالات تكون العقوبات هي الطريق الوحيد البديل للتدخل العسكري من أجل إجبار دولة ما على تغيير سياستها ، كما أنها لاتحل كل المشكلات ، ولكنها غالبا ما تكون هي الطريق الأخير قبل اللجوء إلى القوة . وهكذا اعطت الحرب العراقية الإيرانية الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في المنطقة وتبرر في ذلك ضمان ملاحمة آمنة لناقلات النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجي الذي هو أحد أهم الإهتمامات الجوهرية للولايات المتحدة .⁽³⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق ص 208

⁽²⁾ يحي حلمي رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 .

⁽³⁾ عبد المجيد الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 132 .

الفصل الثاني

السلوك الإيراني والأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية

من الأهمية بمكان دراسة دور كل من الولايات المتحدة وإيران خلال حرب الخليج الثانية فالولايات المتحدة قادت دول التحالف في تحرير الكويت ورد المعتدى العراقي عن غزوه لها واضطاعها بقيادة النظام العالمي الجديد وترتيب الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج فضلا عن تواجدها الدائم في المنطقة بعد حرب الخليج لحمايته . وأيضا لأن طهران خلال هذه الحرب أصبحت مركزا للاتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة ، والمكاسب التي حققتها من كارثة الخليج الأمر الذي يجعلنا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :-

المبحث الأول : السلوك الإيراني خلال أزمة الخليج الثانية .

المبحث الثاني : السلوك الأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية .

المبحث الأول

السلوك الإيراني خلال أزمة الخليج الثانية

لأول وهلة بدا الغزو العراقي للكويت ، من منظور إيراني ، وكأنه منحه هبطت من السماء على طهران لتعويضها عن سنوات عجاف مرت بها فهم حلفاء أمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى أعداء يشهرون السلاح في وجوه بعضهم البعض فلا بأس إذن من أن يحل عليهم غضب الله وعقابه . لكن سرعان ما تبين للقيادة الإيرانية أن الأزمة أعقد من أن ينظر إليها من خلال هذه الزاوية القدرية المبسطة . فها هي جيوش الولايات المتحدة تزحف على المنطقة حاملة معها أخطار سيطرة أمريكية مباشرة على منطقة الخليج وكانت الولايات المتحدة لاتزال في نظر الإيرانيين تمثل " الشيطان الأكبر " هو المرشح لأن يصبح هو المستفيد الأعظم من هذه الأزمة . (1)

ولاتملك إيران أن تبدو وكأنها تقف في خندق واحد مع الشيطان الأكبر ضد الشياطين الصغيرة ومن ناحية أخرى فقد حاول صدام حسين أن يستفيد من وجود القوات الأجنبية على الأراضي السعودية ويتحدث بلغة خطاب إسلامي جديد على القيادة العراقية ليحول الأزمة إلى معركة بين " الإسلام " و " الصليبية الجديدة " ، وتمكن بالفعل من حشد وتحريك تيار لا يستهان به من المحيطين الإسلامي والعربي ضد الوجود الأجنبي في الخليج . ولم تكن إيران تستطيع أن تغض عينيها عن هذا الوضع . من ناحية ثالثة كانت هناك احتمالات لمشاركة إسرائيل في حرب تشنها دول التحالف المناهضة للعراق في حرب التحرير للكويت أو لتحرير الكويت وتدمير العراق معا ، ولم يكن ذلك مقبولا أو مرحبا به من جانب إيران . وفي سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة الحاكمة في إيران وكذلك الشارع الإيراني إلى ثلاث تيارات رئيسية . (2)

الأول : يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعد في إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة التي تعتبرها العدو الأساسي والعقبة الكبرى نحو إنتصار

(1) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الإيرانية إزاء الغزو العراقي ، (الكويت : ، عالم المعرفة ، العدد 195 ، مارس 1995م)

523-441 ، ص 510 .

(2) المرجع السابق ، ص 511 .

الإسلام الثورى والرايكالى فى المنطقة كخطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى . وكان هذا التيار يرى أن إيران يمكن لها أن تتغاضى عن ماضى صدام حسين بعد أن " تاب " وأصبح يرفع شعارات إسلامية واضحة ومن ثم فإن تحالفا بين العراق وإيران أصبح ليس فقط ممكنا ولكنه ضرورى أيضا .

الثانى : يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهضة للعراق لإزاحة صدام حسين لأنه هو العدو الحقيقى لإيران ، ولأن إزاحته هى الخطوة الصحيحة التى تضمن تعاظم الدور الإيرانى فى المنطقة ويفتح الطريق أمام نفوذ الثورة الإسلامية التى كان صدام أداة كل القوى التى حاولت اعتراضها . (1)

الثالث : يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف موقف الحياد وأن تدير الأزمة من منظور براجماتى بحث لا ينساق وراء الشعارات ويضع عينه على مصالح إيران فى المقام الأول . (2)

وقد عبر أحمد خامينى ابن الزعيم الروحى للثورة آية الله الحمينى عن هذا الانقسام فى وجهات النظر ، وإنحاز هو نفسه إلى التيار الثالث " البراجماتى " حين قال : " إن اختلاف المواقف لهو دليل على قوتنا وليس ضعفنا ، فأولا : هنا ما يعتقدون أنه يتعين أن يساعد صدام لإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها ، لأنهم أسالوا وإمتصوا دماء المسلمين فى كل مكان وأهدروا مواردهم وقيمهم ، وللمساعدة فى بناء دولة إسلامية حقيقية فى جميع أنحاء العالم .

وثانيا : هناك من ينظرون إلى صدام على أنه العدو الحقيقى للإسلام والذى ارتكب من الجرائم أكثر مما ارتكبه الأمريكيون والصهاينة فى حق العراقيين أو فى حق الفلسطينيين والإيرانيين . ومن ثم فإنه يجب أن يساعد على إزاحة صدام لأن المنطقة لن تعرف السلام ما دام فى السلطة .

وثالثا : هناك هؤلاء الذين يحتاجون بأن هجوم صدام على الإسرائيليين والأمريكيين لن يؤدى إلى تحرير فلسطين أو نصرة المسلمين . فقد تحالف صدام لسنوات طويلة مع الصهاينة والأمريكيين ضد الفلسطينيين كما تحالف مع دول الخليج ضد إيران . والآن

(1) عبد المحسن ناصر الجميعان ، " حرب الخليج وجهات نظر " ، مجلة عالم الكتاب ، العدد 33 مارس 1992 ، (69-72) ،

ص 70 .

(2) المرجع السابق ، ص 512 .

يعلن صدام التوبة وأنه قد أصبح مسلماً حقيقياً وإذا صدقناه فيتعين علينا أن نصدق بوش ، إذا أعلن هو أيضاً توبته في يوم من الأيام . وأننى أتفق مع هذا الرأي الثالث . إن الإجابة هي لا ، إذ إن الموقف بالغ التعقيد ، وهو ليس على أى حال فى صالح المسلمين . "

والواقع أن هذا التصور البراجماتى لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذى ساد منذ بداية الغزو . فقد وجدت إيران فى هذا الغزو فرصة لتسوية حساباتها مع طرفى الصراع وأدركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلا أن تنتظر . ولم تتخذ إيران فى البداية موقفاً عنيفاً معارضاً للغزو واتجهت الحملات الصحفية نحو الكويت تكيل الاتهامات للأسرة الحاكمة وتعاونها مع الدوائر الإمبريالية والصهيونية . (1) وكانت المفاجأة إعلان صدام فى منتصف أغسطس قبول ما لم يكن مستعداً لقبوله من قبل على الإطلاق . وقدم تنازلات ضخمة لإيران تمثلت فى الاستجابة لجميع الشروط الإيرانية الخاصة بالانسحاب الفورى الشامل للقوات العراقية من الأراضى الإيرانية والاعتراف باتفاقية الجزائر المبرمة عام 1975 والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى ، فى الوقت نفسه سارعت الحكومة الكويتية ودول الخليج الأخرى بتكثيف إتصالاتها بالجانب الإيرانى فى محاولة لمنعه من تأييد العراق . (2)

ويبدو أن سوريا لعبت دوراً مهماً فى هذا الإطار ، وفسرت هذه الزيارات على أنها محاولة لتقديم الاعتذار عن مساندة العراق فى حربها ضد إيران . وبعد أن حصلت إيران على التنازلات العراقية أصبح الموقف الإيرانى أكثر وضوحاً فى إدانته للغزو ومطالبته بانسحاب القوات العراقية من الكويت . (3) ورفض إيران أيضاً أى حلول وسط كما رفضت رفضاً قاطعاً على وجه الخصوص أن تكرر مثل هذه الحلول ، إن أمكن التوصل إليها ، أى احتلال عراقى لجزيرة بوبيان . ولم يتردد رافسنجانى فى التصريح بأنه إذا أسفر حل أزمة

(1) عماد جاد ، دور الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة ، ملف أزمة الخليج ، التطورات والاحتمالات ، مجلة

السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 (76 - 79) ، ص 77 .

(2) علاء سالم ، " السلوك العراقى وعمليات التصعيد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 403 أكتوبر 1990 (23 - 28) ، ص 26 .

(3) حسن أبو طالب ، " إيران وانعكاسات التسوية مع العراق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 أكتوبر 1990 (69 - 79) ، ص 70 .

الخليج عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان " فإن القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة كما رفضت من حيث المبدأ أى تعديل فى الحدود الإقليمية . " (1)

ولم يفت إيران أن تستغل الأزمة لى تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمى الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداتها ، ولكى تمد جسورا كانت قد قطعت مع دول الخليج على أمل أن تصبح لها كلمة فى أية ترتيبات أمنية تتم بعد إنتهاء الأزمة بل وحاول رافسنجاني تقديم إيران باعتبارها شرطى المنطقة الذى يمكنه الاعتماد عليه حين قال " إن إيران هى البلد الوحيد الذى يمكنه الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط " . (2) على صعيد آخر يبدو أن إيران أجادت لعبة توزيع الأدوار فيما يتصل بالموقف من وجود القوات الأجنبية فى المنطقة . ففى الوقت الذى تصاعد فيه رفض تيار إيراني قوى للوجود الأجنبى إلى حد المطالبة بتأييد العراق لمواجهة هذا الدور " ومن أبرز قياداته محمد صادق خلخالى ومحتشمى " كان الموقف الرسمى كما أعلن عنه الرئيس رافسنجاني فى 1990/8/25 يؤكد أن إيران لاتمانع فى وجود قوات أجنبية إذا كان هدفها فقط إخراج القوات العراقية من الكويت ، وبشرط أن ترحل بعد ذلك عن المنطقة وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف فى حالة حياد إذا نشبت الحرب . (3)

ايضا يلاحظ ان فى الوقت الذى تكررت فيه التصريحات الرسمية بأن إيران ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بما فى ذلك قرارات الحظر والحصار الاقتصادى ، فإن تصريحات أخرى أشارت إلى أن إيران سوف تقدم الغذاء والدواء مقابل النفط وأن ذلك سيتم بدوافع إنسانية بحتة . (4) وقد أدى الموقف الإيراني أثناء الأزمة إلى تمكين إيران من الحصول على مكاسب مباشرة مثل إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران ، وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التى كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة . (5) فخلال الأزمة أصبحت إيران محط أنظار العالم وأصبحت مركزا للعديد من الاتصالات الدبلوماسية وكان بمقدور إيران فى بعض مراحل الأزمة أن تبادر بطرح تصورات للتسوية كان لها صدى وكانت مسموعة من العالم وجرى تنسيق إيراني - سوفيتي من أجل

(1) المرجع السابق ، ص 78 .

(2) المرجع السابق ، ص 77 .

(3) فلييب جلاب ، الرأى الآخر فى كارثة الخليج ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ط1 ، 1991) ص 25 .

(4) عماد جاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

(5) بدر أحمد عبد العاطى ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

التوصل إلى تسوية . كل ذلك فى الوقت الذى كانت فيه إيران هى الملجأ الوحيد الذى تستطيع الطائرات العراقية أن تلجأ إليه .⁽¹⁾ ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة لجوء الطيران العراقى إلى إيران كانت مثار حيرة وتساؤلات عديدة من جانب العراقيين .

وكان هناك من يعتقد بوجود ترتيبات وإتفاقيات عراقية إيرانية كما كان هناك من رأى فى هذه الظاهرة دليلا على بداية تمرد سلاح الطيران العراقى ، لكن يبدو أن التفسير المنطقى والمعقول والأرجح هو أن القيادة العراقية تركت للطيارين حرية التصرف بعد أن تبين لها أن السيطرة الجوية لقوات الحلفاء كاملة على الأجواء العراقية ، ان الدشم الخفية لم تعد كافية لحماية هذه الطائرات بعد استخدام قوات الحلفاء لنوع من القنابل القادرة على اختراق الدشم وفتح الثغرات فيها ثم الدوران داخلها والانفجار فيها ، ويقال أن بعض الطائرات بدأت تصل إلى مطار إيران قبل إخطار الحكومة الإيرانية بقرار بغداد . ثم وصل الطلب الرسمى بعد ذلك يرجو إيران الاحتفاظ بهذه الطائرات وديعة عندها حتى تنتهى المعارك وكانت هذه الطائرات منحة جديدة هبطت عليها من السماء .⁽²⁾

وفى هذا الإطار استقبلت إيران ما يجاوز المائة طائرة عراقية حربية ومدنية ، وفرت لها الملجأ الآمن بعيدا عن القذف الجوى من جانب قوات الحلفاء للمطارات العراقية ، ومن المعتقد عن البعض أن هذه العملية قد تمت بإتفاق مسبق بين العراق وإيران وأيا كان الاعتقاد فإن موقف إيران إمتداد لموقف إنسانى لإيران منذ بداية الأزمة⁽³⁾ حيث كانت تقدم للعراق المواد الغذائية والإسعافات الطبية مؤكدة أن ذلك لايعتبر خروجا على قرار مجلس الأمن الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق . يضاف إلى ما سبق أن إيران سعت وقامت فعلا بعمل دبلوماسى نشط ، محاولة بذلك أن توفى بالتزاماتها نحو الشعب العراقى الذى قدم لها رئيسه صدام حسين ما اصرت عليه من شروط لإنهاء حالة الحرب بين البلدين ، وفى نفس الوقت تقطع إيران ، بالعمل الدبلوماسى النشط ، الطريق على محاولات الضغط الرامية إلى الزج بإيران فى الحرب من جانب الجناح الإيرانى المتشدد ، مع الإهتمام بالمزايا السياسية الدولية التى تستطيع إيران الحصول عليها ، خاصة ترتيبات ما بعد الحرب .⁽⁴⁾

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1991 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 1992 ، ص 133 .

(2) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 346 .

(3) أحمد مهابه ، إيران وأمن الخليج ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

(4) المرجع السابق ، ص 98 .

كما كان من مظاهر الدبلوماسية النشطة إتهام إيران لقوات التحالف بأنها تجاوزت قرارات مجلس الأمن وأنها تعدت مرحلة تحرير الكويت إلى مرحلة تدمير العراق ، كما حذرت من المساس بوحدة العراق الترابية وتجزئتها . ولقد خاطبت إيران العالم الإسلامي في محاولة لعقد مؤتمر إسلامي كان من شأنه أن يظهر إيران بأنها القيادة المركزية للعالم الإسلامي ، الأمر الذي لم يتحقق ، وكانت القيادة الإيرانية من الذكاء حين أظهرت إنفتاحها على الجميع دون أن تعطى وعدا قاطعا لأحد وفي الوقت الذي ظلت عيونها مركزة على مزايا ما بعد الحرب .

ولقد جنت إيران أولى ثمرات دبلوماسيتها النشطة ، حيث أصبح الغرب على استعداد هو ودول الخليج العربية للإعتراف بثقل متميز لإيران في ترتيبات الأمن المقبلة في المنطقة وضمان المصالح الإيرانية في أية تسوية ، ولذلك لتحقيق عنصر التوازن في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وإذا كان لم يطرأ حتى الآن أي تحسن على علاقات إيران مع الولايات المتحدة ، إلا أن المجموعة الأوروبية قد ألغت العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران كما أعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ، وعادت فرنسا استثماراتها في إيران وتوجد الآن شركات فرنسية تعمل في إصلاح ميناء البترول في جزيرة (خرج) الإيرانية .⁽¹⁾

وأثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في الفترة ما بين 22 إلى 25 ديسمبر 1990 ، رحب المجلس برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة وأكد على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات ما بين إيران والدول الأعضاء لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد أكد المجلس رغبته في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط دول المنطقة ، كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في الثاني عشر من شهر يونيو الماضي ، أكد المجلس الوزاري على مواصلة المشاورات المتعلقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وإيران وذلك لبدء مرحلة من

(1) أحمد مهابه ، " إيران وأمن الخليج " ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار فى المنطقة . (1)

نستخلص من ذلك بأنه عقب فترة طويلة من العزلة ، تضافرت مجموعة مترامنة من التحولات الإقليمية والعالمية فى اتجاه إحياء دور إقليمي نشط لإيران . فقد أدى تدمير القوة العسكرية العراقية فى حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتى إلى خلق فرصة مثالية أمام السياسة الإيرانية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية ، وتنطوى هذه المكانة على أدوار عديدة يمكن للسياسة الإيرانية أن تقوم عليها تبدأ بالمشاركة فى ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج وتحقيق الاستقرار فى منطقة شمال غرب آسيا وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية فى المنظومة الدولية فى وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجى فى العالم الثالث عقب سقوط الأيديولوجيا الماركسية ، والثانى استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمى مستمد من الإسلام ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التى أفرزتها حقبة الثمانينات . (2)

لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية المذكورة إلى نشوء إختلال جسيم فى التوازن الإستراتيجى فى منطقة الخليج والإطار الجيوبولتيكى الآسيوى المحيط بها لصالح إيران وتذهب بعض الدراسات إلى أن إيران خرجت من تلك التطورات لتلعب دورا يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذى لعبته إيران الشاه ، وهو شرطى الخليج مستفيدة فى ذلك من الحصار الدولى والإقليمى على العراق والخلل فى توازن القوى على الصعيد الإقليمى . (3) وتعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسى والاقتصادى والعسكرى والأيديولوجى فى ثلاثة اتجاهات رئيسية : (4)

الأول : فى منطقة الخليج ويشتمل على القيام بدورها فى تأمين المنطقة ، وذلك عن طريق

إحتواء العراق من ناحية ، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعاون

(1) المرجع السابق ، ص 99 .

(2) أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

(3) د. حسن حمدان العلكيم ، " إيران وأمن الخليج " ، سيناريوهات الأمن وصراع الإستراتيجيات ، مجلة شئون دولية ،

واشنطن ، المعهد العربى للدراسات الدولية ، العدد الأول صيف 1992 ، ص 20 .

(4) أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

الخليجي من ناحية أخرى . وتقوم إيران بتنفيذ أعمال إحتواء العراق عن طريق الإبقاء على حالة الاحرب واللاسلم بين الدولتين على الرغم من التنازلات الضخمة التي قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الغزو العراقي للكويت ، ومازالت إيران تمارس أعمالا عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق ، وفي نفس الوقت بدأت إيران في تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار أزمة الخليج ، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئي في هذا الصدد في بادئ الأمر إلا أن العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والإمارات ما لبثت أن تدهورت مع إتضح النوايا العدوانية الإيرانية في إصرارها على الإستيلاء بشكل كامل على جزر أبو موسى .

الثاني : في منطقة شمال غرب آسيا . وينطلق الدور الإيراني في تلك المنطقة من القناعة بأن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمي نشط في تلك المنطقة مستفيدة في ذلك من المكانة الخاصة التي تتمتع بها في آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية . (1)

المرتكزات الرئيسية لموقف إيران من كارثة الخليج الثانية :

فالمنطلقات الأساسية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات من المحددات : (2)

داخلية وإقليمية ودولية .

هذا وإن واقع الحال يوضح أن أهم تلك المحددات إنما تبرز على الصعيد الإستراتيجي الإقليمي ، وفي المحيط الأمني الخليجي المباشر للدولة الإيرانية ذاتها ، كما تتداخل وتتفاعل المحددات الداخلية مع المحددات الدولية .

ذلك انه قبل مأساة الغزو العراقي للكويت بعامين بالضبط كانت قد توقفت حرب الحدود والنفوذ ما بين العراق وإيران ، التي دامت ثماني سنوات كاملة ، توقف الصراع العسكري بين القوتين الخليجيتين بموجب قرار دولي من مجلس الأمن رقم 598 في يوليو 1988 بإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين ، ولكن لم يتم التوصل حتى يوم 2 أغسطس 1990 ما بين الطرفين العراقي والإيراني إلى أي إتفاق سلام حقيقي كفيل بإنهاء مقومات

العداء المصيري التاريخي بينهما حول شط العرب ، أو بالأحرى حول السيطرة على " القيمة الإستراتيجية " لمنطقة الخليج برمتها ، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك " القيمة " عمليا وواقعا . وبالتالي كان من الطبيعي ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمي العراقي فى أراضى الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية ، أو التكييف الإيراني العلى السياسى لطبيعة الأزمة حول اعتبار إستراتيجى أمنى غالب ، وتهديدى الطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها ، ولوحدة أراضيها ولسلامتها الإقليمية . (1)

فلقد رأت إيران فى مأساة الغزو العراقى للكويت تمهيدا جديدا قويا لاندفاع عراقى إلى إعادة الكرة ، ومعاودة الهجوم على الأراضى الإيرانية ، وتهديد أمنها الذاتى مرة ثانية كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية فى أراضى الكويت مسوغ ضمنى للاعتراف اللاحق الوشيك حتما بمطالب العراق الإقليمية فى المناطق الحدودية الإيرانية ، وفى شط العرب وبالإضافة إلى هذه المخاطر الإحتمالية المذكورة سلفا رأت إيران فى آثار استمرارية الاحتلال العراقى لأراضى الكويت خطورة حالة ، وواقعة فعليا . ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطى العراق ميزة إستراتيجية هائلة وتفوقا ساحقا على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطية به ويتمثل ذلك فى الإمتداد الساحلى للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج ، مما يعنى وفقا للتعبير السياسى الإيراني تحويل " الخليج الفارسى " إلى خليج عربى وبما يؤدى إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج . (2)

وجدير بالذكر فى هذا الموضوع من التحليل إن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى) مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج ، لاسيما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلا بحريا ، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلّة على الخليج ، وهكذا تتغلب وتتفوق " القيمة الخليجية " على ما عداها من قيم الفكر الإستراتيجى والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة . هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الإستراتيجى الحاسم فى تشكيله

(1) د. نازلى معروض أحمد ، " تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية " ، (مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول صيف 1991) ، 9،

- 44) ، ص 17 .

(2) أحمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب ، مكاسب الواقع وأزمة الاختيار " ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

لمنطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية إشكالية التصور الإيراني ذي الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجي الصميم .

ذلك ان إيران تنطلق في جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية ، الإقليمية والدولية بشأن موضوع الأمن الخليجي ، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة الحال ومن " دوجماعيدية " من وجهة نظر البلاد العربية ، وقوامها الإدعاء الدائم بالأحقية الإيرانية المطلقة ، دون منازع أو منافس في الهيمنة الدفاعية ، أو في تقرير المصير الأمني لمياء ولمنطقة الخليج ، وتستند إيران في هذا الإدعاء إلى معطيات التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا ومؤشرات القدرة العسكرية النسبية ، ودلالات الطاقة الاقتصادية والنفطية ، وموروثات الحضارة والثقافة الإسلامية ، والتي تميز جميعها الكيان الإيراني من وجهة النظر طهران بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة .⁽¹⁾ ولكن هذه النظرة " العلوية " التي ترى بها إيران مسألة الأمن الخليجي لاتعنى انفراد القوة الإيرانية وحدها بالحفاظ على الخليج والدفاع عنه ، بل أن فحواها هو هيمنة إيران على النظام الدفاعي والترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة والتي ينبغي ألا تشارك فيها سوى وحدات سياسية خليجية صرفة ، وخالصة من أية مشاركة أمنية خارجية في هويتها عن منطقة الخليج ، وفقا للمنظور الإيراني سابق الذكر .

إلا أن أهم ما يميز منطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية هي ظاهرة التشابك التفاعلي الوثيق في المقدمات والدوافع والنتائج ، ما بين المحددات الداخلية الوطنية ، والمحددات الدولية الخارجية ، والتي شكلت معا وفي تفاعلاتها الواقعية فيما بينها ، المرتكز الرئيسي الثاني ، بعد اعتبار الإستراتيجي الأول سالف الذكر ، الذي انطلقت منه طهران في تحركها إزاء الكارثة ، مما يقتضى بعض التفصيل التوضيحي .⁽²⁾

إن المحدد الداخلي الوطني لموقف إيران محل التحليل هنا إنما نشأ وتطور وتصاعد في أثره وفي خطورته إبان العامين الحاسمين الفاصلين ما بين صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 بضغط أمريكي شديد على إيران ، وفي يوليو 1988 ، ووقوع مأساة الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 ، وبعبارة أخرى إن الدولة الإيرانية بعد الخبرة العسكرية الطاحنة لحربها ضد العراق قد اكتسبت رؤية مختلفة تماما " للذات وللغير " فقد

(¹) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

(²) المرجع السابق ، ص 19 .

تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم بعد زوال شخصية الخوميني من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بوفاته في يونيو 1989 إلى مقومات الأهداف العامة للحكم الإسلامي في الواقع الاجتماعي للبلاد بعد إنتهاء الحرب ، وتراجع النظام الحاكم الإيراني بزعامة هاشمي رافسنجاني عن العداء العقيدى المطلق للعالم الغربى ، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة الخوميني ضد " الإستكبار " و " المستكبرين " وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989 ، تتميز بسمات الاعتدال والواقعية ، والعقلانية المصلحية ، إذ قام العقل السياسى الإيراني العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلاميا ، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطنى الإيراني من الداخل ، محل قيمة عقيدية محضة وهى قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية الشيعية بالقوة المادية فى المحيط الإقليمى لإيران ، وأرسيت مبادئ إصلاح ما دمرته " المثالية الثورية " من خلال آليات " الواقعية الإنمائية " .⁽¹⁾

وتكمن التفسيرات الواقعية المساوية لهذه التحولات الفكرية المذكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالى فى ايران فى خصائص " الحقيقة الاقتصادية الإيرانية العامة " والقائمة فى البلاد فلقد خرجت ايران من حرب الثمانى سنوات وهى ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها فى ارتفاع معدلات التضخم ما بين 49% إلى 50% ، كما زادت أسعار السلع الاساسية زيادة تعجيزية ، وإجمالاً قدرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 379 مليار جنيه استرلينى . ومن ثم أصبح التوجه الاول والهدف الأعلى للنظام الايرانى الحاكم ما بعد الخمينى هو بعث الانتعاش الاقتصادى فى البلاد وإحياء جميع مجالات الانتاج بها وخاصة الصناعات الوطنية ، والقطاعات الزراعية التى أصابها الاهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة ، مما يستلزم بالضرورة تعاملًا تعاونيًا إنمائيًا مع قوى إقتصادية خارجية تملك التقدم التكنولوجى لوسائل الانتاج ، وفى مقدورها توفير ثيارات استثمارية رأسمالية ، وتقديم القروض فضلاً عن المنح والمساعدات بشئى نوعيتها المالية والمادية والفنية⁽²⁾.

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلى الوثيق ما بين المحدد الداخلى الوطنى لمنطلق الموقف الايرانى من أزمة الخليج الثانية ، وجوهرة المعضلة للاقتصادية العامة فى إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الخوميني ، وما بين المحدد الدولى الخارجى

(1) المرجع السابق ، ص 19 .

(2) المرجع السابق ، ص 20 .

لذلك الموقف ألا وهو السياسة الإيرانية الإفتاحية الجديدة على القوى الغربية أو بصفة أخص على الولايات المتحدة الأمريكية ، فالمحدد الدولي الخارجى للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية يعبر عن ذاته فى تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الإيرانية لدى القوى الغربية ، وفى نظر الرأى العام الغربى والسعى الإيراني الرسمى المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمعاملات الإئتمانية والاستثمارية ما بين طهران والقوى الغربية العملاقة .

وأيضاً السعى المبذول من جانب الحكومة الإيرانية للانضمام إلى النظام السياسى الدولى القائم حالياً فى ظل إرهابات الأحادية القطبية . وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب نظام الخومينى السابق ، لمنظمة الأمم المتحدة واعتبارها " أداة فى يد القوى العظمى" ضد الدول الضعيفة كذلك كان الخومينى رافضاً للشرعية الدولية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية . وفى سبيل إنجاح هذا المسعى الإيراني الجديد فى ظل الجمهورية الإسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرر بالالتزام بالشرعية الدولية أى بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن الرأى العام العالمى ، بل وأن إيران - رافسنجاني قد استثمر مفهوم الشرعية الدولية فى طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة فى إطار مفاوضات السلام العراقية الإيرانية عام 1989 ، إذ أن الجانب الإيراني فى المفاوضات استند فى طرحها المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولى والخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، والذى جاء ضمن بنود النص التالى: " يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى فى المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة⁽¹⁾ .

السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حرباً)

اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارها تلك الكارثة ، بحيث نجحت إيران فى عدم الخلط فى الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق ، وإدانة الإحتلال العراقى للكويت ، وفرض العقوبات على العراق ، ومسألة الوجود الأمنى الأجنبى فى الخليج

(¹) على إبراهيم ، "مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام فى منطقة الخليج" ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 99 ،

بعد إنتهاء الأزمة ، ودور إيران فى الترتيبات الأمنية المستقبلية ، واستطاعت إيران أن تفصل فى سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج الثانية . وفيما يتعلق بقضية السلام بين إيران والعراق ، ولو المؤقت ، فقد أحرزت نجاحا ساحقا بإتفاق 15 أغسطس 1990 .

أما بصدد واقعة الغزو العراقى للكويت وتداعياته الإحتلالية المباشرة فقد اتخذت الحكومة الإيرانية موقفا صارما وثابتا فى المعارضة الكاملة ، بل فى المطالبة بضرورة معاقبة المعتدى العراقى وإجباره على الانسحاب الكامل ، بل وعارضت أى تسوية إحتمالية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتى بوبيان ووربة الكويتيين ، أو الحصول الحصول العراقى على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجى فى منطقة الخليج ، ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على إحتلال أية أراضى يحصل عليها العراق كغدية للخروج من الكويت ذاتها . (1) أما الموقف الرسمى للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافسنجاني إبان إشتداد الأزمة فيما قبل الحرب ، وجوهر هذا الموقف أن إيران لاتمانع فى وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت ما دام وجودها مؤقتا بإنتهاء الأزمة ومادامت ستغادر المنطقة بعد ذلك ، أى أن القبول الإيرانى للوجود الأجنبى ظل مرهونا بإطار إنهاء الإحتلال العراقى للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبية بعد قضائها لهذه المهمة المحددة .

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء حرب الخليج الثانية نجد أن طهران قد أكدت علنا ورسميا يوم 31 ديسمبر 1990 أى قبل أسبوعين فقط من إنتهاء المهلة الزمنية المحددة فى قرار 678 بشأن الانسحاب العراقى من أراضى الكويت ، أكدت أنها ستبقى على الحياد إذا ما اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولى والعراق وأنها لن تتدخل لمساندة أى من طرفى القتال ولن تسمح لأحد طرفى القتال باستخدام أراضيها أو مجالها الجوى لأى غرض من الأغراض العسكرية . (2) أو المدنية طوال زمن الحرب ، إلا إنه عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية فى بيانات متتالية للإعلام المحلى والإقليمى والدولى أن إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1990، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام ن 1991 ، ص 147 .

(2) R . K . Ramazani , Iran's foreign policy : Both North and South , op . cit. , p. (2)

الفرقاء المتحاربين ، كما حذرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها ، كما أكدت أنها سوف ترعى من جانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها ، ، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر في التزامها بهذا الحياد المعلن في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة ' العتبات الشيعية المقدسة ' في مدينتي النجف و كربلاء أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق . (1)

نستخلص مما سبق عرضه عن وقائع السلوك الإيراني إزاء أزمة وحرب الخليج الثانية أن القيادة الإيرانية في الأيام الأولى التالية لحدوث الغزو العراقي لأراضي الكويت وقبل وصول قوات الحشد العسكري الدولي إلى المنطقة استعدادا لردع العراق عن عدوانه التوسعي ، أدركت فداحة الخطر الأمني المتمثل في واقعة الغزو وآثارها على إيران ، ولذا كان رد الفعل الإيراني يعبر عن استعداد حقيقي للتحرك العسكري ضد العراق منعا لأي تغيرات جيوسياسية في المنطقة إلا أن السلوك الإيراني عاد إلى الاعتدال الهادئ بعد أن اتضحت الرؤية بوصول قوات التحالف الدولي إلى المنطقة في أواسط شهر أغسطس 1990 ، فعمدت طهران إلى تطبيق العقوبات الدولية المقررة على العراق ، وإن كانت حرصت حرصا شديدا على عدم التورط العسكري إطلاقا ، ومع اندلاع حرب عاصفة الصحراء انتهجت إيران ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية النشطة ، والتي تمثلت في المساعدات الغذائية والطبية المقدمة إلى شعب العراق ، والمطالبة الإيرانية الرسمية المتكررة بعدم تقسيم الوحدة الإقليمية للعراق ، وعدم تدمير منشآته المدنية ، مما اعتبرته إيران خروجاً على مضمون قرار 687 الذي يؤسس الشرعية الدولية لحرب الخليج الثانية ، هذا بالإضافة إلى حادثة الطائرات العراقية . (2)

مكاسب إيران من أزمة الخليج الثانية :

لقد تحققت لإيران مكاسب عريضة وجذرية ومستحدثة بل وغيرمتوقعة ، نتيجة لإدارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربي المأثور " مصائب قوم عند قوم فوائد " ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث ، حيث يمكن اعتبار إيران هي القوة الإقليمية الفائزة الأولى في الشرق الأوسط في تطورات الصراع

(1) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

(2) المرجع السابق ، ص 30 .

العربي - العربي المأسوي الذي دار ما بين أغسطس 1990 وفبراير 1991⁽¹⁾ . كان المكسب الإيراني الأول بعد واقعة الغزو وبأقل من أسبوعين ، هائلا بكل المقاييس ، فقد حصلت إيران دون عناء ، على " انتصار سياسي ساحق " في مواجهة العراق ، وقدمته لإيران القيادة العراقية⁽²⁾ نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أغسطس 1990، الذي بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني اختتمها بالعبارة التالية : " لقد أصبح كل شيء واضحا ، وبذلك تحقق كل ما أرادته إيران وما كانت تركز عليه " وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد إتفاقية الجزائر في عام 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب ، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الإتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين ، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران .⁽³⁾

وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألفي كيلو متر مربع كان يحتلها بالفعل في أراضي إيران ، فضلا عن أن الاعتراف الرسمي بوجوب سريان أحكام إتفاقية الجزائر 1975 على تسوية مشكلات الحدود بمثابة تسليم عراقي كامل للمطالب الإيرانية التي تصارعت بغداد وطهران حولها في حرب ضروس دامت ثماني سنوات . وبطبيعة الحال لاقت مبادرة الرئيس العراقي قبولا عارما من القيادة الإيرانية التي وجدت في المبادرة إذعانا عراقيا كاملا ، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة ، بل إن انسحاب القوات العراقية جرى في بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة . والموجودين على طول الحدود بين البلدين . كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران تم بشكل جماعي وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يوميا بين البلدين . ثم استأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف أكتوبر 1990⁽⁴⁾.

(1) أيمن السيد عبد الوهاب ، " العلاقات السورية الإيرانية : محدد التسوية السلمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ،

يوليو 1996 ، (97-102) ، ص 99 .

(2) مدحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار صوت العرب ، ط1 ، 1993) ، ص 5 .

(3) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

(4) التقرير الإستراتيجي العربي 1990، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1991 ، ص 142 .

إن واقع المبادرة العراقية المذكورة التي سجلت علنا ورسميا انتصار إيران في حرب الثماني سنوات ، جاءت نتاجا مباشراً لتداعيات أزمة الخليج الثانية ، ووصول الحشود العسكرية الدولية ، وتجمعها في منطقة الخليج بعد أيام معدودة من الغزو العراقي لأراضي الكويت ومن ثم استهدفت القيادة العراقية تحييد جبهتها الشرقية وذلك بتحييد إيران ، ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الرامية إلى إحكام الخطر الاقتصادي الدولي على العراق .

كذلك سعت هذه المبادرة إلى تمكين العراق من سحب قواته الموجودة على الحدود مع إيران ، وإرسالها إلى منطقة الكويت ، والحدود الجنوبية للعراق . هذا وقد كانت الغاية النهائية أو المرمى البعيد لهذه المبادرة ، أن تقبل إيران بأن تتورط عسكرياً إلى جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي ، ، ولم يتحقق للعراق أي من تلك الأهداف ، بل إن إيران استثمرت هذه المبادرة إلى أقصى مداها دون أن تتنازل للعراق عن أي جزئية ولو بسيطة من جزئيات موقفها العام من أزمة الخليج الثانية ، باستثناء مساعدات غذائية وطبية محدودة قدمتها لجنة الهلال الأحمر الإيرانية للشعب العراقي إبان اشتداد حرب عاصفة الصحراء وكان هذا هو المكسب الأول والأضخم الذي تحقق لإيران في مواجهة العراق نتيجة للأزمة ، وهو مكسب سياسي عسكري وطني صميم بالنسبة للدولة الإيرانية وللأمن القومي والسلامة الإقليمية الإيرانية .⁽¹⁾

وعلى صعيد المكاسب الوطنية المحققة لإيران في سياق الأزمة ، شرعت فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية وبصفة خاصة تنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية . تمهيدا لأن تشغل إيران فراغ القوة في الخليج بعد انهيار العراق ، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأهيل لايزال في حوزة سلاح الجو الإيراني من طائرات مقاتلة أمريكية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها في عهد الشاه ، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقية التي لجأت إلى إيران خلال الحرب .

وعلى المستوى الاقتصادي الوطني تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام ، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحيانا عن 40 دولارا للبرميل الواحد ، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته

(1) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة ، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار ، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم . (1)

وهنا ينتقل التحليل إلى المكاسب الإيرانية على المستوى الإقليمي الخليجي والتي تولدت عن الموقف الإيراني من الأزمة . إن غزو العراق لأراضي الكويت قد استخدمته الدبلوماسية والأجهزة الدعائية الإيرانية ببراعة شديدة ، حيث ركزت على أن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسي لتهديد دول المنطقة ، وأن تأييد دول الخليج العربية للعراق في حربه ضد إيران قد أغرى العراق بتكرار التجربة التوسعية الإقليمية بالقوة العسكرية في اتجاه الجنوب وأراضي الكويت . (2)

وعلى الصعيد الدولي او في مجال علاقات إيران بالعالم الغربي ، قدمت أزمة الخليج الثانية ، وموقف إيران بملامحه سابقة الذكر ، فرصة ذهبية لطهران حتى تحقق مكسبا كبيرا وغير متوقع ، فقد أخرجت هذه الأزمة إيران من حلقات العزلة الدولية المحكمة التي فرضها عليها اعتباران رئيسيان :

أولهما : المعاداة العقيدية الشديدة للقيادة الإسلامية الإيرانية في عهد الخميني لكل ما هو غربي .

ثانيهما : مساندة القوى الغربية للعراق عسكريا واقتصاديا ودعائيا في حرب الثماني سنوات ضد إيران . وكانت الولايات المتحدة هي الركيزة الأساسية لإنهاء القتال بين الجانبين في تلك الحرب ، بما فسر مضمونه ، ويقدر يعتد به من الموضوعية أنه لصالح العراق ضد إيران ، وكذا جاء الغزو العراقي لأراضي الكويت ، بمثابة " هدية تاريخية " لإيران حتى تعلن عن نفسها أنها كانت معتدى عليها من قبل العراق ، وأنها لم تكن قوة عدوانية تنشر " الإرهاب الدولي " كما زعمت أجهزة الإعلام الغربية طوال حرب الخليج الأولى ، بل هي ضحية للعدوان العراقي ، ولظلم غربي تاريخي هائل تمثل في الحصار الغربي المالي والاقتصادي والتجاري ضد إيران ، إبان سنوات تلك الحرب العراقية الإيرانية . ونتيجة للموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية تسارعت الاستجابات الإيجابية من جانب القوى الغربية فقامت دول الجماعة الأوروبية بإجراء حاسم يصب في صميم المصالح الإيرانية ،

(1) المرجع السابق ، ص 37 .

(2) بدر أحمد عبد العاطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

ألا وهو إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران من جانب دول الجماعة ما بين عامي 1980 - 1988 ، وتم هذا الإلغاء بعد شهرين فحسب من وقوع الغزو العراقي ، وأعدت بريطانيا في نفس السياق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعدت فرنسا استثماراتها في إيران فأعدت الشركات الفرنسية بناء محطة التكرير الرئيسية ، وإصلاح ميناء البترول في جزيرة خرج الإيرانية .⁽¹⁾

المبحث الثاني

السلوك الأمريكي خلال أزمة الخليج الثانية

لا يمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل . وكان للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الأزمة ثلاث أهداف رئيسية تجاه المنطقة :-
محاربة النفوذ السوفيتي ، حماية إسرائيل وضمان أمنها ، المحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي .⁽²⁾
بصفة خاصة ورغم اختلاف وتغير أساليب وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية طوال ما يقرب من نصف القرن الماضي أو تأثرت بتغير وتعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة في الحكم طوال تلك الفترة.⁽³⁾

وكان العراق يصنف تقليدياً ومنذ ثورة يوليو 1958 ، على أنه دولة معادية للغرب عموماً وللولايات المتحدة على وجه الخصوص : فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي

(1) أحمد ثابت ، " إيران بعد الحرب ، مكاسب الواقع وأزمة الاختيار ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

(2) برهان غليون ، " حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية " في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي

تحرير : خير الدين حسيب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991 ، (17-37) ، ص 21 .

(3) Noam Chomsky , After the Cold War : us. Middle East Policy , New york in

Bennis & Mou - Shabeck 1992 , pp. (75 - 87) , p. 78

هو نظام راديكالي ذو توجه قومي عربى ، فضلا عن أنه نظام يتسم بالتسلط والعنف ، ويرتبط بصدقة قوية وعميقة مع الإتحاد السوفيتى الذى يعتبر المصدر الرئيسى لتوريد السلاح له وهو نظام معاد لإسرائيل " على مستوى الخطاب السياسى على الأقل " فضلا عن أن العراق هو الذى كان قد قاد حملة الرفض العربية المناهضة لإتفاقيتى كامب ديفيد والمطالبة بعزل مصر عالميا وعربيا ، وتعرضت أراضيها للعدوان الإسرائيلى المسلح حين قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى " أوزيراك " فى يناير 1981 .

وأخيرا كان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة ولاتوجد للشركات الأمريكية الكبرى مصالح نفطية تذكر فى العراق . وأخيرا وربما بسبب تفاعل هذه العوامل جميعا ، ظلت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام 1967 وحتى منتصف الثمانينات . وفجأة تغير سياق العلاقات الأمريكية العراقية مع الانهيار المفاجئ لحكم الشاه فى إيران ، والذى كان إحدى الركائز السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ووصول التيار الإسلامى الراديكالى بقيادة الخمينى إلى السلطة عام 1979 . وبصرف النظر عن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى استدراج العراق لشن الحرب على إيران ، إلا أنه من المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية قد خلقت مساحة واسعة لتعاون أمريكى - عراقى من منطلق أن الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أصبح مجسدا فى الثورة الإيرانية وإحتمالات تصديرها إلى دول المنطقة .

لكن الولايات المتحدة سرعان ما اكتشفت أنها تستطيع أن تضرب العصابات الطائرة كلها بحجر واحد إذا ما نجحت فى سكب الزيت باستمرار على النيران المشتعلة فى الخليج وتحجيم الثورة الإيرانية والحيلولة دون تصديرها ، واجهاض أى محاولة لإحياء جبهة شرقية قادرة على الصمود فى وجه إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع العسكرى مع إسرائيل ومن ثم إفساح الطريق أمام إنجاح عملية التسوية السلمية التى بدأت بإتفاقيتى كامب دافيد وكسر طوق العزلة المفروض على مصر ، وتخفيف الضغط السياسى والعسكرى على دول الخليج ، وإفساح المجال أمامها لكى تلعب دوراً إقليمياً فى المنطقة ، من خلال مجلس التعاون الخليجى . كل ذلك كان من الصعب تصوره دون صدام مباشر بين الدولتين الإقليميتين الأكبر والأقوى تأثيرا وهما إيران والعراق .

وفى هذا السياق الجديد الذى خلقتة الحرب العراقية الإيرانية راحت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن بإطراد على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية وانتهت بإعادة

التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عام 1984 .⁽¹⁾ لكن الانهيار المفاجئ للجيش الإيراني واضطرار الخميني لقبول وقف إطلاق النار أدى إلى تغيير سياق التفاعلات في المنطقة وأدخل معطيات جديدة تماما تعين على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار للمحافظة على مصالحها فيها . ففي إيران لم تؤد الحرب الطويلة مع العراق إلى إسقاط النظام الإسلامي هناك والذي ظل عداؤه للولايات المتحدة على ما هو إن لم يكن قد ازداد حرارة وتصميما . وبعد توقف إطلاق النار أصبح بإمكان إيران أن تسرع في إعادة بناء جيشها واقتصادها المنهارين وتتفرغ لشئونها الداخلية من ناحية ولدعم نفوذها الخارجي من خلال التأثير الأيديولوجي والسياسي من ناحية أخرى . أما العراق فقد خرج من الحرب منتصرا ولديه الآن جيش ضخم صقلته الحرب الطويلة وأصبح على درجة عالية من الكفاءة القتالية ويمتلك ترسانة كبيرة جدا من الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ متوسطة المدى فضلا عن استمرار البرنامج النووي العراقي رغم تدمير مفاعل أوزيراك . وكان العراق قد استطاع خلال سنوات الحرب أن يقيم شبكة هائلة من العلاقات مع مصادر السلاح والتكنولوجيا في الغرب مكنته من تطوير صناعاته العسكرية بطريقة ملحوظة . ولاشك أن هذا الوضع الجديد بدأ يثير قلق الولايات المتحدة التي راحت تتساءل عن طبيعة الدور الإقليمي الذي يطمع العراق في أن يلعبه ، ونمط التحالفات التي يمكن أن يدخل فيها بعد أن تخفف من عبء الحرب وأثقالها . وعلى الرغم من أن الشعب العراقي كان قد قاسى كثيرا خلال سنوات الحرب الطويلة وبدأ يتطلع إلى فترة لالتقاط الأنفاس ويأمل في عودة الانتعاش الاقتصادي الذي لمس ثماره خلال الفترة 1973-1980 ، وهو ما كان يفرض على الحكومة العراقية أن تتفرغ للبناء الداخلي ، إلا أن الطموحات الشخصية للنظام صدام حسين لم تكن خافية على أحد . ولم يكن هناك ما يحول دون أن يعمل صدام حسين على جبهتين متوازيتين : تعويض الشعب العراقي عن فترة الحرمان الطويلة خلال الحرب ، والتطلع نحو دور إن لم يكن زعامة عراقية للعالم العربي .

وبدأت الولايات المتحدة تحس بالقلق فالقوة العسكرية العراقية المثنامية أصبحت مصدر تهديد محتمل لدول الخليج العربي من ناحية وأيضا لإسرائيل من ناحية أخرى ، كما أن زيادة نفوذ العراق في النظام العربي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من تعزيز التوجه

(1) د. حسن نالعة ، أغماط التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

الراديكالى فى المنطقة . (1) ولذلك شهدت الفترة من 1988-1990 توترا متصاعدا فى العلاقات الأمريكية - العراقية بصفة خاصة ، والغربية - العراقية بصفة عامة . (2) وقد حاول الرئيس العراقى خلال هذه الفترة أن يتبنى سياسة عربية معتدلة بالتركيز على التقارب مع مصر والسعودية ومحاولة عزل سوريا(3) فقد كثف من مساعداته لميشيل عون فى لبنان وتحمس لإقامة مجلس التعاون العربى مع مصر والأردن واليمن ، ثم بادر هو بعرض إبرام معاهدة عدم إعتداء مع المملكة العربية السعودية كما شهدت هذه الفترة محاولات أكثر لتقارب مع الولايات المتحدة أملا فى تهدئة مخاوفها .

وفى أكتوبر 1989 زار طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق الولايات المتحدة والتقى خلال زيارته بكلا من جيمس بيكر وزير الخارجية والرئيس بوش وفى 11 فبراير 1990 قام جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لبغداد والتقى خلالها بصدام حسين . وحصلت الشركات الأمريكية خلال الفترة على عقود ضخمة فى العراق . لكن ذلك كله لم يهدئ من مخاوف بعض الأوساط الأمريكية . وكان أكثر ما يثيره قلقها هو سياسة التسليح العراقية وخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل . وقد رأت الولايات المتحدة فى هذه السياسة ، وخصوصا بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية تهديداً محتملاً لأمن الدول العربية الخليجية وكذلك لأمن إسرائيل . وعندما بدأ العراق يثير قضية النفط ، ويتهم الكويت والإمارات بمحاولة خنقه اقتصاديا بتعمد تجاوز حصصهما لإنتاج النفط وتأثير ذلك على اسعاره ، اكتملت الدائرة وأصبحت السياسة العراقية تهدد كل أركان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط : النفط وأمن الخليج وأمن إسرائيل . (4)

(1) جون كورولبي ، الحصاد حرب أمريكا الطويلة فى الشرق الأوسط ، ترجمة عاشور الشامس ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط3 ، 1992) ، ص 25 .

(2) د. محمود عزمى ، " اغمية الجوية الأمريكية فى جنوب العراق ، الدوافع والأهداف " ، مجلة الفكر الإستراتيجى ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 ، (5 - 11) ، ص 11 .

(3) Dilip Hiro, the Gulf war, desert shield to desert storm , London : Harber colnis published, 1992 , pp. 49-55.

(4) د . عبد العظيم رمضان الإجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط1 ، 1991 ، ص 23 .

وهنا يتعين أن تنوقف قليلا لاستجلاء حقيقة المقولة التي ترددت أصدائها كثيرا أثناء وبعد الأزمة والتي تؤكد أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له فخا⁽¹⁾ وقع فيه⁽²⁾. وتعتمد هذه المقولة أساسا على محضر المقابلة الشهيرة التي تمت بين صدام حسين وسفيرة الولايات المتحدة لدى العراق ، إيريل جلاسبي ، يوم 25 يوليو 1990 ، بعد أن راحت الأزمة بين العراق والكويت تتصاعد بطريقة خطيرة وقد نسب إلى السيدة / جلاسبي قولها :

" إن الذى لا يتوافر لدينا رأى محدد هو الخلافات العربية ، ومنها مثلا خلافكم الحدودى مع الكويت . وأنا خدمت فى أواخر الستينات فى سفارة أمريكا بالكويت ، وكانت التوجيهات لنا فى تلك الفترة هى أننا ينبغى ألا نبدى رأيا حول هذه القضية ، وأنه لعل علاقة أمريكا بهذه القضية . وقد وجه جيمس بيكر متحدثنا الرسمى لأن يعيد التأكيد على هذا التوجه ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأى طريقة مناسبة عن طريق القليبي أو الرئيس مبارك " .⁽³⁾ وقد رتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هى فى الواقع الطرف المثير للأزمة والمتسبب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل فى الأزمة . وفى تقديرى أنه يتعين وضع هذه القضية فى إطارها الصحيح وذلك على النحو التالى :

أولا : أن الأطراف المتصارعة فى العلاقات الدولية تحاول إستخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها ، بما فى ذلك استدراج الخصم للوقوع فى أخطاء قاتلة : ومن ثم فليس من المفيد على أى نحو إجهاد النفس فى محاولة نفى هذه التهم عن الولايات المتحدة أو إثباتها لكن المسئولية تقع على من ارتكب الجريمة وليس على من أغراه بارتكابها .

ثانيا : إن الرئيس صدام حسين هو الذى كان استدعى جلاسبي وبالتالي فإن ما يتعين أن يعتد به فى هذا اللقاء هو ما قاله الرئيس وليس ما قالته السفيرة ، وكان صدام يريد أن يقول للولايات المتحدة ، إن مصالح العراق لاتعارض بالضرورة مع مصالح الولايات

(¹) ييار سالنجر وإريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع العد العكسى للأزمة (بيروت : شركة المطبوعات

للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 1991) ، ص 17 .

(²) ييار سالنجر وإريك لوران ، حرب الخليج : الملفات السرية ، ترجمة عزمى مخلوف ، (القاهرة : دار سفنكس للطباعة

والنشر ، ط 1 ، 1991) ، ص 85 .

(³) أحمد يوسف أحمد ، " النظام العربى وأزمة الخليج " ، مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 19 العدد الثالث / الرابع ، 1991) ،

المتحدة وإن العراق يتفهم مطالب الولايات المتحدة وحرصها على تدفق النفط وعلى السلام فى المنطقة ، ولكنه أراد أيضا أن يحذرهما من محاولة تحقيق هذه المصالح بالضغط والإكراه والقوة .

وأشار إلى استعداد العراق لمواجهة خطر ضربة عسكرية . وقال بالنص : " نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا ونحن لانستخدم التهديد ضدكم . ولكن نحن أيضا قادرون على إلحاق أذى بكم ، نحن لانطلب منكم أن تحلوا مشاكلنا ولكن لانشجعوا بعض الناس على أن يتصرفوا بأكثر من أحجامهم وعلى الباطل . " (1) ويفهم من هذا الكلام ، بوضوح وصراحة تامة أن صدام حسين كان يعتقد أن الولايات المتحدة تستفز وتشجع الكويت على اتخاذ موقف وانتهاج سياسة تعتمد إلحاق الضرر بالعراق ، وأنه لم يستبعد احتمال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ، وبصرف النظر عن صحة هذا الاعتقاد من عدمه ، إلا أن إقدامه على غزو الكويت ، فى ظل وجود مثل هذا الإدراك لديه كان معناه ببساطة أن صدام قرر أن يتحدى الولايات المتحدة والتي رأى فيها خصمه الأساسى . بعبارة أخرى ، فإنه حتى إذا نحينا جانبا أحلام العراق فى ضم الكويت واعتبرنا أن قرار غزو العراق جاء كرد فعل على استفزاز أمريكى كانت الكويت أداته كما يدعى الرئيس صدام فإن هذا القرار جاء إذن فى سياق إدراك عراقى كامل بأن المواجهة الفعلية هى مع الولايات المتحدة أساسا وليس مع أى طرف آخر وبالتالي أصبحت القضية هى كيف يدير كل طرف هذه الأزمة وما هى الأوراق التى يملكها ؟

الإدارة الأمريكية للأزمة :

بمجرد إقدام العراق على غزو الكويت وبصرف النظر عن دوافع واهدافه الحقيقية أو الحسابات التى بنى عليها قراره ، فقد تحولت المخاوف من الترسانة العسكرية العراقية من كونها تشكل مجرد مخاطر أو تهديدات محتملة إلى واقع فعلى تعين التعامل معه ومواجهة ما يمثل من تحد سواء وفقاً لمعطيات الحاضر أو توقعات المستقبل (2). وعلى ضوء ما كتب حتى الآن عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمة

(1) محمد حسين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والصبر، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

(2) د. محمد السيد سعيد ، "مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج" ، عالم المعرفة ، العدد 158 ، فبراير 1992 ، ص 113 .

وما كشفت عن تطورات الأحداث اللاحقة، يمكن تحديد اتجاهات التفكير الأمريكي والعناصر التي استندت إليها الحسابات الأمريكية وكذلك الأهداف التي حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال إدارتها للآزمة على النحو التالي :

أولاً : إنه يتعين أن يخرج العراق بأى وسيلة ودون قيد أو شرط من الكويت ودون أن يحصل على أى مكافأة أو أى ميزة من وراء عدوانه فإذا ما تم تحقيق ذلك الهدف بوسائل سلمية فسوف يبدو النظام العراقى وكأنه أقدم على ارتكاب جريمة شنعاء وطائشة لم يحقق ورائها أى شىء ومن ثم يمكن بعد ذلك محاصرته وعزله وبحث وسائل تقلييم أظافر ترسانته العسكرية والتعامل معها وفقاً لمعطيات الموقف (1).

ثانياً : إنه يجب عدم إستبعاد العمل العسكرى ومن ثم التصرف على أساس أن مواجهة عسكرية واقعة لا محالة فإذا ما حدث الصدام العسكرى فإنه الهدف يجب ألا يقتصر على مجرد تحرير الكويت وإنما تدمير القوة العراقية حتى لا يتكرر ما حدث (2).

ثالثاً : إنه فى ظل التحولات الدولية الجارية ، والتي اندلعت الآزمة فى ذروة تفاعلاتها ، فإن الإدارة الأمريكية للآزمة يجب أن تتم على النحو الذى يحقق إنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ، وفى هذا السياق أضيف إلى أهداف الولايات المتحدة والمرتبطة بموضوع الآزمة مباشرة (تحرير الكويت وتدمير العراق عسكرياً) ، وأهداف أخرى تتعلق بالنظام العالمى ، وفى مقدمتها العمل على إظهار العجز الكامل للاتحاد السوفيتى على أمل التعجيل بانهياره ، وتعزيز مكانة الولايات المتحدة ودورها فى منطقة الخليج (3).

رابعاً : أن تتم إدارة الآزمة على النحو الذى يمهّد الطريق أمام وضع أسس نظام شرق أوسطى جديد تصبح إسرائيل طرفاً رئيسياً وفعالاً فيه من خلال تصميم التسوية السلمية وفقاً لمنهج كامب ديفيد على بقية الأطراف العربية .

(1) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 ، (80 - 86) ، ص 82 .

(2) محمد عبد السلام ، "السلوك العسكرى ومحدداته" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 يناير 1991 ، (122 - 131) ، ص

(3) Michael Mond el boum , The Bush , foreign policy , foreign affairs , vol 70 , (3) No. 1 , 1990 /1991 , pp (20-41) , p. 12 .

والواقع أن الباحث المدقق لأسلوب الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة سرعان ما يكشف أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكانياتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع الأصدقاء الأعداء ، لكي تنفرد وحدها بإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها هي ومصالحها أولاً وقبل كل شيء . وقد نجحت في ذلك نجاحاً فاق كل تصور (1).

كان أول قرار اتخذته الرئيس بوش فور سماعه بأنباء الغزو ، في نفس لحظة وقوعه تقريباً هو إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط وإرسال مجموعة من طائرات ف-15 إلى السعودية ، وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك ، وإنشاء لجان دائمة لمتابعة تطورات الأزمة . وكان تقديره أنه ليس هناك أصلاً ما يمكن التفاوض بشأنه ، فإما أن ينسحب العراق دون قيد أو شرط وإما أن يجبر على الانسحاب بأي وسيلة . وشرع على الفور في إعداد خطته على هذا الأساس (2).

وكان أهم إنجاز حققه التعاون الكويتي - الأمريكي في الساعات الأولى للأزمة هو النجاح في تنفيذ خطة الطوارئ التي أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وجميع الأعضاء الرئيسيين في الاسرة الحاكمة (3).

وكان ذلك النجاح هو أول ضربة وجهت للخطة التي بنت عليها القيادة العراقية حساباتها الأولى الرئيسية . ذلك أنه أصبح من الممكن التحدث مع حكومة شرعية للكويت هي وحدها صاحب الحق في أن تتقبل أو ترفض أي حل للأزمة بعد ذلك ، بصرف النظر عن احتلال الكويت نفسها وبصرف النظر عن أي ترتيبات تتم من قبل سلطة الاحتلال ، وطلبت حكومة الكويت الشرعية من الولايات المتحدة رسمياً ، بمجرد وقوع الغزو ، مساعدتها بكل الوسائل الممكنة لدحر العدوان وتحرير الكويت (4).

وكانت الخطوة التالية والبالغة الأهمية من وجهة نظر الولايات المتحدة ، هي الحصول على موافقة السعودية على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسباً

(1) سمير أمين ، "بعد حرب الخليج والهيمنة الأمريكية إلى أين" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 170 أبريل 1993 (4 - 21) ، ص

14 .

(2) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

(3) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 360 .

(4) Dilip Hiro, the Gulf war, Desert shield to desert to desert storm, op. cit., p.(

103 .

لاحتمال مواجهة عسكرية . ورغم أن السعودية كانت تشعر بالقلق البالغ على أمنها وبأن الخطر بدأ يقترب منها ، إلا أنها لم تقبل إلا بعد أن تأكدت بما لا يدع مجالا للشك من أن القوة التي تنوى أمريكا حشدتها وكذلك الخطط الأمريكية المصاحبة لها كفيلة بحسم الموقف وأن أمريكا جادة تماما في مواجهة التحدي ومصرة على إجبار صدام على التراجع أو تجرع الهزيمة . وجاء قبول السعودية يوم 6 أغسطس وهو نفس اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن القرار 661 والذي تم بمقتضاه فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة هي المتحكم الرئيسي في الخطوات التالية وفي مسار الأزمة ولم يبق إلا وضع الخطط والتفاصيل وتهينة المسرح السياسي والعسكري للمواجهة الفاصلة .⁽¹⁾

وراحت الولايات المتحدة تزيج كل العقوبات التي بدأت تعترض طريقها الواحدة بعد الأخرى وكانت أهم هذه العقوبات على الإطلاق تتمثل في احتمالات ردود الفعل السلبية من جراء وجود هذا العدد الضخم من القوات الأجنبية في الأراضي المقدسة وما يمكن أن تأثيره من مشاعر غاضبة لدى العرب والمسلمين . ومن ثم هناك ضرورة قصوى لها لتجنب المواجهة العسكرية بشكل المواجهة بين العراق من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ولتفويت الفرصة على العراق لكسب الرأي العام العربي والإسلامي في صفه .⁽²⁾

وهنا تتضح أهمية الدور المحوري الذي لعبته مصر ، وإلى حد ما سوريا ، حين وافقتا في وقت مبكر جدا على بدء إرسال قوات إلى السعودية . وعلى أي حال فلم تكن هذه عقبة يستحيل تخطيها . فالمعتدى دولة عربية مسلمة والمعتدى عليه دولة عربية مسلمة .⁽³⁾

ولم يكن الغزو مبررا سواء من الناحية الأخلاقية أو القانونية كما كان يمثل انتهاكا صارخا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك إلى ذلك أن الرئيس مبارك كان مستاء جدا لأن الرئيس صدام حسين قد وعده بعدم استخدام القوة لحل خلافه مع الكويت ، وتولد إحساس قوى في مصر بأن النية لدى العراق كانت مبيتة لغزو الكويت وأن دوافع العراق في تأسيس مجلس التعاون العربي كان عزل سوريا وتجميد مصر . وبدأت مصر وكأنها في وضع تحتم معه أن تختار فيه بين دول الخليج العربي مجتمعة وبين العراق وكانت

(1) أحمد يوسف القرعي ، "مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 91 ، (99-103) ، ص 100 .

(2) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، ص 472 .

(3) محمد عبد السلام ، "إدارة أزمة الخليج : المباراة التي إنقلبت إلى حرب" (أغسطس 1990 / يناير 1990) ، مجلة الفكر الإستراتيجي ، العدد 43 ، يناير 1993 ، (173-194) ، ص 180 .

مشكلات مصر الاقتصادية وطبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة لاتسمح لها بهامش كبير من حرية الحركة والمناورة .

أما سوريا فبالإضافة إلى خلافاتها المزمنة مع القيادة العراقية فإن إنهاء المعسكر الإشتراكي فرض عليها إعادة تقييم سياستها الخارجية وأتاحت لها الأزمة فرصة كسر عزلتها السياسية وإنهاء مشكلة عون في لبنان ومد جسر للحوار مع الولايات المتحدة ، وفي هذا السياق وحده امكن لمؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة أن يتخذ قرارا بأغلبية ضئيلة " إحدى عشر صوتا " قرر فيه " الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لنقل قوات عربية لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى " .⁽¹⁾

وما يعنينا هنا هو أن حالة التمزق والانشطار العربى بين الرغبة فى وضع نهاية للعدوان العراقى وتحرير الكويت ، وبين الخوف من العواقب غير المأمونة لوجود عسكرى أمريكى كثيف على الأراضى العربية قد أوجد حالة من الشلل العربى سهلت تماما تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية فى تجميع كل الخيوط وعناصر إدارة الأزمة فى يدها .⁽²⁾ ولم يكن العالم العربى وقتها ، ولأسباب كثيرة فى وضع يسمح له بالتحرك بفاعلية سواء لإيجاد تسوية سياسية للأزمة أو لإجبار العراق عسكريا على التخلي عن إحتلاله للكويت . ولذلك بدا العالم العربى بعد مؤتمر القمة وكأن نصفه يؤيد الإحتلال العراقى للكويت ونصفه الآخر يؤيد المخطط الأمريكى لضرب وتصفية القدرات العسكرى العراقية . وإن لم يكن ذلك التقييم صحيحا على الإطلاق ولكنه أدى إلى نتيجة واحدة وهى فقدان العالم العربى لزام المبادرة فى السيطرة على مسار الأزمة .

والولايات المتحدة تحتاج إلى وقت لتحشد فيه قواتها وقوات الدول الحليفة وتنتهى استعداداتها العسكرية بأقل الخسائر الممكنة ، إن أصبحت هذه الحرب حتمية ، وبدأت على الفور فى وضع الخطة 1002-90 للتنفيذ والتي استغرقت ثلاث مراحل :⁽³⁾

مرحلة أولى مدتها شهر لحشد قوات كافية لردع العراق عن مهاجمة السعودية ، ومرحلة ثانية تطلبت تطلبت من ثلاثة إلى أربعة أشهر ، لحشد قوات تكفى لتحرير الكويت كهدف

(1) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 473 .

(2) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

(3) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 475 .

محدود ، ومرحلة ثالثة احتاجت من 6 - 8 شهور لحشد قوات تكفى للدخول فى حرب مفتوحة مع العراق . وقبل اندلاع الحرب كانت الولايات المتحدة قد حشدت قوات بحرية وجوية وبرية لم يشهد العالم لها مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية .⁽¹⁾

كانت هناك أربع حاملات طائرات فى الجزء الشمالى من البحر الأحمر تحمل فوق ظهرها مائتى طائرة ، وحاملتان فى الخليج تحملان مائة طائرة بالإضافة إلى البوارج المزودة بتجهيزات لإطلاق صواريخ " كروز " و " توماهوك " وفى السعودية كانت هناك ثلاث قواعد جوية فى حفر الباطن والرياض والظهران ترابض فيها 800 طائرة ، وفى تركيا هناك قاعدة أنسرليك تربض فيها 400 طائرة وفى مواجهة الخطوط العراقية كان هناك أكثر من 350000 جندي معظمهم من الأمريكيين مزودين بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الحرب فى العالم وعلى أتم استعداد لخوض الحرب .⁽²⁾

وخلال تلك الفترة الطويلة التى استغرقتها عملية الحشد والاستعداد العسكرى كانت الدبلوماسية الأمريكية مشغولة باستكمال مهام أخرى لاتقل أهمية . وكان فى مقدمة هذه المهام توفير غطاء محكم من الشرعية الدولية يطبق الحصار على العراق ويجيز العمل العسكرى ، وفى الوقت نفسه يبقى على قرار الحرب والسلام فى يد الولايات المتحدة . وأصبح مجلس الأمن المسرح الرئيسى لاستكمال وإنجاز هذه المهمة والتى نجحت فيها الولايات لمتحدة نجاحا باهرا على النحو الذى أشرنا إليه .⁽³⁾ وكان يتعين على الدبلوماسية الأمريكية أن تعمل على المحافظة على تماسك التحالف المناهض للعراق بأى وسيلة . وفى سياق العمل الدعوى لتحقيق هذا الهدف الرئيسى برزت قضيتان على جانب كبير من الأهمية.

القضية الأولى :

ضرورة التعامل بحنكة مع عوامل القلق والتردد وأيضا مع كل المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للثزمة أيا كان مصدر هذه المبادرة سواء من داخل دول التحالف أو من خارجها . فقد كانت الولايات المتحدة تدرك أن أهدافها وغاياتها النهائية قد لا تتفق بالكامل مع أهداف وغايات حلفائها جميعا . ولذلك كان عليها أن تستخدم تكتيكا مرنا

(¹) أحمد السيد النجار ، " تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته وآثاره " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير

1991 ، (118-121) ، ص 119 .

(²) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 389 .

(³) د. حسن بكر ، الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 يوليو 1991 ، (102-

108) ، ص 107 .

يقوم على أساس وضع كل الأطراف أمام الأمر الواقع من خلال سياسة مرحلية مرنة تغلق باب التراجع على من شارك منهم ، فى مراحلها الأولى وتضييق فرص الخيار أمامهم بحيث يضطرون إلى المشاركة فى المراحل التالية ، ووضع الأطراف المترددة فى موقف تصبح فيه تكلفة عدم المشاركة الفاعلة فى التحالف أكبر بكثير من المشاركة فيه . (1) فمصر وسوريا تحمستا لإرسال القوات للدفاع عن السعودية ودول الخليج الأخرى ولممارسة ضغوط على العراق للانسحاب من الكويت ، لكن لم يصبح أمامهما خيار إلا المشاركة الفعلية فى القتال حتى النهاية على الرغم من أن الهدف أصبح فى مراحل متتالية أكبر من تحرير الكويت . (2) وفرنسا التى ترددت كثيرا واتسمت سياستها بالغموض حول مشاركتها فى مرحلة الحسم العسكرى ، وصلت إلى نقطة لم تجد معها خيار آخر إلا أن تصبح حليفا عسكريا وشريكا كاملا.

فى الوقت نفسه كان يتعين ألا تبدو الولايات المتحدة وكأنها تبحث عن الحرب بأى ثمن وأن تتعامل بذكاء مع كل المبادرات الدبلوماسية المطروحة وكانت الدول الأكثر نشاطا وحركة وإهتماما وإتصالا بكل الأطراف هى الأردن وفرنسا والإتحاد السوفيتى ، وقد تكفل عناد الرئيس صدام حسين القاتل بتسهيل مهمة الولايات المتحدة إلى حد كبير وإجهاض كل المبادرات الصادرة عن هذه الدول وغيرها . فعلى الرغم من أن الملك حسين والمبعوث السوفيتى بريماكوف وغيرهما أكدا أن الرئيس صدام حسين كان مستعدا للانسحاب والتسوية السلمية إلا أنه كان من الواضح أن هذا الانسحاب مشروط بشروط أظهرته وكأنه نوع من الرفض المستتر للانسحاب والتمسك بضم الكويت مثل (انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وسوريا من لبنان) . (3) وعندما بدأت تخف حدة هذه الشروط تدريجيا لتصبح مجرد الحرص على تأمين انسحاب الجيش العراقى من الكويت كان الوقت قد تأخر كثيرا . ولم يتمكن صدام حسين من استغلال بعض الفرص التى أتاحت له لكى يعلن استعداده لكى يعلن إستعداده للانسحاب الكامل وغير المشروط ، غير أن للأمانة أيضا يتعين أن نقول أن الولايات المتحدة حرصت أشد الحرص على أن تسد أمامه جميع منافذ الهرب ، ولم تتح

(1) William J . Perry , Desert Storm and Deterrence , Foreign Affairs , Fall 1991 , vol 70 No. 4 (pp 66-82) p. 64 .

(2) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء لغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 477 .

(3) د. حسين شعبان ، " السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط الأهداف والنتائج " ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد 43

، يناير 1993 (111-132) ، ص 113 .

له فى أى لحظة من اللحظات أى مخرج " كريم " أو أى مخرج يتيح له حتى أن " ينفذ بجلده " وقد جسد هذا الموقف تصريح الرئيس بوش فى 21 ديسمبر بعد قرار الإفراج عن الرهائن حين اعتبر أن هذا الإفراج " يصحح جريمة ارتكبتها العراق حين احتجز هؤلاء الرهائن " . (1) أما فيما يتعلق بجوهر الأزمة فقد قال بوش " إن انسحاب العراق من الكويت ليس كافيا لحل الأزمة ، وإنما يجب حلها أن يتم نزع قوة العراق العسكرية ، وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية ، وكذلك يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التى لحقت بجميع الأطراف فى المنطقة . " (2) كما جسده أيضا لقاء عزيز - بيكر فى جنيف وهو لقاء لم يكن يمثل فى حقيقته بحثا عن مخرج سلمى ولكنه كان لقاء لتوجيه إنذار أمريكى تضمنته رسالة بوش والتى رفض عزيز تسلمها (بعد أن قرأها) والتى مضمونها " إما أن تخرج الآن وبلا شروط من الكويت وإما سيتم تدمير قواتك تماما " . ثم جسد هذا الموقف الرفض الأمريكى للمبادرة الفرنسية التى حاولت قبل إنتهاء المهلة التى حددها مجلس الأمن بساعات إصدار بيان مجلس الأمن يتضمن ست نقاط لحل الأزمة (وهى مبادرة تردد أن العراق رفضها أيضا) . وأخيرا جسد هذا الموقف رفض الولايات المتحدة للوساطة السوفيتية ، حتى بعد إندلاع الحرب نفسها لمحاولة تجنب الحرب البرية على الرغم من قبول العراق للانسحاب الكامل وغير المشروط طبقا لقرارات الأمم المتحدة . (3)

القضية الثانية :

ضرورة إبعاد إسرائيل تماما عن أن تصبح طرفا مباشرا فى الأزمة حتى لو تعرضت للهجوم . وكانت هذه المسألة بالغة الحساسية . ذلك أن اشتراك إسرائيل فى الأزمة سوف يترتب عليه حتما فك التحالف المناهض للعراق وإحتمال تحول كامل فى موقف الدول العربية والرأى العام العربى لصالح العراق . ويبدو أن الرئيس صدام عول كثيرا على هذه النقطة فى حساباته . فهو يعرف أن إسرائيل لم تعتد أبدا أن تصمت وخصوصا إذا هوجمت ومن ثم فلن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تمنع إسرائيل من الدخول طرفا مباشرا فى المعركة مع أول صاروخ يسقط عليها . وشكل ذلك تحديا ومعضلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ،

(1) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 480 .

(2) المرجع السابق ، ص 481 .

(3) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، ص 507 .

لكن الولايات المتحدة نجحت فعلا في مواجهة هذا التحدي ، صحيح أن إسرائيل استغلت هذا الوضع أفضل استغلال وقبضت ثمنا باهظا لهذه " التضحية الكبرى " ، لكن النتيجة فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة تجميع سائر خيوط الأزمة في يدها كانت واحدة .

ولم يكن هناك قوة أخرى تستطيع شراء صمت إسرائيل أو فرضه إلا الولايات المتحدة ، وربما كانت مهمة الولايات المتحدة أهون نسبيًا قبل بداية الحرب فقد كانت المساعدات المالية والعسكرية والتلويح بمفاهيم سياسية إسرائيلية كبيرة بعد إنتهاء الأزمة تكفى لإقناع إسرائيل بمزايا العمل خلف الكواليس دون الظهور على خشبة المسرح ، لكنه مع بداية الحرب وإحتمال تعرض إسرائيل للهجمات الصاروخية العراقية ، فقد استلزم الأمر حضورا أمريكيا على أعلى المستويات في إسرائيل نفسها طول فترة الحرب .

وقبل بدء العمليات العسكرية سافر إلى إسرائيل سرا كل من لورانس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية والجنرال روبرت وولفوتيز من رئاسة أركان الحرب المشتركة وظلا هناك حتى إنتهاء المعارك ، وكان الهدف من هذا الحضور هو ضمان ألا تفقد إسرائيل أعصابها خلال الحرب وتتخلى عن تعهداتها بعدم التدخل في المعركة . (1) وأخيرا كان على بوش أن يواجه أهم التحديات على الإطلاق وهى إقناع الرأى العام الأمريكى والكونجرس بحتمية مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب وقيادتها للأزمة حتى نهايتها المحتومة . (2) والواقع أن نجاح بوش فى بناء التحالف المناهض للعراق وفى الحصول على غطاء قوى من الشرعية الدولية كانت كلها عوامل هيات ومهدت لتعبئة الرأى العام الأمريكى والتغلب على مخاوفه من " فيتنام " أخرى . ورغم أن المعارضة داخل الكونجرس لم تكن هينة إلا أن الرئيس بوش استطاع فى نهاية الأمر أن يحصل من الكونجرس فى 12 يناير 1991 على تصريح باستخدام القوة إذا لزم الأمر وبأغلبية ضئيلة نسبيا (52 صوتا ضد 47 فى مجلس الشيوخ) ، و 250 صوتا ضد 183 فى مجلس النواب) ، بعد ذلك كان بوش هو وحده الذى يستطيع أن يقول متى يبدأ القتال ومتى ينتهى . (3) ومن هنا تبين لنا

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة 1991 ، ص 66 .

(2) ابراهيم نافع ، الفتنة الكبرى : عاصفة الخليج ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسة والنشر 1993 ، ص 25 .

(3) . (3) Diliphero , the Gulf War Desert Shield to Desert Storm , op cit pp. 140 - 208 .

ماهية الدور الأمريكى فى عالم ما بعد الحرب الباردة فهى فى سبيل سياسة جديدة تركز على مصلحتها تركيزا مطلقا وتضع الولايات المتحدة أولا وليس فقط أولا بل كذلك ثانيا وثالثا.⁽¹⁾ وكذلك وضع أمريكا الآن كقوة أعظم يؤثر على تشكيل حدود العلاقة بينها وبعض الدول الطامحة إلى لعب دور أكبر فى محيطها الإقليمى مثل كوريا الشمالية وإيران ، فى واقع الأمر فإن هناك جملة من الموضوعات الخلافية فى العلاقة الأمريكية الإيرانية تزيد فى حساسيتها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التى ترتبها هيمنة دولة إسلامية ثورية مثل إيران عليها . وأحد تلك الموضوعات هو الموقف من الإرهاب ، وتعبير الإرهاب يستخدم فى هذا الشأن للدلالة على دعم حركات الإسلام السياسى ، ورفض النهج السلفى لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى . كذلك فإن من الموضوعات الخلافية بين البلدين التسليح الإيرانى (لاسيما التقليدى) على نحو تراه الولايات المتحدة يخرج من حيز الحدود القومية إلى نطاق تهديد حدود دول الجوار العربى . وأخيرا فإن هناك قضية حقوق الإنسان الإيرانى التى تكتسب أهمية مضافة فى عالم يتخذ له واجهة ديمقراطية .

ولقد عبرت العديد من الوثائق الصادرة فى عهد جورج بوش عن الإستراتيجية الأمريكية المرشحة للتعامل مع التهديد الإيرانى المحتمل لمنطقة الخليج ، سواء من خلال تسميته صراحة أو بالإشارة إليه من طرف خفى . وفى هذا الخصوص صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية فى عام 1992 وثيقتان مهمتان ، عدت أولهما مناطق التوتر الراهنة والمحتملة وجعلت منطقة الخليج والشرق الأوسط منها بمنزلة القلب ، وأكدت على حق الولايات المتحدة فى منع أى تحد من قبل " أى قوة عدوانية " كما أيدت حقها فى إتخاذ الوسائل المناسبة لحماية مصادر النفط والممرات المائية .⁽²⁾ أما الوثيقة الثانية فقد تضمنت " سيناريوهين " لأزميتين إقليميتين ربما تعرضت لهما الولايات المتحدة ، ووضعت تصورهما لكيفية التصرف حيالهما ، كانت إحدى الأزميتين هى اجتياح كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية فى عام 1993 ، وكانت الثانية هى محاولة قوة معادية لم تحدد للسيطرة على منابع النفط

(1) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 485 .

أنظر أيضا محمد عصفور ، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى ، (القاهرة : القارئ العربى ، ط 1 ، 1991) ،

ص 120 .

(2) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، ص 540 .

وموانئ الخليج في عام 1999 . وفي هذه الحالة الأخيرة اقترب الحل الأمريكي لفض الأزمة من نظيره المتبع في " عاصفة الصحراء " . ⁽¹⁾

وعندما تولت إدارة كلينتون السلطة في الولايات المتحدة كان ذلك إيذانا بإضافة المزيد من أسباب التوتر للعلاقة الأمريكية الإيرانية ، فالديمقراطيون ذوو خبره سيئة في التعامل مع إيران منذ اندلعت أزمة الرهائن الأمريكيين واطاحت بإدارة الرئيس جيمي كارتر ، وفي هذا السياق أنت التصريحات والتقارير الصادرة عن المسؤولين الرسميين لتعبر عن شدة الخصومة الأمريكية تجاه إيران ، وتعاود الإلحاح على محاور الخلاف الثلاثة : الإرهاب والتسلح وحقوق الإنسان ، فبعد أقل من شهرين من تسليم بيل كلينتون لمقاليد السلطة ، صرح توماس مكنمارا منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية بأن إيران هي أخطر " الدول الداعمة للإرهاب " . ⁽²⁾ وانعكس ذلك في التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية حول الإرهاب في العالم حيث ورد أن " إيران كانت الدولة الراعية للإرهاب الأكثر خطورة خلال عام " . ⁽³⁾

كذلك أدان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية إيران ووصفها بأنها " دولة خارجة على القانون الدولي " نسبة إلى علاقاتها بحركات الإسلام السياسي المتطرفة وتصميمها على حيازة أسلحة الدمار الشامل . ⁽⁴⁾ تزامن مع ذلك ورافقه التهديد الأمريكي بفرض عقوبات تجارية على إيران ، ⁽⁵⁾ وتجميد 22 مليون دولار قيمة ممتلكاتها العقارية ⁽⁶⁾ فضلا عن كيل الإتهامات لأعوانها بتدبير أعمال تخريبية داخل الولايات المتحدة أهمها تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك . ⁽⁷⁾ وبطبيعة الحال فإن تماس المصالح الإسرائيلية مع

(¹) محمد حسنين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص 463 - 507 .

(²) التقرير الإستراتيجي العربي 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(³) Dilip hero , op cit ., 140 - 208 .

(⁴) د. حسن نافعة ، الأولويات الدولية المتغيرة في الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات

العربية 1991 ، ص 107 .

(⁵) د. حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 490 .

(⁶) H . H Tickin : The Political Economy of Soviet - Us Relation over the invesion of Kuwait in the period August 1991 to March 1991 , in Haim Bresheeth and Nira guval Devis , Zed Books , 1991 , pp. 30-39 .

(⁷) مارسيل مير ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمات الخليج ، دار سعاد الصباح

، ط 1 ، 1992 ، ص 89 .

تضييق الخناق على حركة المقاومة الإسلامية فى الأراضى العربية المحتلة قد حدا بالمسؤولين الإسرائيليين إلى إذكاء الحملة الأمريكية ضد إيران وأصوليتها الإسلامية الداعمة للإرهاب فى الشرق الأوسط . (1)

رغم أن التحليل السابق يفضى إلى نتيجة منطقية مؤداها إخضاع السلوك الإيرانى لنوع من المراقبة الأمريكية الدقيقة فى مناطق متعددة ، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجه أو جانب آخر من الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، يتمثل فى تخويل إيران قدرا محسوبا من حرية الحركة للتعبير عن طموحاتها الإقليمية وإيهامها القدرة على التحدى الجزئى للإدارة الأمريكية ، وهذا مبرر كاف لتكثيف وتحديد الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج . (2)

إن تغيير الطبيعة القانونية لجزيرة أبو موسى الإماراتية ، والسكوت على الانتهاك الإيرانى للسيادة العراقية المرة تلو الأخرى ، يدخل فى باب تشجيع إيران على عرض القوة وتوظيفه أمريكيا لإبتزاز الدول الخليجية . بقول آخر إذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران تحدد حكامها إلى إتباع سياسة عقلانية فى مجالها الحيوى ، فإنها فى ذات الوقت تستثير حماسهم للتمدد الجغرافى وإعادة بناء القوة الإقليمية لدولتهم ، أكثر من ذلك يوجد ثمة إتجاه آخر فى التحليل يشير إلى بواكير تبلور تنسيق أمريكى إiranى مشترك يفسره كل من الطرفين حسب هواه ويوظفه لما يخدم صالحه فى منطقة الخليج . سند هذا المنطق فى التحليل وجود سابقة لمثل هذا التنسيق الثنائى بعد الثورة من خلال ما عرف باسم " إيران جيت " فضلا عن أن هناك خطأ فى القيادة الدينية السياسية المزدوجة لإيران (على خامينى المرشد العام وهاشمى رافسنجاني رئيس الجمهورية) لايمانع فى استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة رغم هجومه بين حين وآخر على " الاستبداد الدولى " . (3) مثل هذا الخط أو الإتجاه يقف فى وجه التيار المتصلب المضاد الذى يتزعمه بعض منفذى عملية إحتلال السفارة الأمريكية ، والذى لايعارض فقط استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة بل هو يحرص على العودة مجددا لأسلوب إختطاف الرهائن الأمريكين . (4)

(1) التقرير الإستراتيجى العربى 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

(2) د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العلاقات السياسية بين العرب وإيران ، مرجع سبق ذكره ، القاهرة ، 1993 ، ص 374 .

(3) المرجع السابق ، ص 375 .

(4) لطفى الخولى ، الإتحاد السوفيتى وكومنولث الجمهوريات : عوامل الوحدة وعوامل التفكيك ، الفرسان ، عدد 726 ،

الفصل الثالث

السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الأولى

ننقل إلى علاقات إيران بالاتحاد السوفيتي فنجد أن تطور هذه العلاقات يعد نموذجا لانعدام الثقة بين قوتين واحدة عظمى والأخرى إقليمية . وأن الثورة الإيرانية فاجأت النظام السوفيتي بنفس القدر الذي فاجأت به الولايات المتحدة . ولكن السوفييت لم يكن لديهم الكثير ليفقدوه واستطاعوا بسرعة وضع استراتيجية جديدة عندما أيقنوا أن نظام الشاه قد قضى عليه نهائيا ، فعاد زعماء الحزب الشيوعي الإيراني " تودة من منقاهم وبدأو يعيدون بناء الحزب وتحالفوا مع الخوميني بإيعاز من الإتحاد السوفيتي ، ولكن سرعان ما انفجرت الخلافات ووضحت أهداف الحزب الحقيقية وأضطر الحزب إلى العودة مرة أخرى إلى العمل السري عام 1981 واحتل حزب الله مقعده في البرلمان . وعندما قامت حرب الخليج الأولى حاول السوفييت إقناع الإيرانيين بقبول مبدأ التفاوض بشأن تسوية للحرب ، والمحوا إلى اضطرارهم إرسال أسلحة إلى العراق في حالة هجوم إيران على الأراضي العراقية ، وتجاهلت طهران الإنذار السوفيتي واستأنف الإتحاد السوفيتي شحن الأسلحة للعراق وسقطت الصواريخ الروسية على المدن الإيرانية . (١)

وهذا الفصل يتكون من ثلاث مباحث :-

المبحث الأول :- سلوك الإتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج الأولى .

المبحث الثاني :- الإتحاد السوفيتي والحرب .

المبحث الثالث :- الجهود الدولية لتحقيق السلام .

(١) جاري سيك ، مرجع سبق ذكره ، ص 309.

المبحث الأول

سلوك الإتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج الأولى .

قبل أن تندلع الحرب العراقية - الإيرانية اظهر الإتحاد السوفيتي عدم ارتياحه لتصاعد التوتر في علاقات الدولتين لخوفه من أن ينتهي به الأمر بالتورط إلى جانب أى منهما ، مما كان سيتسبب في إحراج بالغ لسياساته . ودفعاً لهذا الاحتمال غير المرغوب ، حاول السوفييت أن ينتهجوا مسلكاً حيادياً من طرفي النزاع ، وإن كانت توجهات أجهزة الإعلام السوفيتية قد أظهرت ميلاً أكثر تعاطفاً مع إيران . (¹) فلقد كانت وجهة النظر السوفيتية هي أن تفاقم هذا النزاع العراقي الإيراني سيؤدي إلى شق جبهة القوى المعادية للإمبريالية في الشرق الأوسط . وبالتالي فقد شجع الإتحاد السوفيتي جهود الوساطة الدولية المبذولة لاحتواء هذا النزاع وإنهائه ، وهي الجهود التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية أبرز الأطراف القائمين بها في ذلك الوقت .

ولعل من الأمور الجديرة بالتنويه ، أنه عندما اشتكت إيران من استمرار السوفييت في تزويد العراق بالأسلحة ، وهددت بسحب سفيرها في موسكو كبادرة احتجاج على ما أسمته بالمسلك السوفيتي المعادي لها ، عرض السوفييت على الحكومة الإيرانية استعدادهم لبيعها بعض ما تحتاج إليه من الأسلحة السوفيتية حتى يستمر في توريد أسلحته للعراق تنفيذاً للعقود المبرمة بينهما والتي يرجع بعضها إلى تواريخ سابقة على وقوع الثورة الإيرانية نفسها ، ولكن إيران ادارت ظهرها للعرض السوفيتي تحت مبرر أنها تخلت عن دورها السابق كشرطي للخليج ، وإنها لم تكن راغبة في أن تبعثر أموالها على شراء الأسلحة ، وكان ذلك قبل اندلاع حربها ضد العراق في سبتمبر 1980 . (²)

وبنشوب الحرب وجد السوفييت أنفسهم في موقف بالغ الصعوبة والخرج بسبب المعاهدة التي تربطهم بالعراق من جهة ، ولأن الإتحاد السوفيتي ظل ولسنوات طويلة المورد الرئيسي للعراق بالسلاح ، وذلك بالإضافة إلى المعارضة المتشددة التي أظهرها العراق

Robert O. Freed man, soviet policy towards the Middle East
since the invasion of Afghenistan, Jowrnel of Internetonel affairs , summer
1981,p.298 .

I bid, p. 299 .

(¹)

(²)

لإتفاقات كامب ديفيد ، وإمكاناته التي كانت تؤهله لدور قيادي ضخم في المنطقة العربية ، كما أن التعاون العراقي السعودي الذي أخذه يتوثق بينهما قبل نشوب الحرب كان يرفع من احتمال أن يتمكن العراق من جذب السعودية بعيدا بعض الشئ عن ارتباطها القوى بالولايات المتحدة .⁽¹⁾ وفوق ذلك كله ، فإن دعم العراق عسكريا في حرب ضد إيران كان يبرهن للعرب وبالدليل العلمي على إمكانية التعامل مع الإتحاد السوفيتي حليف موثوق فيه بعد فترة من الشكوك التي لحقت بسمعته في هذا الصدد وبخاصة بعد حرب أكتوبر 1973 .⁽²⁾ كما أن تأييد العراق بوسيلة إمدادات السلاح كان يضمن للسوفيت ولحلفائهم في أوروبا الشرقية حاجتهم من النفط العراقي دون انقطاع .

فكان الإتجاه داخل القيادة العليا السوفيتية موزعا بين من عارضوا تأييد العراق عسكريا في هذه الحرب ، وبين من عارضوا بالمقابل أن يلقي الإتحاد السوفيتي ثقله وراء إيران . فالذين عارضوا دعم العراق عسكريا أسسوا معارضتهم على جملة من الأسباب كان من أهمها اضطهاد الحكومة البعث للشيعيين العراقيين ، وتحرك العراق بعيدا عن روح معاهدة الصداقة والتعاون التي تربطه بالإتحاد السوفيتي منذ عام 1972 . والذي وصل إلى حد التهديد بالتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، وبالإضافة فقد كانت هناك عدة أسباب أخرى منها :⁽³⁾

1- إن إنحياز الإتحاد السوفيتي الصريح إلى جانب الطرف العراقي سواء عبر ذلك عن نفسه في صورة الدعم العسكري أو التأييد السياسي لأهداف العراقيين في حرب الخليج ، كان لابد وأن يضعف من عداة النظام الإيراني الحاكم للولايات المتحدة ولسياساتها في المنطقة . لذا فإن السوفييت أرادوا أن يظل عداة الحكم الإيراني منصبا بكامله على الولايات المتحدة لأن ذلك كان يسهل نسبياً من مهمة القوى اليسارية في إيران ، وهي القوى التي كانت قد دخلت مرحلة التحالف التكتيكي أو المرحلي مع نظام خميني المتطرف ضد خصومه الموروئين من عهد الشاه . ولذلك فقد حرص السوفييت على تجنب استفزاز النظام الإيراني بدعم مفتوح يقدمونه للعراق ، حتى لا يتحول اليساريون الإيرانيون في نظر هذا النظام إلى خصوم بالتبعية ، وإنما أرادوا على العكس أن يثبتوا الإيرانيين عمليا أنه رغم معاهدتهم مع العراق ، فقد أمتنعوا عن تزويده

I bid, p. 300.

(¹)

I bid, p. 301 .

(²)

I bid, p. 302 .

(³)

بالسلاح حتى لا يكون أدواته في غزو إيران واحتلال أراضيها وتفكيك كيائها . كذلك فقد أراد السوفييت أن يثبتوا للنظام الإيراني إنه لم يكن ثمة خوف منهم على إيران ، وأنهم لا يشكلون تهديدا لأنها بوجودهم في أفغانستان كما حاولت الولايات المتحدة أن تصور الأمور لهم ، وإنه إذا كان للإيرانيين عدو يتأمر عليهم ويتحرك ضدهم ، فهو الولايات المتحدة وليس الإتحاد السوفيتي .

2- تخوف الإتحاد السوفيتي من ردود الفعل الإقليمية ضد أي إجراء عسكري جديد من جانبه خاصة وأن علاقاته بدول المنطقتين الخليجية والعربية كانت تتميز عموما بدرجة عالية جدا من الحساسية المتبادلة . وكمثال فإن تدخل السوفييت بوسيلة امدادات السلاح إلى جانب العراق كان لابد وأن يستثير معارضة النظام البعثي الحاكم في سوريا والذي كان أقرب حلفاء الإتحاد السوفيتي في المنطقة العربية ، كما كان مؤيدا قويا لثورة الخميني الإسلامية في إيران ، فضلا عن علاقته الوثيقة بنظام القذافي في ليبيا بارتباطاته العسكرية القوية مع الإتحاد السوفيتي . ⁽¹⁾ يضيف إلى ذلك أن النظام السوري الحاكم كان يتمتع بنفوذ قوى على منظمة التحرير الفلسطينية ، وبتأثير كبير على مجريات الحرب الداخلية في لبنان من خلال التواجد العسكري السوري المكثف في تلك الدولة العربية المجاورة ، كما أن هذا النظام كان ينتهج سياسات العداء المكشوف للغرب وللولايات المتحدة بالذات ، كما كان من أقوى خصوم تسويات كامب ديفيد ومن الداعين البارزين إلى اشراك السوفييت في أية تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط ، كذلك كانت سوريا تشكل ضلعا رئيسيا فيما أسمى بـجبهة الصمود والتصدي في الوطن العربي ضد مبدأ التسوية السلمية والتعايش السلمي مع إسرائيل . ⁽²⁾ ومن هنا فإن دعم السوفييت للعراقيين في هذه الحرب كان يعنى عمليا تقوية مركز البعث العراقي الحاكم والذي كانت علاقته بالبعثيين السوريين قد ساءت إلى النقطة التي انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين منذ أواخر عام 1979 بعد أن اتهمت العراق حكومة الأسد بتدبير مؤامرة للإطاحة بنظام الحكم في بغداد ، وهي المؤامرة التي قيل أنها اعتمدت في تنفيذها على مجموعة من العناصر القيادية . البارزة في حزب البعث العراقي نفسه .

(1) د. إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 212 .

(2) المرجع السابق ، ص 213 .

ولهذا وجد السوفييت أنفسهم واقعين فى مأزق إذ كان عليهم أن يختاروا بين جناحى البعث الحاكمين فى بغداد ودمشق بخلافاتهما المستحكمة وعلاقاتهما العدائية المتطرفة ، وللتخلص من تلك الورطة السياسية ، لم يكن أمامهم سوى أن ينهجوا خطا متحفظا من موضوع دعمهم العسكرى للعراق فى حربها ضد إيران على اعتبار أن ذلك التحفظ كان أنسب المواقف العملية التى يستطيعون بها أن يحفظوا توازنهم فى مثل هذه الظروف الصعبة ، ويحافظوا على مصالحهم الحيوية فى هذين البلدين العربيين الرئيسيين ، خاصة وأن كفة الميزان فى الشرق الأوسط بدأت ترجح لصالح الولايات المتحدة بعد أن أقامت مصر علاقات قوية معها وقادت حملة معادية للإتحاد السوفيتى فى عهد الرئيس أنور السادات ، مما زاد الأمور بالنسبة للسوفييت سوءا على سوء ودفعهم إلى التثبث بمواقفهم الباقية لهم فى المنطقة العربية فى مواجهة كل تلك التحولات السلبية . (1)

3 - علاوة على ما سبق ، فإن تدخل السوفييت بالأسلحة إلى جانب العراقيين ، وبالتالى تمكينهم من أن يصبحوا القوة الإقليمية الأولى فى الخليج بعد تجزئة الكيان الإيرانى أو الإجهاز على قوته العسكرية ، كان لابد وأن يحرك حساسيات الدول الأخرى فى الخليج ويدفع بهم فى مسارات سياسية ودولية معادية للسوفييت ، وذلك فيما إذا حسوا بأن وراء هذا الدعم العسكرى الكامل للعراق مخططاً استراتيجياً سوفيتياً بعيد المدى . (2) فالسعودية مثلا ستكون أكثر الأطراف المتضررة من ذلك التحول ، وذلك لأن أى زيادة فى قوة العراق العسكرية أو فى نفوذه السياسى فى الخليج أبعد من حدود معينة ، لابد وأن يترتب عليها انحسار مماثل فى قوة السعودية ونفوذا وهى التى تطمح فى أن يكون لها الثقل الأكبر فى توجيه السياسات وتحريكها فى هذه المنطقة الخليجية التى تشكل المجال الحيوى الأول لأمنها وإستقرارها.

وعلى الجانب الآخر ، فإن وجود عراق قوى مدعوم بالنفوذ السوفيتى على حدود السعودية كان من المحتمل أن ينتهى إلى أحد نتيجتين :

فأما أنه سيشكل عامل ردع وضغط قويين على السعودية فى إتجاه عدم التقارب أكثر مع الولايات المتحدة ، أو دفع السعودية كرد فعل دفاعى أكثر وأكثر فى إتجاهها وهو ما لم يكن

(1) Georgee w. Breslauer, Soviet stsategy in the Middle east, Boston, 1990, p. 123

I bid, p. 125 .

(2)

السوفييت راغبين في حدوثه ، فالسوفييت كانوا يتطلعون دائماً إلى إحداث تحول في الموقف السعودي يجعله أقل ارتباطاً بالولايات المتحدة ، وليس دفعهم إلى الارتقاء في أحضانها بسبب الخوف من الإتحاد السوفيتي والعراق بآرائه ومقاهيمه وممارساته الراديكالية في أمور السياسة والحكم .

وبالمثل فإن رد فعل الكويت من قبل ذلك تغير ، كان من المحتمل أن يدفعها هي الأخرى إلى زيادة اعتمادها على الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات المماثلة على أمنها والقريبة منها ، وهو أيضاً ما لم يكن يحبذه الإتحاد السوفيتي نظراً لأن الكويت كانت من الدول الخليجية القليلة التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الإتحاد السوفيتي بل وتحصل على بعض أسلحته .

وباختصار فقد أراد الإتحاد السوفيتي إحتواء رد فعل خليجي عنيف من هذا النوع الذي أشرنا إليه والذي قد تساعد عليه أو تعجل به مساندته عسكرياً للعراق في حربها ضد إيران ⁽¹⁾. فالإتحاد السوفيتي كان يتفهم جيداً من موقعه كقوة عالمية ، لعبة الصراع والتنافس على القوة في الخليج بكل أبعادها وتشابكاتها وبالتالي مضاعفاتها ، كما كان مدركاً تماماً لتلك الدرجة العالية من الحساسية التي سيخلقها أي تغيير جديد في معادلات القوة العراقية الإيرانية على مستوى المنطقة الخليجية بأسرها ، فهذه المعادلات هي التي تتحكم وإلى أبعد حد في تقرير السياسات وردود الأفعال الخارجية لهذه الدول الخليجية كلها ودون استثناء ولعل تلك الاعتبارات مجتمعة هي التي جعلت الإتحاد السوفيتي يحاول أن يتجنب الضرر الذي يمكن أن يؤدي مركزه ومصالحه في هذه المنطقة إذا ما أصبح مشتبكاً فيها إلى جانب طرف ضد طرف آخر ⁽²⁾.

في نفس الوقت فقد أراد السوفييت من وراء موقفهم الحيادي هذا أن يلتفوا حول استراتيجية الولايات المتحدة في الخليج ، استراتيجية التدخل العسكري النشط والانتشار السريع ، بالأسلوب غير المباشر وذلك لإحراجها وإضعاف المبررات التي استخدمتها في الاقتراب من دول المنطقة ، وبالتالي التقليل من جاذبيتها السياسية والأمنية لهذه الدول التي كانت الولايات المتحدة تتسابق في الحصول على دعمها لخططها ومشاريعها . فالسوفييت

Ibid, p. 131.

(¹)

Ibid, p. 131.

(²)

أرادوا أن يقولوا لهذه الدول أننا بدعوتنا إلى تحييد منطقة الخليج في صراعات القوة الدولية ، وبوقوفنا موقف الحياد عملياً في هذه الحرب الخليجية .⁽¹⁾ فإننا نريد أن نبعد عن أنفسنا هذا التهديد العسكري الذي تواجهنا به أمريكا من منطقة الخليج ، أي أننا مهددون أيضاً في أمننا بهذه الخطط والاجراءات في وقت لا ينهض فيه شاهد على واحد على وجود تهديد من جانبنا لأي دولة من دول المنطقة ، فلا النفط مهدد ، ولا طرق نقله عبر المضائق والممرات المائية التي يمر فيها الغرب مهددة ، إذن ما هو معنى تحويل المنطقة الخليجية إلى بؤرة صراع عسكري بين القوى الكبرى بلا أساس من حاجة أو مبرر؟

وإذا كانت تلك هي الاسباب التي جعلت الإتحاد السوفيتي يسلك في النهاية مسلكاً حيادياً من أطراف حرب الخليج ، فما هي بالمقابل الحجج التي ساقها أنصار دعم إيران على حساب العراق داخل القيادة العليا السوفيتية⁽²⁾؟ من ضمن الحجج التي قيلت أن ثورة الخميني قد جذبت إيران بعيداً عن النفوذ الأمريكي وفصمت عرى التحالف العسكري والسياسي الوثيق الذي كان قائماً بين إيران والولايات المتحدة ، وأن هذه الثورة وجهة لطمة عنيفة للمصالح الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط ، كما أن مسلك إيران المتصلب خلال أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران قد أذل كبرياء أمريكا والحق أضراراً بالغة بسمعتها في المنطقة .

ثم أن شعب إيران الذي يبلغ تعدادة ثلاثة أضعاف الشعب العراقي وبموقع إيران الإستراتيجي في الخليج وقربها من مضيق هرمز ، كانت كلها عوامل أكثر إيجابية بالنسبة للمصالح السوفيتية يضيف إلى ذلك الحدود المشتركة بين إيران والاتحاد السوفيتي وبين إيران وأفغانستان التي أصبح للاتحاد السوفيتي تواجد عسكري مباشر فيها⁽³⁾، ومن هنا فإن تزويد السوفييت للعراق بالسلح كان سيدفع بإيران إلى مساندة الثوار الأفغان وتحريضهم على مقاومة الوجود السوفيتي في بلادهم .

أيضاً كان من بين الأسباب التي ذكرها أصحاب هذا الإتجاه أن تزويد إيران بالسلح كان من الممكن أن يغري إيران باستئناف تصدير شحناتها من الغاز الطبيعي إلى الإتحاد

(1) جمال علي زهران " الدور الروسي في توازن أمن الخليج (مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر، 1995) ، (48 - 59) ،

(2) R. K. RAMAZANI, Iran's revolution the search for consensus, op. cit., p. 89.

(3) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

السوفيتي والتي كانت إيران قد قطعتها قبل فترة وجيزة من اندلاع الحرب . ولكن يبدو أن هذا الإتجاه قوبل بمعارضة الفريق الآخر الذي أكد على المضمون المعادي للشيوعية الذي يحمله تيار الثورة الإسلامية في إيران ، وكذلك على الحاجة إلى الإبقاء على العراق وإيران لتوجهاتهما المعادية للسياسة الأمريكية ، ضمن ذلك الإطار وعدم إجبار أي منهما على الخروج منه بسبب المساعدات العسكرية التي يمكن أن يقدمها الإتحاد السوفيتي لأحد الطرفين على حساب الآخر ⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق أخذ الإتحاد السوفيتي يتبنى التفسير الذي يقول أن الحرب العراقية الإيرانية تعمل على إضعاف الدولتين كما أنها تخلق الظروف التي تشجع على التدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج لاستعادة المواقع ورؤس الجسور التي فقدتها الولايات المتحدة في مرحلة سابقة .

وفيما يتعلق بمدى إلزام المعاهدة العراقية السوفيتية الإتحاد السوفيتي بالتدخل عسكرياً إلى جانب العراق في هذه الحرب ، حاولت الحكومة السوفيتية أن تبحث لنفسها عن مخرج من هذا الإشكال عندما زعمت أن المعاهدة هي معاهدة سلام وليست معاهدة حرب ، وبالتالي فإن احتمال التدخل فيها غير وارد ولا مطروح ، وأكدت أن السبيل السليم الوحيد المؤدى إلى وقف النزاع المسلح لن يكون إلا بالتسوية السياسية للمسائل المتنازع عليها بين الطرفين بما في ذلك مسألة الأراضي والحدود ⁽²⁾ ولعله مما يلفت الانتباه أن السوفييت ظلوا يدافعون ، منذ اللحظة الأولى لاندلاع حرب الخليج عن وحدة الأراضي الإيرانية وسلامتها ويعربون عن معارضتهم لأية محاولة تهدف إلى المساس بالكيان الإقليمي لإيران ، وكان من ضمن ما قالوه أن الإتحاد السوفيتي الذي نجح في أن يقيم علاقات تقليدية من حسن الجوار مع إيران سيقف بحزم ضد التدخل الخارجي في شئون إيران الداخلية من أي جانب كان ، وأياً ما كان شكل ذلك التدخل أو المبرر الذي يركز عليه بل أنه سيعتبر أي تدخل عسكري في شئون إيران عملاً يمس مصالحه الأمنية وهو ما لن يقبله أو يسمح به .

وجدير بالذكر أن هذه الرسالة التحذيرية السوفيتية كانت موجهة بالأساس إلى العراق الذي أخذ يتكلم في بداية هذه الحرب عن إمكانية تقسيم إيران ودعم المطالب الانفصالية لبعض الأقليات العرقية فيها ، وهو إتجاه لم يشأ الإتحاد السوفيتي أن يسايره حتى لا يسجل عليه

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 216 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 218 .

موقفه فيما بعد ، وبالاخص إذا تطورت مجريات حرب الخليج لصالح إيران ضد العراق ⁽¹⁾. وفي هذا المقام يصبح من الضروري أن نشير إلى هذا الموقف السوفيتي المحايد أو المتوازن من طرفى حرب الخليج ، كما قيل فى وصفه أثار بطبيعة الحال الشعور بالضيق والامتعاض لدى العراق ⁽²⁾ وإن كانت دبلوماسية العراق الهادئة حتى فى ظروف الحرب والتهديد الخارجى ، حاولت على قدر الامكان عدم التحول بهذا الموقف السوفيتي السلبي منها إلى قطيعة فى علاقات الدولتين ، بل وتجنب الإشارة إليه بعبارة النقد الصريح حتى وإن كانت الزيارات المتعددة التى قام بها كبار المسؤولين العراقيين إلى موسكو لشرح أبعاد الموقف العراقى ودوافعه من هذه الحرب ، وتذكير السوفييت بتعهداتهم الرسمية المكتوبة حيال العراق ، ولم تثمر النتيجة المرجوة ، وبكل ما كان يعنيه ذلك من انعكاسات أليمة على مجهود العراق فى حربها ضد إيران ، وحيث وجدت نفسها أمام ضرورة توفير بديل فوري يستطيع أن يعوضها عن نقص إمدادات الأسلحة السوفيتية وقطع الغيار ، وهو خيار لم يكن سهلاً أبداً فى مثل ظروفه ، وإنما استلزم من العراق بذل جهود دبلوماسية مكثفة ومتواصلة حتى استطاع أن يتجاوز التحدى الذى وجد نفسه أمامه وحيث طالت الحرب ولا تبدو نهاية واضحة لها فى الافق المنظور ⁽³⁾.

وإذا كانت قد حدثت منذ منتصف عام 1983 بعض التحولات السلبية فى مجرى العلاقات السوفيتية الإيرانية أثر الحملة العنيفة التى شنتها حكومة الثورة الإسلامية فى طهران ضد حزب تودة الشيعى الذى اتهمته بالخيانة وبعمالته للإتحاد السوفيتى ، وما تلى ذلك من اعتقال قادة الحزب وتقديمهم إلى المحاكمات مع طرد عدد من الدبلوماسيين السوفييت العاملين فى إيران واتساع حجم التأييد الإيرانى للثوار المسلمين الأفغان فإنها قضت على كل أمل كان يراود السوفييت حول امكانية تقدمهم بمبادرة تستطيع إقناع إيران بإنهاء حرب الخليج . وللحقيقة ، فإن كل ما تمخض عنه هذا التحول السلبي من تأثير على الموقف السوفيتي من الحرب العراقية الإيرانية ، لم يتجاوز القرار الذى اتخذته الحكومة السوفيتية برفع الحظر الذى سبق وأن فرضته على إرسال الأسلحة إلى العراق ، وإن كانت قد حرصت على أن تبقى

⁽¹⁾ عبد المجيد تراب زمزمى ، الحرب العراقية الإيرانية - الاسلام والقوميات ، الوكالة العالمية للتوزيع 1985 ، ص 259 .

⁽²⁾ بير بيلو ، إعداد سوسن حسين ، بغداد - طهران لعبة - الاثنين الكبار ، مجلة السياسة الدولية (8) العدد 85 يوليو 1986

(265-266) ، ص 266 .

Dil.ip Hiro, Iran under the ayat allahs, op., cit., p. 292.

⁽³⁾

الامدادات العسكرية السوفيتية ضمن الاطار الذى لا يخرج بمجهود العراق فى تلك الحرب عن الهدف الدفاعى البحت ⁽¹⁾.

وتجدر الملاحظة إلى أنه على الرغم من تدهور العلاقات السوفيتية الإيرانية واستئناف علاقات التعاون العسكرى مع العراق ، فإن الإتحاد السوفيتى لم يضغط على حليفه الكورى الشمالى لى يوقف إمداداته العسكرية لإيران ، وهو الدور الذى قاموا به منذ بداية حرب الخليج حتى أصبحوا المورد الرئيسى الاول للسلاح الذى استخدمته إيران فى هذه الحرب ، ودلالة هذا الامتناع غاية الوضوح ، فهى تعنى أن الإتحاد السوفيتى لم يتخلى عن حرصه فى أن تستمر هذه الحرب دون أن تتسبب فى إحداث تبديل جذرى فى موازين القوة العراقية الإيرانية ، وذلك حتى يقطع الطريق أمام أية إتهامات أو إدعاءات يمكن أن يوجهها أحد الطرفين إليه فيما حول مسنوليته عن النتائج العسكرية التى انتهت إليها الحرب ، وهذه الحساسية السوفيتية نابعة من سلسلة التجارب الأليمة التى مر بها فى الشرق الأوسط منذ حرب يونيو 1967 والتى وضعته دائماً فى موقف الإتهام حتى من قبل أقرب الاطراف الذين تحالفوا معه ⁽²⁾.

التحدى السوفيتى للسياسة الأمريكية :

سعى السوفييت للحصول على فرص جديدة فى منطقة الخليج الفارسى وفى كل أنحاء الشرق الأوسط . فقد أصبح السوفييت بعد أكثر من عشر سنوات من الانتكاسات السياسية التى كان أبرزها طردهم من مصر فى وضع مكنهم من تحدى النفوذ الأمريكى فى المنطقة . وكان مفتاح هذا التغيير هو تكثيف استثماراتهم فى سوريا من خلال صفقات الأسلحة والوجود العسكرى المباشر (الذى يقدر بـ 8000 من القوات والمستشارين) وبعد هزيمة سوريا فى صيف 1982 ، زودها السوفييت بشبكتين من الصواريخ سطح/جو طراز أس آيه 5 ومعها أطقم سوفيتية لتشغيلها وأسلحة متطورة إضافية قيمتها 2.5 بليون دولار بينها طائرات طراز ميج 23 وميج 25 ، وصواريخ أس أس 21 وقد وفر هذا الدعم بالقوة العسكرية لسوريا القوة والصلابة لتحدى الولايات المتحدة واسرائيل فى لبنان ، وقد عزز الانسحاب الأمريكى من لبنان النفوذ السورى فى المنطقة وقوى بشكل غير مباشر من موقف مؤيديهم السوفييت .

⁽¹⁾ (اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 218 .

وحاول السوفييت مد نفوذهم فى ربيع 1982 عندما قرروا التخلي عن حيادهم فى الحرب الإيرانية العراقية ليؤيدوا العراق فقد قدروا أن حيادهم ينطوى على المخاطرة بعزل العراق بصورة دائمة دون تعويضه فى إيران⁽¹⁾.

وقد اتخذت إيران خلال السنوات الاولى من الثمانينات ، وبصفة مستمرة مواقف مناوئة للسوفييت وقمعت حزب "تودة" الموالى لموسكو ، ورد السوفييت ببيع معدات عسكرية للعراق تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات ، وهو ما يؤدى إلى تغيير التوازن العسكرى فى المنطقة ، ومع ذلك يظل هناك قدر كبير من عدم الثقة بين العراق والاتحاد السوفيتى أو يشعر السوفييت بالقلق إزاء تحسن العلاقات العراقية الأمريكية فى ذلك الوقت فى حين لا ينسى العراقيون أن الاتحاد السوفيتى قد فرض حظراً على تقديم الأسلحة إليهم وأنه انحاز إلى إيران فى المراحل الاولى من الحرب .

وفى الوقت الذى أختار فيه السوفييت على الأقل مؤقتاً الإنحياز إلى أحد طرفى الحرب ، فإن موسكو لا تزال تخامرها الآمال فى أن تتفتح السبل أمامها فى إيران فى المدى الطويل ، والعراقيون ليسوا غافلين عن هذا ، وما زال السوفييت يعتبرون الجزء الشمالى من إيران داخل نطاق نفوذهم ، وقد حاولوا مرتين فى هذا القرن إقامة دولة تابعة لهم هناك ، وهناك أكثر من عشرين فرقة سوفيتية تنتشر على الجانب السوفيتى من حدودهم المشتركة⁽²⁾. وعلى الرغم من ميل السوفييت إلى جانب العراق فأنهم سعوا إلى أن يكونوا فى وضع الدولة صاحبة النفوذ الأكبر فى كل من العراق وإيران وهم كانوا على حذر من حدوث أى تصعيد فى هذه الحرب قد يضطر القوات الأمريكية إلى التدخل للبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً .

وعلى الجانب الآخر فإن أى استخدام كهذا للقوات الأمريكية ضد إيران قد يوفر للسوفييت فرصة سياسية فى طهران ، أو أن يتيح لهم فرصة عسكرية لغزو الشمال الإيرانى فى ذلك الوقت ، ومع ذلك فإن السوفييت فضلوا التوصل إلى تسوية للصراع تسهل فى الوقت ذاته سعى السوفييت إلى بسط نفوذهم فى كل من العراق وإيران . ومن ثم فإن السوفييت سعوا

(1) عبده مباشر ، "الحرب العراقية الإيرانية" ، (القاهرة ، كتاب اليوم ، ط1 ، 1986) ، ص 150 .

(2) المرجع السابق ، ص 151 .

إلى التوسط بين إيران والعراق وهم أصحاب مصلحة في القيام بذلك ، لأن ذلك يعنى وضع السوفييت موضع ثقة في كل أنحاء المنطقة ⁽¹⁾.

وبقى التنافس الأمريكى السوفيتى في المنطقة أمراً واضحاً فالسوفييت نشروا 25 سفينة تقريباً في المحيط الهندي واحتفظوا بوجود عسكري في اليمن الجنوبي (قبل الوحدة) قوامه 2500 خبير عسكري وهم يستفيدون أيضاً من الاحتياجات العسكرية للكويت فوقعوا معها مؤخراً اتفاقية بصفقات أسلحة ، ومن ثم وسعوا مدخلهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وحاول السوفييت بذل المزيد من المحاولات لإقامة علاقات مع الدول العربية المحافظة في الخليج ، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال في الظروف الراهنة تعتقد أن أمنها ومستقبلها يعتمدان على الولايات المتحدة والغرب .

وفي حرب الخليج الأولى اشتركت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى في بعض الأهداف في الخليج كلاهما أيد العراق في حدود معينة في الحرب كما فضل كلاهما التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات للصراع ⁽²⁾.

⁽¹⁾ (حسن أبو طالب ، "المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة" مجلة السياسة الدولية العدد 155 أبريل 1990 (182) - 185) ، ص 184 .

⁽²⁾ (عبدالله مباشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

المبحث الثاني

الإتحاد السوفيتي والحرب

مع نهاية عام 1974 بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي في العالم الثالث ، وعلى الرغم من أنه ليس من اليسير ولا من المسوغ الإعتداد بأحداث عام واحد أو عامين لإستقراء مجريات الشؤون الدولية ، إلا أن هذه الفترة المحصورة بين نهاية عام ومطلع عام آخر كان لها تأثير حاسم . وعلى أقل تقدير فإن الأحداث التي شهدتها كانت بمثابة " المفجر " لسلسلة أخرى لا تزال ممتدة من التطورات والتغيرات في خريطة القوى والتوازنات السياسية الدولية ، وتكفي هنا الإشارة إلى تأثيرات " حرب أكتوبر " في نهاية عام 1973 من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وإلى ما ترتب على انهيار الدكتاتورية البرتغالية في مطلع عام 1974 ، من تصفية بقايا الاستعمار التقليدي في أفريقيا خاصة وقد ترافق مع ذلك سقوط الإمبراطور هيلاسلاسي في أثيوبيا ، وصعود مجموعة من العسكريين إلى الحكم ، ساءت في محيط التوجهات اليسارية . (1)

ولقد تميزت هذه المرحلة الجديدة بسمات خاصة من حيث السلوك الأجنبي تجاه صراعات دول العالم الثالث ، ومن حيث درجات الإهتمام الدولي بها ، كما انتهت إلى تغييرات أساسية في توازنات القوى الإقليمية والعالمية . فمع توالى الأعوام ، صح ما توقعه الكثيرون من انتقال محور الصراعات الدولية بما يرافقها من حرب باردة - ساخنة إلى العالم الثالث ، وبصفة خاصة إلى أفريقيا والشرق الأوسط ، كميادين للمواجهة والصراع ، حيث يوجد البترول وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المعادن الحيوية فضلا عن الممرات البحرية الإستراتيجية . و أساس ذلك أن الصراعات العالمية تتركز في هذه المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية . (2) وبالتالي فإن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية ، التي تتحكم أيضا في طرق الملاحة الدولية ، يمكنه أن يلعب دورا أساسيا في صياغة جانب هام من التطورات السياسية في العالم . وفي داخل هذا الإطار العام ، يمكن إدراج وتحليل السلوك السوفيتي تجاه الحرب العراقية - الإيرانية ، في محاولة لتقدير الموقف

(1) د. مجدى حماد ، " الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية 63 (يناير 1981 م) . 92 - 88 ، ص 89 .

(2) المرجع السابق ، ص 89 .

وتحديد مجموعة الاختيارات المتاحة أمام الإتحاد السوفيتي . وهو ما يقتضى البدء بالإشارة إلى محددات السلوك السياسى للإتحاد السوفيتي تجاه هذه الحرب ، فضلا عن علاقات الإتحاد السوفيتي على المستويين الإقليمى والعالمى .

أولا :- محددات السلوك السوفيتي .

إذا حاولنا تحديد أهم محددات ومداخل السلوك السوفيتي فى منطقى الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه الحرب العراقية والإيرانية بشكل خاص ، لأمكن الإشارة إلى عدد من المحددات الأساسية . (1)

أولا :- أن الإتحاد السوفيتي يسعى ، مثل غيره من دول العالم ، نحو تحقيق المصالح القومية وصيانة الأمن القومى للدولة السوفيتية ، ويلجأ الإتحاد السوفيتي فى سبيل ذلك إلى استخدام نفس الأدوات وسلوك نفس الطرق التى تواضعت عليها مجموعة الدول ، كأساس للتعامل الدولى فى مرحلة معينة ، وإن اختلف " الإطار الأيديولوجى " فى هذا السباق .

وثانيا :- إن الدور السوفيتي يدخل فى حساباته أنه يواجه قوتين أساسيتين على المستوى العالمى للصراع: فهو يتحرك ضد الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ، كما أنه يتحرك ضد الصين من ناحية أخرى . وفى الناحية الأولى ، تتضح أهمية المكون الأيديولوجى أما فى الناحية الثانية ، فقد تبدو المصلحة القومية أكثر وضوحا ، وتمثل الصين بالذات ، مأزقا حقيقيا للإتحاد السوفيتي . ظاهرة " الحرب الإقليمية المحدودة " من نحو الحرب أكتوبر أو حرب الأوجادين لأنها يمكن أن تمثل " بدلا فوريا " لمشكلات التسليح السوفيتي بالنسبة للبلدان التى اعتمدت فى تسليحها طويلا على الإتحاد السوفيتي . (2)

وثالثا :- إن هناك مجموعة من المتغيرات البارزة فى منطقة الشرق الأوسط ، هى التى تعطى للخطوط الإستراتيجية صبغة خاصة أو مميزة ، فى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المنطقة سواء بالنسبة للإتحاد السوفيتي أو بالنسبة للمعسكر الغربى وللولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن الإشارة أساسا إلى ثلاثة متغيرات :

(1) سليمان محمد فرحات ، الحرب العراقية الإيرانية - صورة من قريب ، الأمل للطباعة ط 1 ، 1986 ، ص 62 .

(2) المرجع السابق ، ص 63 .

1- البترول ، حيث توجد بالمنطقة ، المصادر البترولية لدول المعسكر الغربى ، ولذلك فإن وجود الإتحاد السوفيتى بالقرب من هذه المصادر ، يمثل استنزافا استراتيجيا للمجهود الغربى .

2 - الممرات الإستراتيجية ، وهى تمثل عصب الحياة بالنسبة للنشاط الاقتصادى الغربى حيث تمر منها إلى الغرب ، مجموعات الموارد الاقتصادية الإستراتيجية ، وفى مقدمتها البترول ، وحيث تمر منها إلى الشرق مجموعات المنتجات الصناعية الغربية .

3 - الإسلام ، فمن الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لحدود الإتحاد السوفيتى ، تعتبر منطقة إسلامية أساسا ، كما أنها تعيش فى هذه الأزمة مرحلة جديدة من " الإحياء الإسلامى " بلغ مرتبة " الثورة الإسلامية " فى إيران على حدود الإتحاد السوفيتى مباشرة .⁽¹⁾ وينظر القادة السوفييت إلى الإسلام بشكل عام ، على أنه قوة سياسية ودولية حالية معادية للإتحاد السوفيتى وللتيار الإشتراكي ، وخاصة إذا اتخذت ذلك المنهج الصارم ، كما عبرت عنه الثورة الإيرانية حتى الآن . ومن ناحية أخرى ينظر الإتحاد السوفيتى إلى الإسلام ، على أنه قوة سياسية معارضة محتملة فى داخل الإتحاد نفسه . ويلاحظ أن الإدراك السوفيتى لهذه التغيرات الثلاثة ، يختلف بطبيعة الحال عن الإدراك الأمريكى لنفس المتغيرات التى تحدد أيضا السلوك الأمريكى .⁽²⁾

هذه المتغيرات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية تتحكم إلى حد بعيد فى التوجهات السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وإيران على وجه خاص ، ويقتضى التطبيق على التوجه والسلوك السوفيتى تجاه الحرب العراقية الإيرانية مزيدا من التركيز على طبيعة العلاقات الخارجية للإتحاد السوفيتى على المستويين الإقليمى والعالمى .

ثانيا : - العلاقات السوفيتية الإقليمية

لاشك أن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، قد واجهت موقفا "حرجا " للغاية ، لدى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، ومع استمرارها بهذا الشكل . ويرجع ذلك الحرج الأولى إلى أن الإتحاد السوفيتى يعتبر كلا النظامين القائمين فى بغداد وطهران من النظم التى يطلق عليها اصطلاح " النظم الوطنية " باعتبارها على أقل تقدير معادية للعالم الرأسمالى الغربى

(1) عبد المجيد زمزمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 258 .

(2) بسيونى محمد الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

وللولايات المتحدة الأمريكية بالذات . ومع ذلك فإن عملية صنع القرار بطبيعتها ، لا تأخذ فى حساباتها بعدا واحدا أو ظرفا طارنا وإنما هى تحاول أن تنظر إلى جميع الأبعاد مع وضع الظروف المتغيرة فى الاعتبار من أجل تحقيق المصالح القومية للدولة ، وفق أفضل الشروط الممكنة ، ومن هذه الناحية فإن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، وجدت أمامها مجموعة أساسية من التحفظات على وجود وسلوك نظام صدام حسين فى العراق ، ونظام آية الله الخمينى فى إيران .⁽¹⁾

فبالنسبة للعراق ، هناك تحفظات سوفيتية على موقف النظام العراقى من العناصر الشيوعية داخل العراق ، إذا لم يتوقف الأمر عند حد إبعاد العناصر الشيوعية العراقية من المشاركة فى السلطة طبقا لمفهوم " الجبهة الوطنية " الذى جرى تبنيه منذ وصول حزب البعث إلى الحكم عام 1968 وإنما امتد الأمر إلى حد التنكيل بهذه العناصر وتعقبها ، فى محاولة لتصفيتها جسديا ، وتكفى هذا الإشارة إلى أن القوانين العراقية تتضمن نصوصا بالحكم بالإعدام على أى جندي بالقوات المسلحة العراقية تضبط لديه أية نشرة للحزب الشيوعى العراقى . يضاف إلى ذلك أن النمو المتزايد للعلاقات السوفيتية السورية ، كان له تأثيره على العلاقات السوفيتية العراقية.⁽²⁾

ويلاحظ هنا أن معاهدة الصداقة والتعاون التى وقعها الرئيس السورى حافظ الأسد مؤخرا مع الإتحاد السوفيتى ، جاءت فى أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التى أعلنت سوريا أن العراق قد دبرها للإطاحة بالرئيس الأسد من ناحية ، وفى ظل التأييد العلنى من النظام السورى لموقف إيران فى حربها ضد العراق ، حيث تلقى الدعاية السورية والإيرانية على اعتبار العملية العراقية جزءا من " مخطط أمريكى " من ناحية أخرى . أما بالنسبة لإيران ، فإن الحسابات والتحفظات السوفيتية ، تعتبر أكثر تعقيدا ، فلاحظ أن الإتحاد السوفيتى ، قد خلص إلى أن سقوط شاه إيران ، يمثل إضافة حاسمة وهامة لقوى التحرير الوطنى فى العالم الثالث بأسره . ومع ذلك فحسابات " المصلحة القومية " تحرص دائما على تحديد محصلة الخسائر والمكاسب أو على الأقل السلبيات والإيجابيات فيما يجد من تطورات دولية .

ومن الناحية الإيجابية ، يمكن القول أن أجهزة صنع القرار فى الإتحاد السوفيتى ، قد انتهت إلى أن سقوط شاه إيران ، يمثل مكسبا هاما لموسكو على أساس قاعدة "عدو العدو

(1) د. مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

(2) المرجع السابق ، ص 91 .

صديق " فنظام آية الله الخميني في عدااء مستحكم منذ البداية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها المسنولة عن الاستنزاف المادي والفساد المعنوي الذي حل بإيران في عهد الشاه . ولذلك عن النظام الجديد إلى إلغاء القواعد الأمريكية التي كانت قائمة على الحدود ، لتحصى كل التحركات السوفيتية التي كان الإتحاد السوفيتي يبذل جهده لإخفائها . (1) كذلك فقد أعلنت القيادة الإيرانية الجديدة ، فك ارتباطها بسلسلة الأحلاف الغربية ، وانضمامها إلى عالم عدم الإنحياز والحياد الإيجابي بل أكثر من ذلك ، لقد استشعرت القيادة السوفيتية نوعا من الرضا إزاء استيلاء الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران ، واحتجازهم الرهائن بداخلها ، باعتباره نوعا من الاستنزاف والإرهاق الإستراتيجي للمجهود الأمريكي ، خاصة وقد استتبعه قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية . (2)

ومن الناحية السلبية هناك تحفظات سوفيتية شديدة على الثورة الإسلامية ، وعلى اشتداد قبضة رجال الدين في إيران على السلطة ، ولقد ضاعف من هذه الآثار السلبية ، أن آية الله الخميني ، قد ناصب الإتحاد السوفيتي العدااء ، على أساس عقائدي ديني مع ملاحظة أن هذا العدااء ، يتسم عادة لكونه عدااء عقائديا دينيا بالتطرف وربما الاستمرار .

وخلاصة ما تقدم من الناحيتين السلبية والإيجابية ، يمكن صياغتهما على النحو الآتي من وجهة نظر صانع القرار السوفيتي : أن آية خسارة تخسرهما الولايات المتحدة الأمريكية على يد النظام الإيراني ، يعتبر مكسبا للإتحاد السوفيتي . لذلك فإن الموقف السوفيتي تمثل في التزام التحفظ الشديد ، وعدم إبراز أي إنحياز علني تجاه أي من الدولتين المتحاربتين ، بل أن سعى الإتحاد السوفيتي إلى إيهام كل من الطرفين على حدة بتفهم موقفه بشكل غير علني ، بل أن الإتحاد السوفيتي قد تقدم للتوسط بين الطرفين ، والتمزام موقف " الحكم " بينهما ، فالجوار الجغرافي لطرفي الصراع ، جعل موقف الإتحاد السوفيتي ، أشد حساسية من موقف الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك كان الشغل الشاغل لاجهزة صنع القرار السوفيتي ، طوال استمرار الصراع المسلح هو الحرص على ألا تؤثر هذه الحرب على المصالح السوفيتية في كل من العراق وإيران . (3)

Dilip Hiro, op, cit, p. 243

(1)

I bid, p. 294 .

(2)

(3) د. مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

التقارب الإيراني السوفيتي :

خلال الحرب العراقية الإيرانية كنا نلاحظ أن موسكو وطهران كانتا تتحركا نحو مزيد من التقارب بينهما ، وفي ذات الوقت كانت موسكو وبغداد تتحرك نحو مزيد من التباعد بينهما إلى حد أن العلاقات وصلت إلى أدنى مستوى لها ، وتعطى موسكو أولوية لسحب القوات الأمريكية من منطقة الخليج .⁽¹⁾

وجدير بالذكر فإن تحقيق التقارب بين البلدين كان له أهداف هامة كل منهما :
فبالنسبة لإيران فإن تقاربها مع موسكو حال دون تحالف الإتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن ، بسبب رفضها وقف حرب الخليج ، وجعل من موسكو وحلفائها بدلا يمكن الجوء إليه في حالة إحكام الحصار الاقتصادي والعسكري لإيران من الدول الغربية .⁽²⁾

ومن جهة أخرى ساعدت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على تحقيق هذا التقارب ، بالإضافة إلى ما تردد عن وصول أسلحة سوفيتية لإيران عن طريق دول أخرى ، فضلاً عن الاستعانة بالمستشارين السوفييت في المشروعات الصناعية الإيرانية .
وحقق التقارب أهدافاً هامة للإتحاد السوفيتي منها :⁽³⁾

- 1 - تعهد إيران بوقف دعمها للمجاهدين الأفغان الذين يحاربون القوات السوفيتية وحلفاءها في أفغانستان .
- 2 - إيقاف دعمها للمسلمين في الجمهوريات السوفيتية على الحدود معها ومطالبتها بعودة هذه الأراضي التي اغتصبها على حد قولها - القياصرة الروس منها .

(¹) د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 181 .

(²) أيمن السيد عبد الوهاب ، حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لإيران ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 93 يوليو 1988 ، (132- 135) ، ص 134 .

(³) د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سبق ، ص 183 .

* أعلن في طهران يوم 20 نوفمبر 1987 أن إيران والاتحاد السوفيتي أبرما اتفاقاً أولياً يسمح للسفن الإيرانية باستخدام الممرات المائية داخل الأراضي السوفيتية ، وصرح نائب وزير الطرق والنقل الإيراني بأن هذا الاتفاق الذي وقعه نائب وزير السكك الحديدية السوفيتي من شأنه تمكين السفن الإيرانية من دخول بحر قزوين ومغادرته عن طريق الممرات المائية داخل الإتحاد السوفيتي وأشار إلى أن الجانبين إتفقا على إنشاء خطوط ملاحية مشتركة في بحر قزوين بين ميناء باكوالسوفيتي وبوشهر وانزالي الإيرانيين ، كما أن الجانبين بحثا طرق من خلال الإتحاد السوفيتي وبلغاريا . واتفق الجانبان على تصدير البترول الإيراني إلى الإتحاد السوفيتي مقابل آلات ومعدات ، كما دارت مناقشات حول تصدير الغاز الطبيعي الإيراني عن طريق الإتحاد السوفيتي

- 3 - الحصول على معلومات عن التحركات الأمريكية في الخليج بواسطة محطات التصنت التي أقيمت في إيران .
 - 4 - الحصول على بترول إيراني يستطيع به الإتحاد السوفيتي دعم حلفائه في أوروبا الشرقية بحاجاتهم المتفق عليها .
 - 5 - قيام الإتحاد السوفيتي بجهود سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية بحكم علاقات موسكو مع طرفي النزاع لتعويض السوفييت عن ابتعادهم عن أداء دور مؤثر في التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي والتي تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية .
- لذا فإن الإتحاد السوفيتي كان يهدف في سياسته إلى الربط بين قضية أفغانستان التي تحتل المقام الاول في الإهتمامات السوفيتية وتطورات حرب الخليج وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، وذلك في مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية . فعمل الإتحاد السوفيتي على الانسحاب من أفغانستان بصورة مشرفة ، وتكوين حكومة أفغانية حليفة أو صديقة له ، وفي مقابل ذلك يستطيع التعاون مع الغرب في فرض عقوبات محدودة على إيران لرفضها تطبيق قرار مجلس الأمن الداعي لوقف الحرب .
- إلا أنه في ذلك الوقت رفضت الولايات المتحدة المقترحات السوفيتية فكان تصورهما أن من مصلحتها استمرار النزيف السوفيتي في أفغانستان ، وإبعاد الدور السوفيتي عن النزاع العربي الاسرائيلي . وكان أثر ذلك قيام الإتحاد السوفيتي بتغيير موقفه من حرب الخليج ، وأجرى التفاوض مع إيران حول عقد معاهدة للصدقة بينهما ، وأخرى خاصة بتنظيم العلاقات والتعاون في مجالات إستراتيجية ، ووقف الإتحاد السوفيتي ضد تطبيق عقوبات حظر تصدير السلاح لإيران ، وبالتالي تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي شارك في صياغته ، وحقق بذلك ميزة إستراتيجية وسياسية له في إيران في مواجهة الغرب ، ومكنه من خلالها التفاوض من منطلق القوة مع الولايات المتحدة في مختلف المنازعات الإقليمية وذلك خلال حرب الخليج الاولى⁽¹⁾.

(¹) د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سبق ذكره . ص 184 .

الحذر الأمريكي من التدخل السوفيتي

لقد كان الموقف الأمريكي منذ اندلاع الصراع في 23 نوفمبر 1980 بالغ الحذر ، وناشدت واشنطن جميع الدول وخاصة الاتحاد السوفيتي عدم التدخل ، وقد رأت واشنطن في اشتعال الحرب على الجبهة الإيرانية العراقية فرصة لمحاولة التقارب مرة أخرى من طهران . وقد رأى بعض الاستراتيجيين في البنتاجون أن مصلحة إيران بعد انفجار هذا الصراع أن تعاود الإتصال بالولايات المتحدة وقد ألمحت واشنطن إلى استعدادها لإرسال قطع الغيار الملزمة التي تحتاج إليها إيران إحتياجاً شديداً لتشغيل معداتها الحربية الأمريكية الصنع ، وهذا في حالة الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ⁽¹⁾.

وكما هو الحال مع موسكو حاولت واشنطن إمساك العصي من المنتصف ، حاولت مساعدة إيران سراً وفي نفس الوقت شجعت دول الخليج على تمويل العراق ومساعدته لكي يستطيع مواصلة الحرب كما تدفقت شحنات السلاح على بغداد من الحلفاء الغربيين . وفي البداية كان الإستراتيجيون في البنتاجون يتوقعون انهيار القوات الإيرانية أمام الهجمات العراقية ولكن إيران استطاعت الصمود والحقت بالجيش العراقي الذي كان يعتبر نفسه في نزهة عسكرية خسائر فادحة لم يكن يتصورها .

بل أن فرضية الهزيمة العراقية التي لم يكن يفكر فيها أحد أصبحت أمراً وارداً وممكناً . وقد أدى هذا الإحتمال إلى قلق الأجهزة الأمريكية ، حقاً أن مصلحة الولايات المتحدة في المدى البعيد هو التصالح مع إيران ، ولكن مصلحتها في المدى القصير تحاشي انهيار عراقي بأي ثمن لذلك بدأت واشنطن في تحسين علاقاتها مع بغداد ، وساعد على هذا التقارب تفشي العمليات الإرهابية التي دبرها النظام الإيراني ⁽²⁾. بل أن واشنطن شطبت العراق من قائمة الدول التي تساند الإرهاب وأتاحت بذلك فرصة التبادل التجاري النشط بين البلدين وفي 26 نوفمبر 1981 استؤنفت العلاقات رسمياً بين واشنطن وبغداد .

وفي الختام نقول أن واشنطن وموسكو تمسكان بميزان دقيق قد جعلتا كفته تميل أحياناً لصالح بغداد وأحياناً أخرى لصالح طهران في محاولة لاستنزاف قدراتهما وعدم تحقيق نصر لأي طرف منهما .

⁽¹⁾ د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 .

⁽²⁾ المرجع السابق ، ص 269

المبحث الثالث

الجهود الدولية لتحقيق السلام

(1) جهود الأمم المتحدة .

سارت جهود الأمم المتحدة بشأن الحرب العراقية الإيرانية على ثلاثة محاور :⁽¹⁾

أ :- تنفيذ قرار مجلس الأمن 598 الصادر في 20 يوليو 1987 والذي يقضى بوقف إطلاق النار والإفراج عن أسرى الحرب والتحقيق بواسطة هيئة محايدة فى المسئولية عن النزاع وبذل الجهود للتعمير بمساعدات دولية مناسبة .

ب :- وقف حرب المدن .

ج :- إدانة استخدام الأسلحة الكيماوية فى الحرب .

ومع فشل الأمم المتحدة فى تنفيذ القرار 598 بسبب الرفض الإيراني تحرك مجلس الأمن فى اتجاه آخر يعتبر جديداً منذ بداية عام 1988 وهو محاولة فرض حظر على تصدير السلاح إلى إيران وهو الأمر الذى بحثه فى إجتماع للخبراء التابعين للدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن فى 1/13 ولكن لم يحدث أى تقدم فى هذا الاتجاه بسبب موقف كل من الصين والإتحاد السوفيتى .

ومع استئناف حرب المدن فى 27 فبراير 1988 تحرك السكرتير العام للأمم المتحدة فقام باستدعاء رئيس بعثتى العراق وإيران فى الأمم المتحدة وطالبهما بضبط النفس ، وفى 3/16 من نفس العام أصدر مجلس الأمن قرار يطالب إيران والعراق بوقف حرب المدن فوراً وأكد تأييده ودعمه للجهود التى يقوم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لإجراء مفاوضات سلام بين الجانبين ، وعلى أثر هذا القرار اقترح دى كويلار أن يوفد البلدان مبعوثين خاصين إلى نيويورك على أن يكون يومى 30 ، 31 مارس موعداً لإجراء المباحثات مع العراق ويومى 4 ، 5 أبريل موعداً لإجراء المباحثات مع إيران .

وقد أجرى السكرتير العام بالفعل مباحثات مع مبعوثى البلدان حول تطبيق القرار 598 ، وأعلن بيريز دى كويلار أن إيران اقترحت عليه تشكيل قوة عمل أو مجموعة عمل دولية لمواصلة المفاوضات الرامية إلى إنهاء حرب الخليج .

⁽¹⁾ التقرير الإستراتيجى العربى ، 1988 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1989، الاهرام ، ص 158 .

أما المباحثات مع المبعوث العراقي فقد اتخذت منحى آخر ، حيث أرسل طارق عزيز في 3/30 رسالة إلى بيريز دي كويلار أكد فيها أن السكربتير العام يتجاهل الغزو الإيراني للأراضي العراقية والفظائع التي ترتكبها واستهتارها بالمواثيق والأعراف الدولية . وجاءت هذه الرسالة بعد قيام دي كويلار بإدانة العراق فيما نسب إليه باستخدام أسلحة كيميائية وذلك قبل أن يقرر إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى طهران ، وهي البعثة التي وصلت إلى العراق وإيران في 3/18 للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية المحظور استخدامها بمقتضى بروتوكول جينيف عام 1925⁽¹⁾.

وقد اتخذ مجلس الأمن 1988/5/9 قراراً بالإجماع طالب فيه كافة الحكومات بإيجاد أو الاستمرار في تطبيق إشراف متشدد على المواد الداخلة في تركيب أسلحة كيميائية والتي تصدر إلى العراق وإيران ، كما أعرب أعضاء المجلس عن إدانتهم الشديدة لمواصلة استخدام أسلحة كيميائية في الحرب .

(2) جهود منظمة المؤتمر الإسلامي .

رغم أن الحرب العراقية الإيرانية كانت أحد الموضوعات التي بحثها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في عمان 1988/3/12 فإن الاجتماع لم يسفر عن قرار حاسم بشأن الحرب رغم أن وفداً إيرانياً برئاسة تشكيري رئيس إحدى دوائر وزارة الإرشاد الإسلامي قد حضر وكانت إيران قد قاطعت القمة الإسلامية السابعة التي عقدت في الكويت يناير 1987⁽²⁾

وخلال المؤتمر لم يصدر من إيران ما يشير إلى تغيير موقفها إذا استمرت في مطالبتها بأن يعلن العراق أنه معتد ويدفع تعويضات حربية ، كما انسحب الوفد الإيراني من المؤتمر على أثر الخلافات بين إيران وغالبية البلاد العربية التي تؤيد العراق . وثمة مشروعان قد طرحا أثناء المؤتمر يدعو أحدهما إلى الموافقة على إطلاق النار تنفيذاً لقرار مجلس الأمن أما المشروع الثاني فدعا المجتمعين إلى الموافقة على اقتراحات السعودية بتوفير الأمن أثناء تأدية مناسك الحج .

⁽¹⁾ (المرجع السابق ، ص 159)

⁽²⁾ (المرجع السابق ، ص 160)

وفى إشارة إلى نتائج أعمال المؤتمر بالنسبة للحرب صرح طاهر المصرى وزير خارجية الأردن حينذاك أن المنظمة ترى أنه لا مجال للقيام بمحاولة للوساطة بين العراق وإيران وليست هناك نية لقيام اللجنة السباعية بالوساطة بين البلدين .

التطورات السياسية بعد قبول إيران القرار الدولى 598

على أثر توالى العمليات العسكرية العراقية الناجحة خلال شهرى يونيه ويوليه والتي تم خلالها تحرير عدة قطاعات عراقية من القوات الإيرانية ، فضلاً عن السيطرة الكاملة على الجزء الجنوبى من شط العرب وإجبار القوات الإيرانية على الانسحاب من منطقة حلاجة فى الشمال ومنطقة حاج عمران ⁽¹⁾.

ففى حركة مفاجئة أعلنت إيران فى 18/7/1988 قبولها القرار الدولى رقم 598 وذلك بعد مرور عام كامل على صدوره ؟ إذا أصدر فى 20/7/1987 وخلال هذا العام تبلور الموقف الإيرانى على نحو اشتراط أولاً أن يسبق قبول القرار الدولى تشكيل لجنة تعلن تحميل العراق مسئولية بدء الحرب وكل الآثار المترتبة على الحرب ودفع تعويضات مالية لإيران أن يتم هذا فى ظل وقف إطلاق النار بصورة عملية ولكن غير رسمية . ورغم قبول إيران للقرار 598 فى 18/7/1988 فقد أكد العراق أن الحرب ضد إيران ستستمر حتى تتضح نوايا الحكم الإيرانى وقد تبادل العراق وإيران الغارات الجوية على الأهداف المدنية كما واصل كل طرف جهوده التكتيكية ليتيح ذلك موقفاً تفاوضياً أفضل ، ويرغم الطرف الآخر على الجدية فى التفاوض . وعندما تم الإتفاق على وقف إطلاق النار فى 9/20 تبادل كل من العراق وإيران الاتهامات بشأن اختراق وقف إطلاق النار وهى الاتهامات التى استمرت حتى أثناء مفاوضات جينيف التى بدأت بين الطرفين فى 8/25 ⁽²⁾.

دواعى قبول إيران للقرار 598

لقد اتضح مما سبق أن القرار كان مفاجئاً بمعنى أن مسار الامور فى إيران لم يكن يوحى باتجاه إلى قبول قرار مجلس الأمن بدون شروط حتى أيام قليلة قبل إتخاذ القرار ، وأنه

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 161 .

⁽²⁾ د. على ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

حتى 1988/7/13 كان الحديث الرسمي على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني كان عن صراع ممتد وخوض الحرب على المدى الطويل وأنه قبل ذلك بأيام وبالتحديد في الخامس من يوليو (نفس الشهر) اتخذ مجلس الشورى الذي هو بمثابة المجلس التشريعي الإيراني بالتصديق على قانون يقضى بمواصلة الحرب ضد العراق حتى تحقيق النصر النهائي . ولذا فإنه عند دراسة دوافع إيران لاتخاذ القرار لابد من التركيز على التغيرات التي حدثت في الموقف خلال النصف الأول من شهر يوليو والأيام الأخيرة السابقة لاتخاذ القرار بشكل خاص ولا يعنى هذا إغفال العوامل المتراكمة التي كان لها أثرها على الموقف الإيراني والتي هيأت مسرح الصراع بالدرجة التي جعلت للعوامل الأخيرة أثرها الحاسم⁽¹⁾.

فإذا كانت هناك عوامل متراكمة قد هيأت القيادة الإيرانية لاتخاذ هذا القرار ، فقد ظلت القيادة الإيرانية مع تراكم هذه العوامل لا تقبل قرار مجلس الأمن ، وتضع شروطاً وقيوداً لتنفيذه كانت تعنى في النهاية عدم تنفيذ القرار دون الإعلان الصريح عن رفضه ، بما يعنى أن هذه العوامل وأن كانت قد شكلت ضغطاً على القيادة الإيرانية إلا أن الضغط لم يكن كافياً إلى الدرجة التي تدفعها إلى التخلي عن شروطها السابقة ، وبالتالي فإن التغيرات التي حدثت في الأيام الأخيرة التي سبقت اتخاذ القرار كانت العامل الحاسم الذي أرغم هذه القيادة على الإذعان لإرادة الدولية ورغبة المجتمع الدولي ، وأنه لولا هذه التغيرات بل وربما بعض هذه التغيرات فقط ، لما أرغمت القيادة الإيرانية على قبول ذلك القرار الذي اعتبرته القيادة السياسية الدينية الإيرانية "أكثر صعوبة من تجرع السم".

وإذا تصورنا الاحتمالات المختلفة للضغوط التي كان يمكن أن تتعرض لها القيادة الإيرانية فهي إما أن تكون سياسية دبلوماسية خارجية بمعنى أن تتعرض القيادة الإيرانية لضغوط من دول أخرى تحثها على قبول قرار مجلس الأمن ، وأن تشتمل هذه الضغوط على نوع من التهديد بآثار سلبية يمكن أن تتعرض بها إيران في حالة عدم قبولها ، أو على إغراءات يمكن أن تتحقق لإيران في حالة قبولها ، وأن تكون هذه التهديدات أو الإغراءات مختلفة عما سبق أن وجهه إلى القيادة الإيرانية ، أي لابد أن تكون أشد تهديداً ، أو أقوى إغراء ، أو الاثنين معا .⁽²⁾

(1) طلعت مسلم ، "الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن" ، السياسة الدولية العدد 94 ، أكتوبر 1988 (248-267)

() ، ص 252 .

(2) (المرجع السابق ، ص 252 .

والإحتمال الثانى أن تكون هذه الضغوط اقتصادية بمعنى أن تحدث تغيرات اقتصادية فى إيران لم تسبق أن تعرضت لها فى فترة سابق تجعل القيادة الإيرانية تقتنع بأنها لن تكون قادرة على استمرار إدارة الصراع المسلح وتحمل تكاليف الحرب فى الفترة المقبلة ، وليس من المتوقع أن تكون هذه التغيرات ذات طابع إغرائى ، أى تزيد القدرة أو الظروف الاقتصادية الإيرانية وتتحسن بشكل يغير إيران بإيقاف الصراع ، فتحسن الظروف والقدرة الاقتصادية كان غالبا يغير القيادة الإيرانية باستمرار فى الحرب وليس إيقافها ، أما إذا كان هذا التحسن مرتبطا بإيقاف الصراع فهو أولا أمر طبيعى ، وهو ثانيا لم يكن ليكون مؤثر على القيادة الإيرانية التى ظلت ترفض الحلول لمدة حوالى ثمانى سنوات مهما كان الإغراء شديدا .

الإحتمال الثالث أن تكون القيادة الإيرانية قد تعرضت لضغوط داخلية إيرانية تدفعها إلى قبول قرار مجلس الأمن وإيقاف الصراع ، ولابد أن تكون هذه الضغوط قد زادت بدرجة ملموسة خلال الصنف الأول من شهر يوليو 1988 بحيث تضطر القيادة الإيرانية للاستجابة لها ، لابد أن تكون مجرد زيادة تدريجية فى عدد الراغبين فى إنهاء الصراع ، أو انخفاض تدريجى فى عدد المؤيدين لاستمراره .

ولا مجال هنا لتصور أن تكون هناك اغراءات داخلية لإيقاف الصراع ، بمعنى أن القيادة الإيرانية تستطيع أن تحقق مكسب داخليا فى مواجهة رأى العام وجماعات المصالح والضغط بقبولها إيقاف الصراع بعد عنادها الطويل ، فالمجال هنا هو تقليل الخسائر والحد منها ، وليس الحصول على مكاسب جديدة . (¹)

أما الإحتمال الرابع والأخير ، فهو الضغوط العسكرية التى يمكن أن تهدد أمن وسلامة إيران وتهدد بقاء النظام الحاكم فى إيران ما لم تقبل قرار مجلس الأمن وتستجيب لنداء السلام ، وتتوقف عن الأعمال العسكرية . ولما كان الصراع المسلح هو أكثر العوامل حسما فى الصراع بين الدول ، فإن أعمال القتال التى يمكن أن تكون دارت بين الدولتين فى هذه الفترة لابد وأن تكون قد لعبت دورا هاما فى الضغوط على القيادة الإيرانية ، ولا يعنى هذا بالضرورة أن كل أعمال القتال التى دارت فى هذه الفترة كان لها دور حاسم وإنما تختلف درجات تأثيرها ، وخاصة إذا كانت كلها أو بعضها قد اتخذ طابعا أو اتسم بسمّة تختلف عما سبقه من أعمال القتال .

(¹) المرجع السابق ، ص 253 .

وطبيعي أن يكون الصراع المسلح ذا طابع تهديدي بالنسبة للدول المتحاربة ، وأنه إذا كانت إيران قد إتخذت قرارا صعبا وغير متوقع ، فإن الدوافع العسكرية لاتخاذ هذا القرار لابد وأن تكون تهدد أو تنذر بتهديد أمن وسلامة إيران ، أو تهدد بقاء النظام الحاكم فيها أو الاثنين معا ، فأى انتصار إيراني فى الصراع المسلح لم يكن ليدفع القيادة الإيرانية باتخاذ قرارها المذكور ، بل أنه كان على العكس من ذلك سيدفع بها إلى مزيد من الإصرار على استمرار الصراع المسلح والحرب عموما . وإذا حاولنا تطبيق ما سبق على الحالة الإيرانية وخاصة فى الفترة التى مرت من شهر يوليو حتى إعلان قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598 ، أى منذ الأول من يوليو حتى اليوم الثامن عشر منه فإننا نستطيع أن نلاحظ فتور أو تجمد الجهود الدبلوماسية الخارجية للوساطة بين البلدين والسعى بقبول إيران لقرار مجلس الأمن .⁽¹⁾

فالسكربتير العام للأمم المتحدة كان قد استنفد كل جهوده فى هذا السبيل دون نجاح يذكر ، والولايات المتحدة الأمريكية فشلت فى إقناع الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن باتخاذ قرار يقضى بحظر تصدير إلى إيران باعتبارها الطرف الذى لا يوافق تنفيذ القرار رقم 598 . ومنظمة المؤتمر الإسلامى نفضت يدها بعد انسحاب مندوب إيران من إجتماع مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية فى مارس من نفس العام ، وجامعة الدول العربية اوقفت جهودها بعد رفض إيران الاستجابة إلى دعوتها لنداء السلام والقبول بحل النزاع بينها وبين العراق بالطرق السلمية ، وأدانت رفض إيران لوقف القتال فى مؤتمر القمة العربى الطارىء فى نوفمبر 1987 ، ومجلس التعاون الخليجى توقفت جهوده بعد أن وصل الحوار مع دول المجلس إلى طريق مسدود واضطرار المملكة العربية السعودية ، وهى أحد أعضائه وأكبرهم إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إزاء التهديدات الإيرانية وعزمها على إثارة المظاهرات خلال موسم الحج .⁽²⁾

وحتى المبادرات العراقية المتكررة خفت بعد عقد المؤتمر العالمى الشعبى للسلام فى بغداد من الخامس والعشرين إلى السابع والعشرين من شهر مايو 1988 ، حتى خطاب الرئيس العراقى فى السادس عشر من يوليو بمناسبة عيد الثورة العراقية والذى كرر فيه رغبته للسلام ، إلا أن لهجته اتصفت بالتشدد بالنسبة لمستقبل السلام بين البلدين .

George, w. Breslaer, op. cit., p. 136 .

(¹)

I bid, p. 134 .

(²)

بل أن بعض الدول كانت قد انشغلت عن الوساطة في أمور أخرى ، فمثلاً نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شغلت في هذا الوقت بحادث إسقاط في طائرة الركاب المدنية الإيرانية في الفترة السابقة ، ويشكوى إيران لها في مجلس الأمن ، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة لتوجيه نشاطها الدبلوماسي إلى تجنب إدانتها توقي احتمالات الأعمال الثأرية الإيرانية ضد الأفراد والمنشآت الأمريكية . ورغم أن هذا الظروف كان لابد وأن يوفر وسيلة للاتصال الدبلوماسي غير الرسمي بين الدولتين ، إلا أنه ليس من المتوقع أن تكون قد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمل وساطة بين إيران والعراق ، خاصة وإنها لا تملك الكثير من وسائل الضغط و الإغراء لإيران ، وأن وسائلها المتيسرة كانت قد استهلكت في محاولاتها السابقة ، بحيث لم يكن لديها جديد تضيفه إلى ما سبق .⁽¹⁾

كما كشفت بعض مصادر غربية عن صفقة أمريكية إيرانية في مايو من نفس العام إلا أن الملاحظ :-

أولاً :- أن قبول قرار مجلس الأمن كان مخالفا لما ذكر عن الصفقة ، حيث ذكر أن الصفقة تستند إلى إعلان من لجنة تحقيق للأمم المتحدة بأن العراق كان المعتدى البادئ في الحرب وهو ما لم يحدث ، بالنسبة للصفقة .

ثانياً :- أن الصفقة قد تمت في شهر مايو . ولم تقبل إيران القرار حتى الثامن عشر من يوليو . يمكن تصور أو افتراض أن جهودا للوساطة قد تمت في النصف الأول من يوليو ، أو في الأيام الأخيرة السابقة لقرار إيران المذكور ، وأن هذه الجهود لم يعلن عنها وأنها أدت إلى هذا القرار .⁽²⁾ ورغم أن مثل هذا الافتراض لا يمكن استبعاده كلية من حيث إمكان حدوث وساطة سرية أو غير معلن عنها إلا أنه من المشكوك فيه بشدة ، وبإمكان القطع بأن أي احتمال لوساطة سرية في تلك الفترة لم يكن ليوصل إلى اتخاذ القرار في هذا الوقت ، أو أن تظل هذه الجهود غير معروفة بعد مرور أكثر من شهر عليه ويزيد من تأكيد ذلك أن الأطراف التي قامت بالوساطة لم تكن تملك من وسائل الضغط أو الإغراء ما يزيد عما سبق أن قدمته بحيث يدفع القيادة الإيرانية إلى اتخاذ هذا القرار الصعب ، خاصة وأن أكثر الدول التي كانت لديها فرصة الوساطة

I bid, p. 138 .

(¹)

I bid, p. 139 .

(²)

هى الإتحاد السوفيتى الذى كان يملك وسائل ضغط وإغراء لكلا جانبي الحرب ولم يبد له أى نشاط فى تلك الفترة .

أما التنظيمات الدولية التى تملك فرصة الوساطة فكان أكثرها فرصة منظمة المؤتمر الإسلامى التى سبق أن فشلت فى مارس من نفس العام وبدأت أعجز من أن تملك وسائل أكبر للضغط على إيران أو إغرائها ، وهكذا يمكن القول أنه لم تكن هناك ضغوط سياسية دبلوماسية خارجية قادرة على الضغط أو الإغراء أو الاثنين معاً بالنسبة للقيادة الإيرانية بحيث كان من شأنها أن تؤدى إلى قرار القيادة السياسية الدينية الإيرانية إلى قبول قرار الأمن رقم 598 بدون شروط فى الثامن عشر من يوليو عام 1988 .

لا يزيد احتمال تأثير الضغوط الاقتصادية على القيادة الإيرانية لقبول القرار عن احتمال تأثير الضغوط السياسية الدبلوماسية بل أنه غالباً يقل عنها ، ويرجع السبب فى ذلك أولاً إلى أن الضغوط الاقتصادية عادة مالا تظهر بشكل فوري وسريع بحيث يختلف التصور أو القرار من النقيض إلى نقيض فى الفترة ما بين الخامس من يوليو تاريخ تصديق مجلس الشورى الإيرانى على القانون القاضى بمواصلة الحرب ضد العراق حتى الانتصار النهائى ، والثامن عشر من يوليو تاريخ إعلان قرار قبول إيران لمجلس الأمن بدون شروط ، فضلاً عن الفترة بين خطاب على أكبر هاشمى رافسنجاني وحديثه عن النزاع الممتد فى الثالث عشر من يوليو والتاريخ السابق . ولا يعنى هذا أن إيران لم تكن تعاني من ضغوط اقتصادية إلا أن هذه الضغوط قد تحملتها إيران فى الفترة الماضية ولم يكن من الممكن أن تزيد إلا تدريجياً نتيجة لتراكم هذه الضغوط ، كما لا يعنى بالضرورة عدم دخول مؤثرات جديدة على الحالة الاقتصادية ، إذ أن هذه المؤثرات كانت تنحصر فى ضرب القوات الجوية العراقية لبعض ناقلات النفط فى مناطق تصدره الإيرانية وهو أمر تعودت عليه إيران ⁽¹⁾.

جهود وقف إطلاق النار

بعد قبول إيران لقرار مجلس الأمن 598 فى الثامن عشر من يوليو بذل السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دى كويلار جهوده من أجل التوصل إلى موعد لوقف إطلاق النار بين البلدين . وطرح فى 7/26 مشروعاً لتقوم المفاوضات على أساسه يتضمن النقاط التالية ⁽²⁾:

I Bid, p, 66

(¹)

(²) التقرير الإستراتيجى العربى 1988 ، مرجع سبق ذكره ، ص 160

- 1 - جدول زمني لإقرار وقف إطلاق النار وسحب القوات إلى الحدود الدولية .
 - 2 - جدول أعمال لبحث القضايا السياسية المتنازع عليها .
 - 3 - عقد مؤتمر إقليمي يضم دول الخليج الست العراق وايران .
 - 4 - تحديد موعد لبدء تنفيذ القرار 598 وفقاً لتسلسل بنوده .
 - 5 - تحديد موعد انسحاب قوات البلدين إلى الحدود الدولية وفقاً لجدول زمني .
- كما تعلقت جهود السكرتير العام للأمم المتحدة في هذه الفترة بإرسال مراقبين تابعة للأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة الالتزام به وإرساله في 6/12 فريق التحقيق بشأن أسرى الحرب .

إلا أن هذه الجهود قد واجهتها صعوبات جمة بسبب تباعد وجهات نظر كل من العراق وايران ، فالجانب أصر على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين وحينئذ يمكن تحديد موعد لوقف إطلاق النار في حين أصر الجانب الإيراني على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فور تطبيق المراحل الثلاث الأولى من مشروع السلام الذي قدمه دى كويلر .

وقد جاء الموقف العراقي بإصراره على إجراء مفاوضات مباشرة تسبق تنفيذ مشروع السكرتير العام للأمم المتحدة معبراً عن شكوكه في النوايا الحقيقية لإيران بقبولها قرار مجلس الأمن . فمن وجهة النظر العراقية لم يكن قبول إيران معبراً عن قناعة عميقة بأفضلية السلام بقدر ما كان عجزاً عن مواصلة الحرب ⁽¹⁾.

وقد حاول السكرتير العام للأمم المتحدة التقريب بين وجهات النظر ، كما دارت محاولات داخل مجلس الأمن للضغط على العراق لتغيير موقفه إلا أن العراق رفض ذلك كما حذر من أي محاولة لفرض وقف إطلاق النار دون موافقته لأنه سيرفض ذلك مهما كانت الجهة التي ستعلن عنه ذلك رداً على البيان الذي أصدره مجلس الأمن في 8/3 بتأييد دور السكرتير العام للأمم المتحدة وقراره بوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات مباشرة ودعوة الطرفين للالتزام ببنود القرار .

وأخيراً أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في 8/6 أن بلاده مستعدة لوقف إطلاق النار مع إيران قبل إجراء مفاوضات مباشرة ولكن اشترط أن تعلن طهران صراحة ورسمياً قبولها إجراء مفاوضات مباشرة فور تطبيق وقف إطلاق النار وعلى أثر هذا الإعلان العراقي

(1) حسن ابو طالب ، " المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 100 ابريل 1990)

قبلت إيران اجراء المفاوضات المباشرة مع العراق في 8/7 وقام السكرتير العام للأمم المتحدة بتحديد الخطوات التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن في عدد من النقاط هي :

- 1 - وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ في 1988/8/20 .
 - 2 - نشر قوات خاصة من الأمم المتحدة قوامها 350 جندياً قبل ثلاثة أيام من وقف إطلاق النار .
 - 3 - إفتتاح مفاوضات مباشرة بين البلدين في جنيف في 1988/8/25 لبدء العمل حول تعيين لجنة للتحقيق بناء على طلب إيران لتقرير أي البلدين يجب أن يتحمل مسؤولية اندلاع الحرب .
 - 4 - عند بدء وقف إطلاق النار يتم سحب القوات من الاراضي المحتلة وتبادل الأسرى .
 - 5 - صياغة اقتراح لاكتتاب التبرعات والمساعدات لإعادة البناء في البلدين .
 - 6 - توقيع معاهدة سلام بين الدولتين .
- وفي 8/9 وافق مجلس الأمن بالاجماع على تشكيل قوة خاصة من المراقبين العسكريين الدوليين للإشراف على وقف إطلاق النار تخضع لسلطة مجلس الأمن لمدة 6 شهور وقد تم إرسالها بالفعل في الوقت الذي حدده السكرتير العام للأمم المتحدة ⁽¹⁾.

المواقف الدولية .

بقبول إيران القرار الدولي 598 تغيرت الكثير من ملامح الصورة الإقليمية والدولية المحيطة بطرفي الصراع ، فمن ناحية بدأ حرص العديد من القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، فضلاً عن الدول الخليجية العربية خاصة الكويت والسعودية ، على إنهاء التوتر الذي ساد في العلاقات مع إيران في المراحل السابقة وهكذا ساعد القرار الإيراني على إنهاء حالة العزلة التي أحاطت بها طوال العامين السابقين . في نفس الوقت الذي بدا فيه أن العراق لم يعد يحظى بحالة التعاطف الدولي التي أحاطت به من قبل ، وساعد على ذلك التكتيك السياسي الإيراني الذي قام على أساس الظهور بموقف الدولة التي تحترم المعاهدات الدولية ،

فى حين كان العراق يطالب بالبحث وتوقيع معاهدة جديدة تراعى المتغيرات الناشئة عن الحرب فيما اعتبرته بعض القوى الدولية غير ملتزم بالمعاهدات الدولية⁽¹⁾.

وفى ضوء هذا الإتجاه العام تغيرت الكثير من المواقف الدولية ، فمن ناحية سعت الولايات المتحدة إلى إنهاء التوتر فى العلاقات مع إيران فى نفس الوقت الذى مارست فيه عدداً من التصرفات العدائية تجاه العراق ، وذلك بتوجيه المتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية فى 8/2 انتقادات حادة للعراق باستخدام الأسلحة الكيماوية مما دعا طارق عزيز إلى التصريح بأنه ربما قد لا يكون لإيران أصدقاء ولكن لديها العديد من يطلبون ودها ، وفى 9/10 أتخذ الكونجرس على مزاعم تقول باستخدام أسلحة كيماوية ضد إيران من جانب العراق . وعلى أثر ذلك ندد المسنولون العراقيون بإدعاءات مجلس الشيوخ الأمريكى وذكرت أن هذا القرار يستهدف التقليل من حجم الانتصار العراقى ، ومغازلة إيران ومد الجسور الجديدة من التفاهم السياسى المشترك فى إطار مشروع سياسى لمرحلة ما بعد الحرب كما أن الإدارة الأمريكية سعت فى وقت مبكر من مرحلة الانتخابات الأمريكية لضمان أصوات الناخبين من الأوساط اليهودية التى ساءها وقف الحرب وبالتى ازدياد الخطر العراقى على إسرائيل .

ورغم أن انسحاب القوات الأمريكية من الخليج من المسائل التى سترضى إيران تماماً إذا قامت الولايات المتحدة بتنفيذها بعد حرب الخليج الأولى فإن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت وحفاظا على علاقاتها مع دول الخليج اتخذت حلا وسطا باتخاذ قرار بالتخفيض التدريجى بجزء من قواتها فى الخليج فى ضوء ما سبق أن اتخذته الإدارة الأمريكية من إنها ستخفف وضعها العسكرى فى الخليج عند تضاؤل التوتر وبدء سريان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران كما أعلنت الولايات المتحدة أن القوات البحرية الأمريكية لن تصاحب السفن التى تحمل العلم الأمريكى وإنما ستكتفى بمراقبتها من بعد . وبالإضافة إلى الحفاظ على مصالحها فى الخليج فإنها بهذا الإجراء تحاول إبعاد الإتحاد السوفيتى عن الخليج أيضا .⁽²⁾

أما الموقف السوفيتى فقد ظل على حالته تقريبا ، والتى قامت فى إطارها العام على اتخاذ عدد من التحركات تجاه كل من العراق وإيران وفق صيغة توازنية حساسة ، كما استمر اصرار الإتحاد السوفيتى على سحب القوات الأجنبية من الخليج معلنا مبادرته بسحب قواته من

I Bid, p. 96 .

(¹)

(²) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1988 ص 164 .

المنطقة إذا ما فعلت الدول الأخرى ذلك مشيراً إلى استعداده للاشتراك في قوة بحرية دولية تغنى عن وجود الأساطيل في منطقة الخليج .

مواقف دول الخليج

من بين دول الخليج يبرز الدور السعودي الذى مارس ضغطاً على إيران فى مجال البترول وذلك بإنتاج حصتها كاملة من البترول ، مما أدى إلى تدهور الأسعار العالمية للبترول بسبب رفض إيران التزام بإنتاج حجم ما خصص بها من خلال منظمة الأوبك وكانت السعودية تخفض من إنتاجها للمحافظة على التوازن المطلوب بين العرض والطلب ، ولذا نجد أن الخميني عند قبوله لقرار مجلس الأمن 598 خص السعودية من بين دول الخليج ووصفها بأنها عميلة لإسرائيل وروسيا وأمريكا وهدد بتحرير الكعبة .

وقد لعبت السعودية دوراً بارزاً أيضاً خلال المفاوضات بين العراق وإيران ، إذ قادت السعودية التحركات الخليجية والعربية الهادفة إلى تحقيق وقف إطلاق النار مقابل الحصول على الضمانات اللازمة للعراق ، كما لعبت السعودية دوراً من وراء الستار لتسهيل إجراء المفاوضات وتسهيل مهمة السكرتير العام للأمم المتحدة ، فقد سافر وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى نيويورك فى 8/8 واجتمع دى كويلر مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى جون وايتهد ، كما دارت اتصالات بين السفير السعودي فى الولايات المتحدة وبين مندوبى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وقد ترددت أن السعودية لعبت دوراً فى الضغط على العراق لقبول وقف إطلاق النار وهو الأمر الذى نفتته السعودية كما تردد أيضاً أن سفير السعودية فى واشنطن التقى مع وزير خارجية إيران .

وقد عبرت السعودية عن رغبتها فى إقامة علاقات طيبة مع إيران وإصدار الملك فهد أوامر بوقف الحملات الإعلامية فى الصحف ووسائل الإعلام ضد إيران . وكان بهذا التطور مردوده الإيجابى حيث صرح وزير خارجية إيران أن بلاده سوف ترد إيجابياً على أية خطوة إيجابية حقيقية من جانب السعودية بشأن إنهاء المشاكل . وقد اجتمع وزير النفط فى كل من السعودية والكويت فى أكتوبر مع وزير النفط الإيرانى فى مدريد لأول مرة منذ ما يزيد عن سنة . بالنسبة لبقية دول الخليج فقد سعت بشكل صريح إلى تحسين علاقاتها مع إيران حيث قام وزير خارجية إيران بجولة فى الأسبوع الأول من أغسطس فى بعض دول الخليج هى أبو ظبى ثم قطر ثم سلطنة عمان كما بعث أمير الكويت برسالة إلى الرئيس الإيرانى هنأه فيها بوقف

إطلاق النار ، كما قام يوسف العلوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بزيارة طهران في 8/7 ، أما الكويت فقد سارت العلاقات بينها وبين إيران خطوات أبعد عن طريق التحسن . وذلك بإيفاد الحكومة الكويتية أحد دبلوماسيها إلى طهران في 9/29 لإعادة فتح سفارتها هناك كما وافقت البحرين وإيران من حيث المبدأ على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما . (1)

(1) المرجع السابق ، ص 165 .

الفصل الرابع

السلوك السوفيتي تجاه إيران خلال أزمة الخليج الثانية

باتدلاع أزمة الخليج الثانية في النصف الثاني من عام 1990 ، تغيرت كثير من المعطيات الدولية والإقليمية ، وساهمت الأزمة / الحرب في خلق وقائع جديدة سواء على الصعيدين السياسي أو الإستراتيجي ، ومن ثم في منظومة العلاقات الدولية ذاتها وخاصة العلاقات السوفيتية الإيرانية وكيفية إدارة الإتحاد السوفيتي للأزمة . وإذا كانت الأزمة قد تم احتواؤها مع مطلع عام 1991 ، وأستعبدت سيادة الكويت كدولة مستقلة ، فإن كثيرا من النتائج الأخرى والمرتبطة بتداعيات ما بعد احتواء الأزمة ، لم تستقر بعد على نحو واضح وخاصة تلك المتعلقة بحالة النظام الدولي في العقد القادم على الأقل . ونظرا لأهمية الحدث ، الأزمة ، الحرب ولانعكاساتها الهامة على مستقبل النظام الدولي في العقد القادم فقد تم تخصيص هذا الفصل بكامله لتوضيح موقف الإتحاد السوفيتي للأزمة ودوره في مجلس الأمن خلال الأزمة .

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول :- التعامل السوفيتي مع إيران من خلال الأزمة .

المبحث الثاني :- تطور الموقف السوفيتي بعد اعلان الحرب في منطقة الخليج .

المبحث الأول

التعامل السوفيتي مع إيران من خلال الأزمة

بات من الشائع القول أن أزمة الخليج قد ارتبطت بمراحل أولى لبناء نظام دولي جديد ، وبدور سوفيتي حريص على علاقاته المتنامية مع الولايات المتحدة ، وإن ذلك ساهم في تطور الموقفين السوفيتي والأمريكي تجاه الأزمة ، وتجاه كيفية احتواء تداعياتها . ولقد ظهر من الأيام الأولى مدى حرص القوتين العظميين على إيجاد القواسم المشتركة بينهما والبناء عليها ، وتجسيد حالة من التحرك المشترك قدر الإمكان . ومن وجهة النظر السوفيتية فإن الغزو العراقي للكويت هو " عملية استخدام مكثف للقوة العسكرية " ، وإن تلك السياسات التي عبر عنها واستخدمها النظام العراقي انطلقت من عقلية تنتمي إلى زمن الحرب الباردة التي ولى أوانها .

فما أن وقع الغزو العراقي حتى أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أدان فيه العدوان العراقي ، واعتبر البيان أنه مهما كانت درجة تعقد المشكلة بين الكويت والعراق فإنه ليس هناك ما يبرر استخدام القوة ، وإن اقتحام القوات العراقية للكويت يتناقض تماماً مع الإتجاهات الإيجابية لتنقية الحياة الدولية .⁽¹⁾ ودعا البيان إلى استعادة وحدة واستقلال أراضي دولة الكويت ، وفي نفس اليوم أيد الإتحاد السوفيتي قرار مجلس الأمن رقم 660 الذي صدر في الثاني من أغسطس وتضمن إدانة للغزو العراقي ومطالبته العراق بالانسحاب الفوري (2) ، ولإظهار قوة الموقف السوفيتي الراض للغزو العراقي تم وقف شحن أية أسلحة سوفيتية إلى العراق ، وفي السادس من أغسطس أيد السوفييت القرار رقم 661 الذي فرض العقوبات الاقتصادية على العراق . (3)

إلا أنه من جانب آخر حرص الإتحاد السوفيتي على عدم قطع الإتصالات تماماً مع الجانب العراقي ، وبدأ ذلك في أمرين ، أولهما هو نفى الخارجية السوفيتية أي احتمال للقيام

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، الأهرام ، 1992 ، ص 51 .

(2) فنحن حسن عطوة ، " الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد " ، السياسة الدولية ، العدد 102 ، يوليو .

1991 ، (109 - 112) ، ص 109 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون الموقعه مع العراق عام 1972 ⁽¹⁾ ، وتم تجديدها عام 1978 .

والأمر الثاني هو استمرار الإتصالات مع الجانب العراقي سواء عبر رسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين ، واستقبال موسكو لعدد من كبار المسؤولين العراقيين مثل سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء الذي أجرى مباحثات مع شيفرنادزه وزير الخارجية في 8/20 كما تبادل الرسائل بين الرئيسين جورباتشوف وصدام حسين في 8/24 وقبل يوم واحد من موافقة الإتحاد السوفيتي على القرار 665 الذي أباح ما يلزم من تدابير لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، حيث طالبت الرسالة السوفيتية بانسحاب العراق الفوري من الكويت والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، وإلا أضطر الإتحاد السوفيتي إلى التصويت إلى جانب القرار ، إلا أن العراق لم يتجاوب مع الدعوة السوفيتية مما دفع موسكو إلى الموافقة على القرار 665 ولكن بعد تعديل فقرة في مشروع القرار ، وهي الخاصة باستخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادي إلى " اللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف " . ⁽²⁾

وبالرغم من أن العبارة المضافة لم تشر صراحة إلى استخدام القوة العسكرية إلا إنها في سياق تطورات الأزمة عنت هذا الأمر بطريقة غير مباشرة . ويعبر هذا عن محاولة الإتحاد السوفيتي استخدام مشروع القرار قبل إقراره في تحقيق تغيير كفي في طبيعة الأزمة عبر تغيير الموقف العراقي ذاته ، إلا أن تلك المحاولة لم تنجح بسبب تمسك العراق بموقفه واهدافه ، الأمر الذي أقتنع السوفييت بالسير خطوة أخرى في عملية الحشد السياسي والعسكري في مواجهة العراق والتي كانت جارية على قدم وساق بقوة الدفع الأمريكية والبريطانية ، ومن ثم كانت موافقة السوفييت على القرار 665 . ⁽³⁾

ويمكن إرجاع الإصدار السوفيتي على عدم الإشارة الصريحة إلى استخدام القوة العسكرية إلى عدد من الأسباب ، أبرزها أن توافد القوات الغربية والأمريكية إلى منطقة الخليج قد أثار معارضة حادة داخل بعض المؤسسات السوفيتية خاصة المؤسسة

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 53 .

George W Breslaure , op. cit., p. 123.

⁽²⁾

I Bid , p. 124 .

⁽³⁾

العسكرية⁽¹⁾ التى اعتبرت أن التواجد العسكرى المكثف للغرب والولايات المتحدة فى منطقة الخليج القريبة⁽²⁾ من الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يعرض المصالح الأمنية للإتحاد السوفيتى للخطر ، وثانيا أن الإتحاد السوفيتى كان يرغب فى تقرير مصير المسائل العسكرية الخاصة بالأزمة من خلال الأمم المتحدة وتحديدًا عبر اللجنة العسكرية التى تتكون من رؤساء أركان الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وثالثًا رغبة القيادة السوفيتية فى مواصلة منهج سلمى لحل الأزمة ، وهناك سبب رابع معنوى يتصل باللغة السياسية الجديدة التى يحرص عليها الرئيس جورباتشوف والتى ترفض استخدام القوة فى حل المنازعات الدولية .⁽³⁾

إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن الإشارة إلى رغبة القيادة السوفيتية فى إتاحة قدر من المناورة السياسية يمكن إستغلاله لاحقًا ، وفى تلك الفترة المبكرة من الأزمة وبالرغم من توافق الإتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فى رفض الغزو العراقى وما ترتب عليه من نتائج ، إلا أن الإتحاد السوفيتى حرص على إبراز تمايزه السلوكى فى معالجة الأزمة ومن المواقف التى أبرزت التمايز السوفيتى ما يلى :-⁽⁴⁾

التفسير الخاص للقرار رقم 661 الذى فرض الحظر الاقتصادى على العراق ، فبينما ذهبت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا إلى حد استخدام القوة فى فرض الحظر الاقتصادى لايجب أن يرتبط بإجراء عسكرى ، بل هو راجع إلى امتناع الدول بإراداتها الذاتية بالامتناع عن الدخول فى معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفييت بكافة السوابق الدولية فى هذا الصدد . كذلك حدد السوفييت موقفهم من الحظر الاقتصادى على أنه لايتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية ، فى الوقت الذى اصررت فيه الولايات المتحدة على أن مفهومها للخطر هو مفهوم شامل يتضمن كل أنواع الإتصالات مع العراق ، وأدت مثل هذه الخلافات إلى تأخير صدور القرار 665 (8/25) . عدة ايام⁽⁵⁾

(¹) وحيد عبد المجيد ، أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج ، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة : نوفمبر 1990 (29-60) ص 37.

(²) د. جمال على زهران ، أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، مرجع سبق ذكره ن ص 84 .

(³) المرجع السابق ، ص 85 .

Dilip hiro , op cit , p. 292 .

(⁴)

I Bid , p. 239 .

(⁵)

أما بالنسبة للموقف من استخدام القوة العسكرية ، قد بدا الخلاف بين القوتين العظميين منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة ، فحين أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوات لها إلى المنطقة تحت مبرر حماية المملكة العربية السعودية ، ومع بداية تكون حشد غربى فى منطقة الخليج ، وخليج عمان إلى جانب البحر المتوسط والبحر الأحمر حدد الإتحاد السوفيتى موقفه من إرسال قوة على نحو مغاير للآمال الأمريكية التى رحبت بمشاركة عسكرية سوفيتية ولو محدودة ، وجاء الموقف السوفيتى رافضا لفكرة إرسال قوات عسكرية إلا إذا صدر قرار بذلك من مجلس الأمن ، وعلى أن تخضع هذه القوات لسلطة مجلس الأمن ، وربط السوفييت موقفهم بإحياء دور لجنة الأركان التابعة للمجلس ، وفى نفس الوقت حذر السوفييت من تشكيل قوة متعددة الجنسيات خارج إطار وسلطة مجلس الأمن الدولى .

أيضا بالنسبة لموقف القرار العراقى بإغلاق السفارات العاملة فى الكويت ، ففى حين أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب دبلوماسيها من الكويت ، واعتبار أى محاولة عراقية لاستخدام القوة من قبل السلطات العراقية ضد الدبلوماسيين الأمريكيين بمثابة تجاوز يستدعى استخدام القوة المسلحة ، اتخذ السوفييت موقفا وسطا ، فقد أقر بعدم شرعية ضم العراق للكويت ، وبعدم قبوله لنتائج هذا الضم إلا أنه وافق على سحب بعثته الدبلوماسية من الكويت تحت مبرر أن ظروف الاحتلال لاتساعد البعثة على القيام بمهامها .⁽¹⁾

وفى الوقت الذى أصر فيه الإتحاد السوفيتى على مشاركة عربية فى حل الأزمة وضرورة التركيز على تفادى الانفجار الشامل فى المنطقة إذا ما تم استخدام أسلوب القوة العسكرية كانت وجهة النظر الأمريكية تضع الخيار العسكرى فى مرتبة أعلى من الخيارات السلمية والدبلوماسية الأخرى ، وحتى على الرغم من أنها لم تستبعد تلك الخيارات تماما⁽²⁾ فى ظل هذه الخلافات بين القوتين العظميين ، عقدت قمة هلسنكى غير الرسمية فى التاسع من سبتمبر بناء على مبادرة الرئيس الأمريكى بوش وقد سبق القمة تحركان هامان أولهما هو محاولة سكرتير عام الأمم المتحدة بيريز ديكويلار إقتناع العراق بالتجاوب مع قرارات المنظمة الدولية ، حيث التقى مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقية فى العاصمة الأردنية عمان يومى 30 أغسطس والأول من سبتمبر وقد طغت على المباحثات مسألة الإفراج عن الرعايا الغربيين الذين احتجزهم العراق ، ولم تثمر تلك المحاولة أى جديد ، وحمل ديكويلار

(1) التقرير الإستراتيجى العربى ، 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

(2) المرجع السابق ، ص 56 .

العراق مسئولية فشل مباحثات عمان ، أما التطور الثانى فهو قيام طارق عزيز فى 9/5 بزيارة وصفت بأنها " مفاجئة " ويبدو أن الرسالة كانت محاولة من العراق لإقناع السوفييت بتفهم الموقف العراقى بعدم الانسحاب من الكويت ، فى نفس الوقت الذى اصر فيها السوفييت على موقفهم بالانسحاب الكامل وعودة الكويت دولة ذات سيادة فى الوقت الذى ذكرت فيه وكالة ناس السوفيتية أن موسكو لاتفكر بقطع العلاقات مع بغداد .

لم تكن التطورات السابقة مباشرة على قمة هلسنكى إيجابية بالنسبة للإتحاد السوفيتى والدور الذى رسمه لنفسه من حيث تشجيع الحل السلمى بسبب عدم تجاوب العراق مع الجهود الدولية بما فيها الجهود السوفيتية ذاتها ، فضلا عن المناخ الدولى المعبأ كراهية ضد العراق بسبب مسألة احتجاز الرعايا الأجانب والإعلان عن استخدامهم كدروع بشرية ، ومع ذلك فقد حاول الإتحاد السوفيتى استثمار حاجة الولايات المتحدة للتنسيق السياسى معه فى الخروج بنتائج تدعم أسلوبه الداعى إلى الاستمرار فى الجهود السلمية وإرجاء البت الفورى فى مسألة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، فضلا عن محاولة الربط غير المباشر بين قضيتى إحتلال العراق للكويت وتسوية القضية الفلسطينية .⁽¹⁾

ولقد جاءت نتائج القمة المعبر عنها فى البيان المشترك لتدل على رغبة القوتين العظميين فى التوصل إلى أكبر مساحة ممكنة من الاتفاق إزاء سبل إنهاء الإحتلال العراقى للكويت وقد تضمن البيان المشترك العناصر التالية :

1- دعوة العراق إلى التنفيذ الكامل للقرارات الدولية ، والانسحاب غير المشروط من الكويت وعودة لحكومة الشرعية وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين فى العراق والكويت .

2- دعوة الجماعة الدولية إلى الالتزام بالعقوبات التى قررتها الأمم المتحدة والعمل على تطبيقها .

Graham E. Fuller , " Moscow and the Gulf War " , Foreign affairs , Vol 70 ,

(¹)

(Summer 1991) , (55-76), p. 56 .

3- أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقران بأن القرار 661 سمح في إطار الظروف الإنسانية بإدخال الطعام والأدوية إلى العراق والكويت على أن تتولى الوكالات الدولية المتخصصة مراقبة هذه الواردات للتأكد من أن الطعام يصل إلى من يستحقه . (1)

4- أن البلدين يفضلان أن تحل الأزمة سلمياً ، وأنهما متحذان في مواقفهما إزاء العدوان ، وإذا عجزت الخطوات المتخذة عن إنهاء العدوان ، فإن البلدين على استعداد للنظر في خطوات إضافية تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة .

5- بمجرد أن ينتهي العدوان العراقي ، وتحقق الأهداف التي قررتها قرارات الأمم المتحدة ، فإن وزيرى خارجية البلدين سيوجهان عملهما لتطوير ببيان أمن إقليمي وإجراءات لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة ، والعمل على حل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الأوسط والخليج ، واستمرار التشاور فيما بينهما والمبادرة بإجراءات لمتابعة هذه الأهداف في الوقت المناسب .

ويمكن القول أن بيان هلسنكي قد أكد مساحة كبيرة من الاتفاق بين القوتين العظميين في تلك الفترة ، ليس فقط إزاء أزمة العدوان العراقي على الكويت ، وإنما أيضاً إزاء قضايا أخرى جوهرية في المنطقة . (2) وفيما يتعلق بالعدوان العراقي فقد أظهر البيان ما يمكن وصفه بالتأكيد على مبدأ عدم مكافأة العدوان ، وعدم السماح بقيام دولة كبيرة بابتلاع دولة صغيرة جارة لها ، وفي نفس الوقت العمل على حل الأزمة سلمياً ، إلا أنه في حالة الفشل فإن الطرفين سيجدان نفسيهما في حالة تضطرهما للنظر فيما وصفاه بأنه إجراءات أخرى وهي عبارة عن ضمناً اللجوء إلى حل عسكري وإباحة استخدام القوة المسلحة لإنهاء العدوان العراقي .

وعدت هذه الصيغة بمثابة انتصار للرؤية السوفيتية في ذلك الوقت التي نادى بضرورة استخدام كافة وسائل التسوية السياسية والعمل على استنفادها قبل التفكير في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية . ولقد وضح البيان نوع من الربط بين إنهاء العدوان العراقي والعمل على حل القضايا الأخرى في المنطقة ، وهو نوع من الربط المتعاقب

I bid ., p. 57 .

(1)

I bid ., p. 58 .

(2)

زمنيا . (1) وهو أمر يختلف من حيث المضمون مع ما دعا إليه العراق آنذاك من ضرورة حل القضايا في المنطقة بطريقة الحل المتزامن مع إعطاء أولوية للأقدم زمنيا من المشاكل والقضايا . وقد جاء هذا الربط المتعاقب حتى على الرغم من التفسير الأمريكي الخاص الذي نفى أي علاقة بماورد في بيان هلسنكي وأي توجهات مستقبلية لحل القضايا الشائكة في المنطقة ومن بينها القضية الفلسطينية .

وبصفة عامة فإن المبادئ التي وردت في البيان على النحو سالف الذكر ، عربت عن حاجة القوتين إلى إيجاد القواسم المشتركة في مواقفهما إزاء الأزمة في الخليج وسياستهما المستقبلية في المنطقة العربية . ومن جهة ثانية كشفت عن الرغبة الأمريكية في استمرار التشاور والتنسيق مع الإتحاد السوفيتي باعتباره حجر الزاوية في عملية الحشد الدولي / العسكري ضد العراق . كذلك يمكن اعتبار قمة هلسنكي واحدة من الرموز الدالة على التغيرات الأساسية التي أسفرت عنها إنتهاء الحرب الباردة ، واختفاء المظاهر التقليدية للصراع بين القوتين العظميين (2)

ومن الضروري الإشارة إلى أن قمة هلسنكي وإن كانت قد ركزت على عملية إحتواء العدوان العراقي على الكويت فإنها قد تضمنت موضوعات أخرى من بينها كيفية التغلب على المصاعب التي يواجهها الإتحاد السوفيتي اقتصاديا ، وثمة تحليلات ربطت بين حاجة الإتحاد السوفيتي إلى الدعم الاقتصادي الغربي والأمريكي بالأساس وبين استمراره في تأييد الموقف الأمريكي والتعاون المشترك لإنهاء حالة الإحتلال للكويت . لم تكد قمة هلسنكي تنهى أعمالها ، وإذا بلجنة الشئون الدولية في البرلمان السوفيتي تدعو في 9/11 إلى سحب الخبراء السوفييت من العراق وإنهاء العمل بمعاهدة التعاون والصداقة الموقعة معه عام 1972 وقد إبرزت تلك الدعوة أمرين أولهما محاولة الضغط على العراق من خلال التلويح بسحب الخبراء العسكريين ، والأمر الثاني أن هناك فريقا داخل الإتحاد السوفيتي يتجه إلى اتخاذ خطوات جادة في مواجهة العراق في محاولة للتعبير عن خيبة الأمل من عدم تجاوب العراق مع التوجهات السلمية السوفيتية لحل الأزمة بعيدا عن استخدام الحل العسكري . (3)

I bid ., p. 60 .

(1)

(2) التقرير الإستراتيجي العربي 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

(3) المرجع السابق ، ص 55 .

وترجمة للمواقف المشتركة السوفيتية الأمريكية تمت الموافقة على أربعة قرارات دولية في الفترة من منتصف سبتمبر وحتى نهايةها وهي القرارات 66 (9/14) وهو الخاص بمدى توفر الأغذية في كل من الكويت والعراق . والقرار 667 (9/16) والذي تضمن إدانة العراق بسبب انتهاكه للمقار الدبلوماسية في الكويت في الكويت ، والمطالبة بالإفراج الفوري عن الموظفين الدبلوماسيين الذين احتجزوا وكذلك باقى الرعايا من الجنسيات الدولية والقرار 669 (9/24) والخاص بفحص طلبات المعونة من الدول التي تضررت من العدوان العراقي على الكويت ومن الحظر الاقتصادي المفروض على العراق . والقرار رقم 760 (9/25) والخاص بمد الحظر الاقتصادي على العراق إلى حركة الملاحة الجوية من وإلى العراق ، ويلاحظ أن هذه القرارات إما عالجت موضوعات إنسانية كتوفير الغذاء ، أو خاصة بدول تضررت اقتصاديا من العدوان ، أو أنها تدين العراق لانتهاكاته لبعض القوانين والأعراف الدولية ، وأخيرا تعلقت بمد الحظر إلى حركة الملاحة الجوية والتي كانت من الناحية العملية متوقفة بالفعل . وبالتالي لم تشكل خروجاً عن الموقف العام للاتحاد السوفيتي الذي يدين العراق ويسعى في نفس الوقت إلى ممارسة ضغوط متنوعة سياسية ومعنوية قد تفضي إلى إقناع قيادته السياسية لتقبل فكرة الحل السلمي للثمة .⁽¹⁾

ومع بداية شهر أكتوبر وتداعى جوانب سلبية عديدة لإحتلال العراق للكويت ، خاصة الانقسام العربى وفشل محاولات الوساطة العربية ، وتدهور أحوال الرعايا الأجانب في كل من العراق والكويت معا ، ولجوء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا إلى تدعيم تواجدهم العسكري في المنطقة ، وتصاعد اللهجة الدولية باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق خاص وأن العراق بدأ مصرا على موقفه بعدم الانسحاب من الكويت .⁽²⁾ وفي ظل كل تلك المدخلات جاءت محاولة الاتحاد السوفيتي في 10/3 وعبر المبعوث الخاص للرئيس جورباتشوف يفغيني بريماكوف لإقناع العراق بالتجاوب مع حل سلمي يقوم في جوهره على الانسحاب التام من الكويت ثم حل باقى القضايا الأخرى من تعويضات ورسم حدود وإنهاء التواجد الأجنبي في منطقة الخليج أو حل للقضايا الأخرى في

(¹) Carl E . Vuono , “ Desert Storm and the Future of Conventional Forces Foreign affairs“ Vol. 70 , (Spring 1991), (44-68), p. 52 .

I Bid , p. 53 .

(²)

المنطقة وفق مراحل زمنية متتالية . وقد حدد بريماكوف أهداف جولته ⁽¹⁾ والتي شملت العراق والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا ومصر والأردن والسعودية في هدفين أساسيين هما العمل على إبقاء الحل السياسي كأساس للتسوية مع التأكيد على لموقف السوفيتي الرفض لإحتلال الكويت والثاني هو بحث مشاكل الرعايا السوفيتي الذين وصل عددهم إلى خمسة آلاف يعملون في العراق . ⁽²⁾ ولم تسفر الجولة عن أى تغيير معلن في الموقف العراقي اللهم فيما يتعلق بالرعايا السوفيتي الذين سمح لهم بمغادرة العراق لمن يريد ، أما باقى الرعايا الأجانب فقد ربط العراق الإفراج عنهم بما أسماه وزير الخارجية طارق عزيز في 10/7 " بتعهد الرئيس الأمريكى بعدم مهاجمة العراق " . ⁽³⁾

وترافق ذلك مع تقارير صحفية ذكرت أن الرئيس صدام أبلغ المبعوث السوفيتي بأنه قد يقرر الانسحاب من الكويت إذا ما تلاشى التهديد بهجوم أمريكى على العراق ، وأنه يحتاج إلى صفقة تحفظ له ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه . وهو ما لم تؤيده المصادر السوفيتية صراحة ، الأمر الذى عنى أن الجولة الأولى للمبعوث السوفيتي لم تنجح فى إقناع العراق بالحل السلمى والانسحاب من الكويت . وبالرغم من ذلك لم يفقد الإتحاد السوفيتي حماسه للحل السلمى ولضرورة استنفاد كافة الطرق قبل الإقدام على اتخاذ قرار يتيح الحل العسكرى ، وهو ما أكدده بريماكوف فى واشنطن فى 10/19 . وقد حاول الإتحاد السوفيتي فى 10/28 وللمرة الثانية استغلال عملية التصويت على القرار 677 الخاص بفرض تعويضات على العراق وتحمله أية خسائر قد تنشأ فى الكويت أو أية دول أخرى - والذى تمت الموافقة المبدئية على مشروعه من الدول الخمس الكبرى فى 10/18 لإقناع العراق بالتجاوب مع الحلول السلمية ، وهكذا كانت رحلة بريماكوف الثانية إلى بغداد ومحادثاته المكثفة مع الرئيس صدام حسين ، وكسابقتها لم تثمر هذه المحاولة عن تغيير فى الموقف العراقي . ⁽⁴⁾ وهكذا أثبتت فشل المباحثات أن الظروف ليست مهيأة لحل سلمى يقوم فى جوهره على انسحاب العراق من الكويت بإرادته الحرة . الأمر الذى تلاه مباشرة التصويت على القرار الدولى 677 بعد تأجيل لمدة 48 ساعة .

(¹) جمال على زهران ، " الدور الروسى فى توازن أمن الخليج العربى " ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(²) أيمن السيد عبد الوهاب ، " المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها " ، (القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، العدد

103 ، يناير 1991) ، (69-75) ، ص 71 .

(³) د. محمد السيد السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 224 .

(⁴) المرجع السابق ، ص 225 .

إن فشل المحاولة السوفيتية الثانية لم تكن تعنى من وجهة النظر السوفيتية أن الحل السلمى لم يعد ممكناً ، بل عنت فى الواقع ضرورة البحث عن صيغ أخرى للحل السلمى ، وفى هذا الإطار يمكن فهم عدم إشارة السوفييت صراحة إلى فشل زيارة بريماكوف الثانية ودعوة الرئيس جورباتشوف الدول العربية للقيام بدور فاعل لحل الأزمة ، وهى الدعوة التى صرح بها أثناء زيارته لفرنسا 10/29 ، وقد ارتبطت الدعوة السوفيتية زمنياً بمسعى الملك الحسن ملك المغرب لعقد قمة عربية لإيجاد مخرج سياسى ، ويمكن النظر إليها لحث الدول العربية للتجاوب مع الدعوة المغربية والقيام بدور سياسى جاد . وكانت جولة نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف والتى بدأت فى 11/14 وشملت اليمن ومصر والسعودية والإمارات العربية ، إضافة إلى جولة أخرى لمبعوث آخر هو فلاديمير بتروفسكى والتى ركزت على دول شمال إفريقيا العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتونس جهداً كبيراً فى نفس الاتجاه ولم تنجح تلك المساعي ليس بسبب قصور الدور السوفيتى ، وإنما بسبب الانقسام العربى وعدم التجاوب مع الدعوة المغربية سواء من العراق أو من الأطراف العربية الأخرى المناوئة له ولذا وجد الإتحاد السوفيتى نفسه مضطراً إلى التلويح باستخدام أساليب أخرى . فى ظل هذه التطورات جاء الاتفاق بين الرئيسين جورباتشوف وبوش أثناء انعقاد مؤتمر التعاون والامن الاوروبى الذى عقد فى باريس فى 11/30 ، على دعوة مجلس الامن للانعقاد كدراسة الوضع فى الخليج فى الوقت الذى عبر شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى عن أن الحاجة إلى إنهاء العدوان العراقى قد تقتضى استصدار قرارات جديدة .

وقد ارتبطت تلك المواقف بجهود أمريكية بريطانية فرنسية مكثفة كان عنوانها الرئيسى هو استصدار قرار جديد من مجلس الامن يبيح استخدام القوة المسلحة صراحة ضد العراق (1). الامر الذى شكل مأزقاً كبيراً للسياسة السوفيتية ، فمن ناحية فإن محاولات التسوية السياسية لم تثمر ، ولم يكن هناك ما يدل على توافر حد أدنى من المرونة سواء من العراق أو من الأطراف العربية المناوئة له ، ومن ناحية أخرى كانت ثمة ضغوط مكثفة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لاستصدار قرار يبيح استخدام القوة .

وفى تلك الفترة حاول الإتحاد السوفيتى السير فى اتجاهين معاً الاول هو ممارسة قدر من الضغوط المعنوية السياسية على القيادة العراقية من خلال مناشدتها التجاوب مع الحل

(1) د. حسن بكر ، "دور القوتين الأعظم فى إدارة أزمة الخليج" فى الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير د. أحمد الرشيدى ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، ص 89 .

السلمى ، وفى نفس الوقت التجاوب مع الضغوط الأمريكية الخاصة بإجتماع مجلس الأمن فيما شكل محاولة لاستخدام اجتماع مجلس الامن للضغط على القيادة العراقية . وتطبيقاً لهذه السياسة وجه الرئيس جورج باتشوف نداءً إلى الرئيس صدام حسين فى 11/26 دعاه إلى الانسحاب من الكويت وحماية مصير بلده ، فى نفس الوقت الذى وافق عليه على المشاركة فى اجتماعات مجلس الامن للنظر فى قرار يبيح استخدام القوة العسكرية . وإذ ذاك ظهر فى السياسة السوفيتية تعبير الفرصة الأخيرة لبغداد ، وهو التعبير الذى عنى أن الإتحاد السوفيتى يرى أن المشاركة فى استصدار قرار جديد لمجلس الامن لا يعنى بالضرورة أن كل المساعى السياسية قد انتهت فعلاً ، بل أن هناك فرصة مازالت قائمة .

ظهر تعبير " الفرصة الأخيرة لبغداد " للمرة الاولى أثناء زيارة نائب وزير الخارجية السوفيتى بتروفسكى إلى طهران فى 11/28 وقبل يوم واحد من استصدار القرار رقم 678 الذى تضمن عبارة "جميع الوسائل الضرورية" والتى عنى ضمناً إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، حيث صرح المبعوث السوفيتى فى طهران أن موسكو ترى أنه لى نجد تسوية سياسية للآزمة يجب إعطاء بغداد فرصة أخيرة وكان السوفيت قد طلبوا لقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى فى 11/26 قبل الذهاب إلى نيويورك لمناقشة القرار 678 . وفى ظل تلك الملابسات جاء الموقف السوفيتى رابطاً موافقته على القرار 678 بشرطين : أولهما عدم النص صراحة على تعبير استخدام القوة العسكرية واستبداله بتعبير آخر أكثر عمومية وهو تعبير "جميع الوسائل الضرورية" والذى عنى ضمناً كما سبق القول - إباحة الحل العسكرى ، أما الشرط الثانى فهو إعطاء فرصة زمنية معقولة - تحددت فى القرار بخمسة واربعين يوماً لتطبيق الفرصة الأخيرة مع بغداد ⁽¹⁾.

وبالنظر إلى جملة المواقف الدولية خاصة مواقف الدول الاعضاء الخمس الكبرى الدائمين فى مجلس الأمن التى سبقت مباشرة استصدار القرار 678 ، يمكن القول أن نجاح المسعى السوفيتى لم يكن مرتبطاً بوجود بوادر تشير إلى امكانية نجاح حل سلمى وإنما كان راجعاً إلى حاجة الولايات المتحدة إلى استصدار هذا القرار دون ان يصطدم بعقبة حق الاعتراض من أى من القوى الخمس الدائمة فى الوقت الذى بدا فيه بوضوح تردد الموقف الفرنسى وتجنيد لممارسة ضغوط سياسية مكثفة على بغداد لفترة زمنية أخرى وهو ما توافقه من حيث الجوهر مع السياسة السوفيتية كذلك كان الموقف الصينى غامضاً إلى حد

(1) التقرير الاستراتيجى العربى ، 1991 الاهرام ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

ما وغير محبذ لاستخدام القوة ، وبتأثير الضغوط الأمريكية امتنعت الصين عن استخدام حق الاعتراض وابتقت موقفها في خانة الامتناع عن التصويت ومجمل القول أن تلك الملاحظات - ساهمت في خروج القرار رقم 678 وكأنه تطبيق لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد حيث أتاح شهراً ونصف الشهر لممارسة تطبيق ذلك الأسلوب .

إن ذلك يفسر بدوره حرص السوفييت حتى بعد إصدار القرار 678 على القول أن تعبير جميع الوسائل الضرورية الوارد في القرار لا يعنى بالضرورة استخدام القوة العسكرية ، ولكن أيضاً ستظل القوة العسكرية هي الملاذ الأخير ، مثلما أشار إلى ذلك شيفرنادزه والذي أوضح في 11/30 أن الإتحاد السوفيتي قد يجبر على استخدام القوة العسكرية في حالة واحدة فقط وهي تهديد أمن وسلامة المواطنين السوفييت في العراق للخطر . وهو التصريح الذي أثار انتقادات عدة داخل الإتحاد السوفيتي على الرغم من أن اللجوء السوفيتي إلى استخدام القوة حسب قول شيفرنادزه كان مرتبطاً بشروط خاصة بحماية المواطنين السوفييت وليس للمشاركة في تحرير الكويت أو مشاركة الولايات المتحدة في حملتها العسكرية ضد العراق .

أما العراق فقد اعتبر أن الإتحاد السوفيتي يبحث عن ذريعة لإرسال قوات إلى المنطقة . وقد ترافق هذا الحذر في العلاقات السوفيتية العراقية مع مبادرة الرئيس الأمريكي بوش التي أعلنت بعد يوم واحد من صدور القرار 878 في 11/30 بالحوار المباشر مع العراق عبر وزيرى خارجية البلدين . وهي المبادرة التي أيدها الإتحاد السوفيتي في حينه باعتبارها تطبيقاً لمنهج الفرصة الأخيرة لبغداد .⁽¹⁾

ومع قرار بغداد بالإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين في العراق ومن بينهم الرعايا السوفييت انفرجت نسبياً العلاقات السوفيتية العراقية غير أن ذلك لم يعنى أن العراق في طريقه إلى التجاوب مع المساعي السوفيتية ، وظل الإتحاد السوفيتي في تلك الفترة محكوماً بتوجهاته الأساسية وهي ضرورة الحل السلمي وطرق كافة الابواب لبلوغ هذا

(1) المرجع السابق ، ص 56

الهدف وفي نفس الوقت عدم التهاون مع مبدأ إنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، وقد اعتبرت مدة المهلة الزمنية حتى الخامس عشر من يناير 91 مهلة مناسبة للسير في هذا الطريق .

إلا أن التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي ولا سيما الخاصة بالتوتر في جمهوريات البلطيق الثلاث واتجاهها ناحية الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي . إلى جانب المصاعب على الصعيد الاقتصادي ، فضلاً عن الصراعات بين الأجنحة المختلفة في السلطة السوفيتية والتي كانت وراء إستقالة شيفرنادزة دون التشاور المسبق مع الرئيس جورباتشوف قد استهلك مساحة من الجهد السوفيتي الذي تصور نظرياً إمكانية توجيهه ناحية أزمة الخليج ، خاصة وأن تلك الاحداث الداخلية قد أثارت بعض التوترات في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب على وجه العموم ولاسيما في الولايات التي إستخدم فيها الجيش السوفيتي لقمع حركة الانفصال في ليتوانيا مع مطلع عام 1991 . ومع إتجاه العراق للتجاوب المشروط مع مبادرة الرئيس بوش 11/30 والتي قامت على أساس إجراء حوار أمريكي عراقي عبر وزيرى خارجية البلدين ، ركز السوفييت من جانبهم على أمرين أولهما الترحيب بالرد العراقي ، والثاني التأكيد كما قال بذلك بيان الخارجية السوفيتية في 91/1/5 على أن الاتحاد السوفيتي كان وراء هذا الحوار وأنه رتب له خلال إتصالات سابقة عديدة⁽¹⁾.

في حين عبر مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة أن المطلوب فقط انسحاب العراق ، وأنه إذا ما انسحب فإنه لن يتعرض للعدوان ، وقد تحولت موسكو مثلما تحولت عواصم دولية وعربية كثيرة على نتائج اللقاء بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة والذي تم بالفعل في 91/1/9 في جنيف بعد مفاوضات عديدة حول الموعد والمكان ، ولم يأت الاجتماع الذي حرص الأمريكيون على وصفه بأنه لقاء إتصالات وليس لقاء تفاوض بجديد سواء في موقف العراق أو موقف الولايات المتحدة . وأعتبر الاجتماع فاشلاً إذ لم يحرك موقف أى من الطرفين ناحية موقف الطرف الآخر ، وتلى هذا الاجتماع اجتماع آخر في 91/1/4 بين ديكويلر الأمين العام للأمم المتحدة والقيادة السياسية في بغداد ، ولم يثمر بدوره شيئاً⁽²⁾ .

Graham E. fuller, op, cit., p. 65 .

I Bid, p, 66.

(¹)

(²)

فيما يتعلق بتطبيق القرارات الدولية . الأمر الذي جعل احتمالات اندلاع العمليات العسكرية حتمية خاصة وأن الكونجرس الأمريكي قد أجاز في 91/1/12 للرئيس بوش إتخاذ قرار بدخول الحرب مع العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت .

ومن التطورات البارزة في الموقف السوفيتي أنه قبل ثلاثة أيام من إنتهاء المهلة ، تبني مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) قرار بأكثرية 312 صوتاً وامتناع 36 عن التصويت ، وأوصى القرار الرئيس جورباتشوف بالقيام بمبادرة لدى قادة العراق والولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة بهدف القضاء على مصدر التوتر في الخليج ، وتضمن القرار دعوة كل الأطراف إلى معارضة نشوب حرب عسكرية قد تكون لها نتائج مفعجة في الشرق الأوسط والعالم أجمع ، وأكد القرار أن أي قرار مرتبط بأي شكل من أشكال المشاركة العسكرية للإتحاد السوفيتي في النزاع لا يمكن أن يتخذ إلا بموافقة مجلس السوفييت الأعلى.

والمهم هنا هو ذلك التأكيد على عدم المشاركة في أية عمليات ، وقد جاء هذا القرار في ذلك التوقيت المشحون بتوتر دولي وإقليمي غير مسبوق ليؤكد على الثوابت السوفيتية المعروفة منذ بداية الأزمة (1) .

المبحث الثاني

تطور الموقف السوفيتي بعد إعلان الحرب

في منطقة الخليج

التحرك السوفيتي بعد اندلاع العمليات العسكرية ودوره في مجلس الأمن :

عندما جاء تعيين بسمرتنيخ كوزير للخارجية السوفيتية خلفاً لشيفرنادرز في الخامس عشر من يناير ، وهو نفس اليوم الذي انتهت فيه مهلة قرار مجلس الأمن 678 ، فقد وجد هذا التعيين ترحيباً أمريكياً وغريباً واسعاً ، نظراً للدور الذي قام به بسمرتنيخ حين كان سفيراً لبلاده لدى واشنطن ولكونه أحد مهندسي إنهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، ولتفهمه حدود دور الاتحاد السوفيتي في أزمة الخليج وطبيعة التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال . وإذا كان شيفرنادرز قد حمل عبئ السياسة الخارجية السوفيتية منذ اندلاع الأزمة وحتى انتهاء المهلة المقررة للعراق ، فإن بسمرتنيخ حمل هذا العبء في مرحلة أكثر توتراً وشهدت بدورها أكبر عملية قصف جوي في التاريخ المعاصر ضد بلد واحد . ومن الصحيح القول أن هذا التعيين لم يكن يعنى خروجاً عن ثوابت السياسة السوفيتية على النحو المشار إليه أنفاً . ولكن مع التأكيد على أن الحل السلمي ما زال قائماً إذا ما استجابت القيادة العراقية للقرارات الدولية⁽¹⁾ .

بعد بداية الحلفاء للقصف الجوي ضد العراق حمل الرئيس جورجيا تشوف العراق مسئولية ما أسماه " هذا الاتعاطف المأساوي " ، وأخذ السوفييت في عمل إتصالات مكثفة مع قادة عديدة من الدول الكبرى ودول المنطقة ، ومع قيام العراق بقصف إسرائيل بصواريخ سكود في اليوم التالي لبدء الحملة الجوية حدد السوفييت موقفهم في بيان لوزارة الخارجية

على النحو التالي :

(1) التقرير الإستراتيجي العربي ، 1991 ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

1 - أن القصف الصاروخي العراقي لإسرائيل محاولة لتحويل مشكلة الكويت إلى مواجهة على نطاق المنطقة كلها . وأن الإتحاد السوفيتي يعارض هذا المسعى معارضة تامة . (1)

2 - دعوة العراق إلى التحلى بالواقعية وإدراك أن تصرفاته لا تعود إلا بالضحايا والدمار على الشعب العراقي .

3- دعوة إسرائيل إلى الحذر وضبط النفس وعدم جرّها إلى الاستفزازات .

ونظرا لخطورة الموقف وجه الرئيس جوربا تشوف رسائل عدة إلى القادة العرب أحتوت في مجملها على التحذير من الدفع إلى مواجهة عربية إسرائيلية شاملة . وفي ظل هذه الملابسات أعلن عن مبادرة سليمة للرئيس جوربا تشوف في 91/1/22 كان قوامها إعلان العراق الانسحاب من الكويت على أن يتم بعد ذلك البحث عن إمكانية وقف العمليات العسكرية.

وقد أثارت الحملة الجوية للحلفاء انتقادات عدة داخل الإتحاد السوفيتي . وبدأ فريق من السلطة السوفيتية يرى في الحملة عملاً عدوانياً يهدد الأمن الدولي والسوفيتي خاصة وإنها ركزت منذ اللحظات الأولى على تدمير منشآت وأهداف مدينة عراقية ، وقد تركزت تلك الانتقادات في أن الحلفاء قد تجاوزوا حدود القرارات الدولية التي نصت فقط على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق ، وقد أشار إلى ذلك صراحة بسمرتنيخ موضحاً أن القصف الجوي للحلفاء بات يهدد حياة المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير .

وقد أثارت هذه التصريحات المبكرة لبسمرتنيخ إضافة إلى الانتقادات الغربية والأمريكية حول استخدام الإتحاد السوفيتي للقوة في جمهوريات البلطيق شكوكاً حول مدى التنسيق السوفيتي الأمريكي إزاء أزمة الخليج في تلك المرحلة الحرجة ، فضلاً عن تصريحات العدد من المسؤولين السوفييت حول إمكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى ، وبدأ رذاذ الشك يتناثر حول إمكانية انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية التي كان مقرراً عقدها في موسكو في 11، 12 فبراير 91 . (2)

(1) المرجع السابق ، ص 58 .

(2) المرجع السابق ، ص 59 .

وفى ظل المواقف المتعارضة عقد أول لقاء بين بيسمرتنيخ ونظيره بيكر فى واشنطن فى الفترة من 26 - 29 يناير ، حيث خرج الطرفان ببيان تضمن النقاط التالية:

- 1 - إن هناك إمكانية لوقف إطلاق النار إذا ما التزم العراق بالانسحاب على أن يعقب ذلك خطوات فورية ومحددة تؤدي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .
- 2 - اتفق الوزيران على أن قيام استقرار وسلام فى المنطقة بعد انتهاء نزاع الخليج وعلى أساس ترتيبات أمنية فعالة سيكون أولوية كبيرة لحكومتى البلدين .⁽¹⁾
- 3 - إن الطرفين متفقان على العمل من أجل خفض أخطار الحرب ووقف تصعيد سباق التسلح فى المنطقة.
- 4 - إن الوزيرين إتفقا على أهمية العمل بعد انتهاء أزمة الخليج لإزالة أسباب عدم الاستقرار والنزاع بما فى ذلك النزاع العربى الإسرائيلى ، وأنه بدون عملية سلام ذات معنى تهتم بالعمل من أجل السلام والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل والفلسطينيين لن يكون ممكنا معالجة أسباب النزاع وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط والبيان على النحو السابق لم يخرج فى عمومياته وتفصيلاته أيضا عن الإطار العام الذى أتفق عليه فى قمة هلسنكى 91/9/9 ، حيث تم التأكيد على الحل السلمى إذا ما التزم العراق وقرارات الأمم المتحدة وبلاستقرار فى المنطقة ، والعمل المشترك على تسوية النزاع العربى الإسرائيلى .

ويمكن القول أن هذا البيان المشترك قد عبر عن ثلاث دلالات هامة ، القوتين العظميتين أكدتا ما يمكن تسميته بالرؤية المشتركة مجددا إزاء أزمة الخليج حتى على الرغم من بروز بعض خلافات أو انتقادات متبادلة . ثانيا : أنه أكد على الربط المتعاقب بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . وثالثا : أنه أبرز فى ذلك الوقت حدود الرؤية الأمريكية السوفيتية المشتركة فيما يتعلق بأهداف الحملة العسكرية على العراق ، وهى إجباره على الانسحاب وتحرير الكويت وليس تدمير

(1) المرجع السابق ، ص 60 .

العراق . وأخيرا محاولة إزالة الانتقادات السوفيتية التي ركزت على تجاوز الحملة العسكرية لحدود قرارات المنظمة الدولية .⁽¹⁾

ومع استمرار الحملة الجوية وتزايد احتمالات نشوب الحرب البرية وما قد يرافقها من مخاطر أمنية إلى جانب إتساع مساحة المخاطر البيئية التي كانت قد بدأت في الظهور ، نشطت أطراف دولية وإقليمية عدة استهدفت وقف الحملة الجوية شريطة التزام العراق بالانسحاب الكامل من الكويت ، ومن بين أبرز تلك المحاولات محاولة إيران التي بدأ الحديث عنها في مطلع الأسبوع الرابع لبدء الحملة الجوية ، وقد تحددت ملامح تلك المحاولة الإيرانية في استعداد إيران للقيام بدور قناة اتصال بين الأمريكيين والعراقيين وقد أيدتها السوفييت من منطلق دعم كل الوسائل السياسية لإنهاء الأزمة في الخليج ، وفي مرحلة تالية بدأ فيها الغموض يحيط بمصير المبادرة الإيرانية ، أعلن في 91/2/13⁽²⁾ عن قيام بريماكوف بزيارة للعراق لنقل أفكار وتصورات عن الضمانات التي يمكن أن تقدم في حال التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار في الخليج فيما بدا أن ذلك إمتداد للجهود الإيرانية التي انطوت على لقاءات إيرانية عراقية في طهران تناولت مثل هذه القضايا ، في الوقت الذي تبادل فيه الإيرانيون والسوفييت التشاور المكثف حول إنهاء القتال . إلا أن العراق على الصعيد المعلن وقبل وصول المبعوث السوفيتي إلى بغداد بيوم واحد ، رفض أي محاولة لوقت القتال مما أضفى بعض الشك على نجاح المحاولة السوفيتية حتى قبل أن تبدأ عمليا . وترافق ذلك زمنا مع قيام الطائرات الأمريكية بقصف ملجأ عراقي ، اختلفت الآراء حول هويتين (هل مدني خالص أم أنه مدني استخدم في أغراض عسكرية) ومقتل ما يقرب من ألف من المدنيين العراقيين الذين كانوا يحتمون به ، الأمر الذي أثار ضجة سياسية على الصعيد الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين العراقيين وأبرز مدى الحاجة لإنهاء الحملة الجوية ووقف القتال والبدء بتسوية سياسيته سريعة . وعلى الرغم من أن الخارجية السوفيتية أشارت إلى بصيص من الأمل ، والذي عنى إمكانية تفادي الحرب البرية فإنه على الصعيد العملي لم تكن هناك نتائج ملموسة لمباحثات بريماكوف مع الرئيس صدام حسين ،

(1) د. محمود وهيب السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 381 .

(2) المرجع السابق ، ص 382 .

اللهم إلا الإتفاق على مواصلة المشاورات المشتركة وقيام وزير الخارجية العراقي بزيارة لموسكو لمقابلة الرئيس جوربا تشوف .⁽¹⁾

وقبل يوم واحد من توجه طارق عزيز إلى موسكو أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً تضمن الإشارة إلى تقدير مبادرة الإتحاد السوفيتي التي حملها بريماكوف ، والتأكيد على أنه انسجاماً مع مبادئ المبادرة العراقية في 90/8/2 فإن العراق على استعداد للتعامل مع القرار رقم 660 ، والتوصل إلى حل سياسي مشرف ومقبول شريطة أن يكون الانسحاب العراقي مرتبطاً بوقف إطلاق النار وفقاً تاماً وشاملاً ، وإلغاء كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد العراق ، وأن تسحب القوات الدولية من الخليج ، وأن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وأن تضمن حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر ، وأن تشطب ديون العراق ، ويدفع للعراق تعويضات عن خسائر الحرب .⁽²⁾

وبالرغم من أن البيان العراقي أتى على ذكر التعامل مع القرار رقم 660 ، إلا أن الشروط الملحقة بهذا " التعامل " لم توفر له من الناحية العملية أية قاعدة تأييد دولية . ومن هنا جاء رد الفعل الأمريكي والفرنسي والبريطاني رافضاً بشدة البيان العراقي ، الذي اعتبر غير جدير بالاعتبار لكونه لا ينطوي صراحة على التزام العراق الكامل بكل قرارات الأمم المتحدة . وقد شكل ذلك بالفعل مأزقاً للجهود السوفيتية ، فمن ناحية هناك استعداد عراقي محدود بالانسحاب ، ولكنه مشروط بشروط تعجيزية ، وفي نفس الوقت فإن الاستعداد العراقي المحدود والمشروط مرفوض تماماً من قوى التحالف الدولي . ومن هنا اتسم رد الفعل السوفيتي بالحذر وبالأمل في أن تعيد القيادة العراقية النظر في شروطها . وفي هذا الإطار حددت مهمة المباحثات بين الرئيس جوربا تشوف ووزير الخارجية العراقي ، على أن يكون تغيير الموقف العراقي مقدماً لوقف الحملة الجوية وبالتالي إنهاء احتمال اندلاع المعارك البرية.

وفي المباحثات التي تمت في 91/2/18 بموسكو قدم الإتحاد السوفيتي خطة تقوم على مبدأ من أساسيين هما الانسحاب العراقي الغير مشروط ، والثاني توفير ضمانات معنية بمستقبل النظام في العراق ووحدة أراضيه إضافة إلى رفع العقوبات الدولية عنه . ووفقاً لصحيفة كسمولسكايا برافدا السوفيتية 91/2/20 فإن الخطة السوفيتية ، حددت موعداً

(1) التقرير الإستراتيجي العرب ، 1991 ، ص 59 .

(2) المرجع السابق ، ص 60 .

لانسحاب العراقى من الكويت ، وفى حال قبول التحالف الدولى به سيتخذ قرارا مؤقتا لوقف إطلاق النار ، وأن الخطة افترضت أن تبدأ بعد انسحاب العراق وعودة الحكومة الشرعية الكويتية مفاوضات بين البلدين فى شأن القضايا المختلفة ، وأن تبدأ فى فترة لاحقة محادثات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى . (¹)

وأن الخطة ربما نصت على انسحاب تدريجى للقوات الأمريكية والدولية من الخليج ، وأن تحل مكانها قوات من الأمم المتحدة وقوات عربية ، إضافة إلى وعود بإلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق . وقد ذكرت الصحيفة السوفيتية أن الخطة قد وجدت رفضا من الولايات المتحدة وحلفائها وليس من بغداد . وهو ما حدث بالفعل إذ طلبت واشنطن إضافة نقاط أخرى إلى المبادرة السوفيتية قوامها ضرورة الانسحاب العراقى فى حيز زمنى لا يزيد عن أربعة أيام ، وإطلاق سراح جميع الأسرى والكشف عن حقول الألغام . (²) فى الوقت الذى رفضت فيه تقديم أى بادرة على إمكانية تأخير اندلاع المعارك البرية والتى استمرت الإعدادات العسكرية لها بمعدلات أسرع من ذى قبل ، وعد ذلك رفضا غير مباشر للتحرك السوفيتى السلمى ، وتؤكد ذلك مع إعلان الرئيس بوش لما سمي بالإذار الأخير للعراق بضرورة الانسحاب من الكويت قبل ظهر 2/23 ، فى حين أن السوفيت من جانبهم قد أعلنوا فى 91/2/22 عن قبول العراق لخطة سوفيتية تضمنت ما يلى :

1 - ينفذ العراق القرار رقم 660 الداعى إلى انسحاب قوى من الكويت دون تأخير ومن دون شروط.

2 - يبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف النار .

3 - يكمل الانسحاب فى غضون 21 يوما .

4 - بعد الانسحاب يزول مبرر وجود كل القرارات الأخرى بمجلس الأمن وتوقف معناها وتصبح فى حكم الملغاة .

5 - يطلق أسرى الحرب بعد 72 ساعة من وقف إطلاق النار .

6 - تشرف على الانسحاب قوة للمحافظة على السلام يحددها مجلس الأمن .

إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن الخطة السوفيتية لاترقى إلى مطالب الحلفاء .

وأنه على الصعيد العملى ليس هناك مايجبر التحالف الدولى على قبول الخطة السوفيتية التى

(¹) المرجع السابق ، ص 61 .

(²) المرجع السابق ، ص 61 .

حاولت إيجاد صيغة توازن فيه بين مطالب التحالف الدولي وبعض المطالب العراقية . ومن جانبها إضافة إلى بريطانيا وفرنسا لم يكن ما يمنع من الاستمرار في القتال والبدء بالحرب البرية وإنهاء الاحتلال العراقي بالقوة . بعبارة أخرى إنهاء مهمة تحرير الكويت دون أن يكون للإتحاد السوفيتي أي دور سياسي إلى جانب إنه لم يكن له أي دور عسكري أصلا . (1)

والواقع أن الموقف الأمريكي المدعم بتأييد بريطاني / فرنسي كان متوقفا لأسباب موضوعية ، منها انهيار القوة العسكرية العراقية تماما وبالتالي عدم القدرة على إحداث خسائر في قوات التحالف إذا ما قررت البدء بالحرب البرية وهذا ما حدث بالفعل ، وأيضا إنتفاء أي قدرة سوفيتية حقيقية للضغط سواء على التحالف الدولي أو العراق وبدرجة أكبر على التحالف الدولي لقبول الخطة السوفيتية والعمل بها ، وثالثا أن الخطة السوفيتية قد اعتبرت بمثابة غطاء لخروج مشرف للعراق المهزوم تماما بكافة المقاييس العسكرية والسياسية . وأن قبول التحالف الدولي للخطة السوفيتية من شأنه أن يعطل أحراز انتصار عسكري بات قريبا جدا ، وأخيرا أن خطط الحلفاء الحقيقية وغير المعلنة تضمنت ما هو أكثر من إنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، والخطة السوفيتية في حال قبول التحالف بها من شأنها أن تعطل إمكانية تنفيذ هذه الأهداف خاصة على المدى البعيد . وفي التحليل الأخير يمكن القول أن المحاولات السوفيتية بالرغم من كثرتها لم توفق في إنهاء الأزمة الخليجية سلميا (2)

دور الإتحاد السوفيتي في مجلس الأمن خلال الأزمة :-

منذ وصول جورباتشوف للسلطة في الإتحاد السوفيتي عام 1985 وشروعه في إحداث تغييرات جوهرية في هيكل وسياسات النظام السوفيتي وفقا لرؤيته هو لضرورات المكاشفة " الجلاسنوست " وإعادة البناء " البيروسترويكا " كان من الواضح أن النظام العالمي بدأ يدخل مرحلة جديدة . وكانت أهم سمات تلك المرحلة الممتدة منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة وحتى اندلاع أزمة الكويت ، تتمثل في قرار الإتحاد السوفيتي تقصير خطوط علاقاته الخارجية والبحث عن أسلوب جديد لمعالجة وحل المشكلات الدولية

(1) المرجع السابق ، ص 59 .

(2) المرجع السابق ، ص 60 .

يقوم على أساس " توازن المصالح " بدلا من " توازن القوى " وتبذ محاولات السيطرة والهيمنة والصراع الأيديولوجي وتلمس صيغ جديدة للتعاون الدولي تضمن الحد من سباق التسلح والتفرغ لمعالجة المشكلات الكونية .

وكانت النتيجة الأساسية لهذا التوجه الجديد ، بصرف النظر عن دوافعه أو أسلوب تطبيقه ، هي الانحسار التدريجي للنقوذ السوفيتي من مواقع عديدة ثم الانسحاب ، والذي بدأ منتظما في البداية ثم راح يتغير مهرولا بعد ذلك ، من المسرح العالمي للتركيز على مشكلات الإتحاد السوفيتية الداخلية . وقبل أن تندلع أزمة الخليج كان موقف الإتحاد السوفيتي من العديد من المشكلات الإقليمية في العالم قد تغير كلية بعد أن أبدى استعدادا للذهاب إلى أبعد مدى ممكن لإيجاد حل مشرف ومعقول يأخذ في إعتباره مصالح جميع الأطراف . ثم بدأ موقفه يتغير من قضايا ومشكلات أوروبا الشرقية نفسها ، وهي منطقة نفوذه المباشر وخط دفاعه الأمني الأول ، إلى حد أنه تخطى نهائيا عن أنظمة الحكم الشيوعية الموالية له وتركها وحيدة تحت رحمة جماهيرها الغاضبة . (1)

ولم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يشكك في عمق التغير الذي طرأ على سياسة الإتحاد السوفيتي حيث بدا وكأنه غير راغب في أن يحرك ساكنا عندما اندفعت الجماهير الثائرة في ألمانيا الشرقية تحطم سور برلين في يوم 9 نوفمبر 1989 ، وهو اليوم الذي جسد عمليا نهاية الحرب الباردة ، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات نفسها على الأمم المتحدة وأسلوبها التقليدي في معالجة الأزمات الدولية . (2) فبالرغم من أنه لم يكن بوسع أحد على الإطلاق أن يتنبأ ، حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي وتفسخ حلف وارسو ، بقرب تفكك الإتحاد السوفيتي نفسه ، فقد كان بوسع أي مراقب خبير أن يدرك أن تغيراً جوهرياً قد طرأ بالفعل على قواعد إدارة الأزمات الدولية . وتلك حقيقة لم يدركها النظام العراقي على ما يبدو وكانت أحد الأخطاء الأساسية في حساباته رغم أن هذا التغير كما يبدو ظاهرياً جلياً للعيان .

لذلك كان من السهل توقع أن تلعب الأمم المتحدة في أزمة الكويت دورا يختلف جذريا عن أدوارها التقليدية في إدارة الأزمات الدولية ، لكن هذا الدور في الواقع فاق كل

(1) د. حسن ناعمة ، " الغزو العراقي للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 445 .

(2) المرجع السابق ، ص 445 .

تصور إذ بدت الأمم المتحدة كعملاق خرج من القمقم فجأة ، وخلال الشهور الأولى راحت الأمم المتحدة تبدو وكأنها هي المسرح الرئيسي لإدارة الأزمة . ويتضح ذلك مما يلي :-

1- أصبح مجلس الأمن منذ اللحظات الأولى للغزو في 2 أغسطس وحتى يوم 9 نوفمبر (حين صدر القرار الخاص بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة ، في حالة إنعقاد شبه دائم وأصدر خلال تلك الفترة القصيرة نسبيا إثني عشر قرارا جميعها ملزمة تشير صراحة إلى مواد الفصل السابع من الميثاق وهو ما لم يحدث مطلقا في أي أزمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل .

2- انعقد مجلس الأمن من خلال تلك الفترة مرتين على مستوى وزراء الخارجية ، إحداهما برئاسة وزير الخارجية الأمريكي والأخرى برئاسة وزير الخارجية السوفيتي ، وهو ما لم يحدث أيضا في تاريخ مجلس الأمن . ولكي تتضح أهمية هذه المسألة يكفي أن نشير إلى أن مجلس الأمن لم يكن قد اجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء طوال تاريخ الأمم المتحدة ، وحتى اندلاع أزمة الكويت إلا مرتين فقط .⁽¹⁾

وأن النظرة العامة للمحصلة النهائية للموقف السوفيتي داخل مجلس الأمن توحى بالتطابق التام مع موقف الدول الغربية حول الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في إدارة الأزمة . فقد صوت الإتحاد السوفيتي بالإيجاب على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال فترة الأزمة ، ولم يعترض أو حتى يمتنع عن التصويت على أي منها ، بعكس الصين مثلا التي امتنعت عن التصويت على القرار 678 . وإن كان الموقف السوفيتي قد تميز في مرحلة ما قبل صياغة هذه القرارات أو أثناءها أو بعدها من عدة وجوه :

1- حاول الإتحاد السوفيتي أن يستخدم حق الفيتو وقناة الإتصال المفتوحة على القيادة العراقية للضغط على العراق في كل مرة كان مجلس الأمن ، تحت ضغط القوى الغربية ، يقوم بعملية تصعيد في الموقف ، ويلاحظ أن الإتحاد السوفيتي كان يقوم دائما بإجراء إتصال بشكل أو بآخر مع القيادة العراقية . قبل التصويت على قرارات مجلس الأمن ، وعلى أن يحصل منها على تنازلات كافية تتيح له عرقلة عملية التصعيد ، كان هذا التكتيك مناسبا للإتحاد السوفيتي لأنه يسمح له بتبرير موقفه التصويتي اللاحق ، بالنسبة

(1) د. حسن نافعة . "الأمم المتحدة وأزمة الخليج : دراسة حالة في نظام الأمن الجماعي" ، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيد ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 ، ص 157 .

لقطاعات معينة داخل النخبة السوفيتية ولقطاعات أخرى واسعة من الرأي العام وفي مواجهة العراق نفسه ، على أن السبب هو تصلب الموقف العراقي ، وفي الوقت يستجيب للضغوط الغربية الواقعة عليه في نهاية المطاف . وكثيرا ما نجح الإتحاد السوفيتي في تأجيل التصويت على مشروعات القرارات المقترحة بعض الوقت إلى أن تتم إتصالاته بالقيادة العراقية ، وتستنفذ أغراضها . (1) .

2- تمكن الإتحاد السوفيتي من إدخال بعض التعديلات الطفيفة في كثير من الأحيان على المشروعات المقترحة نفسها ، وعلى سبيل المثال فقد كان مشروع القرار 665 ينص في إحدى فقراته على إمكانية " استخدام قوة عسكرية محدودة لأغراض تطبيق الحصار الاقتصادي " إلا أن الإتحاد السوفيتي رفض هذه الصيغة واستطاع تعديلها لتصبح " اللجوء إلى الإجراءات المناسبة التي يتطلبها كل ظرف من الظروف " . كذلك فعند التصويت على القرار 678 رفض الإتحاد السوفيتي أن يتضمن القرار نصا صريحا يبيح استخدام القوة العسكرية وتم استبداله بنص آخر أكثر عمومية يبيح " استخدام الوسائل الضرورية " كما أصر على أن تكون هناك فترة زمنية مقبولة ، تم تحديدها بخمسة وأربعين يوما ، قبل اللجوء إلى هذه الوسائل ، ويعكس هذا الموقف تفضيل الإتحاد السوفيتي للحل السلمي ، بعكس الولايات المتحدة التي كانت ترى أن الحل العسكري حتمي . (2)

3- كان الإتحاد السوفيتي يلجأ أحيانا إلى إعطاء تفسيرات مختلفة عن التفسيرات الغربية لبعض القرارات بعد صدورها ، وعلى سبيل المثال فقد ذهبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة في تفسير القرار 661 الذي فرض الحظر الاقتصادي على العراق إلى أنه يبيح استخدام القوة للتأكد من التزام الدول له ، بينما رأى الإتحاد السوفيتي أن الحظر الاقتصادي يجب ألا يرتبط بأي إجراء عسكري ، بل هو راجع إلى اقتناع الدول بإراداتها الذاتية بالامتناع عن الدخول في معاملات تجارية أو مالية مع العراق ، واستشهد السوفييت بكافة السوابق الدولية في هذا الصدد ، كذلك حدد السوفييت موقفهم من الحظر الاقتصادي على أنه لا يتضمن أنشطة المستشارين العسكريين والخبراء المدنيين والعلاقات القنصلية وخطوط النقل البرية والجوية ، في الوقت الذي أصرت فيه الولايات

(1) د. حسن نافلة ، الغزو العراقي للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 485 .

(2) المرجع السابق ، ص 486 .

المتحدة وبريطانيا على أن مفهومها للحظر هو مفهوم شامل يتضمن كل انواع الاتصالات مع العراق ، وقد أدت هذه الخلافات إلى تأخر صدور القرار 665 عدة أيام . (1) من ناحية أخرى يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي كان يشعر بالقلق من الوجود العسكري الكثيف وخاصة للدول الغربية في المنطقة وقد رفض أن يرسل أى قوات ، وليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان يستبعد بالضرورة العمل العسكري ، ولكنه حاول قدر إمكانه ألا يتم هذا العمل إلا بعد استنفاد كل وسائل التسوية السلمية ، من ناحية ، وأن يتم العمل العسكري تحت سلطة وإشراف وسيطرة مجلس الأمن الكاملة ، من ناحية أخرى ، ولذلك كان الاتحاد السوفيتي متحمسا لإحياء سلطة أركان الحرب التابعة للمجلس وإرسال قوات إلى الخليج ولكن بموجب إتفاقات دائمة يبرمها مجلس الأمن في إطار الترتيبات المنصوص عليها في المادة 43 . (2)

ويتعين أن نلاحظ أن تقوية ودعم الأمم المتحدة كانا هدفا حقيقيا للاتحاد السوفيتي وجزءا من رؤية جورباتشوف لإصلاح النظام العالمي وإقامة نظام عالمي جديد ، لكن ذلك كان أملا أو طموحا أفرزته مصالح الاتحاد السوفيتي ولكن واقع موازين القوى لم يستطع فرضه . وكما سبقت الإشارة لم يكن الحديث عن " النظام العالمي الجديد " الذي تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين ، بالنسبة للولايات المتحدة ، إلا وسيلة لتعبئة أكبر تحالف دولي ممكن ضد العراق والمحافظة على تماسكه .

بذل الاتحاد السوفيتي أقصى الجهود الممكنة :

لم تكن رغبة الاتحاد السوفيتي في حل وإحتواء الأزمة سلميا تابعة من مجرد اعتبارات تكتيكية ، ولكن أملت أيضا ربما في المقام الأول ، اعتبارات استراتيجية ، فقد كان للاتحاد السوفيتي مصالح ضخمة في العراق قبل الأزمة ، وكان العراق من بين الدول العربية القليلة الراديكالية التوجه التي أصبح الاتحاد السوفيتي هو المصدر الرئيسي لاحتياجاتها من التسليح والتصنيع ، وهو في الوقت نفسه دولة غنية لتشكيل احتياجاتها عينا على الإقتصاد السوفيتي وإنما ميزة له ، ولذلك كان الاتحاد السوفيتي حريصا على أن تظل سوق العراق

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(2) مارسيل ميرل ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمات الخليج (القاهرة : دار

الصباح ، 1992) ، ص 89-92 .

مفتوحة له . وعند ما بدأ الإتحاد السوفيتي يدرك على نحو متزايد ، وفي ضوء موقفه الراض للمشاركة في عمل عسكري ضد العراق وعجزه عن إحياء نظام الأمن الجماعي وفقا للترتيبات الواردة في الميثاق ، أن الحسم العسكري سوف يحقق مصالح الدول الغربية أساسا على حساب مصالحه ، ولأن المنتصر هو الذي يفرض شروطه وهيمنته فلم يكن الإتحاد السوفيتي معرضا لأن يفقد فقط سوق العراق ولكن أيضا سوق الخليج ككل ، والذي كان جورباتشوف يأمل في تطوير علاقته به ، لذلك ممكن لنا أن ندرك أن الإتحاد السوفيتي كانت له مصلحة حقيقية في التوصل إلى تسوية سياسية أو على الأقل الحيلولة دون انفجار عسكري شامل ⁽¹⁾ .

والواقع أن الإتحاد السوفيتي تحرك ، لتحقيق الهدف ، في عدة اتجاهات وعلى عدة محاور فبالإضافة إلى قنوات اتصاله المباشرة والمفتوحة مع العراق ، والتي سبقت الإشارة إليها ، فقد حاول الإتحاد السوفيتي في بعض المراحل حث العالم العربي على التوصل إلى صيغة تسمح بانسحاب العراق ، وتحمس لحل عربي ، وبذل جهدا لمساعدة الدول العربية على تنسيق موقفها ، وفي هذا السياق جاءت جولتا المبعوثين السوفيتيين إلكسندر بيلونوجوف وفلاديمير بتروفسكي إلى الدول العربية ، وأيضا زيارة بريماكوف إلى بعض العواصم العربية في مراحل مختلفة . كذلك حاول الإتحاد السوفيتي في مراحل أخرى ، وعندما بدا له أن الحل العربي غير وارد ، أن يستفيد أيضا من تردد الموقف الفرنسي وتجنيدته هو الآخر لحل سلمي ودعم النشاط الفرنسي في مجال البحث عن تسوية سلمية وأيضا لعرقلة الحل العسكري بعض الشيء . وعندما تعثرت كل جهود التسوية التي بذلها الإتحاد السوفيتي واندلعت الحرب بدأت أوساط عديدة داخل مراكز صنع القرار السوفيتي توجه انتقادات للولايات المتحدة وحلفائها على أساس أن الحلفاء تجاوزوا حدود القرارات الدولية التي نصت على مهمة تحرير الكويت وليس تدمير العراق ⁽²⁾ . وقد أشار بسمر تنيخ وزير الخارجية السوفيتي الذي حل محل سلفه شفرنادزه أثناء الأزمة صراحة إلى أن القصف الجوي أصبح يهدد المدنيين ويعرض المنشآت المدنية للتدمير ⁽³⁾ .

(1) د. حسن نافعة ، الغزو العراقي للكويت ، ردود الفعل الدولية لإزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 487 .

(2) المرجع السابق ، ص 488 .

(3) التقرير الإستراتيجي العربي 1990 ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

ولم ييأس الإتحاد السوفيتي حتى بعد اندلاع الحرب الجوية ، وحاول الحيلولة دون وقوع الحرب البرية وكادت جهوده تنجح بعد أن بدأ الموقف العراقي يتغير بشكل ملموس وفي اتجاه الاقتناع بحتمية الانسحاب من الكويت وأصبحت مشكلة العراق الرئيسية أن يحصل على ضمانات لتأمين هذا الانسحاب وحتى لا يتعرض الجيش المنسحب للتدمير . وبدأ أن الإتحاد السوفيتي كان على استعداد لتقديم مثل هذه الضمانات . وفي المباحثات التي تمت بين طارق عزيز والقيادة السوفيتية في موسكو في 18 فبراير قدم الإتحاد السوفيتي خطة تقوم على مبدئين أساسيين هما : الانسحاب العراقي غير المشروط وتوفير ضمانات معينة سواء لتأمين الانسحاب أو لتأمين العراق بعد هذا الانسحاب . ثم أعلن الإتحاد السوفيتي رسميا في 22 فبراير 1991 قبول العراق لخطة سوفيتية من خمس نقاط تتضمن :-

تنفيذ القرار 660 القاضي بالانسحاب دون شرط ، ويبدأ الانسحاب بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار ، ويكتمل بعد 21 يوما ، تصبح قرارات الأمم المتحدة الأخرى في حكم الملغاة فور اكتمال الانسحاب ، ويتم إطلاق أسرى الحرب بعد 72 ساعة من وقف إطلاق النار . غير أن الولايات المتحدة رفضت هذه الخطة وأعلنت بدء الحرب البرية بعد يوم واحد لأنها كانت في وضع عسكري يسمح لها بفرض شروطها بالكامل . وهو ما قد تم بالفعل .⁽¹⁾ وهكذا فشلت كل جهود الإتحاد السوفيتي للتأثير في مسار الأزمة في الاتجاه الذي يريده . ولكن يبدو أن بريماكوف له رأى آخر إذ يقول :

" إنني على ثقة من أن التاريخ سيقدر في جميع الأحوال تلك الجهود التي بذلها الإتحاد السوفيتي والرامية لتحقيق أو تسهيل انتصار العدل والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، فمن دون التحرك السوفيتي ربما كانت الحرب قد امتدت لتشمل الأراضي العراقية نفسها وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إتساع وزيادة الضحايا وهذا التحرك هو وحده الذي سمح بالامساك بالخيط الذي حاول بطريقة أو بأخرى أن يربط الحكومة العراقية بالعالم المتحضر . فمن دون هذا الخيط كان يمكن لصدام حسين ، مع كل العقد المصاب بها ، أن يظل معزولا عزلة تامة . ومن يدري مدى تأثير هذا الإحساس بالعزلة والذي كان يمكن أن يدفعه إلى استخدام كل ما في حوزته من وسائل وفي مقدمتها الأسلحة الكيماوية " .⁽²⁾

(1) د. حسن نافعة ، الغزو العراقي للكويت ، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ، مرجع سبق ذكره ، ص 489 .

(2) المرجع السابق ، ص 489 .

وبصرف النظر عما إذا كان هذا التقييم صحيحا من عدمه ، إلا أنه لا شك فيه أن
الاتحاد السوفيتي كان هو الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت حتى آخر لحظة قادرة على
الحركة الدبلوماسية والإتصال مع كل الأطراف ، وكانت النوايا الحسنة متوافرة لكن القدرة
كانت غائبة.

خاتمة البحث

الخاتمة

لاشك إن إيران دولة لها ثقلها ومركزها في المنطقة في الماضي وفي الحاضر ، ولها علاقاتها ومصالحها مع الدول العربية ، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على وجه الخصوص ، ولإيران علاقاتها الإقليمية والدولية وعلى مستوى العالم الإسلامي . وأن هذه الرسالة استهدفت الإجابة على تساولين رئيسين للدراسة هما : ما الذي يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى ، هل هي مصالح سياسية أم اقتصادية ، أم عسكرية ، أو كلها مجتمعة ، وهذا يقود إلى طبيعة الدور الإقليمي لإيران والذي يحكم طبيعة العلاقة مع الدولتين العظيمين ؟ هل للتوجه الإسلامي الإيراني (باعتبار إيران دولة إسلامية كبرى) دور كبير في تحديد مسار علاقاتها وسياساتها الخارجية مع الدول الكبرى ؟ وأمكن تقسيم الرسالة إلى ثلاث أبواب :

الباب الأول : محددات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرتين .

الباب الثاني : تصورات التوجه الإيراني نحو الدولتين الكبيرتين .

الباب الثالث : السلوك الإيراني في عهد الثورة .

ومن خلال ذلك خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن بلورتها فيما يأتي :

أولاً : بالنسبة للمستوى الإقليمي :

أدى تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية ، وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى خلق فرصة مثالية أمام السياسة الإيرانية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية ، وتنطوي هذه المكانة على أدوار عديدة يمكن للسياسة الإيرانية أن تقوم عليها ، تبدأ بالمشاركة في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا ، وإمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع إستراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب سقوط الأيديولوجيا الماركسية ، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام ويستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانيات . لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية إلى نشوء إختلال جسيم في التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج ، والإطار الجيوبولتيكي الآسيوي المحيط بها لصالح إيران ، فإيران خرجت من

تلك التطورات لتلعب دورا يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذي لعبته إيران الشاه ، وهو شرطى الخليج مستفيدة فى ذلك من الحصار الدولى والإقليمى على العراق والخلل فى توازن القوى على الصعيد الإقليمى .وتعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسى والاقتصادى والعسكرى والأيدىولوجى فى ثلاثة إتجاهات رئيسية :

الأول : فى منطقة الخليج ، ويشتمل على القيام بدورها فى تأمين المنطقة ، وذلك عن طريق احتواء العراق من ناحية ، وبدء مرحلة جديدة من المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية أخرى ، وتقوم إيران بتنفيذ أعمال احتواء العراق عن طريق الإبقاء على حالة اللاهرب واللاسلم بين الدولتين على الرغم من التنازلات الضخمة التى قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الغزو العراقى للكويت ، ومازالت إيران تمارس أعمالا عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق ، وفى نفس الوقت بدأت إيران فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجى فى إطار أزمة الخليج ، وتمكنت من تحقيق نجاح جزئى فى هذا الصدد فى بادئ الأمر ، إلا أن العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والإمارات ما لبثت أن تدهورت مع إتضاح النوايا العدوانية الإيرانية كما تكشف فى استيلاء إيران بشكل كامل على جزر أبو موسى .

الثانى : فى منطقة شمال غرب آسيا ، فينطلق الدور الإيرانى فى تلك المنطقة من القناعة بأن استعادة جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة يمنح إيران فرصة للإضطلاع بدور إقليمى نشط فى تلك المنطقة مستفيدة فى ذلك من المكانة الخاصة التى تتمتع بها فى آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية ، علاوة على الإفادة من العوامل الضاغطة للجغرافيا السياسية الإيرانية ، ومنها التفوق الطبعى للبلاد باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها . ويحقق هذا الدور لإيران مصالح عديدة أبرزها الحيلولة دون معاودة احياء الإمبراطورية الروسية واحتواء الصراعات العرقية المتنامية فى تلك المناطق ، علاوة على وجود إمكانات قوية للتعاون الاقتصادى مع تلك الدول ، بما يعود بالنفع على الجانبين ، وأخيرا فإن ذلك الدور ينطوى على ترويج النموذج السياسى الإيرانى ، والذى أصبح يقوم على المزج بين الاعتبار العملية والأيدىولوجية فى آن واحد ، وقد جرى تطبيق هذا الدور عمليا عن طريق تقوية العلاقات الثنائية مع تلك الدول ، وضم جمهوريات آسيا الوسطى إلى

منظمة التعاون الاقتصادي ، وإقامة تجمع لدول بحر قزوين ، والتوسط في النزاعات الإقليمية بين دول المنطقة مثل القيام بالوساطة في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان .

الثالث : ويجمع بين المنطقتين السابقتين بأن إيران تقوم على السعي إلى تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي ، تكون إيران في القلب منها ، وتشمل هذه الكتلة كلا من الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى والخليج ، بحيث تترابط معا على قاعدة إقليمية مشتركة ، ومن الممكن تنفيذ هذا التطور والتوازن بين كتلة دول آسيا الوسطى وأفغانستان من ناحية وبين العالم العربي من ناحية أخرى ، بحيث يمكن لإيران أن تجد من خلال هذا التوازن متنفسا في وسط آسيا الإسلامية ، كما تمكنها أيضا أن تقيم تحالفا إقليميا في منطقة الخليج بعد أن تكون قد نجحت في فرض رؤيتها الأمنية القائمة على جعل عملية الحفاظ على الأمن في الخليج قاصرة على على بنية إقليمية قوامها الدول المطلة على الخليج فقط ، مما قد يجعل من الممكن عقب ذلك الجمع بين المنطقتين في كتلة إقليمية واحدة تقودها إيران ، لذا فتبين لنا من نتائج الدراسة أيضا :-

1- على مستوى الإستراتيجي الجيو سياسي يلاحظ أن هناك استمرارية ما في ملامح الأمن القومي الإيراني كما ورثتها الثورة الإيرانية منذ فبراير 1979 ، أضيف إليها البعد العقيدى الذى دخل كمحدد رئيسى ثم أساسى للسياسة الخارجية الإيرانية ، وهذا يعنى أن العمق الحضارى والثقلى السكانى والأهمية الإستراتيجية جعلت إيران وما تزال تتصرف فى سياستها الخارجية بمنطق التمدد الذى لا ينكفى على ذاته ، وإنما يمتد إلى العمق الآسيوى فى الشمال أو الشرق ، أو إلى المحيط العربى فى الجنوب أو الغرب .

2- على هذا الأساس يمكن القول أننا نستطيع أن نتحدث عن محددات ومنطلقات شبه منتظمة ومستمرة للأمن القومى الإيرانى ، وخاصة تجاه العالم العربى ، بينما أن أى قطر عربى لم يحدد بهذه المثابة معالم أمنه الوطنى أو القومى إزاء إيران وذلك منذ بداية السبعينات . وإنما طرأ التغير والتبدل فى هذه المعالم تبعا لحالة الاستقرار السياسى أو عدمه للنظام الحاكم ولتحالفاته العربية والإقليمية والدولية ، ولتفاوت أولويات السياسة الخارجية بين البعد الأمنى (خارجياً وداخلياً) وبعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تفرضه من تحركات خارجية .

3 - مازالت لإيران إستراتيجية ترمى إلى أن تكون قوة إقليمية يعمل لها حساب ، عند التخطيط لتأمين المنطقة ، وهذا جعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى سواء على مستوى العالم العربى أو من خارج العالم العربى ، وذلك من خلال الاستمرار فى بسط نفوذها وهيبتها على الجزر الثلاث ظنب الكبرى و ظنب الصغرى و جزيرة أبو موسى ، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من التوتر فى المنطقة ويسمح بمزيد من التدخل الأجنبى فيها ، ويؤدى إلى حالة عدم الاستقرار الذى به يؤثر على التنمية الشاملة لدول المنطقة .

4 - النظام الحاكم فى إيران ، وبغض النظر عن شكل النظام شاهنشاهى كان أم إسلامى معتدل ، يؤمن بأن لايران مصالح إستراتيجية واقتصادية وعسكرية فى منطقة الخليج ، ولا يمكن توفير ذلك الا من خلال نظام أمن إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادى مهيمن يطرد التواجد القوى والمؤثر لأية قوة أخرى من المنطقة .

5 - لدى إيران من المؤهلات الإستراتيجية والجيوبوليتكية المتعددة ، ما يؤهلها للتأثير الإيجابى فى موازين القوى فى منطقة الخليج ، لذا فإن إيران سواء فى عهد الشاه أو الثورة مازالت تحاول الهيمنة والسيطرة على المنطقة .

6 - أن العلاقات العربية - الإيرانية يحكمها فى السنوات القادمة أوضاع ومتغيرات قلقة ، تجعل الهيمنة الإقليمية لإيران أمرا محتملا بدرجة عالية فى ضوء التدمير الشديد للعراق ، والانكشاف الإستراتيجى الأمنى الخطير لبلدان الخليج ، وتراجع القوة الإقليمية لمصر وسوريا بسبب أزمات الداخل وتوتر العلاقات مع بلدان الخليج التى قصر معظمها على الحماية الخارجية ، وعلى الدور الرئيسى للولايات المتحدة فى ترتيبات الأمن ، وبحيث تؤدى إيران دور التهديد للنظام الأمنى ذى الصياغة الأمريكية إذا استبعدت من ترتيبات الأمن.

7 - من الخطأ النظر إلى إيران على اعتبار أنها دولة أيديولوجية فقط أى أنها دولة دينية ، تسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية أو إنشاء الدولة الإسلامية فقط ، ولكنها تخفى وراء ذلك مصالح براجماتية . فإيران مازالت تؤمن بفكرة تصدير الثورة الإسلامية ، وذلك طبقا لأساسها الفكرى والنظرى أو العقائدى ، فالثورة أعطت أهمية كبرى فى الالتزام بتصدير الثورة وإعطائها دورا حيويا فى ربط تصدير الثورة بمسألة بقاء استمرار الثورة ذاتها .

فيرون أن مبدأ الالتزام بتصدير الثورة من خلال :-

أ - نشر الإسلام والرسالة الإسلامية بشكل عام .

ب- أهمية مبدأ تصدير الثورة للأمن واستقرار الثورة وحفظ الدولة والخروج من العزلة .
فتصدير الثورة مازال واحدا من الأدوات التي تعتد عليها السياسة الإيرانية على الرغم من المحاولات الإيرانية الواضحة لنفى ذلك ، حيث تعتبر هذه الأداة عاملا حيويا لتوفير العمق الاستراتيجى للثورة الإيرانية وإخراجها من إصار العزلة الدولية والإقليمية المحيطة بها والحيلولة دون تعريضها لمخاطر السقوط تحت وطأة الضغط الخارجى ، علاوة على أن تصدير الثورة يوفر للسياسة الإيرانية مكسبا مزدوجا ، فهو يتيح لها قدرا كبيرا من النفوذ لدى الدول التى أمكن تصدير الثورة جزئيا أو كليا إليها من ناحية ، فضلا عن أن ذلك يقدم للسياسة الإيرانية أداة للضغط والتهديد على الدول المجاورة ، مع إمكانية استثمار هذا الوضع تحت أشكال عديدة من ناحية أخرى ، على أن التطور الذى طرأ على هذه الأداة يتمثل فى طابع السرية والكتمان الذى أصبح يحيط بمجالات استخدامها ، على عكس الوضع خلال عقد الثمانيات ، والثابت أن أعمال تصدير الثورة الإسلامية مازالت تجرى من خلال أطر تنظيمية ومؤسسية مستمرة من جانب القيادة الإيرانية ، ويخصص لها قيادة عسكرية مستقلة تسيطر على قوات نظامية ومعسكرات تدريب ، كما تتولى وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى ووزارة الاستخبارات تنفيذ مهام عديدة تدرج فى إطار نفس هذا الهدف ، وذلك وفق إستراتيجية موحدة وتوزيع دقيق للأعمال بين الجهات المعنية فى إيران . وكان تصدير الثورة هو أحد وسائل إدارة إيران لصراعها مع العراق . فمسألة تصدير الثورة كانت موجودة أيام الخميني ولا تزال موجودة ، وستظل مابقيت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ولكن تصدير الثورة فى عهد رافسنجاني اختلف عنه فى أيام الخميني .

فنرى أسلوب تصدير الثورة أيام الخميني كان قائما فى الأساس على القوة والتهيج والإثارة ، أما أسلوب رافسنجاني هو أسلوب لتصدير الثورة بالقذوة كنظام منفتح على العالم الخارجى ، يستقطب الاستثمارات أو يكف يده عن الإرهاب ولذا فهو يحاول تصدير الثورة ولكن بأسلوب آخر وهو أسلوب القذوة أو النموذج وليس القوة . ومازال هناك داخل النظام الإيرانى متشددون كآية الله محتشمي وزير الداخلية السابق وأتباعه يرون تفضيل التصدير العسكرى للثورة فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى . ولكن رافسنجاني منذ توليه الرئاسة عمل على استبعاد تلك العناصر المتشدة ، والمعارضة لسياساته من مؤسسات الدولة وجعل النموذج والقذوة هو النموذج للسلوك الإسلامى السليم للإيرانيين ، وبالتالي العمل على تشجيع الذهاب إلى الخارج لتصدير الثورة .

8- الجناح المتشدد فى إيران كاية الله محتشمى وحجة الإسلام صادق خلخالى الموالى لمحتشمى بشكل أداة ضغط قوية على القرار السياسى الإيرانى ، أو على موقف القيادة الإيرانية تجاه العالم الخارجى ، سواء خلال أزمة الخليج الأولى أو الثانية ، ومن مفاوضات السلام مع العراق ، والإفراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان ، إلا إن قيادة رافسنجاني نجحت فى مواجهة هذه الضغوط وعدم الإذعان لها ، وهو ما بدا واضحا فى اتخاذ موقف حيادى مرن من تطورات أزمة الخليج الثانية بالرغم من كثافة الضغوط التى تعد إلى التعاون مع العراق لمواجهة القوات الأجنبية فى الخليج ، ونظم الحكم الفاسدة فى المنطقة ، كما نجح الرئيس رافسنجاني فى توظيف الضغوط الداخلية فى الحصول على بعض مكاسب سياسية وفى كسر طوق العزلة الدولية والإقليمية .

بالنسبة للمستوى الخارجى :

1- أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لم تتغير على مدى الفترات الثلاث ، فترة الشاه التى كان يتكلم عن قوة إقليمية عظمى وعن دور شرطى المنطقة ، وكان يرتبط بالغرب والولايات المتحدة ، وسعى إلى أن تصبح إيران دولة أو قوة إقليمية عظمى فى المنطقة ، إضافة إلى أن تصبح رجل الخليج . وفترة الخمينى الذى كان يتكلم عن بناء الدولة الإسلامية وقوة الدولة الإسلامية وعن تصدير الثورة إلى الخارج ، وكان يهدف من ذلك أن تصبح الدولة الإسلامية قوة إقليمية عظمى فى المنطقة ، إضافة إلى الإمتداد الخارجى لتأمين هذه الثورة

وفترة رافسنجاني وهو أكثر اعتدالا من الخمينى وبالتالي عاد إلى مفهوم الدولة الوطنية ، وبدأ يتعامل من منطلق الدولة مع القوى الأخرى ، ولكن أيضا من دون أن يحيد عن الأهداف الاستراتيجية فى أن تصل إيران إلى مستوى القوى العظمى وتمتد فى منطقة الخليج نفسها ، ولكن الخطر هنا هو عملية التوازن بين أمن الدولة فى منطقة ما من دولة أخرى . ويتبع رافسنجاني المبادئ الرئيسية الثلاثة التى حددها خامينى فى السياسة الخارجية ، وهى العزلة وإتباع الحكمة والمصلحة ، أى أن يترك الطريق مفتوحا أمام الوزارة الخارجية الإيرانية لإتباع الأساليب والوسائل المناسبة بالحكمة لتحقيق مصالح إيران بالعزلة ومن دون التذلل للآخرين .

2- التوجه الإيراني الثوري في علاقته بالدول الكبرى يرفض التبعية الخارجية والدعوة للاستقلالية والاعتماد على الذات . فالخطاب الإيراني للثورة له شعار (لا شرقية ولا غربية) في التعامل مع القوى الفاعلة في النظام الدولي . ويرتكز بشكل أساسي على الاستقلالية الثقافية والمعنوية كجوهر لعملية التحرر ، وفك لإسار التبعية للدول الإسلامية والعالم الثالث ، وإن كان استمرار إيران في الالتزام بمفاهيم الاستقلالية ، وتصدير الثورة ومتابعتها أصبح فوق طاقة أهداف الثورة الإيرانية وزيادة حجم الضغوط على الأوضاع الداخلية ولاسيما خلال حرب الخليج الأولى . وأيضا ترى دعوة الخطاب الإيراني لمفهوم الجهاد في مواجهة إسرائيل والصهيونية ، باعتبارها بذرة المساندة الحقيقية للمشروع الاستعماري تجاه المنطقة العربية والإسلامية .

3- مما لا شك فيه بأن الذي يحكم طبيعة العلاقات بين إيران والدول الكبرى هي مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية في المقام الأول ، ولاسيما لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لحاجة الطرفين لكليهما . فإيران في حاجة إلى الأسلحة الأمريكية المتطورة ، وأمريكا في حاجة إلى بترول ونفط إيران وتأمين مروره من منطقة الخليج ، وكذا الاتحاد السوفيتي مع إيران نظرا للجوار الجغرافي بينهما واحتياج الاتحاد السوفيتي لنفط إيران لاحتوائه على رصيد من الاحتياطي الهائل . لذا فإن رافسنجاني يتحرك بواقعية، فهو مقتنع تماما بأن المصالحة الكبرى والكاملة مع الولايات المتحدة تحتاج إلى وقت طويل ، وإلى تغييرات جذرية في إيران وأيضا في السياسة الأمريكية نفسها ، وعلى هذا الأساس يعتبر رافسنجاني أنه من الواقعي التفكير بصيغة تنهى القطيعة ، وتوفر " حد أدنى من التقارب مع الولايات المتحدة ، فيكفي أن يكون هناك (تفاهم ما) أو مصالح مشتركة حول قضية أساسية ومهمة للجانبين لإيجاد تنسيق وتعاون بينهما ، وفي إطار هذا الحد الأدنى من التقارب يمكن معالجة وحل المشاكل العالقة بين البلدين ، سواء ما يتعلق منها بتوجهات السياسة الإيرانية أو ما يتعلق بالإفراج عن الأموال والممتلكات الإيرانية المحتجزة في أمريكا منذ سقوط الشاه ، والبالغة قيمتها أكثر من 15 مليار دولار ، أو ما يتعلق بإلغاء العقوبات الاقتصادية على إيران التي تحول دون وجود علاقات تجارية واقتصادية مع الولايات المتحدة ، وإنطلاقا من هذا الحد الأدنى يمكن حدوث تقارب تدريجي خطوة خطوة بين واشنطن وطهران .

4- يحاول رافسنجاني أيضا تطبيع علاقة إيران مع الولايات المتحدة ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وتقوية إيران مع دول العالم الأخرى وعلى رأسها الدول الأوروبية . وذلك لتحسين وضعها الاقتصادي وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية ليبرالية منفتحة إلى حد ما على العالم الخارجي ، وسعى إيران لتطوير سبل التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع الدول الصناعية الكبرى بما في ذلك الدول الغربية ، وتعمل إيران على تقوية دور القطاع الخاص وتخفيف القيود والإجراءات التي تجمد الوضع الاقتصادي والحصول على قروض دولية وتسهيلات مالية من المؤسسات الدولية الكبرى ، وبذل جهودا لإقناع المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم أو تمويل مشروعات في إيران .

5- أيضا قضية العلاقات مع أمريكا تدخل في موضوع الدور الإيراني في الخليج في الدائرة الأولى من إهتمامات القيادة الإيرانية الحالية ، فالتقارب مع أمريكا يساعد على تقوية العلاقات الإيرانية مع دول غربية وشرق أوسطية عدة ، ويفتح الكثير من الأبواب المغلقة في الغرب ، ويسهل جذب الاستثمارات الأجنبية وحتى العربية إلى الساحة الإيرانية .

6- بالرغم من محاولة إيران رافسنجاني تطبيع العلاقة مع أمريكا إلا أنه يشعر بأن دول الغرب والولايات المتحدة أصبحت تعامله مثلما كانت تعامل الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، فرافسنجاني أغلق للغرب ملف الرهائن الذين كانوا محتجزين في لبنان ، لكن وجد نفسه رهينة عند الغرب لاتعطيه هذه الدول ما يريد لتطوير برامجه الإصلاحية . لذا فإن النخبة السياسية في إيران تشعر بعدم الأمن في ظل المتغيرات التي تتابعت بعد حرب الخليج ، ووصولا إلى انهيار الإتحاد السوفيتي ولديهم شعور حقيقي بأنه بعد العراق سيأتي دورها . وذلك لشعور إيران أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تنظر إلى إيران على أنها:-

أ- في طبيعة البلدان الراحية للإرهاب والإغتيالات في العالم واعتبارها من الدول التي تنتهك حقوق الإنسان .

ب- تسعى إيران إلى تقويض الحكومات الصديقة من خلال صلاتها بالسودان .

ج- إيران تعمل على إحباط عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال مساندتها لحركة حماس وحزب الله .

٤- إيران تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة على الخليج بوسائل عسكرية من خلال جهودها الرامية إلى حيازة الأسلحة النووية ، وإيران تنفي ذلك وتؤكد على استخدامه للأغراض السلمية وإنتاج الكهرباء .

هـ- سيطرة عقدة ' احتجاز رهائن السفارة الأمريكية ' في طهران على توجهات السياسة الأمريكية حيال طهران طوال هذه السنوات ووضع المسنولون الأمريكيون مجموعة شروط لإنهاء القطيعة مع طهران ، أبرزها ضرورة إقدام القيادة الإيرانية على إحداث تغييرات جذرية وعميقة في مواقفها وخططها السياسية ، خصوصا في ما يتعلق بضرورة وقف تصدير الثورة وأعمال الإرهاب والعنف والامتناع عن العمل على زعزعة الاستقرار في دول المنطقة .

ومن الواضح أن أمريكا لاتسعى إلى المواجهة مع إيران ، بل العمل على احتواء الخطر الإيراني وتقوم سياسة الاحتواء هذه وفقا إلى :-

أ- الولايات المتحدة لاتعارض وجود حكومة إسلامية في إيران ، لكنها تعارض توجهات هذه الحكومة ، وهي لذلك لن تطبع علاقاتها مع إيران ، إلا إذا غيرت هذه الدولة سياستها بصورة شاملة .

ب- تحاول أمريكا دائما إقناع حلفائها الأوروبيين واليابان وكذلك روسيا والصين بوقف تزويد إيران بأسلحة تقليدية أو نووية لكي لاتصبح خطرا على المنطقة .

ج- تسعى أمريكا على إقناع الدول الحليفة بالامتناع عن تقديم مساعدات أو دعم لإيران لتحسين أوضاعها الاقتصادية ، وبتقليص علاقاتها التجارية معها ، خصوصا أن إيران تشكل استثمارا سينا من الناحية التجارية والاستراتيجية ، بسبب أوضاعها وظروفها الراهنة . ولكن فشلت في تأييد الدول الأوروبية لها في عزل إيران بالانضمام إلى إجراءات الحصار الاقتصادي وفرض حظر على الاستثمارات البترولية منها ، مثال ذلك ما يسمى بقانون (داماتو) الذي يجرم التعامل مع إيران وليبيا في مجال الغاز والبتروول حيث يفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في هذين البلدين بمبلغ يفوق 400 مليون دولار ، الأمر الذي يمثل تهديدا أكبر لمصالح أوروبا في هذين البلدين ، من حيث تمثل هاتان الدولتان أكثر من 20% من الواردات الأوروبية في مجالي البتروول والغاز ، وردت عليه تركيا باتفاق يتضمن تصدير غاز طبيعي من إيران لتركيا لمدة 22 سنة بقيمة 20مليون دولار .

النتائج بالنسبة لحرب الخليج الأولى :

1- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى ازدياد النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم العربى عموما ، وفى منطقة الخليج على وجه الخصوص ، كما أدت إلى دعم الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج بدرجة كبيرة . وقد دفعت تطورات الحرب والتحسب لتداعياتها ، دول الخليج إلى المسارعة بإنشاء تجمع إقليمى يعمل على تنسيق سياساتها الأمنية بالدرجة الأولى ، فكان أن تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجى ، وذلك بغية صياغة سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمن الخليج .

2- كان من تأثيرات الصراع العراقى الإيرانى أن أكد على مصادر عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى الخليج ، وإلى دعم علاقات التبعية للدول الخليجية بالنظام الغربى ، من خلال التحالفات الغربية مع النظم الموالية سواء عن طريق التسهيلات العسكرية ولاسيما الولايات المتحدة أو عبر إتفاقات التحالف الذى سوف يؤدى إلى رفع معدلات عدم الاستقرار وعدم الأمن فى الخليج .

وهكذا فقد قادت تداعيات الحرب إلى زيادة ارتباط دول الخليج بالنظام الغربى وبداية انسلاخها عن منظومة الأمن فى سياق النظام العربى . وأخيرا أدت الحرب إلى استنزاف موارد ومقدرات التنمية العربية فى جهد لا طائل منه ، فقد كانت الحرب بمجملها وفى تواصلها لثمانى سنوات متتالية فى أطول حرب استنزاف عربية ، أسهمت بشكل ملموس فى إهدار حيز ضخم من الإمكانيات المادية والعسكرية والاقتصادية والبشرية العربية فى خضم صراع مفتعل كان من الممكن التعامل معه واحتوانه بما يخدم المصلحة العربية .

3- أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى التدمير المتبادل لكل من العراق وإيران وهما دولتان إسلاميتان المفروض أنهما تمثلان رصيذا ضخما فى المواجهة مع إسرائيل كما أدت فى الوقت إلى إهدار جزء كبير من طاقة الأمة العربية المشتركة فى الصراع بشكل غير مباشر من خلال دعمها الاقتصادى أو العسكرى لهذا الطرف وذاك .

بالنسبة لحرب الخليج الثانية :

1 - دول التحالف الثلاث أمريكا وفرنسا وبريطانيا لا تعترف بأن لإيران "مصالح حيوية" ومشروعة فى العراق ولا تريد أن تعترف بوجود هذه المصالح كما اعترفت بأن لسوريا

مصالح حيوية ومشروعة في لبنان . فدول التحالف الثلاث لا تريد أن يكون العراق "إمتداداً سياسياً وأمنياً واستراتيجياً لإيران بل تعتبر أن العراق هو جزء من المنطقة العربية .

2 - دول التحالف الثلاث مستعدة للتفاوض مع القيادة الإيرانية حول "عملية الجنوب" والوضع العراقي عموماً ، لكن من دون أن يؤدي مثل هذا الحوار إلى إعطاء دور إيراني مباشر في العراق أو إلى تكبير دور إيران في المنطقة فليس وارداً لدى هذه الدول الثلاث ولدى الدول العربية الأخرى المعنية بالأمر الإخلال بتوازن القوى في منطقة الخليج لمصلحة إيران .

3 - دول التحالف الثلاث لا تريد الدخول في أي نوع من أنواع المواجهة مع إيران بسبب "عملية الجنوب" أو نتيجة هذه العملية ، لكنها أيضاً لا ترغب في عقد "أية صفقة" من أي نوع كان مع القيادة الإيرانية في إطار "عملية الجنوب" .

4 - لا ترغب الإدارة الأمريكية في إعطاء إيران أي دور في عملية إختيار لنظام جديد في العراق ، لكنها مستعدة للأخذ في الاعتبار بوجهة النظر الإيرانية الداعية إلى إقامة تحالف واسع جديد يحكم هذه البلد وإلى إعطاء الشيعة في العراق دوراً أكبر من الدور الذي أعطاهم إياه صدام حسين .

بالنسبة لإيران وتصورها بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية :-

1 - إيران لا ترحب بتقسيم العراق إلى مجموعة من الدويلات الطائفية المتنازعة على حدودها الجنوبية لأن تأمين تلك الحدود شرط لتمتع إيران بمزيد من حرية الحركة في مناطق أخرى من العالم ، أكثر من ذلك فإن إيران لا تثق في قدرتها على دعم "الدولة الشيعية الجنوبية" لو سمح لها جدلاً بالإنفصال عن العراق في الوقت الذي تعاني إيران من مشاكل اقتصادية وسياسية جمة .

2 - رفسنجاني يدرك على سبيل اليقين ، أن تأييد التحالف الدولي الضاغط على العراق ، يضمن له مزيداً من المساعدات الاقتصادية لكن في نفس الوقت لا يستطيع أن يؤمن لإنضمامه لهذا التحالف التأييد الذي يحتاج إليه في الداخل .

3 - مهما بلغت درجة القطيعة بين إيران وبين الغرب بخصوص شيعة جنوب العراق فإن إيران لن تستفز الدول الغربية إلى الحد الذي يسمح لتلك الدول بإثارة عاصفة أخرى في الخليج ، كما لن تغامر إيران بسياسة تجعلها موقف العراق في كانون الثاني (يناير 1991) ، السبب في ذلك هو أن إيران لا قبل لها بمواجهة الولايات المتحدة ، كما أنها غير قادرة على الاستغناء عن الاستثمارات الأجنبية اللازمة لإنعاش اقتصادها .

4 - هناك عنصر هام يصعب التأكد منه لكنه وارد ، هذا العنصر هو أن رافسنجاني ونظامه لا يصنعان تصورا متكاملًا لطبيعة الدور الذي يمكن لإيران أن تلعبه في جنوب العراق في حدود الأمد المنظور ، وإن كان هذا لا يمنع أنهما يملكان تصورا أو طموحا بمعنى أدق يحدد هذا الدور في الأمد البعيد وفي تلك الحدود ، قد يكون من السهل الآن على حكام طهران أن يحددوا ما لا يريدون في جنوب العراق ، جمهورية إسلامية على النمط الإيراني أو دولة شيعية ملحقة بإيران ، يكن من الصعب عليهم أن يعينوا على وجه الدقة ما الذي يريدون لأنفسهم هناك : نفوذ ديني فقط أم ديني سياسي مزدوج .

وفي النهاية يجب على إيران من خلال علاقتها مع أمريكا حتى تأمن وتتفادى الاصطدام بها :-

1 - أن على إيران أن تدرك أهمية التغيير الذي حدث بعد إنتهاء الحرب الباردة وتقليد الولايات المتحدة زعامة العالم لتفتح بداية جديدة لإيجاد تغيير مطلوب في العلاقات بين البلدين .

2 - على إيران أن تحد من أجواء التوتر التي تخيم على العلاقات بين البلدين ، كإطلاق الشعارات الثورية ، وتواصل مفاوضات طويلة بعيدة عن الطحن الاعلامي .

3 - على البلدين استثمار النقاط المشتركة وأوجه التشابه لإجراء محادثات مبسطة يتسم توسيعها إلى المواضيع الصعبة والمعقدة .

4 - تكمن الخطوة الأولى لاستئناف العلاقات في أن يترك المسئولون الإيرانيون شعاراتهم المعادية للولايات المتحدة .

5 - على إيران أن ترضخ للأمر الواقع وتقبل بأن الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى وتتعايش مع هذا الواقع .

6 - عليها أن تواصل سياسة الاعتدال والتخلي عن التطرف ومساندة الحركات الاصولية والراдикаلية .

7 - عليها مراعاة حقوق الانسان باعتباره موضوعاً بالغ الحساسية بالنسبة لأمريكا .

8 - في حال إيجاد تعارض بين القوانين الدولية والقوانين السائدة في إيران تقدم إيران القوانين الدولية على تلك .

9 - ومن شأن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة ورفع الحظر التجاري المقروض من أمريكا ، توسيع دائرة الاتجاه الواقعي الحاكم في إيران .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية :

أ : الكتب

- 1- د. إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية ، الصراع الملحمية النصر (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط 2 ، 1986) .
- 2- د. إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية ، الجذور الإيديولوجية (القاهرة : دار الزهراء للإعلام ، ط 2 ، 1989) .
- 3- إبراهيم نافع ، الفتنة الكبرى : عاصفة الخليج (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط 1 ، 1993) .
- 4- إحسان الهى ظهير ، الشيعة وأهل البيت (القاهرة : دار الإعتصام ، ط 1 ، 1986) .
- 5- د. أحمد كمال شعت ، مع الخومينى فى كشف أسرارهِ (القاهرة : الأهرام ، ط 1 ، 1989) .
- 6- أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة (القاهرة : دار الحرية ، ط 1 ، 1989) .
- 7- أحمد مطلوب ، نهج الخومينى فى ميزان الفكر الإسلامى (القاهرة : دار عمار للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1985) .
- 8- إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1984) .
- 9- السيد زهرة ، الثورة الإيرانية ، الأبعاد الاجتماعية والسياسية (القاهرة : الأهرام ، ط 1 ، 1986) .
- 10- أنتونى هـ . كوردسمان ، بعد العاصفة ، التفسيرات فى التوازن العسكرى بالشرق الأوسط ، ترجمة عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة دار الهلال ، ط 1 ، 1994) .
- 11- بسيونى محمد الخولى ، الصراع العراقى الإيرانى (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ط 1 ، 1986) .

- 12- بيار سالنجر ، إريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على العد العكسي للآزمة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط ١ ، 1991) .
- 13- بيار سالنجر ، إريك لوران ، حرب الخليج : الملفات السرية ، ترجمة عزت مخلوف (القاهرة : دار سفنكس للطباعة والنشر ، ط ١ ، 1991) .
- 14- تمام البرازي ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية (عمان : دار الفكر ، ط ١ ، 1987) .
- 15- جرهارد كونسلمان ، سطوع نجم الشيعة ، ترجمة محمد أبو رحمة (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ١ ، 1993) .
- 16- جون كويلبي ، الحصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط ، ترجمة عاشور الشماس (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 3 ، 1992) .
- 17- د. حسن حنفي ، الحكومة الإسلامية للخميني (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط ١ ، 1983) .
- 18- حسين فوزي النجار ، السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط (القاهرة : النهضة المصرية ، ط ١ ، 1953) .
- 19- حسن محمد طوالبه ، مناقشات في النزاع العراقي الإيراني (بيروت : مكتبة مدبولي ، ط ١ ، 1984) .
- 20- دولت أحمد صادق وآخرون ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2 ، 1961) .
- 21- د. رفعت سيد أحمد ، وصية الخميني ، إيران ما بعد الإمام (القاهرة : الدار الشرقية ، ط ١ ، 1989) .
- 22- زهير كتبي ، حرب الخليج : تهشيم معادلات القوة (القاهرة : الأهرام ، ط ١ ، 1993) .
- 23- زهير مارديني ، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة (بيروت : دار أقرأ ، ط ١ ، 1986) .
- 24- ستيفن جرين ، بالسيف ، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ، ترجمه د. محمود زيدان (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 2 ، 1989) .

- 25- سليمان محمد فرحات ، الحرب العراقية الإيرانية ، صورة من قريب (القاهرة : الأمل للطباعة ، ط ١ ، 1986) .
- 26- صباح محمود أحمد ، الصراع الجيويولتيكى فى الخليج العربى (بغداد : الجامعة المستنصرية للنشر ، ط 2 ، 1986) .
- 27- د. عاطف غلبى ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيويولتيكا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، 1989) .
- 28- عباس الطرابيلى ، أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربى (القاهرة : الزهراء للإعلام العربى ، ط ١ ، 1991) .
- 29- عبد المجيد الرافعى ، العدوان الإيرانى والأمن القوى العربى (بغداد : دار الشئون للثقافة ، ط ١ ، 1986) .
- 30- عبد المجيد تراب زمزمى ، الحرب العراقية الإيرانية ، الإسلام والقوميات (القاهرة : الوكالة العالمية للتوزيع ، ط ١ ، 1985) .
- 31- عبد العظيم رمضان ، الإجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : دار الزهراء للإعلام العربى ، ط ١ ، 1990) .
- 32- د. عبد المنعم النمر ، الشيعة ، المهدي ، الدروز ، تاريخ ووثائق (القاهرة : دار الحرية ، ط 2 ، 1988) .
- 33- عبد الله الأشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ط ١ ، 1978) .
- 34- عبده مباشر ، الحرب العراقية الإيرانية (القاهرة : كتاب اليوم ، ط ١ ، 1986) .
- 35- د. عبد المنعم حسنين ، إيران فى ظل الإسلام فى العصور السنية والشيعة (القاهرة : الوفاء للطباعة والنشر ، ط 2 ، 1989) .
- 36- د. فاروق عبد السلام ، ولاية الفقيه فى ميزان الإسلام (القاهرة : ط ١ ، 1987) .
- 37- فاضل رسول ، إيران أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوى للسياسة الدولية ، كتب مترجمة من الهيئة العامة للإستعلامات ، 1990) .
- 38- فهمى هويدى ، إيران من الداخل (القاهرة : الأهرام ، ط 3 ، 1988) .
- 39- فيليب جلاب ، الرأى الآخر فى كارثة الخليج (القاهرة : مكتبة مديولى ، ط ١ ، 1991) .

- 40- د. كمال عبد الحميد ، الوحدة الاستراتيجية للخليج العربى ، مركز دراسات الخليج العربى والجزيرة ، 1975 .
- 41- محمد السنوسى مغنى ، أوجه الصراع فى الخليج العربى (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ط ١ ، 1989) .
- 42- مارسيل مير ، أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد ، ترجمة د. حسن نافعة ، سلسلة دراسات أزمة الخليج (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ط ١ ، 1992) .
- 43- محمد حرب ، المسلمون فى آسيا الصغرى والبلقان (القاهرة : المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى ، ط ١ ، 1993) .
- 44- محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (القاهرة : دار الشروق ، ط ١ ، 1988) .
- 45- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر (القاهرة : الأهرام ، ط ١ ، 1992) .
- 46- د. محمد رضا فودة ، الأمن القومى للخليج العربى (القاهرة : المكتب العربى للمعارف ، ط ١ ، 1991) .
- 47- د. محمد رضا فودة ، العلاقات الإيرانية الخليجية (القاهرة : المكتب العربى للمعارف ، ط ١ ، 1994) .
- 48- محمد رشيد الفيل ، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى (الكويت : ذات السلاسل ، ط ١ ، 1988) .
- 49- محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى بين الماضى والحاضر (القاهرة : النهضة المصرية ، ط ١ ، 1992) .
- 50- محمد عبد القادر آزاد ، الفتنة الخومنية ، حقيقة الثورة الإيرانية (القاهرة : عبير للكتاب ، ط ١ ، 1986) .
- 51- محمد عبد الغنى سعودى ، الجغرافيا والمشكلات الدولية (بيروت : دار النهضة العربية ، ط ١ ، 1968) .
- 52- محمد عبد الغنى سعودى ، الوطن العربى (القاهرة : المكتبة النموذجية ، ط ١ ، 1978) .
- 53- محمد عصفور ، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى (القاهرة : القارئ المصرى ، ط ١ ، 1991) .

- 54- د. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط ١ ، 1978) .
- 55- د. محمد متولى ود. محمود أبو العلا ، الجغرافيا السياسية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ط ١ ، 1977) .
- 56- مدحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومى العربى (القاهرة : دار صوت العرب ، ط ١ ، 1993) .
- 57- موسى الموسوى ، الشيعة والتصحيح : الصراع بين الشيعة والتشيع (بيروت ، ط ١ ، 1988) .
- 58- موسى الموسوى ، الثورة البانسة (بيروت ، ط ١ ، 1988) .
- 59- يحيى حلمى رجب ، الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر (الكويت : دار العروبة للبشر والتوزيع ، ط ١ ، 1989) .
- 60- وليم ساليغان ، أمريكا وإيران ، ترجمة نجدة الشواف (قبرص : دار الملتقى للنشر ، ط ١ ، 1991) .
- 61- د. وليد محمود عبد الناصر ، إيران صعود وهبوط التيار التقدمى الإسلامى (بيروت : دار المستقبل العربى ، ط ١ ، 1993) .

ب : الدوريات

- 1- إبراهيم شكيب " الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج " مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث / الرابع ، خريف / شتاء / 1991 .
- 2- أحمد مهابة ، " إيران وأمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 .
- 3- أحمد ثابت ، " إيران ما بعد الحرب " : مكاسب الواقع وأزمة الاختيار ، مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد رقم 2 ربيع 1991 .
- 4- أحمد إبراهيم محمود ، " السياسة العسكرية الإيرانية فى التسعينات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 ، يناير 1993 .
- 5- أحمد يوسف القرعى ، " مجلس الأمن وإدارة أزمة الخليج " ، مجلة السياسة الدولية العدد 103 ، يناير 1991 .

- 6- أحمد يوسف أحمد " النظام العربى وأزمة الخليج " مجلة العلوم الإجتماعية ، المجلد 19 ، العدد الثالث 1991 .
- 7- أحمد السيد النجار ، " تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته وآثاره " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .
- 8- أسامة الغزالي حرب ، " البعد الإسلامى للثورة الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 61 ، يوليو 1980 .
- 9- أيمن السيد عبد الوهاب ، " العلاقات السورية - الإيرانية : محددات التسوية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 .
- 10- أيمن السيد عبد الوهاب ، " حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لإيران " مجلة السياسة الدولية ، العدد 93 ، يوليو 1988 .
- 11- أيمن السيد عبد الوهاب ، " المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .
- 12- إيهاب الشريف ، " الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 89 ، يوليو 1987 .
- 13- السيد ياسين ، " ملف الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير 1981 .
- 14- بدر أحمد أبو المعاطى ، " إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 104 ، إبريل 1991 .
- 15- ببروز مجتهد زادة ، " الخلاف حول جزر الخليج وجهة نظر إيرانية " ، مجلة الباحث العربى ، العدد 32 ، مارس 1993 .
- 16- بييربيلو ، " طهران - بغداد : لعبة الأثنين الكبار " ، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .
- 17- جمال على زهران ، " الصراع العراقى الإبرانى والتوازن الإقليمى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 71 ، يناير 1983 .
- 18- جمال على زهران ، " أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .

- 19- جمال على زهران ، " الدور الروس فى توازن أمن الخليج العربى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 .
- 20- جارى سيك ، " الثورة الإيرانية و القوى العظمى " ، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 91 ، يناير 1988 .
- 21- حسن نافعة ، " التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربى الإسرائيلى " ، شئون فلسطينية ، العدد 168 ، إبريل 1987 .
- 22- د. حسن نافعة ، "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو" ، عالم المعرفة ، العدد 195 مارس 1995 .
- 23- د. حسن حمدان العلكيم ، " إيران وأمن الخليج ، سيناريوهات الأمن وصراع الإستراتيجيات " ، مجلة شئون دولية ، والعدد الأول ، صيف 1992 .
- 24- د. حسن حمدان العلكيم ، " الغزو الإيرانى يكشف عن نوايا الهيمنة على المنطقة " ، مجلة الباحث العربى ، العدد 32 ، مارس 1993 .
- 25- حسن أبو طالب ، " المفاوضات العراقية الإيرانية بين الجمود والحركة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 100 ، إبريل 1990 .
- 26- حسن أبو طالب ، "إيران وإنعكاسات الغزو العراقى للكويت : الأبعاد ونتائج التسوية مع العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، أكتوبر 1990 .
- 27- د. حسن بكر ، "الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولى" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، يوليو 1991 .
- 28- د. حسين شعبان ، " السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط ، الأهداف والنتائج " ، مجلة الفكر الاستراتيجى ، العدد 43 ، يناير 1991 .
- 29- خالد زكريا السرجانى ، " وفاة الخومينى والصراع على السلطة فى إيران " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 97 ، يوليو 1989 .
- 30- د. درية شفيق بسيونى ، "الاستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى " ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 41 ، يوليو 1992 .
- 31- ر. ك راما زانى ، "إيران وعقد الصلح " ، إعداد سوسن حسين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .

- 32- سعد ناجى جواد ، د. منعم صاحى العمار ، " الخليج العربى فى عالم متغير " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 125 ، يوليو 1996 .
- 33- سمير أمين ، " بعد حرب الخليج : الهيمنة الأمريكية إلى أين " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 170 ، إبريل 1993 .
- 34- سيار الجميل ، " التكوينات التاريخية بجمهورية آسيا الوسطى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 181 ، مارس 1994 .
- 25- شهرىات ، مجلة السياسة الدولية ، شهر مارس ، العدد 105 ، يوليو 1991 .
- 36- صفاء جمال الدين ، " التطورات الاقتصادية للحرب العراقية - الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية العدد 83 ، يناير 1986 .
- 37- طلعت مسلم ، " الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94 ، أكتوبر 1988 .
- 38- عمر الشافعى ، " أثار حرب الخليج الأولى على إيران " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 .
- 39 - عمر عزالرجال ، "عملية صنع قرار الحرب العراقية الإيرانية من جانب العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .
- 40 - عبدالمحسن ناصر الجيعان ، "حرب الخليج وجهات نظر " ، عالم الكتب ، العدد 33 ، مارس 1992 .
- 41 - عطية حسين أفندى ، "الجامعة العربية وأزمة الخليج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 104 ، أبريل 1991 .
- 42 - علاء سالم ، "السلوك العراقى وعملية التصعيد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، أكتوبر 1990 .
- 43 - عماد جاد ، دور الجوار الجغرافى ، "حسابات المكسب والخسارة - ملف أزمة الخليج : التطورات والاحتمالات" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .
- 44 - على إبراهيم ، "مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام فى منطقة الخليج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 99 ، يناير 1990 .
- 45 - فتحى حسن عطوة ، "الموقف السوفيتى وتأثير الوفاق الجديد" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 102 ، يوليو 1991 .

- 46 - فهمى هويدى ، "العرب وإيران" ، مجلة مستقبل العالم الاسلامى ، العدد رقم 2 ربيع 1991 .
- 47 - محمد السعيد إدريس ، "القدرات الذاتية للعراق وإيران ومستقبل الحرب" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .
- 48 - محمد عبد السلام ، "السلوك العسكرى ومحدداته" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991 .
- 49 - محمد عبد السلام ، "إدارة أزمة الخليج : المباراة التى انقلبت إلى حرب أغسطس" 1990 / يناير 1991 ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 43 ، يناير 1993 .
- 50 - محمد السعيد إبراهيم ، "تركيا والإختيار الصعب بعد أحداث إيران" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، إبريل 1979 .
- 51 - محمد عبده رسلان ، "عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991 .
- 52 - د. محمد السيد سعيد ، "مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج" ، عالم المعرفة ، العدد 158 ، فبراير 1992 .
- 53 - محمود سريع القلم ، "مستقبل العلاقات العربية الإيرانية" ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 177 ، نوفمبر 1993 .
- 54 - محمود عزمى ، "المحمية الأمريكية فى جنوب العراق" : الدوافع والأهداف ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 .
- 55 - مدحت الزاهد ، "إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 .
- 56 - د. مجدى حماد ، "الحرب العراقية الإيرانية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير 1981 .
- 57 - د. مصطفى علوى ، "الانعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز" ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد 40 ، أبريل 1992 .
- 58 - د. نازلى معوض أحمد ، "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية" ، مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد الأول ، صيف 1991 .

- 59 - وحيد عبد المجيد ، "أبعاد وإحتمالات أزمة الخليج" ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، نوفمبر 1990 .
- 60 - وحيد عبد المجيد ، "العلاقات العراقية الإيرانية" ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، مارس 1991 .
- 61 - د. وليد محمد عبد الناصر ، "إيران نحو الحسم والتصعيد أم الإستقرار" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117 ، يوليو 1994 .
- 62 - د. وليد محمد عبد الناصر ، "الدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 120 ، أبريل 1995 .
- 63 - د. وليد محمد عبد الناصر ، "إيران وجماعات العنف السياسى فى الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ، يوليو 1993 .

ج : البحوث والدراسات .

- 1 - أحمد ثابت ، "العرب وإيران : هيمنة الأمن وفراغ القوة" ، فى حتى لا تنشب حرب عربية-عربية أخرى، تحرير: د. مصطفى كامل السيد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 .
- 2 - برهان غليون ، "حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية فى المنطقة العربية" ، فى أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربى ، تحرير : خير الدين حسيب ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 .
- 3 - باكينام الشرقاوى ، "تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية" ، فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .
- 4 - د. جمال زكريا قاسم ، "العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية 1925 - 1979" ، فى العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبيب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .
- 5 - د. حسن نافعة ، "الأولويات الدولية المتغيرة فى الوطن العربى والمتغيرات العالمية" ، بحث مقدم الى معهد البحوث والدراسات العربية ، 1991 .

- 6 - حسن بكر ، "دور القوتين الأعظم في إدارة أزمة الخليج " ، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .
- 7 - علا عبد العزيز أبوزيد ، "التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية" ، في مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994 .
- 8 - د. مصطفى عبد القادر ، "دراسات في الخليج العربى المعاصر" ، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1987 .
- 9 - د. مصطفى علوى ، "القوتان العظميان وإدارة أزمات الشرق الأوسط بين الخبرة الماضية وأزمة الخليج الأخيرة" في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .
- 10 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر 1979 - 1988 : سياسة مصر الخارجية في عالم متغير" ، تحرير : د. احمد يوسف احمد ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1990 .
- 11 - د. نيفين عبد المنعم ، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 1989 - 1993" ، في العلاقات العربية الإيرانية ، تحرير : د. يونان لبیب رزق ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 .
- 12 - وحيد عبد المجيد ، "التصور الأمريكى لأمن الخليج بعد الحرب " ، في مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991 .
- 13 - هالة سعودى ، "أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا وإيران" ، في الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، تحرير : د. أحمد الرشيدى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، 1991 .

د : الرسائل العلمية .

- 1 - أمية أبو السعود ، "دور المعارضة الدينية فى السياسة الإيرانية 1924 - 1979" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1987 .
- 2 - باكينام رشاد الشرقاوى ، "الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1993 .
- 3 - خالد عبد الحميد مسعود العوامل ، "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 1992 .
- 4 - عبد العزيز محمد جبر آل ثانى ، "دور مجلس التعاون الخليجى فى أزمة الخليج" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، مقدمة لكلية التجارة ، 1993 .
- 5 - محمود وهيب السيد عوض ، "أزمة الخليج العربى الثانية وانعكاساتها العالمية والمحلية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، 1993 .
- 6 - مبارك كليفتج الهاجرى ، "التكامل الإقليمى فى منطقة الخليج العربى" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، 1990 .

هـ : صحف ومجلات .

- 1 - أمين هويدى الأهرام 1994/12/9
- 2 - فهمى هويدى مجلة المجلة ، العدد 13558 ، 1990/10/13
- 3 - الأهرام 1991/1/24
- 4 - الحياة 1991/1/21
- 5 - الحياة 1991/1/22
- 6 - الأهالى 1991/2/20
- 7 - الحياة 1990/8/13
- 8 - الحياة 1990/8/11
- 9 - الحياة 1991/5/16

- 10 - الحياة 1991/6/26
- 11 - الحياة 1991/9/25
- 12 - الشرق الأوسط 1991/11/24
- 13 - الحياة 1991/2/10
- 14 - الشرق الأوسط 1991/12/16
- 15 - الأهرام 1991/12/18
- 16 - الأهرام 1992/2/31
- 17 - الحياة 1992/2/17
- 18 - الشرق الأوسط 1992/1/27
- 19 - مجلة الفرسان 1992/1/13
- 20 - الأهرام 1989/2/22
- 21 - الأهرام 1989/2/21
- 22 - محمد عبدالسلام أو هام القوة في منطقة الخليج الأهرام 1992/11/6
- 23 - الأهرام 1980/4/18
- 24 - الأهرام 1989/6/25
- 25 - الوفد 1992/2/10
- 26 - الوفد 1992/11/10
- 27 - الأهرام 1991/9/10
- 28 - الشرق الأوسط 1991/11/11
- 29 - الحياة اللبنانية 1991/9/16
- 30 - الشرق الأوسط 1991/11/11
- 31 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، رفسنجاني يبقى حاكم إيران القوى سواء ربح الانتخابات أم فاز خصومه ، الوسط ، العدد 10 ، 6/أبريل/1992
- 32 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران ، ما هي جبهات الصراع والتنافس مع الإيرانيين وقت تمكن مواجهة موقف عربي موحد من طهران ، مجلة الوسط ، العدد 38 ، 14/أكتوبر/1992

- 33 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، تركيا وإيران لعبة الصراع والتنافس والتفاهم فى الشرق الأوسط وجهود سلام آسيا الوسطى ، مجلة الوسط ، العدد 43 ، 23/نوفمبر/1992 ، ص 18 .
- 34 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران : العلاقة الصعبة ، مجلة الوسط ، العدد 47 ، 21/ديسمبر/1992
- 35 - د. نيفين عبد المنعم مسعد ، العرب وإيران العلاقة الصعبة ، مجلة الوسط ، العدد 49 ، 4/يناير/1993

و : التقارير .

- 1 - التقرير الاستراتيجى العربى 1985 ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، 1986 .
- 2 - التقرير الاستراتيجى العربى 1986 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1987 .
- 3 - التقرير الاستراتيجى العربى 1987 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1988 .
- 4 - التقرير الاستراتيجى العربى 1988 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1989 .
- 5 - التقرير الاستراتيجى العربى 1989 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1990 .
- 6 - التقرير الاستراتيجى العربى 1990 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1991 .
- 7 - التقرير الاستراتيجى العربى 1991 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، بالأهرام ، القاهرة ، 1992 .

ثانياً باللغة الأجنبية:

First : Books

- 1- Ali Muhammed Nagoir , Islam nationalism , Irans By Alaedin rozargdi , Tehran : Islamic propagation organization , 1984 .
- 2- AL -Baharama Hussain , The legal status of the arabian gulf states (university of manchester)1968 .
- 3- Ali Rahahnema, The Secular miracle reigion . Politics & Economic in Iran (London : Zed Books LTD 1990) .
- 4- B.R.P Ridham , The Arab Gulf and the west (London : croom helen , 1985) .
- 5- Chery Bendard , The Government of God , Iran's Islamic Republic (Newyork : Colombbia University , 1984) .
- 6- Dilip Hiro , Iran under the ayat allahs (London : Kegan Paul , Lted , 1985) .
- 7- Dilip Hiro , The Gulf War , Desert Shield Desert Storm (London : Harben Colins , 1992) .
- 8- David Menashri , The Iranian Revolution and the Muslim World , (Telaviv University , The Moshe Dayan Center for Middle Eastern , 1990) .
- 9- George W. Breslauer , Soviet Strategy in the Middle East , (Poston : Unwin hyman , 1990) .
- 10- Gordan Murray , Conflict in the persion gulf , Newyork Dover , 1981 .
- 11- Hans W-moull and at to pick pinter , The Gulf war regional and international dimensions (London , 1989) .

- 12- H. H. Tick , The Political Economy of Soviet us Relation over the invasion of Kuwait in the period August 1990 to March 1991 (London : Haim Bresheeth , 1991) .
- 13- Hooshang Amirahmadi and Nader Enterssor , iran and Arab World (Newyork , st Martins 1993) .
- 14- Hechehabi , Iranian Politics and religious Modernism the liberation Movement of Iran Under the Shah and Khomeini (London , 1990) .
- 15- Hamid Algar , Imam Khomeini - Islam and revolution (London : KPI Limited 1985) .
- 16- Haleh Afshar , Iran : A revolution in Turmoil , Micmillan 1985) .
- 17- Michoel peciome , Progress in Political Geography , (London : Croom helen , 1985) .
- 18- M.S Elazhary , The Iran Iraq War (London : Croom helen , 1984) .
- 19- Nicola Firzli , The Iraq - Iran Conflict (Paris : schiffer , 1981) .
- 20- Noom Chomsky , After The Cold War : Us Middle East Policy (Newyork : Mou Shabech , 1992) .
- 21- Nikki Keddie Iran and the Muslim World : Resistance and Revolution (Hamshire : MecMillian , 1985) .
- 22- Raymond Nhaby and farboy Ghavidel , Hkumany's Islamic republic Religions and politics (West View press , 1990) .
- 23- Robert Graham , Iran the illusion of power (London , Croom helen , 1978) .
- 24- R.K Ramazani , Iran's revolution the search for consensus , (Washinton 1990) .
- 25- R.K Ramazani , Revolutionary Iran , Challenge reponse in the Middle East (London : The Johas Hopkins , 1988) .
- 26- R.D Mclaurim , Middle East , Foreign Policy issues process , USA , proeger , 1982 .

- 27 - Sharhram chubin, security in the Persian Gulf : The role of outside powers (London : The international institute for strategic studies, 1982 .
- 28 - Sharhram chubin, soviet policy towards Iran and the Gulf (London : The international institute for strategic studies, 1979).
- 29 - Shireen Hunter, Iran and The world, continuity in a revolutionary (Indiana university, 1990).
- 30 - Susson sivoshi, Liberal nationalism in Iran the failure of a movement (London : west view special studies on the Middle East 1990).
- 31- Tareq Ismael , Iraq and Iran roots of Conflict , (Syracuse University 1982 .)

Second : Periodicals .

- 1- Alexander Knysh , Iran Revisited : khomeini and the legacy of Islamic mystic philosophy , Middle East Journal , Vol 46 , Autumn 1992 .
- 2- Bundy M. “ Nuclear Weapons and the Gulf “ , foreign affairs (fall) 1993 .
- 3- Carle Vouono “ Desert Storm and the future of conventional forces “ Vol 70 , no 2 , Spring 1991.
- 4- Fred halliday , “ Islam and Soviet foreign policy “ , Arab Studies Quarterly , Vol 9 , No 3 , Summer 1987 .
- 5- Fred Halliday , “ The Gulf War and its aftermath , first reflections , international affairs Vol 67 , No 2 Apr , 1991 .
- 6- Farhang Jahanpour , “ New Order for the Middle East “ World Today , Vol 47 , no 5 , May 1991 .

- 7- Graham E. Fuller “ Moscow and the Gulf War “ Foreign affairs ,
Vol 70 , No 3 , Summer 1991 .
- 8- Hadar , L “ The United States Europe and the Middle East “ World
Policy Journal , 8 (Summer) 1993 .
- 9- Karen Dawish , “ Moscovls Moves in the direction of the Gulf , so
near and yet so far “ (Journal of international affairs , Vol 34 ,
No2 , 1980).
- 10- Mehرداد Haghayeghi , “ Politics and Ideology in the Islamic
republic of Iran “ Middle Eastern Studies , Vol 29 No.1 January
1993 .
- 11- Michael Mandebaum , “ The Bush foreign policy “ foreign affairs ,
Vol 70 , No 1 , 1990 .
- 12- Mangold Peter , “ Security : New Ideas old ambiguities “ The
World today , Vol 47 , No 2 February 1991 .
- 13- R.K Ramazani , “ Iran’s foreign Policy : Both north and South “ ,
Middle East Journal . volume 46, no. 3 , Autumn 1992 .
- 14- Robert Remo Bission , “ Third World Guide “ (Newyork 1987 .)
- 15- Roberto Freedman , “ Soviet Policy Twords the Middle East Since
the invasion of Afghanistan “ , journal of international affairs ,
Summer 1981 .
- 16- Shireen T. Hunter , “ Post Khomeni Iran “ foriegn affairs , Vol 68 ,
No 5 , Winter 1989/1990 .
- 17- Shreen Hunter , “ After the Ayat allah “ , foriegn policy , Spring 17
, No 66 .
- 18- William J. Perry , Desert Storm and Deterrence , foriegn affairs ,
Vol 70 , No 4 1991 .

Time Limitations of the Study :

The time range : The period from January 1979 the year of the Islamic revolution “ to the end of the year 1991 , the end of the second Gulf War “ .

The subject range : The attitudes of Iran’s foreign policy in connection with its relations with big countries through the first and the second Gulf crisis .

Tools of Research :

The research will employ :

- 1) The analytic method .
- 2) The crisis management method .

Parts of the Study :

The study includes three parts , each part includes four sections in addition to the introduction .

First part : detrminants of Iranian attitudes toward the two super powers .

Second part : Iranian perception toward the two super powers .

Third part : Iran’s behavies during the revolutions era .

Questions and Assumptions :

The main question of the study is :

- 1) What controls the nature of Iran foreign relations with big countries , is it economic , military , political interests or may it be all of these factors together ?

This leads to the realization of the nature of Iran's regional role during the era of the Shah then during that of the Iranian revolution , a factor that controls the relations with the tub big powers .

There are many other sub question , we refere to some of them hereunder .

- A) How does the religious authority for mulates the foreign policy toward big countries from 1979 till 1991, and which religious stream has the decisive role in drawing the foreign policy toward big countries : the moderates or the extremists ?
- B) The way the Iranian authority comprehends the new international changes and its effects on the region .
- C) Does the Iranian interior policy still controls its foreign policy in order to maintain the legitimacy of the Islamic revolutionary systems ?
- D) Has the Iranian leadership managed to achieve its revolutionary and national ambitions through its war with Iraq , or has it managed to export the Islamic revolution to the neighbouring countries ?
- E) Will Iran , under the leadership of Rafsanjani , after Khomeini , be an extention to the conceptions and the Ideologies of the religious authority just as in Khomeini time ? or will there be a development in the revolutions conceptions so that it becoms more moderate and acquires better understanding or international and regional game of

The Aim of the study :

The study has main aims in addition to other sub aims :

First : The main aims of the study :

- 1) Attempting to uncover the nature of the Iranian political system and its varied inclinations through its relations with the great powers “ USA and the ex. USSR, the row called new commonwealth “ .**
- 2) Studying the distinguished Iranian regional role due to its important geo-strategic location , together with regional struggles it faced , specially the war with Iraq and its role in the second Gulf crisis .**

There are other aims related closely to the above mentioned and can not be ignored :

- A) Testing the Islamic dimension of the Iranian revolution’s relations with big countries .**
- B) Uncovering the military , political strategic and economical interests of the USA and the ex. USSR .**
- C) Uncovering the roles played by the USA and USSR during the two gulf crisis .**
- D) Studying the American and the Soviet motivations through their relations with Iran .**
- E) Studying the latest developments in the USSR and their effects on Iran .**
- F) Attempting to foresee the new Iranian policy and its pragmatic performance .**

inclination of the Iranian political system toward the two great powers in order to enjoy opportunity to play a regional key role in the Gulf region for many reasons:

1) The Iranian national security .

That actually includes three complex and interlaced levels :

a : The direct national security .

b : The vital national security .

c : The strategic national security .

2) The perception of the Iranian leadership for its effective role in the Arab Gulf region .

3) The great Islamic mission shouldered by Iran as it considered itself a great Islamic nation .

4) The international new system and its perpetuations .

The Importance of the Subject :

In general the importance of the subject itemmed from the following:

1) Discussing the Iranian foreign policy of the dynamic nature that centers around the national security and national interests , a subject of geauine and vitality .

2) The study is focused on a very important region of the world , the Arab Gulf region either for straregic reasons or for petroleum huge importance

3) Studying and important period : as the period between 1979 and 1991 is full of international changes and the eruption of regional struggles such as the Iraq - Iran war 1980 - 1988 , and the second Gulf war 1990 - 1991 .

**IRAN AND THE GREAT POWERS
IN VIEW OF
THE FIRST AND THE SECOND
GULF CRISIS
1991 – 1979**

1) The subject of the study :

This study explains and analyses the relations of Iran with the great powers, since the eruption of the revolution in the year 1979 up to the year 1991 , the period that whitnessed international changes and regional struggles of great importance to Iran . Since the take ever by shiice under the leadership of Imam Khomeini a vital change took place in the attitudes of the political Iranian system toward the United States of America and the ex USSR which dissolved to fifteen independent Republics called the “ New Commonwealth “

So it was very great importance to study the Iranian relations with the great powers after the revolution specially the one with the USA referring to the special relationship which for a long period related the Shah of Iran to the successive american presidents .

Also , it was necessary to explain and analyses Iran foreign policy toward the USSR because of the joint borders in addition to the existance of the Islamic republics of (Azrabegan , Ozpakistan , Khazakhastan , Tagakestan , Turkmanstan , and Kurgezia) with expected inclination toward Iran .

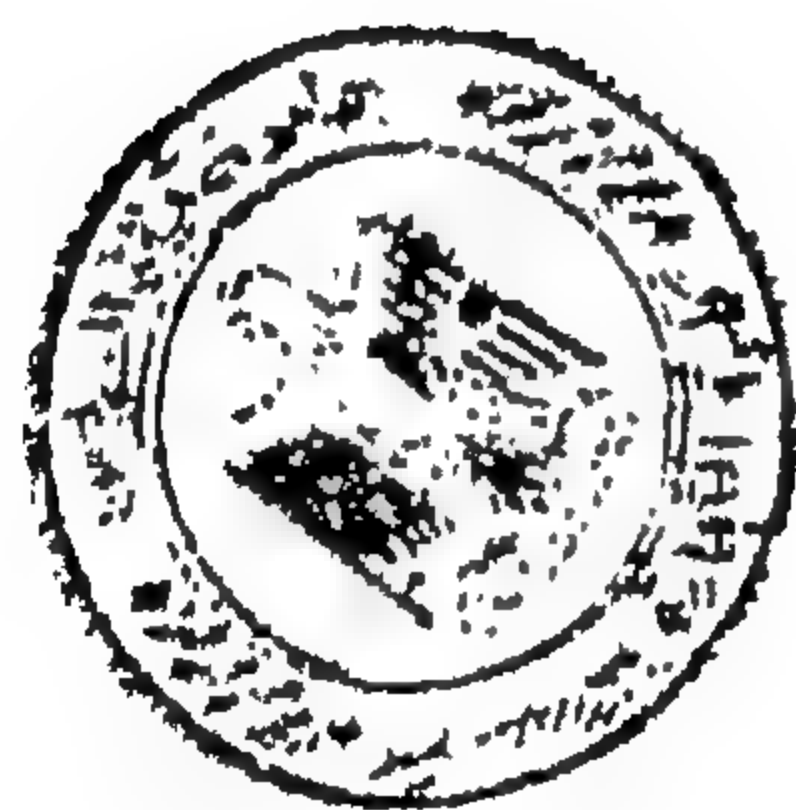
there is not secret that Iran attempts to polarise these republics on Geographical and Historical reasons that great racial religious and national ties , Some of them share in their roots and someothers speak the same language . The follower to that period will realise new

SUEZ CANAL UNIVERSITY
FACULTY OF COMMRCE
POLITICAL SCIENCE DEPARTMENT

**IRAN AND THE GREAT POWERS
IN VIEW OF
THE FIRST AND THE SECOND
GULF CRISIS
1991 – 1979**

BY

MOHAMED ELSAYED MOHAMED FAYED



FOR MASTER DEGREE
IN POLITICAL SCIENCE

SUPERVISED BY

A. A. Amer
PROF. AHMED A. AMER A. PROF. GAMAL A. ZAHRAN

[Signature]

1996

